

٤٣٣
٤٠٠
٥٠٣

اثار الاستيطان والسياسة الاستيطانية الاسرائيلية

على

القطاعات الاقتصادية في المناطق المحتلة

(الضفة الغربية و قطاع غزة)

"دارسة اقليمي الاقتصاد السياسي"

السنة

اعداد:



نضال ناظم البرغوثي

اشراف:

الدكتور اسامة الدباغ

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد

بكلية الاقتصاد والعلوم الادارية

سنة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨ م

شكر وتقدير

يسعدني بعد ان فرغت من كتابة هذه الدراسة ان اتوجه بجزيل الشكر والامتنان لاساتذتي الدكتور اسامة الدباغ ، الذي لم يبخل بتقديم سديد توجيهه ونصحه ، وبصورة خاصة حول المراجع النادرة التي كان له فضلا كبيرا في الارشاد الي امكنة وجودها سواء داخل الارض المحتلة او خارجها ، حتى خرجت هذه الاطروحة بصورتها الحالية.

ويسرني كذلك ان اشكر الدكتور فؤاد بسيسو على المعلومات التي وفرها هو والاخوة العاملون في اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة والتي كانت ضرورية لانجاز مثل هذا البحث.

كما اتقدم بشكري الى الاخوة العاملين في دار الجليل للنشر والدراسات الفلسطينية وبصورة خاصة كل من الاخ محمد خميس والاخ بشير شريف البرغوثي اللذين ساهما في تصويب مسار هذه الدراسة . ولايسعني ايضا الا ان اتوجه بالشكر والعرفان الى الاخوة القائمين على مراكز الابحاث في جامعة بيرزيت ، وجامعة النجاف وجامعة بيت لحم في الاراضي المحتلة لما بذلوه من جهد لتوفير المعلومات اللازمة لهذا الموضوع.

ولا انسى بالشكر ايضا الاخوة والاخوات في جمعية الدراسات العربية ، وجمعية المانويت بالقدس المحتلة ، ولايفوتني ان اشكر الانسة سهير زعرور على ما بذلته من جهد في طباعة هذا البحث حتى خرج بالشكل الذي هو عليه الان.

وختاما ، اجد لزاما علي ان اقوم بواجب الشكر لكل من ساعد في اي من المراحل التي قطعتها هذه الدراسة لعلي بذلك اوفي من الدين بعضه.

الباحث

- ب -

المحتويات

<u>الصفحة</u>	
١	شكر وتقدير
ب - و	المحتويات
ز - ط	قائمة الجداول
ي	قائمة الخرائط
ك - ل	المصطلحات
م - ص	المقدمة
	الباب الاول:
١ - ٣٥	المناطق المحتلة عام ١٩٦٧
	الفصل الاول:
١ - ١٥	الضفة الغربية وقطاع غزة (الطبيعة ، التضاريس ، السكان)
١	المقدمة
٢	الموقع
٢	السكان في المناطق المحتلة
٥	الارض والموارد المائية في المناطق المحتلة
	الفصل الثاني:
١٦ - ٣٥	اقتصاد المناطق المحتلة قبل وبعد ١٩٦٧
١٦	المقدمة
١٧	الايضاح الاقتصادية للمناطق المحتلة قبل عام ١٩٦٧
١٨	الاداء الاقتصادي في المناطق المحتلة بعد عام ١٩٦٧
٣٥	الخاتمة
	الباب الثاني:
٣٦ - ٩٥	الاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة "بين النظرية والتطبيق"
	الفصل الاول:
٣٦ - ٧٤	الاستيطان والمشاريع الاستيطانية الاسرائيلية في المناطق المحتلة
٣٦	المقدمة
٣٧	الايضاح القانونية لملكية الاراضي في المناطق المحتلة
٣٩	الاساليب القانونية التي تنتهجها اسرائيل في مصادرة الاراضي العربية

الصفحة	
٤٢	اجراءات المصادرة
٤٥	السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة
٤٦	سياسة حزب العمل تجاه المناطق المحتلة عام ١٩٦٧
٤٨	الاجراءات الاسرائيلية لمصادرة الاراضي في عهد المعراخ
٥٠	مشاريع الاستيطان في عهد المعراخ
٥٣	الاستعمار الاستيطاني المعراخي في التطبيق ١٩٦٧ - ١٩٧٧
٥٦	سياسة الليكود تجاه المناطق المحتلة
٥٨	خُصائص الاستيطان في عهد الليكود
٦٢	مشاريع الاستيطان في عهد الليكود
٧٤	الخاتمة
	الفصل الثاني:
٧٥ - ٩٥	الاتجاهات الاستيطانية الاسرائيلية في المناطق المحتلة
٧٥	المقدمة
٧٦	الاستيطان الاسرائيلي
٧٩	المؤسسات الاستيطانية الاسرائيلية
٨٢	اتجاه الاستيطان العربي واليهودي في المناطق المحتلة
٨٤	الانتشار السكاني العربي واتجاهاته
٨٩	الاتجاه الاستيطاني اليهودي في المناطق المحتلة
٩٥	الخاتمة
	الباب الثالث:
٩٦ - ١٧٦	دراسة في اقتصاديات الاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة
الصفحة	
٩٧ - ١١٦	الفصل الاول:
٩٧	المستعمرات الزراعية الاسرائيلية في المناطق المحتلة
٩٨	المقدمة
٩٨	المستعمرات الزراعية:
٩٨	منطقة غور الاردن
٩٩	اقليم هار هيبرون (جبل الخليل)

الصفحة	
٩٩	اقليم تجمع عتصيون
١٠١	اقليم متية بنيامين
١٠٢	قطاع غزة
١٠٣	الموارد المتاحة للمستعمرات الزراعية:
١٠٣	منطقة غور الاردن
١٠٦	منطقة متية بنيامين
١٠٧	تجمع عصيون
١٠٨	هار هيبرون (جبل الخليل)
١١٠	طبيعة الانبات والانتاج الحيواني:
١١٠	منطقة غور الاردن
١١٠	تجمع عصيون
١١٣	متية بنيامين
١١٦	الخاتمة

الفصل الثاني:

١١٧-١٣٠	المستعمرات الصناعية الاسرائيلية في المناطق المحتلة
١١٧	مقدمة
١٢١	الصناعة الاسرائيلية في المناطق المحتلة
١٢١	انواع المناطق الصناعية اليهودية في الضفة الغربية
١٢٤	اثار التصنيع اليهودي في الضفة الغربية على الصناعة
١٣٠	والعمال العربية
	الخاتمة

الفصل الثالث:

١٣١-١٦٢	الجدوى الاقتصادية للمستعمرات الاسرائيلية في المناطق المحتلة
١٣١	المقدمة
١٣٤	ميزانية المجالس المحلية/في المستعمرات الاسرائيلية
١٣٦	انفاق السلطات المحلية على الخدمات الاجتماعية
١٤٠	العلاقة بين حجم الانفاق على الخدمات الاجتماعية وعدد السكان
١٤١	ايرادات السلطات المحلية لتقديم الخدمات الاجتماعية
١٤٧	ميزانيات القرى التعاونية
	ميزانيات الاستيطان
١٥٣	الانفاق على الخدمات العامة

الصفحة	
١٥٦	العلاقة بين حجم المستعمرة والانفاق السنوي
١٦٢	الخاتمة
	الباب الرابع:
٢١٣-١٦٣	مستقبل الاستعمار الاستيطاني في المناطق المحتلة
	الفصل الاول:
١٧٥-١٦٣	مُحددات العملية الاستيطانية الاسرائيلية في المناطق المحتلة (مدخل الى الباب الرابع)
١٦٣	المقدمة
١٦٧	اثر العامل السكاني والهجرة على الاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة
١٦٩	الارض والمصادر المائية في المستعمرات الاسرائيلية
١٧٠	المصادر المائية والمستعمرات الاسرائيلية
١٧٥	الخاتمة
	الفصل الثاني:
١٩٣-١٧٦	المشاريع والخطط الاستيطانية الاسرائيلية المستقبلية في المناطق المحتلة
١٧٦	المقدمة
١٧٧	التخطيط الاستيطاني في المناطق المحتلة:
١٧٩	قطاع غور الاردن والمنحدرات الشرقية
١٧٩	قطاع المرتفعات الجبلية
١٧٩	قطاع منطقة القدس
١٨٠	قطاع منطقة تل ابيب
١٨٦	مشروع تنظيم الطرق رقم (٥٠)
١٨٦	مشروع تنظيم الطرق رقم (٥٠) والقانون الدولي
١٨٨	الخاتمة
	الملحق:

الاضرار الناجمة عن تنفيذ جزء من مشروع التنظيم الاقليمي للطرق رقم ٥٠

الصفحة

الفصل الثالث:

إبعاد الاستيطان الاسرائيلي ومستقبل المستعمرات الاسرائيلية /

٢١٣-١٩٤

في المناطق المحتلة

١٩٤

المقدمة

١٩٥

إبعاد العملية الاستيطانية

مستقبل الاستعمار الاستيطاني في ضوء السيناريوهات /

٢٠٠

المحتملة لحل القضية الفلسطينية

٢١٣

الخاتمة

٢١٧-٢١٣

النتائج والخلاصات

الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	
٤	١- السكان حسب الاعمار في الضفة الغربية وقطاع غزة
٥	٢- توزيع المساحة الكلية للمناطق المحتلة بحسب مدى الاستغلال الزراعي
٦	٣- تصنيف المساحة الكلية للضفة الغربية بحسب قابليتها للزراعة
٨	٤- الاستخدام الزراعي للأراضي القابلة للزراعة في الضفة الغربية
٩	٥- الفروع الرئيسية للزراعة في قطاع غزة
١٨	٦- الناتج القومي الإجمالي بسعر التكلفة والقيمة الحقيقية للمناطق المحتلة
٢٠	٧- الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج القومي الإجمالي
٢٢	٨- التطور في كمية الانتاج لبعض فروع الزراعة الرئيسية في الضفة الغربية
٢٣	٩- التطور في المساحات المزروعة لبعض فروع الانتاج الرئيسية في الضفة الغربية
٢٧	١٠- معد التشغيل السنوي لبعض الوحدات الرئيسية في الضفة الغربية
٢٩	١١- السكان في سن العمل والقوة العاملة وتوزيعها ونسب المشاركة في المناطق المحتلة
٣٣	١٢- تطور حركة السلع الزراعية في التجارة الخارجية للمناطق المحتلة ٧٧ - ٨٦
٣٤	١٣- تطور حركة المنتوجات الصناعية في التجارة الخارجية للمناطق المحتلة ٧٧ - ٨٦
٤١	١٤- استعمالات الأراضي في المناطق التي تم تخطيطها في الضفة الغربية
٤٣	١٥- مصير الشكاوي لدى محكمة العدل العليا حتى عام ١٩٧٨
٤٤	١٦- نماذج من القضايا المتعلقة للمساحات المصادرة في المناطق المحتلة
٥٥	١٧- المستعمرات الاستيطانية التي تمت اقامتها خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧
٦٢	١٨- توزيع المستوطنين حسب المجالس المحلية والاقليمية
٦٧	١٩- توزيع المستعمرات في الضفة الغربية
١٠٠	٢٠- نسبة العاملين في الزراعة من القوة العاملة في مستعمرات كفار عتصيون
١٠٠	٢١- تصنيف المنطقة الزراعية لتجمع عتصيون
١٠١	٢٢- العاملون في الزراعة في منطقة متيه بنيامين
١٠٢	٢٣- تصنيف الأراضي الزراعية في قطاع غزة
١٠٤	٢٤- تصنيف الأراضي الزراعية ومستعمرات غور الاردن شمال البحر الميت
١٠٥	٢٥- استغلال المستعمرات للأراض الزراعية في غور الاردن
١٠٦	٢٦- توزيع كميات المياه على المستعمرات الاسرائيلية في غور الاردن
١٠٧	٢٧- تصنيف الأراضي الزراعية في مستعمرات منطقة متية بنيامين والهضبة الشمالية في الضفة الغربية

الصفحة

- ٢٨- تصنيف الاراضي في منطقة تجمع عتصيون حسب كيفية الاستغلال ١٠٨
- ٢٩- تخصيص الاراضي الصالحة للزراعة في مستعمرات جبل الخليل ١٠٩
- ٣٠- المساحات المزروعة في غور الاردن عام ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ١١١
- ٣١- انتاج المواشي والدواجن في مستعمرات غور الاردن ١١٢
- ٣٢- تصنيف الاراضي الزراعية في منطقة غور الاردن حسب الاستغلال ١١٢
- ٣٣- الفروع الزراعية لتجمع عصيون ١١٣
- ٣٤- الاشجار المثمرة المزروعة والمخططة لزراعتها/منطقة متيه بنيامين ١١٤
- ٣٥- المستعمرات الاسرائيلية في منطقة متيه بنيامين وانواع الانتاج فيها ١١٤
- ٣٦- المستعمرات المتخصصة في رعاية الاغنام والمواشي في منطقة متيه بنيامين ١١٥
- ٣٧- استخدامات الاراضي الزراعية في مستعمرات متيه بنيامين ١١٥
- ٣٨- خطة التنمية الصناعية حتى عام ٢٠١٠ ١٢٥
- ٣٩- الاستثمارات في المصادر المائية ١٢٦
- ٤٠- الانفاق على المستعمرات الاسرائيلية في المناطق المحتلة عام ١٩٨٤ ١٣١
- ٤١- نفقات وايرادات المجالس المحلية والاقليمية واعداد سكانها ١٣٥
- ٤٢- الانفاق على الادارة العامة والخدمات ١٣٧
- ٤٣- الانفاق على الفروع المختلفة في المجالس المحلية والاقليمية ١٣٨
- ٤٤- الانفاق على التعليم في المجالس المحلية والاقليمية في الضفة الغربية واسرائيل ١٣٩
- ٤٥- الانفاق الكلي لكل مستوطن في الضفة الغربية نسبة لمثله في اسرائيل ١٤٢
- ٤٦- الايرادات النهائية في الميزانية حسب مصدر الدخل ١٤٤
- ٤٧- النسبة المئوية للمنحة العامة من المصروفات الكلية في المجالس المحلية والاقليمية ١٤٥
- ٤٨- الانفاق على الخدمات الاجتماعية في مستعمرات مجلس اقليمي متيه بنيامين ١٤٩
- ٤٩- الايرادات المتحصلة من تقديم الخدمات الاجتماعية في مستعمرات مجلس اقليمي متيه بنيامين ١٥٠
- ٥٠- الانفاق على الخدمات الاجتماعية في مستعمرات مجلس اقليمي مسغاف ١٥١
- ٥١- الايرادات المتحصلة من تقديم الخدمات العامة فيم جلس اقليمي مسغاف ١٥٢
- ٥٢- الانفاق على النشاطات المختلفة في مستعمرات مجلس اقليمي متيه بنيامين ١٥٤
- ٥٣- الانفاق على النشاطات المختلفة في مستعمرات مجلس اقليمي مسغاف ١٥٥
- ٥٤- معدل الايراد السنوي لكل عائلة نتيجة تقديم الخدمات العامة في مستعمرات مجلس اقليمي متيه بنيامين ١٥٨

الصفحة

- ١٥٩ ٥٥- معدل الايراد السنوي لكل عائلة نتيجة تقديم الخدمات في مستعمرات مجلس اقليمي مسغاف
- ١٦٠ ٥٦- العجز السنوي للميزانية في احد المستعمرات للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٧
- ٥٧- جداول بالاضرار التي ستلحق بالمواطنين العرب نتيجة تنفيذ جزء من المشروع المقترح للطرق في منطقة طولكرم - عنبتا وغور الفارعة. (ملحق الفصل الثاني من الباب الرابع).

قائمة الخرائط

الصفحة	الخريطة
٧	١- ارتفاعات الاراضي في منطقة الضفة الغربية
٤٩	٢- مشروع الون الاستيطاني
٥٧	٣- مشروع غوش ايمونيم
٦٣	٤- مشروع شارون
٧٣	٥- مشاريع الاستيطان الثلاثة (الون ، شارون ، غوش ايمونيم)
٨٣	٦- التوزيع الديمغرافي اليهودي في الضفة الغربية
٨٣	٧- مناطق الطلب على الاستيطان في الضفة الغربية
١٨٢	٨- المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية
١٨٣	٩- الطرق الرئيسية في الضفة الغربية
١٨٤	١٠- المشروع التنظيمي للطرق
١٨٥	١١- المشروع التنظيمي للطرق ووضع المستعمرات عليها
١٨٨	١٢- مشروع التنظيم الاقليمي الجزئي ٨٢/١
١٨٩	١٣- مشروع التنظيم الاقليمي الجزئي ٨٢/١ "المعدل"
١٩٨	١٤- خرائط سيناريوهات الحل المحتمل للقضية الفلسطينية:
٢٠٢	١- العودة الى حدود ما قبل عام ١٩٦٧
٢٠٣	٢- العودة الى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ باستثناء القدس
٢٠٤	٣- العودة الى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ باستثناء القدس وتعديل في الحدود
٢٠٦	٤- العودة الى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ باستثناء القدس وغور الاردن مع تعديل الحدود
٢١٠	٥- فرض السيطرة الكاملة على الضفة الغربية
	٦- تقسيم المنطقة بين العرب واليهود

٣٧٤٧٦٧

تعريف المصطلحات (١)

الكيبوتس: تعني الكيبوتس بالعبرية "تجميع" وقد تطور معناها فأصبحت ترمز الى فئة من الناس يعيشون معا في مزرعة جماعية ، ويبلغ عدد سكان الكيبوتس في العادة نحو ١٥٠٠ نسمة ، ومساحة ارضه تتراوح ما بين ٢٠٠٠- ٢٠٠٠٠ . دونم ، وتنظيم الحياة داخل الكيبوتس يشبه التنظيم العسكري . وتؤلف الكيبوتسات بمجموعها نظام المزارع الجماعية الصهيونية الذي اتبعته الحركة الصهيونية في فلسطين منذ مطلع هذا القرن.

الموشاف: تجمع استيطاني صهيوني يأخذ شكلا تعاونيا وهو على نوعين:-

- ١- موشاف شتوغي
- ٢- موشاف عوبديم

• اما الموشاف شتوغي: فهو مستعمرة زراعية تعاونية ، وارض الموشاف مملوكة للصندوق القومي اليهودي (الكيرن كيميت) وغير قابلة للتقسيم، والانتاج في هذا النوع جماعي، والملكية جماعية، ويتقاضى كل عضو اجره حسب ايام العمل ولكن يعيش مستقبلا في بيته ومع عائلته ، ويتم التسويق للانتاج من خلال وحدة مركزية تعاونية.

• والموشاف عوفديم: تجمع استيطاني عمالي يتكون من مجموعة من المزارع التي تديرها مجموعة من العائلات وفقا لاسلوب العمل الذاتي ، يمتلك الصندوق القومي اليهودي الارض ، بينما تمتلك كل عائلة منزلها وقطعة ارض تعمل فيها بمفردها ، اما وسائل الانتاج فهي مملوكة ملكية عامة.

الموشافاه: وهي كلمة عبرية تعني مستوطنة ، وهي اول نوع من المستعمرات الزراعية التي اقيمت في فلسطين وتعتمد الموشافاه على المبادرة الفردية والاموال الخاصة والملكية الفردية للارض وعلى استئجار العمال وهي بذلك تختلف عن كلا النوعين السابقين الكيبوتس والموشاف.

- ل -

توشفاه: وتعني هذه الكلمة العبرية "ضاحية اسكان" ، ويوجد بها الحد الأدنى من الخدمات المحلية واقيمت من اجل مييت المستوطنين/الذين يعملون في المدن المكتظة بالسكان/بها .

كرياه: وتعني بلده ، وهي على شكل مركز مديني يسكنه ٣-٥ الاف عائلة والكرياه مشبهة بالقرية التعاونية ولكنها ليست زراعية النمط وانما لخدمة اهداف ادارية او عسكرية.

(١) للتوسع في هذه المسائل انظر قاسم ابو حرب ، المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٦٧ - ١٩٨٧ ، (القدس ، جمعية الدراسات العربية ، ١٩٨٧)

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

قصد بهذه الدراسة ان تكون دراسة متخصصة في اقتصاديات الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بشكل يوضح مفهوم الاستيطان ، ويحدد اهداف مخططيه ، ويبرز المدى والامكانات المتاحة امام توسعه ، وكذلك يحلل الدور الذي يمكن لهذا الاستيطان ان يلعبه وصولا الى التأثيرات المختلفة للعملية الاستيطانية الاسرائيلية في هذه المناطق.

ومثل اي بحث يعالج الاوضاع داخل فلسطين المحتلة ، فقد اعترضت طريق هذا البحث عدة عقبات كان من ابرزها :-

- ان الاستيطان الاسرائيلي جزء اساسي من الصراع العربي الاسرائيلي وبالتالي فان هنالك دافعا سياسيا محددا وراء اية دراسة تتعلق بهذا الموضوع - اي الاستيطان ، هذا الدافع يجعل اي بحث متعلق بالاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة عام 1967 ، محكوما براء مقولية واحكام نمطية مسبقة ، تعكس الراي الذاتي الذي يتبناه هذا الباحث او ذاك ، بحيث يندر ان يوجد بحث موضوعي بالمعنى العلمي المتعارف عليه في هذا المجال.

- واجه هذا البحث صعوبة البحث الميداني القادر على جمع المعلومات من مصادرها الاساسية "First hand information" لعدة اسباب منها:-

ا- ان الاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة عملية مستمرة وغير ثابتة ، وبالتالي فان تحديث المعلومات ومتابعتها تصبح عملية صعبة ومعقدة ، بحكم المتغيرات السريعة والحادة احيانا التي تؤثر بشكل او باخر على مسير العملية الاستيطانية ، ويمكن ان نلاحظ في مجال هذه المتغيرات مثلا ، سرعة اقامة و/او ازالة المستعمرات والنقاط الاستيطانية او تحويلها من شكل استيطاني الى اخر.

ومن هنا فان موضوعا كالاستيطان الاسرائيلي في الاراضي المحتلة بحاجة الى مشروع شبيه بمشروع ميرون بنفنستي (Meron Benvenisti) المعروف بمشروع الضفة والقطاع (West Bank Data Base Project) .

ب- تضارب الارقام والمعطيات المتعلقة بموضوع السياسة الاستيطانية في المناطق المحتلة ، في المصادر والمراجع المختلفة ، يفرض على الباحث اسقاط نسبة كبيرة من المعلومات المتوفرة ، مع ان المتوفر من هذه المعلومات شحيح اصلا. الامر الذي جعل بعض الفصول من هذا البحث تعتمد بشكل رئيس على معلومات مكتب الباحث الاسرائيلي ميرون بنغنستي المذكور سابقا لعدم توفر اي مرجع اخر في هذا المجال ، وهذا بحد ذاته يشكل عبئا لم يتمكن الباحث من تلافيه.

ج- يصطدم الباحث ايضا بسرية ارقام الاستيطان من ناحية ، ومن ناحية اخرى بوجود مصادر تمويلية خارجية قد لاتطلع عليها حتى اية جهة اسرائيلية مسؤولة ، اضافة الى تعدد الجهات المشرفة على الاستيطان ، كما ان كل وزارة اسرائيلية لها ان تمارس نشاطها الاستيطاني منفردة في ظل عدم وجود هيئة اسرائيلية مرجعية واحدة للاستيطان.

د- ومن الصعوبات التي تعترض الباحث ايضا ، الحواجز التي تضعها سلطات الاحتلال امام البحث الميداني في هذا الموضوع ، من حيث منع الاجهزة العربية المختلفة في المناطق المحتلة من اصدار معطياتها او نشرها او حتى توفيرها للباحثين نذكر على سبيل المثال هنا ، منع دائرة المياه في منطقة رام الله من اعطاء اية معلومات عن استهلاك ونتاج المياه في هذه المنطقة لاي باحث كان ، مالم يتم الحصول على تصريح رسمي من الحاكم العسكري بهذا الخصوص ، وغالبا مايتعرض الباحث الى تحقيقات امنية شديدة حول الاهداف التي يسعى الى الوصول اليها من خلال الحصول على هذه المعلومات ويتم رفض طلبه في النهاية.

هـ - ومما يعقد مهمة اية محاولة للبحث الميداني ايضا ، عدم وجود مجال للتفاعل بين المستوطنين الصهاينة والمواطنين العرب ، وبين المستعمرات الاسرائيلية والتجمعات السكانية العربية في المناطق المحتلة ، ووجود اكثر من حاجز يجعل من كل مستعمرة اشبه بمجتمع مغلق مما يحبط اية محاولة للخروج بملاحظات انطباعية منتظمة ، او اجراء مقابلات او حتى الوصول الى المكاتب المعنية داخل المستعمرات للحصول على معطياتها وارقامها.

ثمة ملاحظة أخرى لا بد من الإشارة إليها في هذا الخصوص ، وهي ان الاستيطان الاسرائيلي، موضوع متشابك الاطراف والابعاد بحيث لا يمكن لاي باحث ان يقوم بدراسة زاوية محددة او بعد واحد منفصل عن البعد الآخر ، الامر الذي جعل الباحث يخرج بدراسة جمعت بين الاقتصاد والسياسة في موطن وبين الجغرافية والديمغرافيا في موطن آخر وبين هذه جميعا والوضع العسكري في المنطقة ، بحيث يمكن تسميتها - اي هذه الدراسة - بدراسة في الاقتصاد السياسي للاستيطان اكثر من كونها دراسة متخصصة في اقتصاديات الاستيطان.

ولا بد ، والحالة هذه ، من التماس العذر من القارىء ، لعدم التمكن من الخروج بالدراسة المثلى التي كنت اطمح في الوصول اليها من خلال بحث تم طرقة من قبل العديد من الباحثين ، ولكن من زاويا وصفية لم تتناول دقائق العملية الاستيطانية ، ولكنها اي تلك الابحاث - كانت ذات فوائد جمة في تخصصاتها والاهداف التي رمت اليها .

وبعد اخذ المحاذير السابقة بالاعتبار ، وعلى ضوء المعلومات التي امكن الحصول عليها تم اعداد هذا البحث بشكل حاول تغطية موضوع الاستيطان "كدراسة في الاقتصاد السياسي" ضمن الابواب والفصول التالية:-

① الباب الاول، وكان عبارة عن تقديم بوضع الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، الطبيعي والاقتصادي ، قبل وبعد الاحتلال الاسرائيلي لهما عام ١٩٦٧ ، بحيث يتناول الفصل الاول من هذا الباب ، الاوضاع الجغرافية والديمغرافية للمناطق المحتلة. اما الفصل الثاني ، فقد تحدث عن الاوضاع الاقتصادية للمناطق المحتلة قبل وبعد الاحتلال الاسرائيلي ، وفيه تم استعراض الاداء الاقتصادي لهذه المناطق واحوال القطاعات الاقتصادية المختلفة ومدى تاثرها بالاحتلال الاسرائيلي وسياساته المختلفة الهادفة الى تدمير القاعدة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني.

- الباب الثاني ، خصص هذا الباب لتفصيل العملية الاستيطانية في المناطق المحتلة من حيث النظرية والتطبيق.

وفي الفصل الاول من هذا الباب تم تناول الاساليب القانونية التي تلجأ اليها سلطات الاحتلال للسيطرة على الارض اللازمة لبدء العملية الاستيطانية ، ثم تم استعراض المشاريع الاستيطانية المختلفة للحزب والحركات الاستيطانية الاسرائيلية ، والتي كانت تعبر في مجملها عن خطة متكاملة للسيطرة الفعلية الكاملة على المناطق المختلفة ، رغم اختلاف ايدولوجيات هذه الاحزاب والحركات الاستيطانية.

بينما كان الفصل الثاني محاولة جيدة لاستقراء الخريطة الاستيطانية الاسرائيلية واهدافها في المناطق المحتلة عامة وفي الضفة الغربية بصورة خاصة ، مقارنة بالانتشار السكاني العربي والذي تبين منه ، النية الى تغيير جذري لخريطة الضفة الغربية السكانية بحيث تصبح المدن والمراكز العربية التقليدية عبارة عن نقاط هامشية غير ذات اهمية تذكر.

الباب الثالث ، كان هذا الباب اكثر الابواب تحديدا فيما يتعلق باقتصاديات الاستيطان حيث تم تناول هذا الموضوع من خلال فصول اربعة هي:-

الفصل الاول: وكان فصلا تمهيديا لدراسة علاقة المستعمرات الاسرائيلية بالمناطق المحتلة ومواردها المتاحة بحيث تم استعراض اثر هذه المستعمرات على الموارد المحلية الشحيحة والتي تكاد لاتكفي المواطنين العرب انفسهم.

الفصل الثاني: تناول هذا الفصل المستعمرات الزراعية الاسرائيلية في المناطق المحتلة ، حيث تم توضيح الموارد المتاحة لهذه المستعمرات ونتاجها الزراعي حسب ماتوفر لدينا من معلومات.

الفصل الثالث: وكان على غرار الفصل الثاني ولكن فيما يتعلق باوضاع المستعمرات الصناعية التي اقيمت في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ .

الفصل الرابع: وقد قدم هذا الجزء من البحث دراسة جديدة لتكلفة الاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة وجدواها الاقتصادية مقارنة بمستعمرات اسرائيلية تقع في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ ذات خصائص مقارنة الى حد كبير لمستعمرات الضفة الغربية، وتبين من ان الاستيطان في الضفة الغربية عملية ذات جدوى اذا ماقيست بالمفاهيم الاقتصادية بل العكس من ذلك كانت عبارة عن مراكز تجفيف لمناطق "التطوير المفضلة" داخل حدود الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ .

ويجب التنويه هنا الى ان هذا الباب كان اكثر الابواب اعتمادا على المصادر الاسرائيلية بل ان بعضا من الفصول لم يكن ليوجد اكثر من مصدر اسرائيلي واحد للاعتماد عليه الامر الذي يستدعي اخذ ذلك في الاعتبار عند استقراء المعلومات المعطاه.

اما الباب الرابع : فقد كان عبارة عن دراسة مستقبلية استشرافية لمستقبل الاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة وقعت ضمن فصول ثلاثة:-

الفصل الاول: وهو عبارة عن فصل تمهيدي لما يمكن ان نسميه بالمدى الذي يحيط بالاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ، والمحددات التي تحكم هذه العملية.

الفصل الثاني: وكان ابرازا للخطط الاستيطانية الاسرائيلية المستقبلية في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ، والاهداف التي تسعى اسرائيل لتحقيقها من خلال العملية الاستيطانية والخطط المرافقة لها كمشروع الطريق رقم (٥٠) والذي يعتبر الوسيلة الفعالة لتدمير العلاقات التقليدية القائمة في المجتمع الفلسطيني ، عن طريق تحييد المراكز العربية الرئيسية ، وجعلها عبارة عن نقاط هامشية علاقتها بباقي المجتمع العربي في الاراضي المحتلة ليست كما كانت قبل الاحتلال او حتى قبل تنفيذ هذا المشروع.

اما الفصل الثالث: ففيه تم استعراض الابعاد المختلفة للاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ . والتي هي الابعاد الامنية ، السياسية ، الاقتصادية ، الديمغرافية ، والايديولوجية.

وتبين لنا من خلال هذا الفصل ان الاستيطان يتبع في مسيرته ايديولوجية الحزب الحاكم في اسرائيل ونظرة هذا الحزب الى مستقبل المناطق المحتلة ، سواء اكان يعتبرها ارضا قابلة للمقايضة بامن اسرائيل ، كما هو حال حزب العمل ، او ذاك الذي يعتبرها جزءا لا يتجزأ من ارض اسرائيل كما يعتقد تكتل الليكود.

تم تناول هذا الباب سيناريوهات الحل المحتمل للقضية الفلسطينية ووضع المستعمرات الذي سترتب على كل سيناريو ، وتبين لنا من هذا الفصل ان الاكثر واقعية من السيناريوهات المختلفة هو ذاك الذي يعطي نوعا من الحكم الذاتي للفلسطينيين في ظل وحدة فيدرالية او كنفيدرالية مع الاردن ، بحيث تبقى المستعمرات على ماهي عليه الان كعامل توازن ديمغرافي بين العرب الذين لازالوا ضمن حدود ١٩٤٨ ، او ويتم استغلالها في عمليات التبادل (Transfer) لأولئك المواطنين او استخدامها لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في الشتات ، على طريق الحل النهائي للقضية الفلسطينية.

وكما ذكر سابقا ، فان الامكانية الوحيدة للنجاح في اي بحث متعلق بالاستيطان الاسرائيلي تكمن في استمرارية الدراسة ومتابعتها وتحديثها واغنائها ، وما الدراسة الحالية الا بداية ، امل ان اكون قد وفقت في جعلها خطوة تصلح لانطلاق مستمر نحو انجاز افضل في هذا المجال.

والله الموفق.

المقدمة

الضفة الغربية وقطاع غزة ، هما الجزء الذي بقي بأيدي الفلسطينيين بعد احتلال حوالي ٨٠٪ من اراضي فلسطين عام ١٩٤٨ ، من قبل القوات الاسرائيلية.

وفي عام ١٩٦٧ استولت اسرائيل على ما تبقى من اراضي فلسطين، الضفة الغربية وقطاع غزة ، بعد حرب حزيران/تمتلك السنة ، واخذت في فرض سيطرتها الكاملة على تلك المناطق من خلال مشاريعها الاستيطانية المختلفة.

ولما كانت هذه المناطق مسرحا للاستيطان الاسرائيلي ، كان لابد من استعراض اوضاع الضفة الغربية وقطاع غزة الاقتصادية ، التي تؤثر بشكل او باخر في عملية الاستيطان.

ونبدا اولا بايجاز لموقع هذه المناطق من فلسطين والعالم ، ثم ننتقل بعد ذلك الى العامل الثاني المؤثر في الاستيطان وهو الحجم السكاني العربي وكثافته في هذه الرقعة.

واخيرا نستعرض عاملين حيويين مؤثرين في عملية الاستيطان اينما وكيفما كانت وهما "الارض والموارد المائية".

وما هذا الفصل الا تمهيد؛ للفصول الرئيسية اللاحقة والتي تبحث موضوع الاستيطان مباشرة.

الموقع:-

تقع فلسطين في الجزء الغربي من القارة الآسيوية ، وتبلغ مساحتها الكاملة نحو ٢٧ الف كم مربع ، تشكل الضفة الغربية منها (٥٥ مليون دونم من جزئها الشرقي).

أما قطاع غزة فمساحته ٣٦٤ الف دونم ، وهو عبارة عن شريط ساحلي جنوبي، يمتد من قرية بيت حانون شمالا إلى مدينة رفح جنوبا ، بطول قدره ٤٥ كم ومتوسط عرض ٨ كم (١).

السكان في المناطق المحتلة :-

بعد حرب عام ١٩٤٨ ، وقيام دولة إسرائيل على ما نسبته نحو ٨٠٪ من مساحة فلسطين، هاجر عدد كبير من مواطني فلسطين إلى قطاع غزة والضفة الغربية ، كما هاجر جزء آخر إلى خارجها ، وبقي جزء صغير ثابت في الأرض حتى يومنا هذا.

كان عدد السكان في الضفة الغربية حين ضمت إلى شرق الأردن في مطلع الخمسينات، نحو أربعماية الف نسمة ، تزايد هذا العدد ليصل إلى نحو ثمانماية وثلاثين الف نسمة عام ١٩٦٦ ، وفي عام ١٩٦٧ ، أدت الحرب التي وقعت في تلك السنة، إلى هجرة سكانية واسعة من الضفة الغربية بصورة خاصة ، نحو الضفة الشرقية ترتب عليها نقص كبير في عدد سكانها ، ليصل إلى نحو ستمائة وستين الف نسمة فقط ، إلا أن الزيادة الطبيعية للسكان بدأت بتعويض ما فقدته الأراضي المحتلة وبصورة خاصة الضفة الغربية من جراء النزوح ، بحيث وصل تعداد السكان عام ١٩٨٥ نحو ٨١٣ الف نسمة "الضفة الغربية دون القدس والتي يبلغ عدد سكانها ما يقرب المائة الف نسمة" (٢).

(١) د. حسن عبد القادر صالح ، سكان فلسطين - ديمغرافيا وجغرافيا ، (عمان، دار الشروق ، ١٩٨٥) صفحة (٣٩-٥٤).

(٢) المرجع السابق ذكره صفحة (٥٥).

وقد بلغت نسبة السكان الحضري منهم حسب تعداد عام ١٩٦١ ، مانسبته ٣٤ر٥% من اجمالي السكان ، في حين بلغت نسبة السكان الريفيين ٦٣ر٧% اما النسبة الباقية فهي من البدو .

+ في قطاع غزة ، كان اثر حرب عام ١٩٤٨ واضحا على الوضع الديمغرافي ، اذ وصل تعداد السكان في تلك المنطقة عام ١٩٤٨ ، الى حوالي ٢٦٠ الف نسمة ، نتيجة لهجرة مواطني الجزء المحتل من فلسطين اليه ، ووصل عددهم حسب بعض التقديرات قبل حرب ١٩٦٧ ، الى نحو ٤٤٥ الف نسمة .

وادت حرب ١٩٦٧ ، الى نزوح مايقارب (٦٠ - ١٠٠) الف مواطن من قطاع غزة ، الى خارج فلسطين ، مما ادى الى نقص واضح في عدد السكان في القطاع المذكور ، غير انه ومع بداية ١٩٨٥ قدر عدد السكان بنحو ٥١٠ الف نسمة بزيادة ٣١% عن تعداد ١٩٦٧ (١) .

وقد كان الطابع الريفي هو الغالب على سكان قطاع غزة في بداية الستينات ، ولكن الامر انعكس بصورة ملحوظة في الثمانينات ، حيث وصلت نسبة الحضري الى ٨٥% من اجمالي عدد السكان (٣) .

توزيع السكان وخصائصهم في المناطق المحتلة :-

كما ذكر ، فان الضفة الغربية وقطاع غزة ، كانتا اكثر المناطق تاشرا بحرب عام ١٩٤٨ ، وتحملت جرائها عبء المهاجرين الجدد ، مما جعل الكثافة السكانية تزداد بشكل ملفت للنظر .
فيهما

ونتيجة لصغر مساحة القطاع مقارنة بالضفة الغربية ، فقد كانت الكثافة السكانية في ذلك القطاع من اعلى النسب في العالم ، اذ بلغت عام ١٩٨٥ ،

(١) حسب التقديرات الاسرائيلية ، وصل ذلك العدد الى ٣٥٤ الف نسمة انظر:

Sara Roy, Gaza Strip, (Jerusalem, West Bank Data Project 1987) pl-10-Base

(٢) انظر ايضا د. حسين عبد القادر ، سكان فلسطين مصدر سابق ص (٥٥-٧٥) .

١٣٠٠-١٤٠٠ شخص/كم مربع ، مقابل ١٤٠ شخصاً/كم مربع في الضفة الغربية ، هذا بالإضافة الى التوسع الاستيطاني الاسرائيلي في هذه المناطق ، الذي يفترض انه قد ادى الى زيادة الكثافة السكانية العالية اصلا في تلك المناطق.

ويتميز الهرم السكاني للمناطق المحتلة بانه يعكس مجتمعا فتيا ، اذ ان ما يقارب نصف السكان هم من سن دون الرابعة عشرة كما يبين الجدول رقم (١) :-

جدول رقم (١)
السكان حسب الاعمار في الضفة الغربية وقطاع غزة * (١)

السن	الضفة الغربية %	قطاع غزة %
٠ - ١٤	٤٦,٠٠٠	٤٧,٨
١٥ - ٣٤	٣٤,٦	٣٤,٣
٣٥ فما فوق	١٩,٤	١٧,٩

* المصدر : S. Roy, Gaza Strip, Ibid, p.10

ويلاحظ من خلال ذلك الهرم السكاني ، ارتفاع نسبة الاعالة في المناطق المحتلة ، حيث تبلغ النسبة ٢٦٢ لكل الف من السكان في سن العمل (٢) ، وهذه النسبة مرتفعة جدا (٣) وتمثل عبئا يقع على كاهل الفئة المنتجة من السكان بالإضافة الى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تتطلب حلا في مجالات التعليم والصحة وغيرهما.

(١) انظر ايضا Statistical Abstract of Israael Central Bureau of Statistics, 1985, No. 36, (Jerusalem, 1985) P. 728

(٢) د. اسامة الدباغ ، الاداء الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٦٨-١٩٨٧ (عمان - اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الاهل في الوطن المحتل ١٩٨٧) ص ٥

(٣) لاتزيد هذه النسبة عن ٣٠٪ في اسرائيل والدول العربية المتقدمة اقتصاديا يعبر مؤشر نسبة الاعالة عن عدد السكان المعالين لكل الف من السكان في مرحلة النشاط ويحتسب على اساس المعادلة التالية:

$$\frac{\text{عدد السكان من ١٥-٦٥ سنة} + \text{عدد الاشخاص اكبر من ٦٥ سنة}}{\text{عدد السكان من ١٥-٦٥ عاما}} \times ١٠٠\%$$

الارض والموارد المائية في المناطق المحتلة:

تعتبر الارض والمياه ، من اهم المحددات لاية عملية استيطانية ، ومن هنا كان طرحنا لهذا الجزء كمدخل للفصول اللاحقة والمتعلقة بالحركة الاستيطانية الاسرائيلية في المناطق المحتلة.

بدات عمليات الاستيطان مبكرة في الضفة الغربية ، مستهدفة ابتلاع اكبر قدر ممكن من مساحة هذا الجزء والتي تبلغ حوالي ٥٥ مليون دونم ، علما بان المساحة الصالحة للاستخدام الزراعي لا تزيد عن ٥٠٪ من مساحة الضفة الغربية بحسب المعلومات المتوفرة بهذا الخصوص.

ويوضح الجدول رقم (٢) توزيع المساحة الكلية للمناطق المحتلة بحسب مدى الاستغلال الزراعي ونسبة الاراضي المروية ، من مجموع الاراضي المستغلة في الزراعة سنة ١٩٧٩ :-

جدول رقم (٢)*

توزيع المساحة الكلية للمناطق المحتلة بحسب مدى الاستغلال الزراعي سنة ١٩٧٩

فلسطين	اسرائيل	قطاع غزة	الضفة الغربية	
٢٦٢٢٧	٢٠١٢٢	٠٣٥	٥٧٥٥	المساحة الكلية "مليون دونم"
٦٠٥٦	٤٢٧	٠١٧	١٦١٦	المساحة المزروعة "مليون دونم"
٢٣١	٢١٢	٢٨٧	٢٨	نسبة الاراضي المزروعة % مساحة الاراضي المروية
٢٠٨	١٨٩	١٠٢	٠٨٧	"مليون دونم"
٢٤٥	٤٤٣	٦٠١	٥٤	نسبة الاراضي المروية % مساحة الاراضي المروية

* المصدر : د. اسامة دباغ ، الاداء الاقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٦٨ - ١٩٨٦
مصدر سابق، جدول رقم (١٠)

وباختصار ، فان اراضي الضفة الغربية ذات ظروف طبيعية صعبة نوعا ما ، فهي عبارة عن مرتفعات تقع وسط فلسطين ، وتمتد بطول اكثر من ١٢٠ كم من الشمال الى الجنوب ، بمعدل عرض ٤٨ كم ، ويصل اعلى ارتفاع لها نحو الف متر فوق سطح البحر انظر الخريطة المرفقة (١).

وهناك خطوط بنيوية تتقاطع مع هذه المرتفعات شمالا وجنوبا ، تشكل مجموعة من التلال المنعزلة ، وتتميز هذه المرتفعات بشدة انحدارها ، اذ يبلغ من الغرب حوالي ٣٠٠ م عن سطح البحر ، مما يمزق الرقعة الزراعية حيث ان الحجارة والصخور تغطي جزءا كبيرا من مساحة الاراضي الامر الذي ادى الى التأثير في المساحة التي يمكن استغلالها زراعييا بشكل اقتصادي كما يتضح من الجدول رقم (٣):

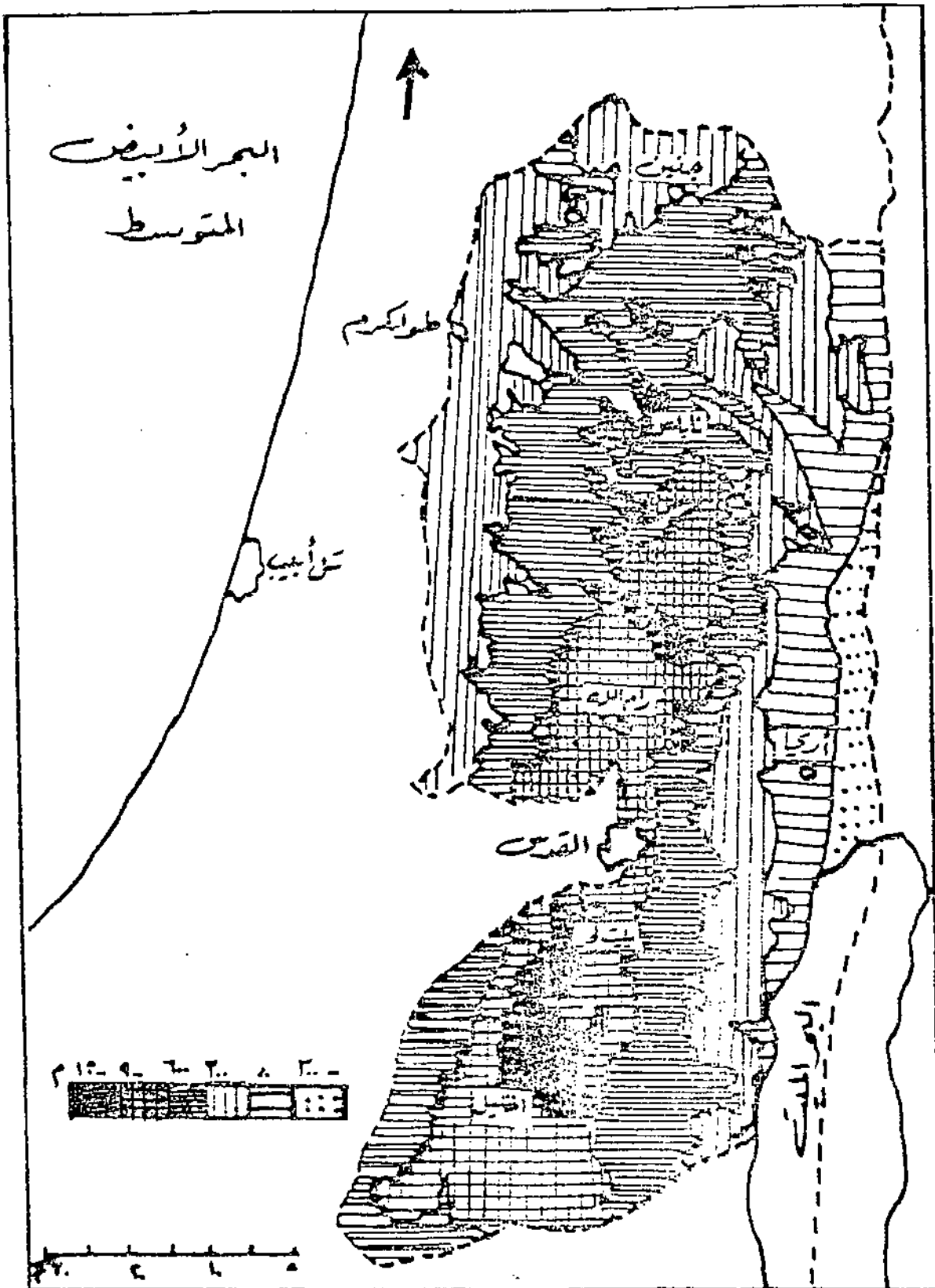
جدول رقم (٣) *

تصنيف المساحة الكلية للضفة الغربية بحسب قابليتها للزراعة

درجة الصلاحية	المساحة الف دونم	%	ملاحظات
١	١٧٢	٢٫٩	ملائمة للمحاصيل المروية
٢	٤٤٠	٧٫٥	ملائمة للبستنة المروية
٣	١٤٣١	٢٤٫٣	ملائمة للزراعة المروية مع عوامل محددة
٤	٢٢٦٣	٣٨٫٥	اراضي استصلاحها غير اقتصادي
٥	٥٩١	١٠٫١	تصلح للرعي
٦	٩٨١	١٦٫٧	تصلح للرعي مع عوامل محددة

* المصدر : د. اسامة دباغ ، الاداء الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٦٨ - ١٩٨٣ جدول رقم (١٢)

(١) سمية فرحات ، زيتون فلسطين ومشكلاته ، (مكتب الوثائق - جامعة بيرزيت ١٩٨٠) ، ص ١٤ ، المركز الجغرافي الاردني ، الحقوق التراكمية للشعب الفلسطيني ، (عمان ١٩٨٥) ص ٨٦-٩٢ ، وايضا شوكت محمود ، "الزراعة والمياه في الضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي" ، صامد الاقتصادي ، عدد ٥٢ (تشرين ثان / كانون اول ١٩٨٤) ، ص ٨



ارتفاعات الاراضي في منطقة الضفة الغربية

خريطة رقم (١)

ويتبين من البيانات المتوفرة لدينا ان المساحة القابلة للاستخدام الزراعي بشكل اقتصادي ، يجري استغلالها بالكامل تقريبا ، اخذين بالاعتبار التغيرات الطفيفة في المساحة المزروعة من سنة لآخرى ، انظر الجدول (٤)

جدول رقم (٤)*

الاستخدام الزراعي للأراضي القابلة للزراعة في الضفة الغربية سنة ١٩٨٥

طبيعة الارض	المساحة الف دونم	نسبة الاراضي الاجمالية %
اراضي مزروعات حقلية	٤٩٥	١٨٣
اراضي مزروعات شهرية	٩٦٥	٣٥٧
اراضي مزروعات خضروات	١٧١	٦٤
غير مزروعة "مراعي"	١٠٦٩	٣٩٦
	٢٧	%١٠٠

* المصدر: مركز الدراسات الريفية ، النشرة الاحصائية السنوية للضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٨٥ رقم (٦) (نابلس - جامعة النجاح ١٩٨٦) جدول رقم ٣/٥ - ٣/١٥ - ٣/٢٤ صفحة ٨٢ - ٩٢ - ١٠١

وكذلك يتبين من الجدول الاخير ان مايمكن ان يستغل بشكل اقتصادي من المساحة الكلية للضفة الغربية ، وباللغة ٥٥ مليون دونم ، يبلغ فقط نحو ٢٧ مليون دونم.

اما في قطاع غزة ، فان الجدول رقم (٢) السابق ذكره، يوضح توزيع المساحة الكلية لقطاع غزة ، بحسب مدى الاستغلال الزراعي ونسبة الاراضي المروية فيه الى اجمالي المساحة الكلية سنة ١٩٧٩ . ويلاحظ من ذلك الجدول ، ارتفاع نسبة الاراضي المروية الى مايقارب ٦٠% من اراضي قطاع غزة ، وهذا يبرز اهمية المياه كعنصر حيوي

(١) لمزيد من التوضيح انظر : سمية فرحات ، زيتون فلسطين ومشكلاته، مصدر سبق ذكره، ص ١٤ ، وايضا المركز الجغرافي الاردني ، الحقوق التراكمية للشعب الفلسطيني، مصدر سبق ذكره ، صفحة ٨٦ - ٩٢ .

في القطاع الزراعي لهذا الاقليم ، علما بان مايقارب نصف مساحة هذه المنطقة ، هي اراض مزروعة فعلا ، وهذه النسبة تكاد تعادل ضعف المساحة المزروعة في الضفة الغربية .

غير انه من الملاحظ ان قطاع غزة ، يتميز عن الضفة الغربية بقابلية معظم اراضيه للزراعة اذا ماتوفرت المياه اللازمة ، وكذلك يتميز بانه ذو تضاريس مكونة من سخور من الحجر الكلسي ، تتركز عليها طبقة من الحجر الرملي الكلسي القادرة على خزن المياه الجوفية .

اما شكل التضاريس ، فيتراوح ما بين مستوى سطح البحر الى ارتفاع ٨٠م فوق السطح، ويعتبر امتداداً جنوبياً للساحل الفلسطيني وامتداداً شمالياً لساحل سيناء .

وتتكون تربة قطاع غزة من ترسبات هضبة القدس والخليل ، المنقولة من الاودية المنحدرة نحو القطاع ، وهي تربة رملية خفيفة مختلطة بقليل من الطمي قليلة الملوحة (١) .

وكما هو حال الضفة الغربية، فان الزراعة في قطاع غزة، تتوزع في ثلاثة فروع رئيسية كما يتبين من الجدول رقم (٥) :

جدول رقم (٥)

الفروع الرئيسية للزراعة في قطاع غزة *

النسبة من المساحة الاجمالية%	المساحة الف دونم	
٣٢ر٣	١١٣	مزروعات شجرية
٦ر٦	٢٣	المحاصيل الحقلية
١١ر١	٣٩	الخضروات
٥٠	١٧٥	اراضي غير مستغلة

* المصدر: مركز الدراسات الريفية ، نفس المرجع السابق ، الجداول (٣/١٣ ، ٣/٢٣ ، ٣/٣٢) ص ٩٠ ، ١٠٠ ، ١٠٩ .

(١) د. حسن عبد القادر - "الانتاج الزراعي في قطاع غزة" - صامد الاقتصادي، عدد ٦٥ (كانون ثانٍ - شباط ١٩٨٧)، ص ٣٢ - ٣٦

الموارد المائية:-

يعزى كثير من الباحثين السبب الرئيسي لاستمرار الصراع العربي - الاسرائيلي ، الى رغبة اسرائيل في السيطرة على الموارد المائية ، سواء قبل حرب ١٩٦٧ ، او فيما بعد ذلك.

فمنذ احتلال الجزء الاول من فلسطين ١٩٤٨ ، اندفعت اسرائيل لتنفيذ مشاريع استثمار الموارد المائية بسرعة ملفتة للنظر.

وبعد حرب ١٩٦٧ ، قامت اسرائيل بتحديد كمية الاستهلاك المائي للعرب في الضفة الغربية وقطاع غزة ، في حين انها اطلقت العنان للمستعمرات التي اقامتها في المناطق المحتلة لاستغلال الموارد المائية دون اية قيود تذكر (١).

ونستعرض في هذا الجزء ، هذا المورد الحيوي الذي قد يكون من اهم القيود على حركة الاستيطان مستقبلا.

الموارد المائية في المناطق المحتلة:-

تقسم مصادر المياه في الضفة الغربية الى :-

١- مصادر مياه سطحية.

٢- مصادر جوفية.

وتعتبر الامطار المصدر الرئيسي لهذين الموردين ، وتتبع في تساقطها نظام مناخ البحر الابيض المتوسط ، وتتميز بالتذبذب من موسم الى اخر ، فتتراوح ما بين اقل من ١٠٠ ملم الى اكثر من ٦٠٠ ملم ، ويبتدئ تساقطها من شهر ايلول الى شهر نيسان.

(١) صبحي كحالة ، المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاسها على الصراع العربي الاسرائيلي - (مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت ١٩٨٠) ، ص ١-١٠ وايضا اوري ديفيس ، انطونيا ماكس ، وجون ريتشاردسون ، السياسة المائية لاسرائيل ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت ، ١٩٨٠) ص ١-٥ .

مصادر المياه السطحية:

الينابيع:

١- يبلغ عدد الينابيع في الضفة الغربية ٢٦٠ ينبوعا ، يتفاوت تصريفها ما بين ٥٠ مليون الى مليون متر مكعب سنويا .

وتقسم هذه الينابيع من حيث الموقع الى:

- ١) ينابيع البحر الابيض المتوسط ، وتشكل ٦٩٪ من مجموع الينابيع ويبلغ معدل تصريفها ٣٥٪ من معدل التصريف العام.
- ٢) ينابيع حوض نهر الاردن ، وتشكل ٢٣٪ من اجمالي الينابيع ويبلغ معدل تصريفها ٣٦٦٪ من المعدل العام.
- ٣) ينابيع حوض البحر الميت ، وتشكل ٨٪ من المجموع العام بطاقة تصريف ٥٩٧٪.

مياه الفيضانات:

١- من دراسة ١٢ حوضا مائيا فرعيا في الضفة الغربية ، في موسمي ٦٤/٦٣ - ٦٥/٦٤ ، تبين ان معدل التصريف لمياه الفيضانات يبلغ نحو ٦٢ مليون متر مكعب ، وبسبب قلة الامكانات المادية ، والظروف الطبغرافية الصعبة لم يكن بالامكان الاستفادة من هذا التصريف كلية (١).

(١) المركز الجغرافي الاردني ، الحقوق التراكمية للشعب الفلسطيني ، مصدر سبق ذكره ، صفحة ٤٧ - ٥٧ ، شوكت محمود ، صامد الاقتصادي ، "الزراعة والمياه في الضفة الغربية" ، صامد الاقتصادي ، عدد ٥٢ ، مصدر سبق ذكره ، صفحة ٨ - ٨٨ ، وايضا بشير شريف البرغوثي ، المطامع الاسرائيلية في مياه فلسطين والدول المجاورة (عمان ، دار الجليل ، ١٩٨٦) ص ٦١ - ٨٢ .

ورغم قلة تصريف الينابيع في الضفة الغربية ، الا انها هامة جدا كونها المصدر الوحيد للمياه اللازمة للاستهلاك المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

المياه الجوفية

تقسم مناطق المياه الجوفية في الضفة الغربية الى سبع مناطق مائية :-

- أ- منطقة جنين - نابلس ، وتقدر كمية التغذية السنوية ١٣٤ مليون متر مكعب موزعة كالتالي :-
 - (١) طبقة جنين
 - (٢) طبقة عجلون
 - (٣) رسوبات وادي الاردن
- ب- منطقة طولكرم - قلقيلية :
وتعتبر هذه المنطقة من اهم المناطق المائية ، وتتجه معظم المياه الجوفية نحو فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ، عبر الطبقات الصخرية ، وتقدر مساحة هذه المنطقة بحوالي الف كم مربع ، تحتوي على ١٣٥ بئرا يبلغ الاستخراج الكلي لهذه المنطقة ١٦٧٧ مليون متر مكعب سنويا .
- ج- منطقة الاغوار الغربية :
ويبلغ التصريف الكلي لهذه المنطقة ٢٦ مليون متر مكعب سنويا .
- د- منطقة البحر الميت :
وتشمل اجزاء الضفة الغربية المحاذية للبحر الميت من الشمال والجنوب ، وتمتد من البحر الميت شرقا الى الخليل غربا ، ويبلغ التصريف المائي لها نحو ٤ ملايين متر مكعب سنويا ، وتصريف الينابيع ٧٥ مليون متر مكعب سنويا .
- هـ - منطقتا مرتفعات شمال وجنوب القدس :
ويقدر تصريف الينابيع بحوالي ٥٥ مليون متر مكعب سنويا ، وتكاد تنعدم فيها الابار الجوفية .

و- منطقة غرب الخليل:
وتشكل الاجزاء الجنوبية الغربية للضفة الغربية ويبلغ تصريفها نحو ٦٠٠ مليون متر مكعب وتحتوي ايضا على ٣ ابار (١).

مصادر المياه في قطاع غزة:

تعتبر مياه الامطار المصدر الرئيسي للموارد المائية في قطاع غزة ، اذ يلاحظ عدم وجود الانهار او الينابيع ، كما هو الحال في الضفة الغربية ويقتصر وجود المياه على المخزون من المياه الجوفية والمستخرجة من الابار الارتوازية.

وحيث ان مصدر المياه الجوفية هو مياه الامطار ، فان وجود اقليمين مناخيين يسودان القطاع قد اثر في توزيع هذه الخزانات ، اذ نجد شمالا اقليم مناخ البحر المتوسط ، وهذه منطقة ذات مخزون اوفر نسبيا من الجنوب الذي يسوده اقليم المناخ الصحراوي .

يتراوح معدل هطول الامطار في قطاع غزة ، ما بين اواخر شهر تشرين اول الى نهاية شهر نيسان ، نحو ٣٢٥ ملم سنويا .

ويستهلك قطاع غزة حوالي ١١٠ ملايين متر مكعب سنويا ، تسعمل للري والاستعمال المنزلي. وينساب ١٠ ملايين متر مكعب سنويا الى البحر ، واذا علمنا ان المياه المتوفرة لاتتعدى الـ ٨٠ مليون متر مكعب ، فان العجز المائي ٤٠ مليون متر مكعب، تسحب من المخزون الجوفي ، مما ادى الى زيادة الملوحة نتيجة تسرب مياه البحر ، وبالتالي عدم صلاحية مثل هذه المياه للاستعمال الزراعي ، خاصة في المنطقة الجنوبية من القطاع ، وباستثناء مياه الرشح ، فان مياه قطاع غزة توجد في احد النوعين التاليين من الطبقات الارضية:

- (١) طبقة الكركار: وهي طبقة من الحجر الرملي الكلسي المسامي.
- (٢) طبقة الزلط: وهي من عدسات حجرية متفرقة (٢).

(١) شوكت محمود ، "الزراعة والمياه في الضفة الغربية" صامد الاقتصادي عدد ٥٢٠ مصدر سبق ذكره ص ٤٨ - ٥٤ .

(٢) بشير شريف البرغوثي ، المطامع الاسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة ، مرجع سبق ذكره ص ٢٨ - ٩٣ ، وشوكت محمود ، "الزراعة والمياه في الضفة الغربية" ، صامد الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ص ٣٨ - ٤٠ .

سياسة اسرائيل تجاه الموارد المائية/الضفة الغربية:

تعاني اسرائيل من استنزاف شديد للموارد المائية في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ ورغم المشاريع التي اقامتها في محاولة لسد العجز المائي المتزايد الا ان الارتفاع الباهظ لكلفتها استدعى اسرائيل الى البحث عن مصادر بديلة في المناطق المجاورة والسيطرة عليها لتحقيق مايلي:-

- (١) توفير المياه للاستغلال الزراعي والاستهلاك الاستيطاني في الضفة الغربية.
- (٢) حرمان العرب من استغلال هذه الموارد لكبح التطور الاقتصادي لهم.
- (٣) ضمان انسياب اكبر كمية ممكنة من المياه الجوفية في الضفة الغربية ، الى الخزان الجوفي داخل الخط الاخضر (١).

يقدر مجموع ماتسيطر عليه اسرائيل سنويا من المياه العربية بنحو ٣٠٠ - ٤٠٠ مليون متر مكعب سنويا حسب التقديرات الحديثة في حين ان اسرائيل تسعى ومنذ بداية احتلالها للمناطق المحتلة الى تحقيق سيطرتها الكاملة على المصادر المائية من خلال عدد من الاجراءات منها (٢):-

- (١) تعيين مشرف يهودي يشرف على استغلال المياه في الضفة الغربية ويرتبط بالحكم العسكري.
- (٢) عدم السماح للعرب بحفر ابار جديدة او حتى تصليح القديم منها .
- (٣) تحديد الكمية المسموح بضخها عن طريق فرض تركيب عدادات خاصة.
- (٤) السماح للمستوطنين اليهود بحفر ابار عميقة وبمعدلات تصريف عالية، مما يؤدي الى نفاذ المخزون المائي الجوفي وبالتالي جفاف الابار العربية المجاورة كما حدث في منطقة بردلة عندما جفت الابار العربية نتيجة لحفر ابار في المستعمرات الاسرائيلية بعمق كبير.

(١) الخط الاخضر ، هو خط الهدنة الفاصل بين فلسطين المحتلة عام ٤٤٨ والارض المحتلة عام ١٩٦٧ .

(٢) المركز الجغرافي الاردني ، الحقوق التراكمية للشعب الفلسطيني ، مصدر سبق ذكره، صفحة ٨٦ ، شوكت محمود "الزراعة والمياه في الضفة الغربية" صامد الاقتصادي عدد ٥٢ ، مصدر سبق ذكره ص ٣٨ - ٤٢ ايضاً

Sara Roy, Gaza Strip, Op. cit, P. (5)

سياسة اسرئيل المائية في قطاع غزة

يتراوح استهلاك المياه في قطاع غزة ، ما بين ١١٠ ملايين متر مكعب - ١٢٠ مليون متر مكعب ، لري ٤٥٪ من اراضي القطاع بنحو ٩٠٪ من هذه الكمية، والباقي للاستهلاك المحلي (١).

وبسبب زيادة الضخ واثر البيئة الجافة السلبي ، تسربت مياه البحر الى هذا المخزون مما جعلها اكثر ملوحة ، وغير صالحة لري المزروعات خاصة الحمضيات ، وليس هذا فحسب، بل ان اسرئيل قامت من خلال شركة مياهها القطرية، بتحديد كميات المياه المسموح باستهلاكها من قبل العرب ، وابتقت الحيل على الغارب فيما يتعلق بمستوطنيتها واستهلاكهم المائي ، والذين بلغ مجمل استهلاكهم من المياه ١٤٢ - ٢٨ مليون متر مكعب عام ١٩٨٤ .

وتتعدد نماذج الممارسات الاسرائيلية فيما يتعلق بالمصادر المائية العربية في القطاع ، وتتخذ نفس مسارها في الضفة الغربية ، وان كانت اثارها السلبية على قطاع غزة اكبر بسبب شح الموارد المائية في هذه المنطقة نسبيا ، فقد تدخلت السلطات الاسرائيلية في انماط الزراعة وفي الضغط على المزارعين لتحويلهم من زراعة الحمضيات مثلا الى زراعة الخضار ، للحد من استهلاكهم للمياه ، كما تم اغلاق نحو ٢٥ بئرا ارتوازية في منطقة الزوايدة بقطاع غزة، بحجة عدم حصول اصحابها على تصاريح خاصة لحفرها ، وحدث مثل ذلك ايضا في مدينة رفح، التي طلب من اصحاب ٤٢ بئرا فيها اغلاقها لنفس السبب ، اما المشاريع المائية في القطاع فتواجه صعوبات اهمها خضوع اولويات هذه المشاريع لمصالح الحكم العسكري والمستعمرات الاسرائيلية في القطاع وليس لحاجات هذا القطاع وسكانه الاصليين (٢).

(١) بشير البرغوثي ، المطامع الاسرائيلية في مياه فلسطين، مصدر سبق ذكره ص ٨٨-٩٧
(٢) نفس المصدر السابق ص ٨٨-٩٨ ؛ Ibid P. 49-52 ، Sara Roy Gaza Strip ،
ايضا اوري ديفيس واخرون ، السياسة المائية لاسرائيل ، مصدر سبق ذكره، صفحة ٣٧-٣٨ .

المقدمة

بعد ان استعرضنا في الفصل السابق من هذا الباب الاحوال الطبيعية للضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، نحاول في هذا الفصل ان نلقي نظرة سريعة على اوضاعهما الاقتصادية قبل وبعد الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ، والذي ادى الى تغييرات ملحوظة في اداء هذه المناطق الاقتصادي.

وسيتضمن هذا الفصل بداية ، عرضا موجزا للاوضاع الاقتصادية قبيل الاحتلال الاسرائيلي ، ثم نستعرض احوال القطاعات المختلفة للاقتصاد المحلي لهذه المناطق والاثار التي جرتها ظروف الاحتلال عليها.

ولم تكن نتيجة الاحتلال الاسرائيلي على القطاعات المختلفة في المناطق المحتلة حيادية ، اذ ان الاثار السلبية التي انعكست على الاقتصاد المحلي ادت الى نتائج سلبية غير مباشرة على العمالة العربية في تلك المناطق واتجاهات التجارة الخارجية فيها ، كما سنرى من خلال هذا الفصل.

الوضع الاقتصادي للمناطق المحتلة قبل عام ١٩٦٧:

بعد ان تم اعلان الوحدة في مطلع الخمسينات ، والذي بموجبه اصبحت الضفة الغربية جزءاً من المملكة الاردنية ، اصبح من الصعب دراسة الاوضاع الاقتصادية لتلك المنطقة بشكل منفصل عن الاداء الاقتصادي العام للاردن ، وذلك لعدم وجود معلومات منفصلة لكل منهما .

القطاع الزراعي:

من الواضح ان القطاع الزراعي ، هو العماد الاقتصادي للضفة الغربية، اذ كان يساهم بنحو ١٩٣٪ من الناتج القومي^{الدولي}، في حين ساهم القطاع الصناعي بنحو ٧٪ منه فقط قبل عام ١٩٦٧ .

ورغم شدة الاعتماد على القطاع الزراعي واهميته النسبية العالية في اجمالي الناتج القومي ، فان كون هذا القطاع معتمدا على مياه الامطار المتذبذبة من سنة الى اخرى ، جعله عرضة لتذبذب الانتاج باستمرار ، اضافة الى ذلك اساليب الانتاج البدائية التي كانت تستعمل في تلك الاثناء (١) .

وقد تركز الانتاج الزراعي ، كما راينا في الفصل السابق ، في انواع رئيسية ثلاث هي الاشجار المثمرة ، المحاصيل الحقلية ، الخضروات .

اما قطاع غزة ، فقد تآثرت الاراضي الزراعية فيه ، بحرب ١٩٤٨ بعد ان استولت اسرائيل على جزء من الاراضي الزراعية التابعة له ، رافق ذلك هجرة ابناء فلسطين التي احتلت عام ١٩٤٨ الى هذه المنطقة ، مما جعل الوضع يزداد سوءا نتيجة للضغط الهائل على الموارد الطبيعية في هذا القطاع .

(١) المركز الجغرافي الاردني ، الحقوق التراكمية للشعب الفلسطيني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٦؛ ايضا د. حسن عبد القادر صالح ، "الانتاج الزراعي في قطاع غزة" ، صامد الاقتصادي (عدد ٦٥) مصدر سبق ذكره، ص ٣٩ .

وعلى أية حال ، فإن القطاع الزراعي في هذا الاقليم هو الاساس الاقتصادي لمعيشة السكان ، يضاف اليه عنصر اخر يميزه عن مثيله في الضفة الغربية ، وهو توفر الثروة السمكية ، كما تميز القطاع الزراعي في هذه البقعة ، بارتفاع نصيب مساهمة الحمضيات في الانتاج الزراعي ، وارتفاع نسبة الارض المروية فيه مقارنة بالضفة الغربية ، اذ بلغت ٦٠٪ من المساحة الكلية للاراضي المزروعة "نحو ٢٠٠ الف دونم" (١).

القطاع الصناعي:

معاني القطاع الصناعي في المناطق المحتلة من مشاكل عديدة ، ادت الى بقاءه ضعيفا ، ففي الضفة الغربية على سبيل المثال، اقتصر انشاء المشاريع الصناعية على الصغيرة منها ، ولم يكن هنالك تشجيع لاقامة المشاريع الكبيرة فيها ، هذا بالاضافة الى عدم توفر المواد الخام وارتفاع كلفة الطاقة ، وعدم وجود رؤوس الاموال ، والخبرات الفنية اللازمة.

اما في قطاع غزة ، فلم تكن اوضاع القطاع الصناعي احسن حالا من مثيلتها في الضفة الغربية الا انه يمكن القول ان ملامح القطاع الصناعي في هذا الاقليم تكاد تكون معدومة قبل عام ١٩٦٧ بسبب غياب الخطط الضرورية والافتقار الى الاستقرار السياسي.

الاداء الاقتصادي في المناطق المحتلة بعد عام ١٩٦٧:

كان من نتيجة الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ ، ان تغيرت العلاقات فيما بين هذين الاقليمين من جهة ، والدول المجاورة لهما من جهة اخرى ، الامر الذي افرز علاقات اقتصادية جديدة ، كما دفع الاقتصاد المحلي في المناطق المحتلة الى التكيف مع هذا الوضع الجديد ، وتحددت ايضا مسارات التنمية في هذه المناطق على ضوء عاملين:-

الاول: الفارق الكمي والنوعي فيما بين هذه المناطق واسرائيل.

الثاني: المستقبل السياسي المجهول لهذه المناطق.

(١) المركز الجغرافي الاردني ، الحقوق التراكمية للشعب الفلسطيني ، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٣ ؛ "الصناعة في الضفة الغربية ومستقبل تطورها" ، صامد الاقتصادي، عدد ٤٥ (ايلول / تشرين اول ١٩٨٣) ص ٦ ، ايضا د. حسن عبد القادر. "الانتاج الزراعي في قطاع غزة" صامد الاقتصادي، عدد (٦٥)، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥ - ١٤٠.

وقد كانت نتيجة العامل الاول اختفاء المنافسة المتكافئة ، فيما بين هذه المناطق واسرائيل ، اما نتيجة العامل الثاني فقد تعددت العقود الداخلية والخارجية فيما بين المشاريع العربية والمؤسسات الاسرائيلية ، واصبح هنالك عدد من المشاريع العربية التي تعمل كمشاريع وسيطة للمؤسسات الاسرائيلية.

الناتج القومي الاجمالي:

عند استقراء الاحصاءات المتعلقة بالناتج المحلي للمناطق المحتلة ، يلاحظ الدارس ارتفاع معدل النمو السنوي لذلك الناتج فيها. ولكن اذا ما اخذنا بعين الاعتبار نسبة التضخم المرتفعة في الاقتصاد الاسرائيلي ، نصل الى معدلات نمو حقيقية متواضعة في تلك المناطق (نحو ٣٪ خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٨٦) اذا ما قيست بمثلتها في الضفة الشرقية (نحو ٩٪ لنفس الفترة) ، كما يوضع الجدول التالي:

جدول رقم (٦)

الناتج القومي الاجمالي في المناطق المحتلة
مئة مليون \$ ١٩٨٦/١٩٦٨

٨٦	٨٥	٨٤	٨٣	٨٢	٨١	٨٠	٧٩	٧٨	٧٧	٧٦	٦٨
١٩٨٢	١٠٨٧	١١٦٧	١٢٢٤	١٢٣٥	١٢٤٤	١٢٢٦	١٠٧٠	٩١٥	٨٤٧	٨٤٢	١٩٢
الناتج القومي الاجمالي											

* المصدر : د. اسامة دباغ ، الاداء الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ١٩٦٨ - ١٩٨٨ ، مصدر سبق ذكره ، جدول رقم (٦)

ان دراسة مساهمة القطاعات الانتاجية المختلفة في تكوين الناتج القومي الاجمالي، يوضح لنا ارتفاع مساهمة قطاعي الزراعة والخدمات ، وانخفاض مساهمة قطاعي الصناعة والبناء ، فقد بلغ معدل مساهمة القطاعات المختلفة في المتوسط "في الناتج القومي الاجمالي" على النحو التالي : الزراعة ٢٢.٥٪ ، الخدمات ٣٤٪ ، البناء ١١.٩٪ ، الصناعة ٥.٦٪ ، كما يبين الجدول رقم (٧):

جدول رقم (٧)

الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج القومي الاجمالي
للمناطق المحتلة خلال الفترة ١٩٦٨/١٩٨٦ مئة مليون دولار

٦٨	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦
١٩٩٢	٩١٥	١٠٧	١٢٢٦	١١٤٤	١٢٣٥	١٢٢٤	١١٧٦	١٠٨٧	١٩٨٢
الناتج القومي									
بسعر التكلفة مئة									
مليون شيكل									
النسبة %									
الزراعة	٣٣	٢٥	٢٤	١٩	١٨	١٦	١٢	١٤	٢٢
الصناعة	٨	٠٦	٠٥	٠٦	٠٥	٠٥	٠٦	٠٦	٠٧
البناء	٣	١٢	١٠	١١	١١	١٢	١٢	١٢	١٢
الخدمات العامة	١٨	١٠	٠٩	٠٩	١١	١٢	١٤	١٣	٠٩
النقل والتجارة	٢٦	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٢	٢٤	٢٧	٢٥
وخدمات اخرى									
صافي مدفوعات	٢	٢٤	٢٩	٢٦	٢٨	٢٢	٣٢	٢٨	٢٥
عوامل الانتاج									

* المصدر: د. اسامة الدباغ ، الاداء الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة
مصدر سبق ذكره ، جدول رقم (٧)

القطاع الزراعي:

تتعدى اهمية القطاع الزراعي في المناطق المحتلة النواحي والاعتبارات الاقتصادية الى كون هذا القطاع ذا علاقة بجذور القضية الفلسطينية مباشرة ، هذا بالإضافة الى مساهمته الكبيرة في الناتج القومي الاجمالي واستيعابه لعدد لا يستهان به من القوى العاملة.

وتبين الإحصاءات الرسمية ان نحو ٢٨% من اراضي الضفة الغربية تستغل للزراعة في حين تصل تلك النسبة الى نحو ٥٠% في قطاع غزة (١).

ولعل انخفاض نسبة الاستغلال للاراضي الزراعية ناجم عن الظروف الطبيعية للمناطق المحتلة ، اكثر من كونه ناجما عن الرغبة الحرة في الاستغلال هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، هنالك قيود تفرضها سلطات الاحتلال على كمية ونوعية الزراعة في تلك

المناطق وكمية المياه التي يمكن استخدامها ، ناهيك عن المصادر المتتالية لاراضي هذه المناطق ، والتي قلصت مساحة الارض الزراعية . بنسبة كبيرة (١)

وتجدر الإشارة الى ان الاراضي التي تعتبرها اسرائيل قابلة للمصادرة دونما عوائق قانونية ، تصل الى نحو ٥٥% من اراضي الضفة الغربية، وحوالي ٣٩% من اراضي قطاع غزة (٢).

ورغم صغر الرقعة الجغرافية للمناطق المحتلة ، الا انها تحظى بعدة انماط مناخية ساهمت في امكانية ايجاد اقاليم زراعية متعددة ، الامر الذي جعل القطاع الزراعي يتميز بتنوع منتوجاته.

وتشكل المحاصيل الزراعية نحو ثلث الدخل من الزراعة في الضفة الغربية ، بينما يشكل الدخل من الانتاج الحيواني الثلث الباقي ، وفي قطاع غزة يرتفع نصيب المحاصيل الزراعية الى نحو ٧٣% من الدخل المتأتي من القطاع الزراعي.

ويساهم الزيتون ، بما نسبته ٢٦% من قيمة الناتج الزراعي في الضفة الغربية ، محتلا بذلك مركزا لا يضاويه محصول اخر ، ويليه كل من الحمضيات والعنب بنحو ٦% لكل منهما ، وبشكل عام فان الانتاج النباتي يساهم بنحو ٦٦% من قيمة الانتاج الزراعي ، منها ٤٥% اشجار مثمرة ونحو ١٥% من الخضار و ٥% من المحاصيل الحقلية.

اما في قطاع غزة فتبرز اهمية الحمضيات على انها السلعة الرئيسية، وذلك من حيث مساهمتها في قيمة الناتج الزراعي والتي تصل في المعدل الى نحو ٤٥% ، وبشكل عام فان الانتاج النباتي يساهم بنحو ٧٣% من قيمة الناتج الزراعي منها نحو ٥٥% من الاشجار المثمرة و ١٦% خضروات ، والباقي محاصيل حقلية (٣).

-
- (١) د. اسامة دباغ ، الاداء الاقتصادي في الضفة وقطاع غزة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠
- (٢) ذكر بنفستني انه قد تم مصادرة ٥٢% من مجموع مساحة الضفة الغربية "ورد تفصيل لذلك في مكان لاحق من هذا البحث.
- (٣) د. اسامة دباغ ، الاداء الاقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧-١٨ ؛ سعد الدين غندور ، "دراسة لواقع الانتاج والتسويق الزراعي بالضفة الغربية وقطاع غزة" ، صامد الاقتصادي ، عدد ٤٤ ، (تموز - اب ١٩٨٣) ، ص ٥-٣٩ ؛ ايضا شوكت محمود ، الزراعة والمياه في الضفة الغربية ، صامد الاقتصادي ، عدد ٥٢ ، مصدر سبق ذكره ص ٨-٨٨ .

ويستدل من الاحصاءات المتوفرة ، ان تغيرات ملحوظة قد طرأت نتيجة للاحتلال على المساحات المزروعة وكميات الانتاج ، بالمقارنة مع الفترة التي سبقت عام ١٩٦٧ ، ومع ذلك تبقى المقارنة بين هاتين الفترتين غير دقيقة بسبب الفروقات والطرق المتبعة في جمع الاحصاءات ، اضافة الى التذبذب الموسمي في بعض فروع الانتاج كالزيتون ، مما ينتقص كثيرا من دلالات المقارنة بين الفترات الزمنية المختلفة ، وبمقارنة معدل الانتاج السنوي في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٢ مع معدل الانتاج في سنوات ما قبل الاحتلال يتضح ان معدل الانتاج قد اصبح دون ما كان عليه في الفترة السابقة لعام ١٩٦٧ ، بالنسبة للعديد من فروع الزراعة كما يتضح من الجدول رقم (٨) التالي:-

جدول رقم (٨)

التطور في كمية الانتاج لبعض فروع الزراعة الرئيسية في الضفة الغربية (١)

النوع	فترة الاساس ١٩٦٦-٦٣		فترة ١٩٧٢-٦٩		فترة ١٩٨٢-٧٦	
	معدل الانتاج	نسبة	معدل الانتاج	نسبة التغير	معدل الانتاج	نسبة التغير (فترة الاساس)
محاصيل حقلية	٦٥٠٩	-	٤٧٠٥	٢٠ -	٤٠٠٢	٢٩ -
القمح	٥١٠	-	٣٤٠٣	٣٣ -	٢٥٠٦	٣٠ -
الخضروات	*١٢٨٠٨	-	**١٠٥٠٥	١٨ -	١٥٥٠٧	٢١ +
بندورة	٤٨٠٣	-	٣٤٠٣	٢٠ -	٥٠٠٢	٤ +
خيار	١٥٠٦	-	٩٠٩	٣٦ -	١٧٠٩	١٥ +
بطيخ/شمام	٧٥٠٢	-	٢٣٠١	٦٩ -	١٩٠٤	٧٤ -
الحمضيات	٣٠٠٩	-	**٥٠٠٨	٦٤ +	٧٨٠٨	١٥٥ +
الزيتون	٣٩٠٨	-	**٤٢٠٧	٧ +	٦٣٠٨	٦٠ +
الفواكه	١٤٣٠٧	-	**١٥٣٠٧	٧ +	٩٢٠١	٣٦ -
البقر (الف)	٣٤٠٦	-	٢٨٠٦	١٧ -	١٦٠٨	٥٢ -
الغنم (الف)	٦٥٠٣	-	٤٣٤٠٢	٣٣ -	٣٨٦٠٨	٤١ -

* معدل الانتاج للفترة ١٩٦٦ - ١٩٦١ .

** معدل الانتاج للفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٥ .

(١) المصدر: د. اسامة الدباغ ، الاداء الاقتصادي للمناطق المحتلة ، مصدر سبق ذكره ،

جدول رقم (٩)

ان اهم المزروعات التي انخفض معدل انتاجها ، هي الانتاج من المحاصيل الحقلية ، ولعل ذلك يرجع الى مصادرة مساحات واسعة من المناطق الجبلية الصالحة لهذا النوع من الزراعة ، بالإضافة الى التحول نحو انتاج الخضروات والاشجار المثمرة التي ترتفع ارباحها الهامشية بالمقارنة مع المحاصيل الحقلية ، ولنفس الاسباب السابقة والتي يضاف اليها منافسة الانتاج الاسرائيلي انخفض معدل الانتاج السنوي للشمام والبطيخ.

والملاحظ ان التغيرات في نمط الانتاج الزراعي واحجائه قد رافقتها تغيرات ملموسة في المساحات المزروعة ، ويمكن الاستدلال على ذلك من الجدول رقم (٩) والذي يوضح مدى النقص في مساحة الاراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية والخضروات، والبطيخ خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٢ ، مقارنة مع فترة ما قبل ١٩٦٧ (١).

جدول رقم (٩)

التطور في المساحات المزروعة لبعض فروع الانتاج الرئيسية
في الضفة الغربية - بالالف دوتم

النوع	فترة الاساس ٦٦/٦٤	فترة ٧٠/٦٨	فترة ٨٢/٧٧	فترة ٨٥/٨٣
	معدل المساحة	معدل الانتاج	معدل نسبة التغير	معدل نسبة
			(م) * (ت)	(م) (ت)
المحاصيل الحقلية	٨٧٥	٩٦٣	١٠ +	٤٦٦ - ٤٧
الخضراوات	١٦٩	٨٠	٥٣ -	١٠٦ - ٣٧
البطيخ والشمام	٧٩	٢٢	٧٢ -	٥٢ - ٣٤
الحمضيات	٢٤	٢١	١٣ -	٢٧ + ١٣
الزيتون والفواكه الاخرى	٦٢٢	٦٧٥	٩ +	١٠٠١ + ٦١

* المصدر: د. اسامة دباغ ، مصدر سبق ذكره ، جدول رقم ٢٠
٢ : انتاج ، ٢ : تغير

(١) د. اسامة دباغ ، الاداء الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩ ، ايضا المركز الجغرافي الاردني ، الحقوق التراكمية للشعب الفلسطيني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٦ - ١٨٥ .

مشاكل القطاع الزراعي:

تواجه مختلف المنتجات الزراعية في المناطق المحتلة ، مشاكل عادية ومشتركة في الانتاج والتسويق والتمويل ، الا ان الملاحظ ان لكل نوع من تلك المنتجات مشاكل خاصة به ، وترتبط خارجيا بالسياسات التي تضعها الاردن واسرائيل بخصوص تسويق تلك المنتجات، وترتبط داخليا بظروف العرض والطلب التي تحدد فوائض الانتاج الجاهزة للتصدير الى الخارج.

من قبل الاردن

وقد فرضت حالة الاحتلال واقعا ، فرض بدوره اجراءات معينة أعلى تسويق منتجات المناطق المحتلة الزراعية الى الاردن ، تهدف الى منع تسرب الانتاج الاسرائيلي الى الضفة الشرقية كما تهدف الى تنظيم الاستيراد من المناطق المحتلة بحسب ماتقتضيه ظروف الطلب والعرض المحلي في السوق الاردنية. وتقوم هذه الاجراءات على اساسين: اولهما تحديد الكميات المسموح تصديرها الى الضفة الشرقية ، وثانيهما ضرورة الحصول على شهادات المنشأ وتصاريح تصدير الى الضفة الشرقية.

ويقوم مبدا تحديد الكميات المسموح بتصديرها للاردن على اعتبارات معينة من اهمها: ان ٥٠% من الكميات المنتجة في المناطق المحتلة ، هي مخصصة للاستهلاك المحلي(١) الا ان هذه الاعتبارات لم تتطور بحيث تلبى حاجات التسويق ، حيث نجد ان المساحة ومعدلات الانتاجية ، بالنسبة لكثير من المحاصيل قد زادت زيادة كبيرة خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٨٥ ، نجم عنها زيادة كبيرة في فائض الانتاج اربكت السوق المحلية. وتزداد المشكلة حدة كلما نقصت الكميات المسموح بتصديرها الى الاردن.

كما تواجه عملية التنمية الزراعية عقبة اخرى ، وهي كيفية توفير الاستثمارات المالية اللازمة للعمليات الزراعية ، ويمكن القول انه ومنذ عام ١٩٦٧ تجمدت كليا معظم الاستثمارات الاساسية المتعلقة بالمهام العامة كاستصلاح الاراضي وتحويلها ، او زيادة مصادر المياه وشق الطرق الزراعية ، كذلك تقلصت الى حد كبير ، الاستثمارات

(١) سعد الدين غندور ، "واقع الانتاج والتسويق في الضفة الغربية وقطاع غزة" ، صامد الاقتصادي ، مصدر سبق ذكره ص ١٧-١٩ ، د. اسامة دباغ ، الاداء الاقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة ، مصدر سبق ذكره ص ٢٥ - ٢٨ .

المالية اللازمة لعمليات البحث والارشاد الزراعي ، ولم تتوفر اية امكانية لتقديم قروض محلية للمزارعين على المستوى المحلي. من ذلك نرى ان المزارع العربي في المناطق المحتلة ، اذا لم يفقد ارضه بفعل عمليات المصادرة المستمرة من قبل اسرائيل ، فانه لن يستطيع القيام باستثمار زراعي على الوجه الاكمل بفعل العوائق المذكورة.

القطاع الصناعي:

يتميز النشاط الصناعي في المناطق المحتلة ، بالطابع الاستهلاكي ، كما ويغلب عليه الطابع الحرفي ، وعلى الرغم من وجود بعض المؤسسات الصناعية الكبيرة الحجم نسبيا ، الا ان ضيق السوق المحلية والمنافسة القوية التي تتعرض لها هذه المؤسسات تحد من نشاطها مما يجعلها تعمل دون طاقتها الانتاجية الفعلية.

ويلاحظ ان الصناعة في الضفة الغربية ، تعتمد بالدرجة الاولى على تصنيع المنتجات الزراعية المحلية ، مما جعل التوطن الصناعي يتركز حول المناطق الزراعية وادى ايضا الى وجود ارتباط قوي بين التغيرات في الانتاج الزراعي والتغيرات في الناتج الصناعي.

وتمثل الصناعات الغذائية ، وصناعات الغزل والنسيج ، والاحذية ، وورش النجارة ، نحو ٥٠% من مجموع المؤسسات الصناعية (١). والى جانب هذه الصناعات ، برزت صناعة جديدة تبشر بمستقبل جيد ، وهي الصناعات الكيماوية والدوائية ، الى جانب التركيز على الصناعات التعاقدية ، والتي تعمل لحساب الصناعات الاسرائيلية مثل صناعات الالبسة والجلود .

(١) د. اسامة دباغ ، الاداء الاقتصادي في الضفة الغربية ١٩٨٦-٧٦ ، مصدر سبق ذكره ص٢٦ - ٢٧ ؛ المركز الجغرافي الاردني ، الحقوق التراكمية للشعب الفلسطيني مصدر سبق ذكره ص٢٠١ ، ايضا طاهر حيدر حردان ، "الصناعة ومستقبل تطورها في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين" صامد الاقتصادي عدد (٤٥) ، (ايلول-تشرين اول ١٩٨٣) ص ١٢-١٧ .

وقد لعبت الصناعات التعاقدية دورا هاما في التنمية الصناعية للمناطق المحيطة، إلا أن هذه الصناعات ، والتي تقوم على اساس استغلال الميزة النسبية للمناطق المحيطة والمتمثلة في العمالة الرخيصة ، تعاني حاليا ، بسبب ارتباطها المباشر بالاقتصاد الاسرائيلي ، من تقلبات ذلك الاقتصاد ، كما انه وبسبب ارتفاع الاجور في المناطق المحيطة فقدت هذه المناطق ميزتها النسبية هذه ، مما ادى الى تباطؤ نمو هذه الصناعات وانعكس ذلك على نمو القطاع الصناعي عموما .

وعلى النقيض لمعظم الصناعات السابقة ، كانت الصناعات الدوائية التي يتم تطويرها ضمن وحدات انتاجية حديثة وكبيرة نسبيا ، تتصف بكثافة رأسمالية وعمالة فنية عالية ، قد تؤدي الى تخفيف هجرة الايدي العاملة الفنية الى خارج البلاد ، غير ان هذه الصناعات تواجه مشكلة تعدد المنشآت المتنافسة فيما بينها ضمن السوق المحلي الضيق للمناطق المحيطة .

— اما في قطاع غزة ، فلم يحدث اي تغيير جذري في القطاع الصناعي في هذا الاقليم ، حيث بقي الطابع الحرفي هو الغالب على الصناعة ، واقتصرت اعمال التوسع والاستثمار على بعض الصناعات التي تحتاجها الاسواق الاسرائيلية كصناعة الملابس والجلود ومواد البناء .

ويمكن ايضا ملاحظة الظاهرة الموجودة في الضفة الغربية من حيث ان ما يزيد عن ٦٠٪ من الوحدات الانتاجية القائمة حاليا ، هي وحدات تعاقمتها بعد عام ١٩٦٧ ، كما نلاحظ ان نحو ٩٣٪ من المنشآت في هذه المنطقة ، تستخدم اقل من ١١ عاملا * (١) .

مدى استخدام الطاقة الانتاجية في الصناعة:

يذهب معظم الانتاج الصناعي الى الاستهلاك المحلي ، بحيث لا يزيد الفائض المعد عن ١٠٪ من مجمل الانتاج ، وتعمل عدة ظروف متشابهة على تراجع الانتاج للتصدير

* في بعض التقديرات فان المؤسسات التي تستخدم اكثر من عشرة عمال تصل الى نحو ١١٪ (١) انظر : طاهر جردان ، "الصناعة ومستقبل تطورها" صامد الاقتصادي ، عدد ٤٥ ، مصدر سبق ذكره ص ١٧-١٨ ، د. اسامة دباغ ، الاداء الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ص ٢٥-٢٧ ، ايضا ،

الصناعي في المناطق المحتلة ، نذكر من اهمها ضيق السوق المحلية ، وصعوبة التصدير ، والقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال على استيراد مواد الانتاج الاولية ، وثقل العبء الضرائبي ، وصعوبة التمويل . هذه العوامل ادت الى افلاس بعض المؤسسات وابقاء البعض الاخر يعمل باقل من طاقته الانتاجية الكاملة.

وتفيد نتائج المسح الصناعي الذي قام به الدكتور هشام عورتاني في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ان نحو ٢٨٪ من المصانع التي سجلتها العينة في المسح تعمل بحوالي ٧٥٪ من طاقتها الانتاجية ، في حين ان نحو ٤٠٪ تعمل باقل من ٥٠٪ من طاقتها . ويوضح الجدول رقم (١٠) معدل تشغيل بعض الوحدات الصناعية الرئيسية في الضفة الغربية عام ١٩٨٠ .

جدول رقم (١٠)*

معدل التشغيل السنوي لبعض الوحدات الرئيسية في الضفة الغربية لسنة ١٩٨٠

المصنع	النسبة من الطاقة الانتاجية %
شركة المصنع الكيماوي الاردني	٢٠
شركة مصانع معاينة	١٥
شركة الحبشة للشوكولاته	٤٠
شركة سلك الجلي - الخليل	٢٠
شركة الصناعات الزراعية	٢٠
شركة المنتجات الكيماوية	٥٠
شركة سجائر القدس	٥٠
شركة رياح لصناعة الاسفنج	٦٠
شركة البلاستيك الاردنية	٥٠

* المصدر: د. اسامة دباغ ، الاداء الاقتصادي ، مصدر سبق ذكره ، جدول رقم ٣٥

القوى العاملة في المناطق المحتلة:

كما تبين من الفصل الاول فيما يتعلق بالتركيب العمري للسكان ، وعلى الرغم من النمو التدريجي المشاهد في نسبة السكان في العمل، فان نسبة المساهمة الفعلية في

القوة العاملة مازالت متدنية في المناطق المحتلة ، اذ تبلغ هذه المساهمة في المتوسط بنسبة ٣٥٪ من السكان في سن العمل ، اي مايقدر بنحو ٢٥١ الف عامل عام ١٩٨٥ (١) ، انظر الجدول رقم (١١) .

ويمكن ان نعزى هذا المعدل المنخفض الى التدني الكبير في مشاركة الاناث في القوى العاملة ، والتي لاتزيد عن ٩٪ في المتوسط كما يظهر من الجدول السابق .

كما تبين من الجدول السابق ايضا ان الاتجاه العام ، هو التدني المستمر في معدلات البطالة في المناطق المحتلة ، فبعد ان تراوحت بين ٥ - ٦٪ في السنوات الاولى لاحتلال ، تدنت بحيث اقتربت من الصفر في مطلع العقد الحالي ، الا ان الدلائل الاحصائية الحديثة تشير الى بداية دورة جديدة من تصاعد معدلات البطالة منذ عام ١٩٨٤ حيث بلغت نسبة البطالة ٣٦٪ عام ١٩٨٥ (٢) . وحيث ان البيانات المتوفرة تبين حدوث انخفاض مطلق في حجم العمالة في الاراضي المحتلة مقابل تزايد العمالة العربية في اسرائيل ، يمكن القول بان المصدر الرئيسي للتشغيل الكامل للقوى العاملة العربية هو الاقتصاد الاسرائيلي وليس اقتصاد المناطق المحتلة ، وهذا يعني امكانية قيام فرصة مضاعفة (Opportunity Cost) على الاقتصاد في المناطق المحتلة نتجت عن تسرب العمل العربي الى القطاعات الاسرائيلية ، والتي كان يمكن استغلالها في التنمية الاقتصادية في تلك المناطق .

اما بالنسبة لتوزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، فنجد ان ذلك التوزيع ماهو الا انعكاس لطبيعة اقتصاديات المناطق المحتلة التي يغلب عليها النشاط الزراعي ، الا ان ابرز الظواهر في القطاع الزراعي والتي رافقت الاحتلال الاسرائيلي هي التناقص في العمالة الزراعية على الصعيدين النسبي والمطلق ، اذ انخفض من نحو ٥٩ الفاً عام ١٩٧٠ (اي مايعادل ٣٩٪ من مجموع القوى العاملة في المناطق المحتلة) الى نحو ٣٧ الفاً عام ١٩٨٥ (او مانسبة ٢٤٪ من المجموع) (٣) .

(١) د. اسامة دباغ ، الاداء الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، مصدر سبق ذكره ص ٥

(٢) نفس المصدر السابق ص ٦

(٣) المركز الجغرافي الاردني ، الحقوق التراكمية للشعب الفلسطيني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٢

والجدير بالذكر ان هذا الانخفاض في العمالة ، لم يات نتيجة تطور تكنولوجيا طرا على وسائل الانتاج في تلك المناطق ، او نتيجة لتحول العمال من قطاع اقتصادي الى اخر، وانما كان نتيجة هجرة هؤلاء العمال للعمل خارج المناطق المحتلة ، سواء في اسرائيل او في الضفة الشرقية ، بسبب ارتفاع الاجور النسبي في هذه الدول نسبة الى مثيلاتها في المناطق المحتلة ، كذلك قد يكون هذا الانخفاض عائدا الى مصادرة مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية في المناطق المحتلة لاقامة المستعمرات.

وفيما يتعلق بالعمالة الصناعية فان الاحصاءات تشير الى عدم حدوث تطور كبير في عدد العاملين في هذا القطاع طوال السنوات من ١٩٧٠ - ١٩٨٥ ، ان زادت العمالة الصناعية من ٢١ الف عامل سنة ١٩٧٠ (وتمثل ١٤٪ من القوى العاملة) الى ٢٥ الفاً عام ١٩٨٥ (وتمثل ١٦٪ من العمالة الكلية). وتتوزع النسب الباقية فيما بين قطاع البناء بنسبة ١٠٪ والخدمات بنسبة ٤٨٪ (١).

اما فيما يتعلق بالعمالة العربية في اسرائيل ، فتشير الاحصاءات الرسمية الى ان عدد العمال العرب ، يصل في الوقت الحاضر الى نحو ٩٠ الف عامل ، يشكلون ٦٪ من مجموع القوى العاملة في اسرائيل مقابل ٥٪ عام ١٩٧٠ ، وهم يعملون عادة في الاعمال الشاقة والموسمية غير المهنية ، التي تحتاج الى جهد عضلي. ويعمل حوالي ٤٨٪ منهم في البناء ، ١٨٪ في الصناعة ، و١٦٪ في الزراعة ، والباقي في اعمال متفرقة ، كالخدمة في الفنادق والمطاعم ، وهم بالتالي يسدون نقص حاجة الاقتصاد الاسرائيلي الى العمالة غير الماهرة في القطاعات الدنيا من ذلك الاقتصاد (٢).

وتجدر الإشارة الى ان حصول العمال العرب على دخول اعلى نسبيا من تلك التي كانت سائدة في المناطق المحتلة ، قد ادى الى انتعاش مستوى الطلب الكلي ، وهذا بدوره يخدم احتياجات الانتاج الاسرائيلي لوجود سوق استهلاكية اضافية. كذلك وحيث ان الطلب الاسرائيلي على العمالة العربية قد حدث اساسا في فترة الرواج الاقتصادي في اسرائيل، فان ذلك يثير التساؤل حول انواع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن ان تواجهها المناطق المحتلة كلما دخل الاقتصاد الاسرائيلي في مرحلة الركود والتراجع ٢

-
- (١) د. اسامة دباغ ، الاداء الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧
- (٢) المركز الجغرافي الاردني ، الحقوق التراكمية للشعب الفلسطيني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٢

فالغالبية العظمى من العمال العرب تعمل في قطاع البناء ، والمبدا السائد في تشغيلهم يستند الى المفاوضة الفردية في سوق العمل لعدم وجود نقابة تجمعهم مما يجعل من اوضاعهم مرآة تعكس بدقة كبيرة تقلبات الاقتصاد الاسرائيلي بين دورة واخرى.

التجارة الخارجية للمناطق المحتلة:

نشا نتيجة للاحتلال ، اتجاهان بارزان في العلاقات الاقتصادية الخارجية للمناطق المحتلة ، يمكن ان يكون لهما تاثير ملموس على اوضاعها التنموية في الحاضر والمستقبل ، واول هذين الاتجاهين ، هو التحول المضطرب في العلاقات التجارية للمناطق المحتلة ، بعيدا عن الاسواق التقليدية ، وذلك ليقابله مزيد من الاندماج مع الاقتصاد الاسرائيلي ، اما الاتجاه الثاني ، فهو القيود الجديدة التي فرضت على حركة السلع بين الضفة الغربية والاردن.

فمن جهتها ، ساهمت الاجراءات الاردنية الخاصة بتنظيم مرور السلع الزراعية الى الضفة الشرقية من المناطق المحتلة ، الى تقييد التصدير لهذه المنتجات الى السوق الاردنية والاسواق العربية المجاورة ، والتي كانت ولسنوات عديدة المنفذ الطبيعي لها ، ولهذه الغاية ربطت الحكومة الاردنية باستمرار بين الصادرات الزراعية من المناطق المحتلة ، وبين تطورات الاستهلاك من السلع الغذائية واوضاع الطلب والعرض المحلي منها في الضفة الشرقية .

وبالمقابل بادرت اسرائيل الى فتح اسواق الضفة الغربية وقطاع غزة امام منتجاتها المدعومة ، في حين لاتسمح الا بتصدير انواع معينة من المنتجات الزراعية اليها والتي تخدم صناعاتها الزراعية .

وكذلك الحال بالنسبة للمنتجات الصناعية التي فقدت اسواقها التقليدية (الاردن الدول المجاورة) ، سواء في مجال الصادرات الصناعية حيث كانت تلك الاسواق منفذها الوحيد ، او في مجال الواردات الصناعية التي انخفضت الى نحو ٣٪ من مجمل الواردات الصناعية لعام ١٩٨٦ بالنسبة للضفة الغربية ، في حين تكاد تنعدم بالنسبة لقطاع غزة.

من ذلك نجد ان هذه التغيرات في شروط وظروف العلاقات الاقتصادية الخارجية للمناطق المحتلة ، فيما يتعلق بالصادرات والواردات الزراعية او الصناعية قد اسفرت عن تقلص نسبي في حجمها من والى الاردن ، في حين تغزو المنتجات الاسرائيلية اسواق هذه

المناطق بشكل ملحوظ ، كما يتضح من الجدولين التاليين رقم (١٢) ورقم (١٣) والذين يلاحظ منها انه فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية فقد انخفض حجم التجارة في السلع الزراعية للمناطق المحتلة مع الضفة الشرقية ، كما يلاحظ انخفاض نسبة الصادرات الزراعية بشكل عام في مجمل الصادرات للمناطق المحتلة ، وتأتي تجارة المناطق المحتلة مع العالم الخارجي في المرتبة الثانية بعد اسرائيل في مجال الاستيراد ، وفي المرتبة الثالثة بعد اسرائيل الاردن في مجال التصدير.

الخاتمة

تبين لنا من خلال الباب السابق ان المناطق المحتلة بظروفها الطبيعية والديمغرافية المذكورة ، اوضحت متاثرة تائرا مباشرا بالاحتلال الاسرائيلي الذي انعكست اثاره بصورة واضحة على القطاعات الاقتصادية المختلفة لهذه المناطق ، بالاضافة الى التغير الهيكلي الذي طرا على التجارة الخارجية والقوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وكان الهدف من هذا العرض السريع لوضع هذه المناطق هو التعريف بالرقعة الجغرافية الاقتصادية التي تائرت بالاستيطان الاسرائيلي موضع بحثنا الرئيسي في المجال.

مقدمة

يمكن تمييز عمليات الاستيطان الاسرائيلي للمناطق العربية المحتلة بانقسامها الى فترتين رئيسيتين:-

الاولى: تلك الفترة التي تزامنت مع وجود المعراخ "حزب العمل" في الحكم منذ احتلال عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٧ .

الثانية: وهي تلك الفترة التي استلم الليكود مقاليد الحكم في اسرائيل منذ عام ١٩٧٧ .

والذي يلاحظ ان الفترة الاولى للاستيطان اتسمت بمحاولة تجنب مناطق السكن العربية وتأمين الحدود الامنة لاسرائيل ، دون ان يكون هنالك اية رؤية واضحة لمستقبل الاراضي المحتلة ، وبعد ذلك بدأت العملية الاستيطانية تاخذ بعدا اكثر عمقا ، وبصورة خاصة بعد استلام الليكود للسلطة في اسرائيل ، والذي كان يتبنى ايدولوجية اكثر تطرفا من حزب العمل ، فيما يتعلق بوضوح المستقبل السياسي للاراضي المحتلة وخاصة الضفة الغربية التي اعتبرها جزءا لا يتجزأ من ارض اسرائيل، وعملية استيطانها حق طبيعي لابناء الشعب اليهودي.

وستتناول في هذا الفصل ، هاتين الفترتين بشيء من التفصيل لتوضيح اجراءات كل من هاتين الكتلتين للسيطرة على الاراضي المحتلة.

وستبحث اولا وضع الاراضي القانوني في المناطق المحتلة قبل عام ١٩٦٧ ، واثار ذلك على تسهيل عمليات المصادرة الواسعة لتلك الاراضي ، ثم ننتقل الى السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة والتي طبقها كل من المعراخ والليكود في هذه المناطق ، والمشاريع الاستيطانية لكل منهما ، والتي كانت تعبر عن ايدولوجية معينة تبناها احدهما ويحاول تطبيقها للوصول الى نفس الهدف الاستراتيجي الذي يسعى اليه معارضه.

الاضاع القانونية لملكية الاراضي في المناطق المحتلة:-

تأثرت اوضاع المصادرة لاغراض الاستيطان في العهد الاسرائيلي بالاضاع القانونية المتعلقة بحقوق الملكية التي كانت تملئها الحال في الضفة الغربية قبل عام ١٩٦٧ ، ولذلك نرى من المناسب طرح الاوضاع القانونية لحقوق الملكية التي كانت قائمة في تلك المناطق بما يساعد على فهم الاسلوب القانوني لاعمال المصادرة الاسرائيلية.

يعود نظام الملكية في المناطق المحتلة الى عهد العثمانيين ، ويصنف القانون العثماني للاراضي لعام ١٨٥٨ استنادا الى القوانين الاسلامية ، ضمن خمس فئات رئيسية:-

- (١) اراضي الاوقاف: وهي اراضٍ خاصة بالهيئات الدينية الاسلامية ، ويعود مردودها لصالح الاعمال الخيرية ، ولا يجوز نقل هذه الملكية لاي كان.
- (٢) اراضي الملك: وهي الاراضي التي منحها الفاتحون العرب والعثمانيون عبر التاريخ للسكان الذين اعتنقوا الاسلام ، كما اعتبرت الاراضي المتاخمة للمدن والقرى ، او العقارات الصغيرة التي لا تتعدى مساحتها النصف دونم ، ايضا اراضي ملك.
- (٣) الاراضي الاميرية: الى جانب الفئتين السابقتين من الاراضي توجد فئة ثالثة تعود ملكيتها الى السلطان وتؤول اليه من خلال الفتوحات ، تشمل الحقول الصالحة للفلاحة والمروج والغابات ، ويقوم السكان المحليون بزراعتها بعد اذن مسبق من السلطان.
- (٤) الاراضي المتروكة: يعتبر القانون العثماني ان الاراضي المتروكة هي المخصصة للمنافع العامة ، وتشمل الاراضي الواقعة بين عدة قرى وتستغل بشكل مشترك في الرعي ، وهي ايضا ملك للسلطان.
- (٥) الاراضي الموات: وهي الاراضي غير المأهولة ، البعيدة عن القرى كالجبال والمراعي والمواقع الصخرية ، ويمنح القانون المذكور، السكان حق زراعتها بشرط ان تبقى ملكا للسلطان.

وفي عام ١٩٢١ ، عندما وقعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني، استمر العمل بالقانون العثماني مع ادخال بعض التعديلات عليه ، فمثلا اعتبرت مذكرة صدرت في بداية الانتداب ، ان زراعة الاراضي الموات غير جائزة الا باذن من سلطات الانتداب ، كما اضافت هذه السلطات فئة جديدة من الاراضي هي الاراضي العامة او اراضي الدولة ، وقضى التعديل البريطاني الجديد ، باعتبار جميع الاراضي الفلسطينية التي تشرف عليها حكومة الانتداب، بموجب اتفاقية ، وجميع الاراضي المستخدمة للمصلحة العامة اراضي عامة ، ويشمل هذا النوع المناجم والمورد المعدنية.

كما ادخلت في عهد الاردن عدة تعديلات على قانون الاراضي، دون المساس باساس القانون العثماني المتعلق باراضي الضفة الغربية ، ففي عام ١٩٥٣ ، صدر قانون يسمح بتحويل الاراضي الاميرية الى اراضي ملك ، وسمح هذا القانون للسكان الذين يزرعون ارضاً معينة من الاراضي الاميرية بتسجيلها والحصول على سند ملكيتها ، واعتبر قانون اخر الاراضي الموات ، اراضي عامة تخص الدولة باستثناء الاراضي المزروعة التي يستطيع مالكوها اثبات ملكيتهم لها .

وفي عام ١٩٦٧ ، وبعد الاحتلال الاسرائيلي للجزء المتبقي من فلسطين، اصدرت اسرائيل عدة اوامر عسكرية اجرت فيها تعديلات هامة على القانون المتعلق بالاراضي ونظام الملكية ، بهدف تبرير عمليات المصادرة التي قامت بها في المناطق المحتلة ، وكان اهم هذه الاوامر قرار الغاء كافة المراجعات حول النزاعات بشأن حقوق الملكية التي كانت عالقة منذ عهد الانتداب البريطاني والعهد الاردني ، وصدر قرار اخر يقضي بضرورة الحصول على موافقة الحاكم العسكري قبل القيام باية عملية لنقل ملكية الارض . وعدلت اسرائيل القوانين المتعلقة بالمصادرة ، واعتبرت ، بموجب مرسوم حول الاملاك المتروكة من قبل الافراد ، ان الاراضي العائدة للاشخاص الغائبين يوم الاحتلال هي املاك غائب . وتلجا اسرائيل الى مادة القانون الاردني المتعلقة بمصادرة الاراضي لمنافع عامة كي تستملك الاراضي الضرورية لشق الطرق واقامة المنشآت اللازمة لعمليات الاستيطان

من ناحية اخرى ، تبرر اسرائيل بعض عمليات المصادرة ونزع الملكية ، بالاعتبارات الامنية ، وتستند اسرائيل عند مصادرة الاراضي لتلك الاعتبارات الى المادة ٥٢ من اتفاقية لاهاي، والتي تجيز لسلطات الاحتلال مصادرة الاراضي لاعتبارات امنية ، والى القوانين البريطانية بشأن حالات الطوارئ عام ١٩٤٥ .

ورغم ان القانون الاردني كان يسمح بتحويل الاراضي الاميرية الى اراضي ملك، الا ان صعوبة الحصول على سند الملكية ، والمعاملة الطويلة اللازمة لانجازه جعل الكثير من مالكي تلك الاراضي يهمل تسجيل ارضه في السجل العقاري ، وفي الواقع يقوم مالكو تلك الاراضي بزراعتها ، جيلاً بعد جيل ، دون ان يرقى اي شك لملكيتهم لها (١) .

(١) لمزيد من التوضيح انظر: خالد عايد ، الاستعمار الاستيطاني للمناطق المحتلة خلال حكم الليكوود ١٩٧٧ - ١٩٨٤ ، (بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٨٥) ص ١٦٦ ، ايضاً، انطوان منصور ، اقتصاد الصمود ، (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٤) ، ص ٢٧ - ٤٢ .

وتجدر الإشارة الى ان نحو ٧٠٪ من اراضي الضفة الغربية هي اراضي اميرية ولم تتجاوز نسبة الاراضي الاميرية التي سجلت في السجل العقاري بموجب معاملة قانونية ٥٠٪ من المجموع (١).

الاساليب القانونية التي تنتهجها اسرائيل في مصادرة الاراضي العربية:

اتخذت عمليات مصادرة الاراضي العربية ، اشكالا متعددة ، نذكر منها:

- اولا: مصادرة املاك الغائبين: وهي تلك الاراضي التي تركها اصحابها بعد حرب عام ١٩٦٧ ، وقد تم الاستيلاء عليها بموجب الامر العسكري رقم ٦٧/٥٨ ، وبلغ مجموع مساحات الاراضي التي تمت السيطرة عليها بهذا الشكل نحو ٤٣٠ الف دونم (٢).
- ثانيا: اراضي الدولة ، وقد تم تعريفها سابقا ، وبلغ مجموع المساحات المصادرة من هذا النوع من الارض نحو ٦٠٠ الف دونم .
- ثالثا: المصادرة لاسباب عسكرية ، في حين تبقى بصورة شكلية ملكية خاصة لاصحابها ، وحتى عام ١٩٨٠ ، كان هذا الاسلوب الوسيلة الوحيدة لتأمين الاراضي للمستعمرات التي اعتبرتها المحكمة جزءا لا يتجزأ من النظام الدفاعي ، وقدرت المساحة المصادرة بهذا الشكل نحو ٣٥ الف دونم (٣).

- (١) اختلفت المصادر المختلفة حول تقدير المساحة الاجمالية لفئة الاراضي الاميرية في الضفة الغربية ، يقدرها البعض بنحو ٥٠٪ من مجمل مساحة الضفة الغربية انظر: انطوان منصور ، اقتصاد الصمود ، مصدر سبق ذكره ص ٤٣ .
- (٢) وليد الجعفري ، "الاستيطان الصهيوني في فلسطين في الماضي والحاضر ١٩٨٢ - ١٩٨٣" ، صامد الاقتصادي ، عدد ٤٨ (اذار - نيسان/ ١٩٨٤) ص ٢٦ - ٤٦ .
ايضا: خالد عايد ، الاستيطان للمناطق المحتلة في عهد الليكود ، مصدر سبق ذكره ص ٢٥ - ٢٩ .
- (٣) وليد الجعفري ، المستعمرات الاسرائيلية في المناطق المحتلة ، ١٩٦٧ - ١٩٨٠ ، (بيروت ، مؤسسة الدراسات ، ١٩٨١) ،

رابعاً:

المصادرة باعلان اراضي ما ملكا للدولة:

استند هذا الشكل الى المادة ١٠٣ من القانون العثماني ، والذي بموجبها يصادر مدير املاك الحكومة اراضي غير مزروعة وغير مسجلة في دائرة التسجيل باسم احد ، وقد بلغت الاراضي المصادرة بهذا الاسلوب نحو ٣٠-٤٠% من اراضي الضفة الغربية (١).

خامساً:

اغلاق الاراضي لاغراض التدريب العسكري:

وفيها يعلن الحاكم العسكري مناطق معينة مغلقة لغايات التدريب العسكري وتصبح مناطق يحظر الدخول اليها الا بتصريح رسمي (٢) بموجب المادتين (٢) و (٧) من تعليمات الامن لعام ١٩٦٧ .

سادساً:

المصادرة لغايات عامة:

استند هذا النوع من المصادرة الى القانون الاردني الصادر عام ١٩٥٣ ، والخاص بمصادرة الاراضي لاغراض العامة وتعديلاته ، ولعل من اوضح الامثلة على هذا النوع مشاريع التنظيم الاقليمية لعدد كبير من مدن المناطق المحتلة ، ومع ان التنظيم مهم لتحسين اوضاع السكان احياناً ، الا انه هنا يهدف الى تحقيق مصالح تتعارض مع مصالح السكان الاصليين مستقبلاً، بحيث يؤثر على النشاط الاسكاني في منطقة التنظيم وخارجها ، ومن هذه المشاريع ،

(١) والوضع الحقيقي لهذه الاراضي انها مملوكة فعلاً من قبل مواطنين ، ولكنهم لم يهتموا بالحصول على اثباتات رسمية لعدم حاجتهم اليها حيث انها واقعياً ملكاً لهم يستغلونها منذ اجيال طويلة. انظر خالد عايد ، الاستعمار الاستيطاني ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥ - ٢٧ .

(٢) يقدر تقرير "مشروع الضفة والقطاع" والذي يديره ميرون بنفونستي ان المساحة المستولى عليها من اراضي الضفة الغربية بنحو ٥٢% من اجمالي المساحة منها ١٤٠ ألف دونم للاستيطان يستوعب ٨٠٠ الف مستوطن - انظر:

خالد عايد ، الاستعمار الاستيطاني للمناطق المحتلة ، مصدر سبق ذكره ص ٢٤ - ٢٨ ؛ المركز الجغرافي الاردني ، الحقوق التراكمية للشعب الفلسطيني ، مصدر سبق ذكره، ص ١٥ - ٦٥ ؛ ايضا وليد الجعفري الاستيطان الصهيوني في فلسطين في الماضي والحاضر ١٨٨٢ - ١٩٨٣ ، صامد الاقتصادي ، عدد ٤٨، مصدر سبق ذكره ص ٢٦ - ٢٨ .

مشروع التنظيم الاقليمي رقم (٥٠) لمدن وقرى الضفة عام ١٩٨٢ والذي حددت اهدافه بما يلي:-

- (١) تعيين حدود المناطق المخصصة للبناء في القرى.
- (٢) تحديد الاراضي التي سيتم الاحتفاظ بها للتطوير في المستقبل.
- (٣) تحديد الاراضي المخصصة للمساحات العامة الخصوصية.
- (٤) تحديثا مواقع وتوسيع طرق قائمة وجديدة.

وبالفعل ، فقد تم تحديد استعمالات الاراضي في المناطق التي تم تخطيطها ضمن هذا المشروع والتي هي الوية رام الله ، بيت لحم ، والمحيطة بالقدس من الشمال والشرق والجنوب ، المسماه منطقة المركز" على النحو التالي:-

جدول رقم (١٤)*

استعمالات الاراضي في المناطق التي تم تخطيطها في الضفة الغربية سنة ١٩٨٤

الاستعمال	المساحة	النسبة المئوية
منطقة مخصصة للاسكان العربي	٥٨٩٤١	١٣ر٢
منطقة مخصصة للاسكان اليهودي	٧٦٦٠٨	١٧ر٢
منطقة لايسمح البناء فيها	٢٨٨٢٠	٦ر٥
اراض زراعية	٢٦٣ر٥٧٠	٥٩ر١
مناطق طرق/مطارات	١٨ر٢٤٠	٠٤

د. فؤاد بسيسو ، دور الاسكان في تحقيق استراتيجية صمود وطني في الارض المحتلة (عمان ، اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة ، ١٩٨٧) ص ٧ - ٨

يتضح من الارقام السابقة ان المساحات المخصصة للاسكان العربي قليلة جدا ، بل وبعبارة اوضح فان المساحات المخصصة للبناء العربي هي مساحات مكتظة بالمباني اصلا ، ويصعب زيادة الابنية او تطويرها عليها .

كما يتبين لنا ان المناطق المخصصة للاسكان اليهودي تتداخل بشكل ملحوظ مع الاراضي الزراعية ، مما يجعلها صعبة الاستغلال من قبل اصحابها .

كذلك فان الطرق التي يقترحها المخطط ستؤثر بصورة سلبية على امكانية تطوير المدن والقرى الواقعة عليها (١) . وسيرد تفصيل لهذا النوع في الفصول اللاحقة .

ويجب التنويه هنا الى انه ينبغي النظر الى اشكال المصادرة للاراضي العربية كوحدة واحدة ، تهدف الى السيطرة على كامل الاراضي المحتلة سيطرة تامة ، بشكل يخدم ويكمل الشكل الاخر من اشكال المصادرة (٢) .

اجراءات المصادرة:

تتم اجراءات المصادرة للاراضي العربية عادة بان يعلن الحاكم العسكري عن ارض ما بانها ملك للحكومة ، وهنا يقوم المتضررون بمراجعة لجنة الاعتراض خلال ثلاثة اسابيع كحد اقصى لاثبات ملكيتهم ، وبعد تقديم وثائق الملكية للجنة واثبات كيفية استعمال هذه الاراضي منذ عهد الاتراك ، وابرار وصولات الضرائب المدفوعة عنها ، واقتناع اللجنة بكل ذلك ، ونادرا ما يتم ذلك ، يكون قرار اللجنة عبارة عن توصيات لا اكثر . وفي حالة عدم الاخذ بالتوصيات التي توردها اللجنة فان الحل الاخير هو محكمة العدل العليا ، للاستئناف ، وقليل ما كان هنالك جدوى من اللجوء اليها (٣) . كما تبين مسن الجدول رقم (١٥) التالي .

(١) عزيز شحادة ، المشروع الاسرائيلي المقترح للطرق في الضفة الغربية ، (مكتب المحامي عزيز شحادة - رام الله ١١٤/١٩٨٤) ، ص ١ - ٢٠ .

(٢) مستعمرة شيلو، مستعمرة تبلغ مساحتها ٧٤٠ دونما اصلا ، تم اضافة ٨٥٠ دونما اليها عن طريق نزع ملكيتها واعلانها ملكا للحكومة ، بالاضافة الى ٤١ دونما صودرت للاغراض العامة انظر:

خالد عايد ، الاستعمار الاستيطاني للمناطق المحتلة ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤ - ٢٨

(٣) ولمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع انظر:

خالد عايد ، الاستعمار الاستيطاني للمناطق المحتلة ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨ - ٢٩ ؛
عبد الرحمن ابو عرفة ، الاستيطان "التطبيقي العملي للصهيونية" (عمان - دار
الجيل للنشر، ١٩٨٧) ، ص ٣٥ - ٣٧ ؛ ايضا المركز الجغرافي الاردني ، الحقوق
التراكمية للشعب الفلسطيني ، مصدر سبق ذكره، ص ١٥ - ٦٥ .

وخلاصة القول انه وحتى صيف ١٩٨٤ ، وصل مجموع المساحات المصادرة كاملاك حكومية الى ٤٥٠ الف دونم بالإضافة الى ١٥٠ الف دونم تحت البحث لاعلانها املاكا حكومية (١).

جدول رقم (١٥)
مصير الشكاوي لدى محكمة العدل العليا حتى عام ١٩٧٨

القرية/المدينة	المساحة المصادرة/ دونم	المستعمرة	وضع القضية
النببي صالح	٢٠٠	نيفي تسوف	خسارة - ٩٠ دونما
البيرة	٢٤٠٠	بيت ايل	خسارة
طوباس	٢٠٠٠	روعي	خسارة
عناثا -١-	٤٦٥٠	صناعية	خسارة ١٧٥ دونما
الذليل -١-	٥٠٠	توسيع كريات اربع	سحب قرار البناء
نعلين	٥٠٠	متياهو	خسارة
روجيب	١٢٠٠	ايلون موريه	اخلاء المستعمرة
برطلعة	٢٥٠٠	جزء كتلة ريحان	خسارة
عناثا -٢-	٧٠٠٠	معاليه اروهيم	خسارة
الذليل -٢-	٥٠٠	توسيع كريات اربع	خسارة
بيت حنيثا	٢٥٠٠	طريق	خسارة
بيت سكاريا (٢)	٤٠٠	ايلون شيفوت	خسارة

المصدر: خالد عايد ، الاستعمار الاستيطاني ، مصدر سبق ذكره ص ٢٦

هذا فيما يتعلق بالقضايا التي رفعها الاهالي ضد الحكم العسكري الاسرائيلي وتبين مصيرها غير ان هنالك عددا اخر من هذه القضايا لازالت معلقة لدى محكمة العدل العليا الاسرائيلية ولم يبت في وضعها القانوني.

(١) المصدر خالد عايد ، الاستعمار الاستيطاني للمناطق المحتلة ، مصدر سبق ذكره ص ٢٦

جدول رقم (١٦)

نماذج من القضايا المتعلقة للمساحات المصادرة في المناطق المحتلة *

القرية/المدينة	المساحة المصادرة/ دونم	المستعمرة
الخضر	٢٤٠٠	افرات
بيت سكاريا (٢)	٢٥	ايلون شيقوت
دير جريس	٨٠٠	كوخاف هاشاخر
قريوطاً	٢٠٠	توسيع مستعمرة شيلو
نحالين	٥٠٠	كفار عتصيون
بيت جالا	٢٣	هار جيلد
عنبتا	١٨٠٠	شيفي شمرون
ترقومية	٤٠٠٠	بيت زفرين
عين يبرود	٢٠٠	توسيع عوفرا
بدو	٤٠٠	جفعون حدا شا
سلفيت	٦٠٠٠	توسيع ارثيل
البيرة	٥٠٠٠	توسيع بيت ايل
بيت دقو	٨٠٠	بيت حورون
مسحة	٤٤٥	الكانا
بيت قاد	٢٥٠	—
البقية	٥٠٠	تبواح
البحر الميت	٧٠٠٠٠	عسكرية
ابوديس - العيزرية	٧٠-١٧ ألفاً	معليه ادوميم

* المصدر: خالد عايد ، الاستعمار الاستيطاني للمناطق المحتلة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩ - ٣١ .

وقد كانت اشد موجات المصادرة للاراضي ، تلك التي صاحبت الهجمة الاستيطانية المركزة التي قادها الليكود في نهاية حكمه من اواسط سنة ١٩٧٩ الى اوائل ١٩٨١ ، والتي جاءت بعد الهدوء الذي ساد خلال فترة المحادثات الثلاثية الاسرائيلية المصرية الامريكية ، وقبيل الانتخابات العاشرة للكنيست لتلبي رغبة الليكود في تكثيف الاستيطان في الضفة الغربية .

عمليات شراء الاراضي:

تنبع اهمية الاستيلاء على الاراضي عن طريق عمليات الشراء ، رغم صغر حجمها نسبيا ، من انها تاتي للسيطرة على الاراضي التي لا يمكن السيطرة عليها ، بالوسائل السابقة ، وينقسم مشثرو الاراضي الى شركات خاصة وشركات تقيم المستوطنات على ما تشتره من الاراضي (١) .

ولا تتعدى المساحة المستولى عليها بهذه الطريقة ٦٪ من المساحة الكلية المستولى عليها من قبل اسرائيل ، وغالبا ماتكون مثل هذه الاراضي اراضي زراعية خصبة تصلح للاستيطان الزراعي .

السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة :

بعد عام ١٩٦٧ ، اصيحت اهداف الحركة الصهيونية في فلسطين موضع جدل داخل اسرائيل بين الخصمين السياسيين المتنافسين: حزب العمل وائتلاف الليكود من جهة ، وداخل حزب العمل من جهة اخرى ، والخصمان متفقان استراتيجيا حول اقامة اسرائيل الكبرى التي تشمل كل فلسطين "بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة" ، لكنهما مختلفان حول المستقبل السياسي للاراضي المحتلة على المدى القصير والمتوسط ، والخلاف ناجم عن مجموعة من العوامل الداخلية ، والعربية ، والدولية التي لاتصب حاليا في مصلحة دولة اسرائيل ومن هذه العوامل ، ثبات الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة ، وظهور منظمة التحرير الفلسطينية ، وتساعد دورها على الساحة الدولية ، والاضاع الدولية (ميزان القوى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) وانخفاض معدل الهجرة اليهودية ، والتناقضات الداخلية في اسرائيل ، وعدم قدرة اسرائيل على تهويد الاراضي المحتلة ، وعلى طرد القسم الاكبر من السكان .

(١) - قدرت الدائرة المدنية للنيابة العامة الاسرائيلية انه سيعلن ٤٠٪ من مجموع اراضي الضفة الغربية املاكا حكومية منها ١٥٪ للمستعمرات الصناعية والزراعية و ٢٥٪ لاغراض عسكرية - اشهر الشركات ، شركة هيمنوتا وتتبع الكيرن كيهيمت "الصندوق القومي" ، وهناك ايضا (صندوق افتداء الارض ، حركة غوش ايمونيم) انظر :-

خالد عايد ، الاستعمار الاستيطاني للمناطق المحتلة ، مصدر سبق ذكره ص ٢٦-٢٧ .

ويترافق الخلاف حول المستقبل السياسي للمناطق المحتلة مع خلاف اخر حول السياسة الاقتصادية والاستيطانية الواجب اعتمادها في هذه المناطق ، وهذا الخلاف ناتج عن وصول الاقتصاد الاسرائيلي في نهاية الستينات الى مرحلة جديدة تميزت بنقص الايدي العاملة امام ظاهرة ارتفاع النمو الاقتصادي ، وبالحاجة لتأمين منافذ للمنتوجات الصناعية.

هذا بالإضافة الى القناعة اليهودية باهمية المناطق المحتلة التاريخية لاسرائيل، واعتبارها جزءا لا يتجزأ من هذا الكيان ، وحق السكان اليهود باستيطانها دون قيد او شرط، وهكذا افرزت المعطيات الجديدة تيارين رئيسيين ، يدعو الاول الى دمج المناطق المحتلة باسرائيل ، عن طريق الاستيطان المكثف ، والتحويلات السكانية التدريجية ، بينما يعارض الثاني ذلك على اسس تكتيكية مختلفة.

ومن ذلك نجد ان كافة الاجراءات الاسرائيلية حول موضوع الاقتصاد والاستيطان التي تمت في المناطق المحتلة كانت متأثرة بشكل وطبيعة الحزب الحاكم في اسرائيل ، وايدولوجيته التي يتبناها .

سياسة حزب العمل تجاه المناطق المحتلة عام ١٩٦٧:

حزب العمل الذي حكم اسرائيل حتى عام ١٩٧٧ ، والذي يشكل العماد الاساسي للدولة، كان يشدد دائما على الطابع اليهودي لدولة اسرائيل، وكان هذا الحزب قد قاد الحركة الصهيونية منذ بداية الاستعمار الصهيوني لفلسطين ، واقام المؤسسات الرئيسية للدولة الجديدة.

وعند احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة ، لم يكن لحزب العمل سياسة واضحة ومحددة، بشأن هذه الاراضي ، فجرى نقاش حاد داخل هذا الحزب حول السياسة الواجب اتباعها في هذه المناطق ، واعتبر بعض قادة الحزب ان شعارى العمل العبري والسوق اليهودية (١)، لا زال ضروريا لبقاء دولة اسرائيل.

(١) العمل العبري: حق استخدام القوى العاملة للعمال اليهود دون غيرهم . والسوق اليهودية ، حصر التعامل التجاري فيما بين اليهود فقط دون غيرهم في فلسطين.

واعتبر هؤلاء القادة ان استخدام العمال العرب يشكل خرقا لمبادئ الحركة الصهيونية ، وبشكل خاص مبدا العمل العبرى ، واعتبروا ان ذلك يشكل تهديدا للطابع اليهودي لدولة اسرائيل ولموقع اليهود كشعب عامل (١).

وانعكس هذا الجدل ايضا على سياسة الاستيطان ، وعلى الموقف من المستقبل السياسي للاراضي المحتلة ، فاقترح ايغال الون خطة عرفت فيما بعد بمشروع الون ، ويقترح المشروع خلا للقضية الفلسطينية في اطار المملكة الاردنية الهاشمية ، اي باقامة كيان فلسطيني في الضفة الغربية يرتبط بالاردن عبر شريط يمتد من رام الله حتى مدينة اريحا وجسر الملك حسين وتحيط بالقسم الشرقي لهذا الكيان وعلى نهر الاردن المستعمرات الاسرائيلية حتى تفر الحدود الامنة لاسرائيل ، ويرى الون ان هذا المشروع المبني على تعديل حدود حزيران ١٩٦٧ يسمح بتجنب المخاطر ذات الطابع الديمغرافي ، والمتعلقة باحتمال ان تصبح اكثرية السكان في دولة اسرائيل من العرب .

اما مؤيدو الدمج التدريجي للسكان العرب في دولة اسرائيل ، من داخل حزب العمل، فقد رفضوا مبدا تقسيم الاراضي بين اسرائيل والاردن ، فهم يرفضون اصلا اي انسحاب من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ .

وادي هذا الخلاف في وجهات النظر داخل حزب العمل ، الى عدم تمكنه ، عندما كان في السلطة حتى عام ١٩٧٧ ، من اتخاذ قرار حاسم بشأن المستقبل السياسي للمناطق المحتلة ، لذلك كانت السلطات الاسرائيلية مضطرة حتى تلك السنة الى اتباع سياسة تتسم بالتسوية في موضوع هذه المناطق وتمثلت هذه التسوية على الصعيد الاجتماعي - والاقتصادي بوضع مشابه للوضع في جنوب افريقيا من حيث الدمج الاقتصادي لعمال المناطق المحتلة الفلسطينيين في سوق العمل الاسرائيلية دون ان يطل هذا الدمج الناحية الاجتماعية ، وعلى الصعيد السياسي تمثلت هذه التسوية بضرورة تعديل حدود ١٩٦٧ ، وبالحاجة لوجود عسكري واستيطاني في الضفة الغربية.

فعلى الصعيد العملي اقيمت المستعمرات في المناطق التي تعتبر ذات اهمية استراتيجية بالنسبة لامن اسرائيل ، كالمنطقة المحاذية للخط الاخضر ، من اجل خلق واقع يسمح لاحقا باجراء تعديل على الحدود ، ومن اجل الفصل جغرافيا فيما بين المناطق

(١) ويمثل هذه الراي السكرتير السابق للكنيست ، بن اهرن ، وبن غوريون وغيرهم .

(٢) ويمثلها وزير الدفاع الاسرائيلي الاسبق موشيه ديان رئيس وزراء اسرائيل السابق

المحتلة عام ١٩٤٨ ، والمناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ، كما اقيمت المستعمرات على طول نهر الاردن ، بغية الاستفادة من الاراضي الزراعية ولمنع تسلل الفدائيين الى هذه المنطقة .

الاجراءات الاسرائيلية لمصادرة الاراضي في عهد المعراخ:

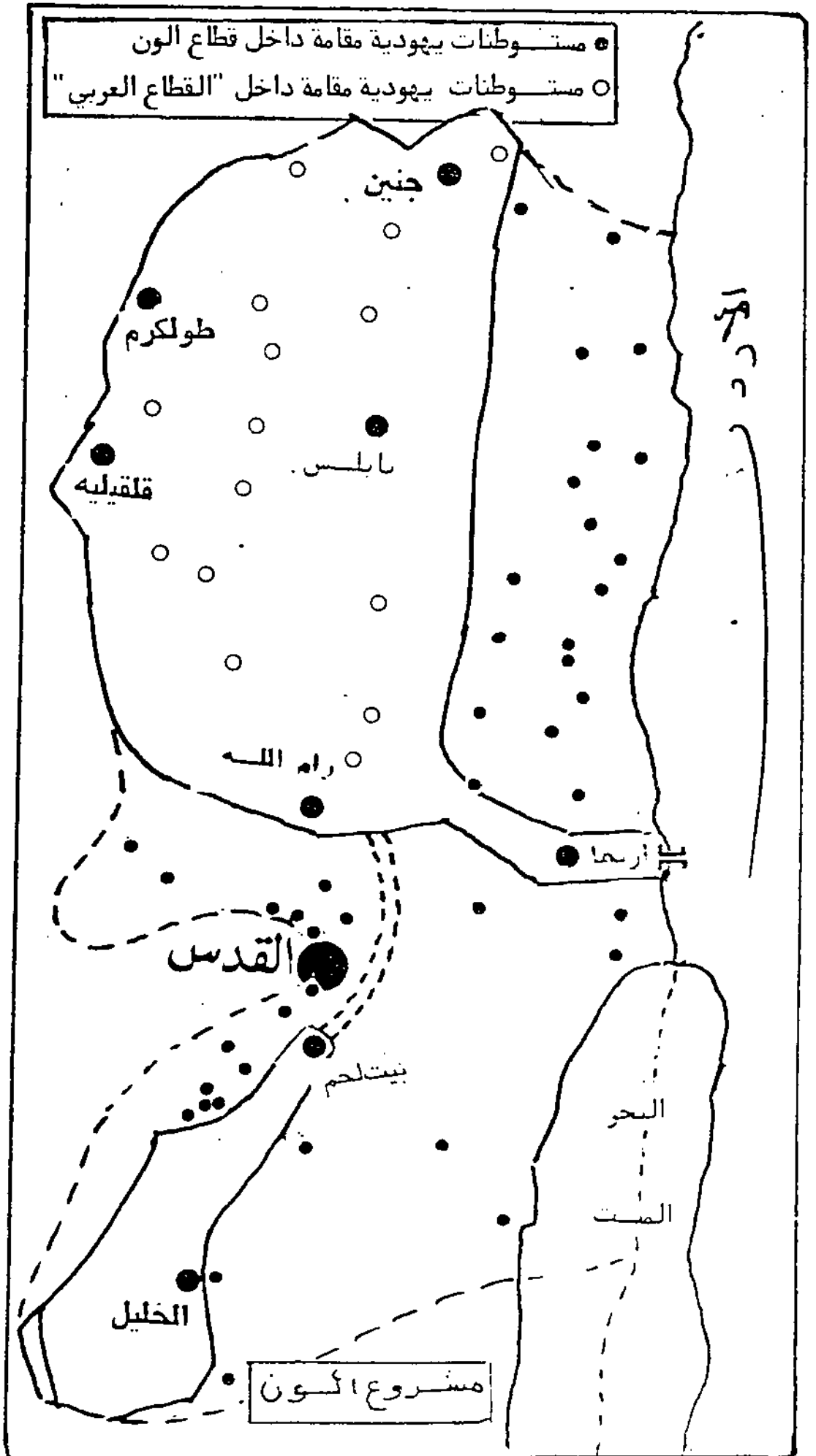
ينبع اهتمامنا بالاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، واساليب مصادرتها ، كونها نقطة البداية في العملية الاستيطانية ، وتعتبر اهم العناصر التي يهتم بها المشروع الصهيوني الهادف الى اقامة دولة يهودية ، تجمع يهود العالم من الشتات ، لذا جعلت مسالة تخرير الارض من "مغتصبيها" العرب "فريضة دينية يهودية" .

وكانت اراضي الضفة الغربية اكثر سهولة من غيرها من الاراضي العربية للمصادرة ، ويعود ذلك الى ان اجراءات تسجيل الاراضي في دائرة الاراضي قبل عام ١٩٦٧ ، لم تكن قد اكتملت ولم يكن قد سجل اكثر من ثلثها ، في حين بقي الثلثان الاخران في متناول اليد الاسرائيلية ، وشكلت لجنة اعتراض من ضباط عسكريين غير مؤهلة قانونيا للبت في ملكية الاراضي ، وغالبا ما كانت ترفض بيانات الملاك الشرعيين وتحكم ضدهم حكما غير قابل للاستئناف . كما ادخلت السلطات الاسرائيلية تعديلات على القانون الاردني فيما يتعلق بمصادرة الاراضي الخاصة لمصالح عامه (١) ، واصدرت قوانين واوامر عسكرية فيما يتعلق بالاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ (٢) .

(١) كان القانون الاردني لايسمح بمصادرة الاملاك الخاصة للمصالح العامة ، الا باجراءات طويلة وموافقة مجلس الوزراء ومصادقة الملك ، بشرط تعويض المالك عنها بقيمتها السوقية .

(٢) مثل الامر العسكري رقم ٥٨ سنة ١٩٦٧ بشأن الاموال المتروكة "وهي الاراضي التي كان صاحبها القانوني قد غادرها قبل ١٩٦٧/٦/٧ .
والامر العسكري رقم ٥٩ سنة ١٩٦٧ الخاص باملاك الحكومة والتي هي تلك الاراضي التي كانت فيما قبل ١٩٦٧/٦/٧ ، عائدة لدولة معادية او لجهة او هيئة تمتلك فيها الدولة المعادية اي حق .

والامر العسكري رقم ٢٩١ لعام ١٩٦٩ ، الذي الغى المحاكم التي كانت ثبت في ملكية الارض والامر العسكري رقم ٣٢١ لعام ١٩٦٩ ، الذي الغى ضرورة نشر العزم على استملاك ارض ما في الصحف ، والموتان (٢ ، ٧٠) اللتان منحتا القائد العسكري ، سلطة اعلان اية مساحة منطقة مغلفة لدواعي عسكرية .



مشاريع الاستيطان في عهد المعراخ - الضفة الغربية -

سار الاستيطان الاسرائيلي في عهد المعراخ على هدي عدد من المشاريع الاستيطانية كان ابرزها مشروع الون.

مشروع الون: وينسب هذا المشروع الى وزير العدل الاسرائيلي ، الذي وضعه في بداية الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ للضفة الغربية وقطاع غزة . ويهدف هذه المشروع الى ابقاء المناطق الاستراتيجية تحت السيطرة الاسرائيلية في حالة وجود اي حل سلمي للقضية ، ويدعو الى الاحتفاظ بشريط يتراوح عرضه بين ١٠-١٥ كم على امتداد غور الاردن (١) ، وشريط عرضه بضعة كيلو مترات ، تجري دراسته على الطبيعة ، من شمالي طريق المواصلات بين القدس والبحر الميت ليصل الى المنطقة الواقعة شمالي طريق عطروت - بيت هورون - اللطرون ، ودعا المشروع الى تجنب المناطق السكانية العربية (٢) .

ومن هذا المخطط بنى الون فكرته الاستيطانية، بحيث راي وجوب استيطان المناطق المذكورة فورا ، مدنيا ، وعسكريا . ودعا بالاضافة الى ذلك الى اقامة مراكز استيطانية مدنية شرقي القدس ، والى اصلاح الحي اليهودي في البلدة القديمة .

مشروع غاليلي: وينسب الى اسرائيل غاليلي الذي وضعه سنة ١٩٧٧ . ويهدف الى اقامة ١٨٦ مستعمرة في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٧ - ١٩٨٢ ، منها ٤٩ مستعمرة في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ تكون على النحو التالي:

-
- (١) خالد عايد ، الاستعمار الاستيطاني للمناطق المحتلة، مصدر سبق ذكره ، ص ٦-٨ ، وعبد الرحمن ابو عرفه ، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥-٣٧ ، والمركز الجغرافي الاردني ، الحقوق التراكمية للشعب الفلسطيني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥-٦٥ ، انظر ايضا : الاستيطان ومصادرة الاراضي في قطاع غزة ١٩٦٧ - ١٩٨٤ ، صامد الاقتصادي ، عدد ٦٥ ، ص ٨٦-٨٩ .
 - (٢) وليد الجعفري ، "الاستيطان الصهيوني في فلسطين" ، صامد الاقتصادي ، عدد ٤٨ ، مصدر سبق ذكره ص ٣٤-٣٦ .

١٥ مستعمرة	الضفة الغربية
٢٠ مستعمرة	قطاع غزة
١٠ مستعمرات	مرتفعات الجولان
٠٤ مستعمرات	ساحل خليج العقبة (ايلات ٢)

مشروع فوخمان: وينسب الى البروفيسور ابراهام فوخمان - معهد الهندسة التطبيقية في حيفا ، وقدمه عام ١٩٧٦ الى المعراخ الذي رفضه جذريا ، وبعد وصول الليكود الى الحكم تبناه وزير الحرب الاسرائيلي انذاك "ارئيل شارون" واصبح يسمى باسمه ، ويسمى ايضا بالعمود الفقري المزدوج ، ويدعو الى اقامة عمودين فقريين من المستعمرات يمتدان من الجولان شمالا الى شرم الشيخ جنوبا (١) كما توضح الخريطة رقم (٣) السابقة.

اما في قطاع غزة فلم يكن هنالك مشاريع رسمية للاستيطان وهذا لايعني عدم وجود رغبة في استيطان هذه المنطقة ، يؤيد قولنا هذا ان هنالك مطالب رسمية وغير رسمية لاستيطان قطاع غزة. فقد دعت بعض الصحف الاسرائيلية في خريف ١٩٧٠ الحكومة الاسرائيلية الى استيطان تلك المنطقة عبر شبكة من المستوطنات ، تلته استجابة رسمية من رئيس اللجنة الوزارية للاستيطان عندما قال "في كل جولة اقوم بها في قطاع غزة اقتنع من جديد بصدق وجهة نظر الحكومة القائلة بعدم عودة القطاع الى الحكم الاجنبي، وضرورة عدم فصله عن بقية اجزاء اسرائيل "واضاف ، ان الامر يتطلب منا عدة اجراءات وينبغي ان لانتوانى في تنفيذها كما وينبغي علينا ان لانتوانى في تنفيذ مشروعات الاستيطان التي اقترتها الحكومة" (٣).

وهذا ايضا ما اكده رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية خلال لقائه بمستطاني "جان اور" بقطاع غزة حيث اقترح بان يتم استيعاب مستوطنين جدد ، واعلن انه سيتم اقامة مستوطنات جديدة في هذه المنطقة.

(١) خالد عايد ، الاستعمار الاستيطاني للمناطق المحتلة، صدر سبق ذكره ص ١٣-١٤ .

(٣) د. شريف كناعنة ، رشاد المدني ، "الاستيطان في قطاع غزة" ، مجلة صامد الاقتصادي ، عدد ٦٥ ، مصدر سبق ذكره ص ٩٢ .

ومن اجل تنفيذ الخطة الاستيطانية كان لا بد من معالجة امر المخيمات التي تشكل عائقا كبيرا في وجه الحركة الاستيطانية ، فقامت اسرائيل عام ١٩٦٩ باعداد مخططين لتجسير اللاجئين من مخيماتهم تحت ستار تحسين احوالهم المعيشية وهما :-

١- برنامج رحوبوت : نسبة الى معهد رحوبوت برئاسة البروفيسور "دي شليط" ويقترح نقل اللاجئين الى الضفة الغربية باسرع وقت ممكن ، وايجاد دوافع لجذب العمال الى اسرائيل .

٢- برنامج فايتس : نسبة الى رعتان فايتس رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية ويهدف الى نقل ٥٠ الف لاجيء الى منطقة العريش سنة ١٩٧٠ (١) .

وان كانت اسرائيل لم تنفذ ايا من هذه المشاريع ، الا انها واصلت نشاطها من اجل تفريغ المخيمات من اللاجئين ، وهدمت عدداً من البيوت فيها وضيقت على مواطنيها ، واقامت عددا من مشاريع التوطين في مناطق مختلفة من القطاع ، ومن هذه المشاريع :

١- مشروع حي البرازيل : (أ ، ب ، ج) في مدينة رفح : ويقع هذا المشروع جنوب شرقي مدينة رفح ، اقيم القسم الاول (أ) في عام ١٩٧٢ ، وانشئت نحو ٢٣٨ وحدة سكنية وزعت على اللاجئين مقابل ما يعادل ٥٠ ديناراً اردنياً لكل منها .

اما القسم الثاني (ب) : فقد اقيم ١٩٧٤ - ١٩٧٥ وعدد الوحدات فيه ٩٥ وحدة سكنية وزعت مقابل ١٥٠ ديناراً اردنياً للوحدة .
واما القسم الثالث (ج) فاقيم عام ١٩٧٩ عدد وحداته ١٩٠ وحدة وزعت مقابل ما يعادل ٣٥٠ الى ٥٢٠ ديناراً اردنياً للوحدة .

٢- مشروع تل السلطان في مدينة رفح : اقيم هذا المشروع سنة ١٩٧٩ وقد شمل ١٠٥٠ وحدة سكنية سلمت للاجئين مقابل هدم بيوتهم القائمة في المخيمات ، وقد قام اللاجئون انفسهم ببناء جزء من هذه الوحدات على ارض فارغة اعطيت لهم من قبل السلطات بمساحة ١٥٠ م^٢ للعائلة التي يتكون افرادها من عشرة افراد فما دون ، اما تلك العائلات التي يزيد عدد افرادها عن ١٠ افراد فقد اعطوا ٢٠٠ م^٢ من الاراضي الاسرائيلية التي استولت عليها اسرائيل .

٣- مشروع حي الشيخ رضوان (ا ، ب ، ج) في مدينة غزة : القسم (ا) اقيم سنة ١٩٧٥ - ١٩٧٦ وحداته السكنية ، ٠.٧٢ وحدة اعطيت كل وحدة منها

(١) د . شريف كناعنة ، رشاد المدني ، "الاستيطان في قطاع غزة" ، مجلة صامد الاقتصادي ، عدد ٦٥ ، مصدر سبق ذكره ص ٩٣ .

لسكان مخيم الشاطية مقابل ما يعادل ٢٣٠٠ ديناراً اردنياً ، والقسم (ب) اقيم سنة ١٩٧٩/٨٠ وفيه اعطي كل مواطن يتخلى عن بيته في المخيم، ارضاً مساحتها ١٢٠ م^٢ وما يعادل ٨٥ ديناراً اردنياً، وقد اقيم في هذا القسم ٤٢٨ وحدة سكنية.
اما القسم (ج) فاقيم سنة ٨٢/٨١ بنفس الطريقة السابقة، وعدد وحداته ٣٠٧ وحدات سكنية.

٤- مشروع بيت لاهيا القديم والجديد:

اقيم الاول سنة ١٩٧٧، ببناء ٢٠ وحدة سكنية وزعت على عائلات من مخيم جباليا، ثم وزعت السلطات اراضي فارغة مساحة القطعة منها ٢٠٠ - ٢٥٠ م^٢ بالاضافة الى قرض مقداره ٣٠ الف ليرة او ما يعادل ٦٤٠ ديناراً اردنياً لكل عائلة ، تسدد على اقساط وبلغ عدد وحدات هذا المشروع - القديم - ٦٠٠ وحدة.
اما مشروع بيت لاهيا الجديد فقد بدا التوطين فيه عام ١٩٨٤ تسلمت كل اسرة قطعة ارض (٢م^٢) وقد وصل عدد وحداته ٥٠ وحدة في شهر ١٢/١٩٨٤ ، في حين انه يستوعب ٧٠٠ وحدة.

٥- مشروع حي الامل/خان يونس:

اقيم سنة ١٩٧٧ وعدد وحداته ١٠٢٦ وحدة ، سلم جزء منها الى المواطنين والجزء الاخر اقيم على اراض فارغة وزعتها عليهم السلطات الاسرائيلية.
ولم يقتصر الامر على الطرق الدبلوماسية لتوطين اللاجئين بل اتخذت عدة اجراءات لاجبار مواطني المخيمات على تركها سواء بهدم المنازل او بشق الطرق عبر المخيمات او غير ذلك (١).

الاستعمار الاستيطاني المعراخي في التطبيق ١٩٦٧ - ١٩٧٧:

كان للحكومة المعراخية السابق في بداية الحركة الاستيطانية التي تهدف الى الغاء امكانية وجود دولة فلسطينية في المستقبل، وقد اقامت خلال سني حكمها ٧٦ مستعمرة استيطانية في الضفة الغربية دون القدس ، وخصصت لها الميزانيات الطائلة وكانت

(١) Sara Roy, Gaza Strip, (Jerusalem, West Bank Data Project, 1987) pp. 136-139

انظر ايضا د. شريف كناعنة ورشاد المدني ، "الاستيطان في قطاع غزة" ، صامد الاقتصادي ، عدد ٦٥ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٤ - ٩٦ مؤان ليش ، "غزة الزاوية المنسية من فلسطين" ، صامد الاقتصادي ، عدد ٦٥ ، ص ١٤-٣١ .

مستعمرة كفار عتصيون اول مستعمرة في الضفة الغربية حيث انشئت كنقطة ناحال (١).

وسار الاستيطان في هذه الفترة، بناء على اعتبارات امنية وديمغرافية محددة ، فنجد انه تركز في المناطق التي توفر حدوداً قابلة للدفاع عنها ، ولا تقع وسط كثافة سكانية عربية ، مثل غور الاردن ، الجولان ، القدس ، رفح ، شرم الشيخ ، ولعل غور الاردن كان منذ البداية محط اهتمام الحكومة الاسرائيلية، اذ قامت بتقسيمه الى ثلاثة اقسام:-

ا- منطقة شمال البحر الميت : ٧٥٥ الف دونم زراعي مع مياه.

ب- منطقة الغور الاساسية (بيسان - اريحا) : ٣٠ الف دونم زراعي.

ج- السفوح الشرقية لجبال نابلس (٢).

كذلك يضاف الى منطقتي القدس والاغوار ، منطقة اخرى تم التركيز عليها استيطانيا ايضا وهي منطقة "كتلة كفار عتصيون" والتي تقع فيما بين بيت لحم والخليل جنوبي مدينة القدس.

وانطلاقا من رؤية المعراخ السياسية ، وموقف حكومته الواضح من حيث ربط الاستيطان بالعوامل الامنية والديمغرافية ، بحيث يحقق اكبر قدر ممكن من المساحة المصادرة من اراضي الضفة الغربية، مع اقل عدد ممكن من السكان العرب ، كان التطبيق العملي للاستعمار الاستيطاني الاسرائيلي في هذا العهد يمثل، من وجهة نظر الليكود والحركات المتطرفة الأخرى ، اتجاها لا يمكن ان يرضي طموحاتها ، ومن هنا انبثقت حركات استيطانية متطرفة تسير نحو استيطان المناطق التي يتلاقها المعراخ ، ومن امثلتها حركة غوش ايمونيم ، والتي تركزت جهودها نحو استيطان منطقتي رام الله ونابلس ، ورغم وجود هذه الحركات، استمرت الحكومة المعراخية في سياستها الاستيطانية المذكورة سابقا ، واقرت اقامة (٢٢) مستوطنة في الضفة الغربية (دون القدس) تركزت في منطقة الاغوار وغوش عتصيون ، وكانت تتصف بداية اقامتها بالشكل العسكري . والجدول التالي يوضح المستعمرات الاستيطانية التي تمت اقامتها خلال الفترة من ٦٧ - ٧٧ .

-
- (١) لمزيد من المعلومات انظر: وليد الجعفري ، "الاستيطان الصهيوني في فلسطين" ، صامد الاقتصادي عدد ٤٨ ، مصدر سبق ذكره، ص٢٦ ، عبد الرحمن ابو عرفة ، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية ، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٠ - ٢١٩ ، وايضا خالد عايد ، الاستعمار الاستيطاني للمناطق المحتلة ، مصدر سبق ذكره، ص٣-٨ .
- (٢) انظر ايضا عبد الرحمن ابو عرفة ، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية ، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٠-٢١٩ .

الضفة الغربية (دون القدس)

جدول رقم (١٧)

المستعمرات الاستيطانية التي تمت اقامتها خلال الفترة من (١٩٦٧ - ١٩٧٧)

الرقم	اسم المستعمرة	نوعها	المجلس الاقليمي لها
١	الون شيفوت	مجتمعية	غوش عتصيون
٢	اليعازر	موشاف	غوش عتصيون
٣	ارغمان	مرشاف	غور الاردن
٤	تكعوت	موشاف	غور الاردن
٥	غيتيت	موشاف	غور الاردن
٦	غلغال	كيبوتس	غور الاردن
٧	هارجليد	مجتمعية	غوش عتصيون
٨	حمرأ	موشاف	غور الاردن
٩	بيطاف	كيبوتس	غور الاردن
١٠	كفار عتصيون	كيبوتس	غوش عتصيون
١١	ميفو خورون	كيبوتس	محلية بنيامين
١٢	محولا	موشاف	غور الاردن
١٣	مخواره	موشاف	غور الاردن
١٤	متسبيه شاليم	كيبوتس	مغليوت
١٥	مسوءة	موشاف	غور الاردن
١٦	نتيف المغدور	موشاف	غور الاردن
١٧	كاليا	كيبوتس	مغليوت
١٨	كريات اربع	مدنية	غوش عتصيون
١٩	روش تسوريم	كيبوتس	غوش عتصيون
٢٠	روعي	مرشاف	غور الاردن
٢١	عرفرة	مجتمعية	غور الاردن
٢٢	بتسائيل	موشاف	غور الاردن

* المصدر: خالد عايد ، الاستعمار الاستيطاني للمناطق المحتلة ، مصدر سابق ص ١٦
يضاف الي ذلك اثنتا عشر ضاحية وحيًا سكنيًا اقامها المعراخ في القدس
وضواحيها (١) بالإضافة ايضا الي حوالي خمس مستعمرات اقامها المعراخ في قطاع

(١) هذه المستعمرات هي: تالبيوت الشرقية ، التلة الفرنسية ، الجامعة العبرية ،
رماث شكول ، شيلو سانهديريا ، جفعات همنتار ، عطروت ، نفي يعقوب ، نحلا دفنا .

غزة (١) ثمة اشارة لا بد منها ايضا ، وهي ان المعراخ قد مهد خلال سني حكمه ، الطريق امام التطورات الاستيطانية التي حدثت فيما بعد في عهد تكتل الليكود ، فبادخاله تعديلات على القانون الاردني افسح المجال امام اعمال المصادرة الواسعة ، واقام الصفقات المشبوهة لعمليات شراء الاراضي العربية ، والتي استمرت وبزخم اكبر في عهد تكتل الليكود .

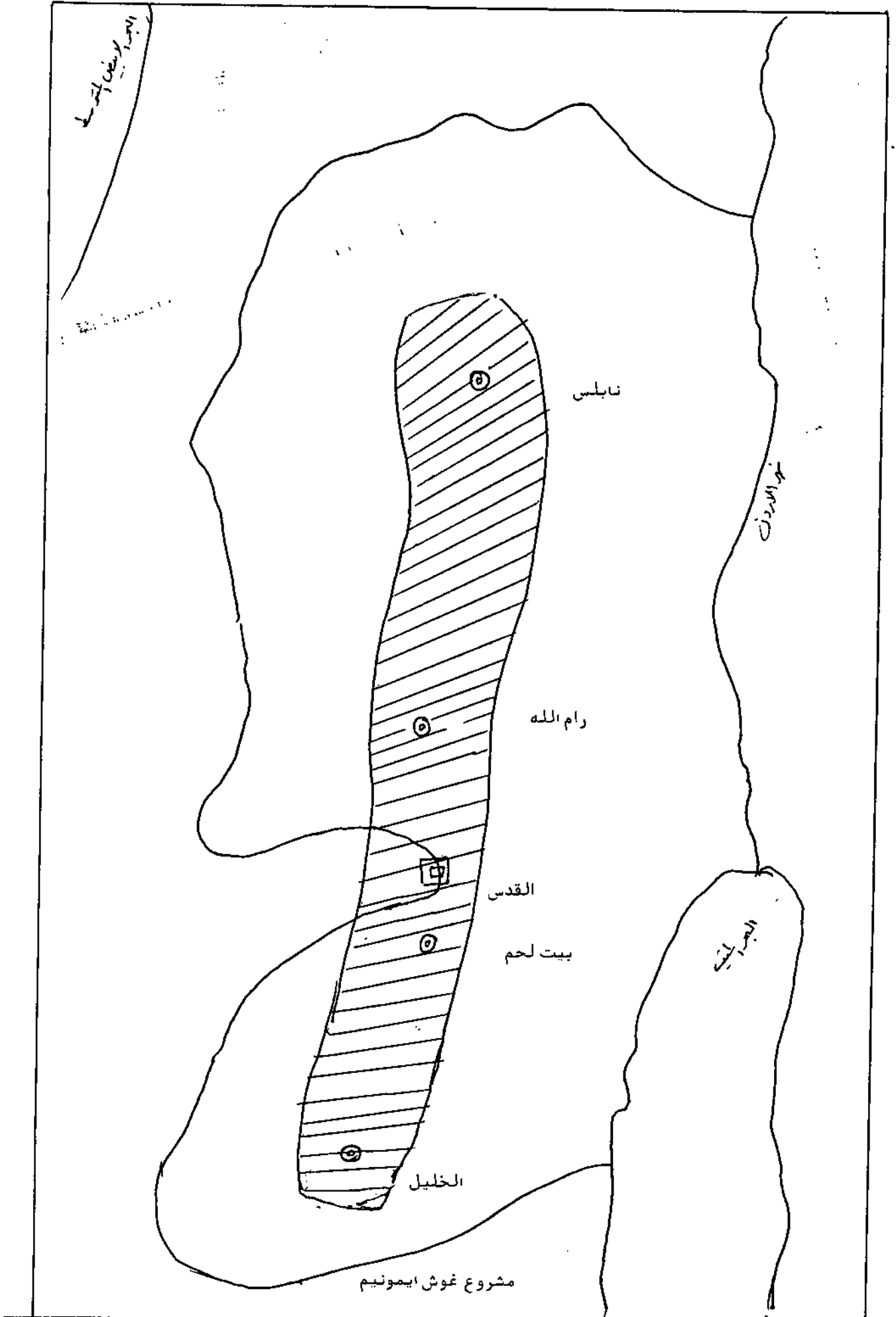
كذلك كانت المشاريع الاستيطانية لهذا الحزب مصدر الهام لحكومة الليكود لتتوسع بها بما يلائم ايدولوجيتها . فمشروع شارون ، هو اصلا مشروع فوخمان الذي رفضه حزب العمل (٢) ، وكذلك الحال بالنسبة لمشروع غاليلي الذي تبنته حكومة الليكود ، وليس هذا فحسب بل ان مشروع الون لازال اساس العمليات الاستيطانية السابقة واللاحقة رغم التكثيف والتوسيع اللذين ادخلا عليه . اما الحركات المتطرفة والتي جاءت كردة فعل لاتجاه المعراخ الاستيطاني اصبحت حركات رسمية تسعى لنزع الطابع العربي عن المدن العربية التي كان المعراخ يتلافى استيطانها كحركة غوش ايمونيم والتي تتضح خطتها الاستيطانية من خلال الخريطة المرفقة رقم (٤) سياسة الليكود تجاه المناطق المحتلة:

الحالي
بدا حزب العمل الذي سيطر على الحكم منذ بداية القرن^{١٩} يتراجع خلال السبعينات وقد خسر الانتخابات التي جرت عام ١٩٧٧ لاول مرة منذ قيام اسرائيل . وشكل حزب حيروت ، الذي لم يكن يتمتع بالاكثريه ائتلاف الليكود ، والذي يمثل وجهة النظر القائلة بضرورة الضم الكامل للمناطق المحتلة ، ففي حين يعطي حزب العمل الاولوية لمبدأ "وحدة الشعب" المحافظة على الطابع اليهودي للدولة ، يؤيد الليكود مبدأ وحدة الارض ، اي الضم الكامل للمناطق المحتلة .

وقد كان هذان المبدان متكاملين تاريخيا ، واديا الى اقامة الدولة . لكن عنصري العلاقة (تهويد الشعب ، تهويد الارض) المرتبطين تاريخيا بشكل متناسق فقدما انسجامهما الداخلي ، بحيث اصبح من غير الممكن تطبيق احدهما الا على حساب الاخر .

فليليكود سياسة واضحة تماما تقضي بضم المناطق المحتلة ، وتم التعبير عن هذه السياسة في عملية اقامة المستعمرات في كافة المناطق بما فيها المناطق الكثيفة

-
- (١) وهي: تل اور ، كاريش ، موراغ ، ناحال نتسريم ، نتسير حزابي
 - (٢) مشروع فوخمان: مشروع وضع في عهد حزب المعراخ ، وتم تناوله بالتفصيل في موضع سابق .



خريطة رقم (٦)

السكان عربيا ، والتي تجنبتها حكومة المعراخ ، بل وشدد الليكود على اقامة مثل هذه المستعمرات حول المدن والقرى العربية، لخلق امر واقع جديد يؤدي الى ضم المناطق المحتلة بالكامل الى اسرائيل.

وقد عبر مشروع شارون عن هذه السياسة اصدق تعبير ، وقضى بتقطيع الضفة الغربية الى شبكة من المربعات الصغيرة بواسطة شبكة طرق من الشرق الى الغرب ، وسيرد تفصيلا لذلك المشروع لاحقا .

وزعم ان حكومة الليكود المنبثقة من الانتخابات الاخيرة ، اتبعت سياسة اكثر تعنتا من حكومة الليكود الاولى ، الا انه من غير المؤكد ان تتمكن هذه الحكومة من تحقيق اهدافها ، او تطبيق مشروعها القاضي بضم كافة المناطق المحتلة ومنح السكان العرب حكما ذاتيا في اطار السيادة الاسرائيلية، نتيجة لاصطدامه بالعوائق التي ذكرناها سابقا (١).

خصائص الاستيطان في عهد الليكود :

يتميز الاستيطان في عهد الليكود بعدة خصائص تبعا لرؤيته السياسية ومنها :

- تصاعد حمى الاستيطان
- تزايد ثقل الراسمال الخاص في الاستيطان
- الاتجاه نحو الاستيطان المدني

(١) تصاعد حمى الاستيطان : استيطان المدن العربية الكبرى او بجوارها وتمثل ذلك بالهجمة الاستيطانية الاولى لاستيطان الضفة الغربية وكذلك الهجمة الاستيطانية السابقة لانتخابات الكنيست. ويتضح ذلك من خلال الاحصائية التالية:

الحزب	المعراخ (١٠ سنوات)	الليكود (٧ سنوات)
المستعمرات الفعلية المخطط لها المستوطنون	٤٣ مستعمرة ٧٠٠٠ مستوطن	١٨٠ مستعمرة ٤٥٠٠٠ - ٧٠٠٠٠ مستوطن

(١) انظر خالد عايد ، الاستعمار الاستيطاني في المناطق المحتلة ، مصدر سبق ذكره، ص

من ذلك نجد ان الهجمة الاستيطانية الليكودية تمثل اضعاف ماكان المعراخ قد حققه . ونستعرض فيما يلي هجمتي الاستيطان الليكودي خلال سني حكمه:

استيطان الضفة الغربية: كانت الضفة الغربية اكثر المناطق استهدافاً للهجمة الاستيطانية التي قادها الليكود، اذ بقي عدد المستوطنين في قطاع غزة ١٥٠٠ نسمة يقيمون في ستة مستعمرات. اما سبب التركيز على الضفة الغربية فيعود الى العوامل التالية:

١- العامل الاجتماعي الاقتصادي: ويتمثل في قرب الجزء الغربي من الضفة الغربية من منطقة الاكتظاظ السكاني في اسرائيل ، حيث النشاط الاقتصادي الذي ادى الى وجود ازمة سكنية ، الامر الذي جعل هذا الجزء مرغوباً فيه جدا ، اذ يتركز الاستيطان بنسبة ٧٢٪ في المناطق المحيطة بالقدس - تل ابيب ، وفي المناطق الاخرى من الضفة الغربية تشكل الحوافز المادية الممنوحة للاستيطان من قبل الحكومة الاسرائيلية عاملاً اخر في جذب الحركة الاستيطانية.

٢- العامل الثاني: ان الليكود وطبقاً لمفاهيمه وايدولوجيته يعتبر وبشكل واضح ان الضفة الغربية هي جزء لايتجزأ من ارض اسرائيل، وقام بالتالي باطلاق يد القطاع الخاص (بمفهومه للاقتصاد الحر) في استيطان الضفة الغربية ، وتقديم الاغراءات^(١) للمستوطنين للاقبال عليها واستيطانها ، اما في قطاع غزة فرغم كون النية موجودة للاستيطان فيها وبشكل لايمكن تجاهله الا ان نظرة الليكود اليها لم تكن على اساس انها جزء لايتجزأ من اسرائيل كما هو حال الضفة الغربية.

الاستيطان السابق لانتخابات الكنيست:
عند اقتراب موعد الانتخابات العاشرة للكنيست ، اراد الليكود استباق النتائج التي ستفضي اليها ، لفرض واقع جديد لايمكن للحكومة الجديدة اللاحقة تجاهله ، اذ اتخذ قرار بانشاء حوالي عشرين مستعمرة في الضفة الغربية ، وتحويل ثلاث نقاط عسكرية في قطاع غزة الى مستعمرات دائمة.

(٢) ازدياد ثقل راس المال الخاص في الاستيطان
بعد الاتفاقية المصرية الاسرائيلية ، وبعد البرنامج الاستيطاني الذي اطلقه الليكود ، على اساس مشروع دروبلس ، كان لايد من دعم التمويل الحكومي في مجال

(١) خالد عايد ، الاستعمار الاستيطاني للمناطق المحتلة ، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢-٥٥ .

(٢) سيتم توضيح بعض هذه الاغراءات في موضع لاحق .

الاستيطان بتحويل آخر من مصادر خاصة ، بعد ان عجزت الميزانية عن تحمل عبء ذلك. وهنا سمح للقطاع الخاص بشراء الاراضي واقامة المستعمرات ، وبالفعل تم ذلك وساهم في زيادة هذا النشاط التعويضات التي تلقاها المستوطنون بعد اخلائهم لمستعمرات سيناء ، والذين اتجهوا لاقامة مستعمرات بديلة في المناطق المختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة . وقد بلغت تكلفة تلك المستعمرات البديلة نحو ٢٧٠ مليون دولار ، وتقدر نسبة مساهمة القطاع الخاص في هذا المجال بـ ٤٠٪ من كلفة الاستيطان السنوية والمقدرة بنحو ٢٠ مليار شيكل (١).

ولم يقف القطاع الخاص عند استثمار الشركات في هذا المجال ، بل انه اصبح بإمكان المستوطن نفسه اقامة البيت الذي يريد بالشكل الذي يريد وباي طريقة يرغب ، ويحصل المستوطن على دعم من وزارة الاسكان في هذه الحالة ، هذا بالاضافة الى الدعم الذي تقدمه بعض المؤسسات الاخرى مثل :

- ١- صندوق افتداء الارض.
- ٢- شركة (شخونوت مغوريم يهودا بيشمرون).
- ٣- شركة جمبو للاستثمارات.

وكل هذه ، مؤسسات تهدف الى تقديم الدعم للمستوطنين الراغبين في استيطان المناطق المحتلة.

(٣) تزايد الاتجاه نحو الاستيطان المدني:
بعد صعود الليكود الى الحكم عام ١٩٧٧، بدا باقامة مدن استيطانية ممثلا بذلك نقطة انعطاف في الاتجاه الاستيطاني ، ففي نهاية عام ١٩٧٧ تقرر اقامة ثلاث مستعمرات مدينية دفعة واحدة هي: ارئيل ، جعفات زئيف ، وكرني شمرون ، ثم توالى بعدها القرارات المماثلة لبناء مزيد من المستعمرات مثل معاليه ادوميم ، افرات، الفيه منشيه ، وبلغ عدد الوحدات السكنية في المستعمرات المدينية في الضفة الغربية (٧٢٧) الف وحدة من اصل (١٣) الف وحدة اي بنسبة ٦٠٪ . وفي ايلول ١٩٨٢ بلغ عدد المستعمرات المدينية (١٨) مستعمرة يسكنها ٣ الاف عائلة.

(١) خالد عايد ، الاستعمار الاستيطاني في المناطق المحتلة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٠

اما الاستيطان داخل المدن العربية الفلسطينية الكبرى او الى جوارها، فعلى خلاف المعراج الذي كان يخشى من تهديد الخطر الديمغرافي العربي ، لنقاء الدولة اليهودية او مبدا (وحدة الشعب) اراد الليكود تطبيق مبدا (وحدة الارض) بدل ذلك ، وبعد ان تم ضم مدينة القدس رسميا وفعليا (باقامة المدن الاستيطانية الملاصقة لها) قرر الليكود التوجه بنفس هذه السياسة نحو مدن الضفة الغربية الاخرى ، علما بان كلاً من مدن رام الله والبيرة ، وبيت جالا ، بيت ساحور ، تعتبر اصلا ضمن مشروع مدينة القدس الكبرى ، لذا اتجه المخططون الى المدن البعيدة نسبيا كمدينتي نابلس والخليل .

ففي مدينة نابلس تم انشاء مستعمرة الون موريه وبعد ان صدر الحكم باخلائها نقل مستوطنوها الى مستعمرة اخرى قرب المدينة ، وفي مدينة الخليل كانت العملية الاستيطانية اكثر حدة ان تم استيطان وسط المدينة نفسها ، بالاضافة الى احاطتها بمستعمرات جديدة من كافة الجوانب (١).

اقامة المجالس الاقليمية للمستعمرات:

وتعكس هذه السياسة رغبة حكومة الليكود في القيام باستيطان مديني مكثف ، اذ ان اقامة مثل هذه المجالس يعني بناء الاطر الادارية للمستعمرات ، ومنحها صلاحية تحسين اوضاع مستوطنيتها اقتصاديا ، واجتماعيا وتربويا ، واستكمال بناء غير المنتهي منها .

(١) بدأت عملية استيطان مدينة الخليل عام ١٩٧٨ ، بعد ان حاول المستوطنون تحويل الحرم الابراهيمي الي كنيس وفي عام ١٩٧٩ احتل المتطرفون اليهود مبنى الدبوية وسط المدينة ومنحته الحكومة الطابع الرسمي تدريجيا ، وتم ترميم بعض الغرف المحيطة به من قبل جماعة الحاخام لينفجر الذي اعلن انها ستكون اللبنة الاساسية لاستيطان مدينة الخليل.

انظر خالد عايد، الاستعمار الاستيطاني للمناطق المحتلة، مصدر سبق ذكره، ص ١٨ ؛ د. خيرية قاسم ، المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة منذ ٦٧ ، (القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية - ١٩٧٨) ، ص ٧٥ - ٨٥ ايضا ؛ محمود ابو غزالة ، حركة غوش ايمونيم ، (القدس ، جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٤) ص ٢٢٣ - ٢٣٣

والجدول التالي يوضح توزيع المستوطنين بحسب مجالسهم المحلية والاقليمية: - (١)

جدول رقم (١٨)

توزيع المستوطنين حسب المجالس المحلية والاقليمية * حتى عام ١٩٨٤

مجلس محلي	عدد المستوطنين	مجلس اقليمي	عدد المستعمرات	المستوطنون
معاليه ادوميم	١٧٠٠	غوش عنصيون	١٠	٢٦٠٠
كريات اربيع	٣٣٤٠	هار هيغرون	٢	١٠٠
معاليه افرايم	٩٠٠	معلوت	٤	٤٠٠
الكانا	٦٥٠	متيه بنيامين	٢٠	٤٥٠٠
ارئيل	١٣٤٠	شومرون	١٦	٢٠٠٠
		عرفوت هايرون	١٦	٣٤٠٠
المجموع	٧٩٣٠		٦٨	١٣٠٠٠

* المصدر بتصرف : خالد عايد ، الاستعمار الاستيطاني للمناطق المحتلة ، مصدر سبق ذكره ص ٨٢

مشاريع الاستيطان في عهد الليكود :

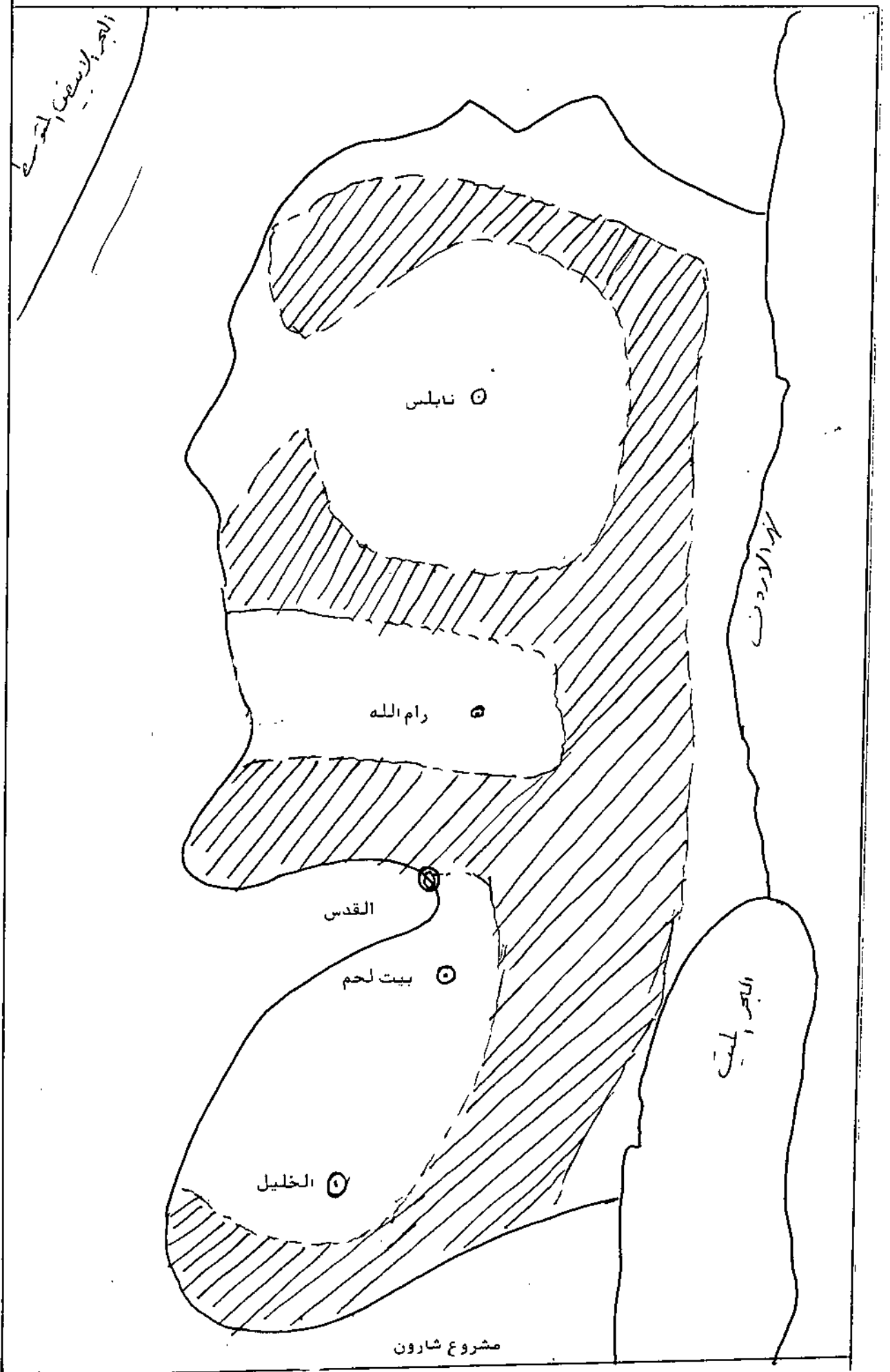
نستعرض فيما يلي المشاريع الرئيسية التي وجدت في فترة حكم الليكود :

(١) مشروع شارون :

بعد استلام تكتل الليكود للسلطة في اسرائيل تولى شارون وزير الزراعة رئاسة اللجنة الوزارية العليا لشؤون الاستيطان ، واصبح بالتالي المسؤول التنفيذي الاول عن مشاريع الاستيطان .

والخطوط الرئيسية لخطة شارون ، والتي يعتبرها البعض اساس وجهة نظر الليكود تجاه الضفة الغربية ، تفترض قطاعا استيطانيا يمتد بطول الضفة الغربية من الشمال الى

(١) المجلس المحلي هو مجالس المستعمرات التي يقل عدد مستوطنيها عن ٥٠٠٠ شخص . المجلس الاقليمي ويضم عددا من المجالس المحلية في منطقة جغرافية واحدة .



الجنوب ويشمل كامل الجناح الشرقي للضفة الغربية وتهدف الى تحقيق ثلاثة اغراض:

- اقامة اتصال مباشر بين القطاع الشرقي واسرائيل.
- تركيز الاستيطان الاسرائيلي في الحواف الغربية للمرتفعات الشمالية لتدعيم المنطقة الاسرائيلية الساحلية الضيقة والمكتظة بالسكان .
- عزل التجمعات العربية عن بعضها ، بالمستوطنات اليهودية. وتنص الخطة على تركيز الإستيطان اليهودي في القطاع الشرقي من القدس واقامة ثلاثة مراكز مدنية كبيرة في مرتفعات الضفة الغربية ، الاولى بين بيت لحم والخليل ، واثنان في الاطراف الشمالية للضفة الغربية مضافا اليها عدد كبير من المستوطنات الفردية بحيث يمكن توطين مليوني يهودي في المنطقة الممتدة من الجولان الى شرم الشيخ خلال العشرين سنة القادمة . كما توضح الخريطة رقم (٣)

وفي عام ١٩٧٩ ثشرت تفاصيل اخرى عن هذا المشروع تهدف الى اقامة مدن يهودية في النصف الغربي من الضفة الغربية شرق الخط الاخضر لتشكل حاجز بين مدن الضفة واسرائيل ، على النحو التالي:-

- مدينة تحل محل مستوطنة حارس لتستوعب ١٥٠ الف يهودي
- مدينة تحل محل مستوطنة قدوم لتستوعب ٥٠ الف يهودي
- مدينة تحل محل مستوطنة ام قرنين لتستوعب ٣٠ الف يهودي
- مدينة تحل محل الجبل الكبير في نابلس يسيطر على المدينة وتقام عليه مستعمرة نابلس عليه
- اقامة طرق تضمن امتدادا اقليميا بين هذه المدن المقترحة وبقية المستوطنات
- انشاء قاعدة واسعة تشتمل على معسكرات للجيش ومناطق تدريب عسكرية
- انشاء مستوطنات جديدة في غور الاردن.
- اقامة حلقة من المدن حول مدينة القدس ، تمكن اسرائيل من توطين مليون يهودي في القدس الكبرى.
- منع العرب من البناء على جانبي الطرق المؤدية للمستعمرات

وتتضمن خطة شارون ايضاً تطويق المدن العربية كاملاً كما يلي:

- ١- تطويق مدينة نابلس بواسطة ١٥ مستعمرة.
 - ٢- اقامة ١٧ مستعمرة جديدة ومركزاً اقليمياً ومدينة استيطان في جبال نابلس.
 - ٣- اكمال تطويق مدينة رام الله بثماني مستوطنات جديدة.
 - ٤- اضافة ثلاث مستعمرات على طريق القدس اريحا.
 - ٥- اضافة ثماني مستعمرات الى مستعمرات غور الاردن.
 - ٦- اكمال تطويق مدينة بيت لحم باربعة مستعمرات اضافية.
 - ٧- تطويق مدينة الخليل بواسطة ١٣ مستعمرة جديدة.
- (٢) مشروع دروبلس (الخطة الرئيسية لتطوير الاستيطان في "يهودا والسامرة" ١٩٧٩ - ١٩٨٣).

قدم دروبلس هذا المشروع سنة ١٩٧٨ ، ويهدف الى اقامة ٧٠ مستعمرة خلال خمس سنوات، بالاضافة الى تكثيف المستعمرات القائمة ليصل مجموع المستوطنين الى ١٢٠ - ١٥٠ الف مستوطن (١).

ويقوم هذا المشروع على مجموعة من المبادئ الرئيسية اهمها :-

- ا- ان الاستيطان حق لليهود في ارض اسرائيل وهو من اجل الامن .
- ب- توزيع المستعمرات على كتل مترابطة لتطوير خدمات ووسائل انتاج مشتركة كما انه يجري توسيع المستعمرات المجتمعية ودمجها بحيث يمكن تحويل الكتلة الى مدينة.
- ج- عدم الاقتصار على محاصرة الاقليات العربية بالمستعمرات بل الاستيطان ضمن تجمعاتها .

٢- الخطة الرئيسية وخطة التطوير للمستعمرات "يهودا والسامرة" ١٩٨٣ - ١٩٨٧: وقد وضعت هذه الخطة سنة ١٩٨٢ وتهدف الى رفع اعداد المستوطنين في الضفة الغربية الى ٧٥ الف مستوطن (باستثناء القدس)، وقد اقترحت وزارة الزراعة العمل بالمشروع في نهاية

(١) خالد عايد ، الاستعمار الاستيطاني للمناطق المحتلة ، مصدر سبق ذكره ص ٨٣ - ٨٥

عام ١٩٨٢ والذي يتمثل في اقامة اربعة اعمدة فخرية تقسم الضفة الغربية من الشرق الى الغرب.

حددت الخطة المناطق ذات الاولوية الاستيطانية بانها تلك المناطق التي تجعل من الاستيطان عملية مستمرة بتوفيرها الاتصال بين مناطق الاستيطان اليهودي ، وفصل التجمعات العربية عن بعضها ، بحيث تمنع قيام كتل سكانية عربية فيها هذه المناطق على النحو التالي:

المناطق ذات الاولوية العالية: وهي المنطقة الوسطى من سلسلة جبال الضفة الغربية ، بشكل يتم به محاصرة التجمعات السكانية العربية ، وعملية استيطانها من الشمال الى الجنوب تكبح امكانية اي توسع عربي.

اما المنطقة الشمالية فانه وباستيطان محاذ الخط الاخضر يتم منع قيام اي استيطان عربي شرقي طولكرم بين مستعمرتي الكانا والريحان، وتحاول هذه الخطة ايضا نقل الاتجاه من الاستيطان الريفى الى الاستيطان المديني واقامة مستعمرات ذات مستوى عال في مناطق الطلب العالي (١) اي نقل الاستيطان من غور الاردن والمرتفعات الى المناطق الحضرية التي تحظى بما نسبته نحو ٨٢٥٪ من اجمالي الاستثمارات الاستيطانية ، بالإضافة الى ٩١٦ من اجمالي الخدمات التجارية والمالية .

وتقوم الخطة على نوعين من الاستيطان ، وهي اما عمليات استيطان منتشرة ناجمة عن الطلب الطبيعي ، او عمليات استيطانية تبادر اليها الدولة وتدعمها .

Meron Benvensti, West Bank Data Project, Op.Cit, P. 1,

(١)

خالد عايد ، الاستعمار الاستيطاني للمناطق المحتلة ، مصدر سبق ذكره ص ٩٦ ،

وليد الجعفري ، المستعمرات الاستيطانية الاسرائيلية ، مصدر سبق ذكره ص I-XI

Ibrahim Matar, "Israeli Settlements in West Bank and Gaza" Journal of Palistine Studies, Vol. XI No. 1 (Autumn 81 issue 41) P. 93-106

وتقترح هذه الخطة توزيع ١٦٥ مستعمرة في الضفة الغربية كما يلي:

جدول رقم (١٩)

توزيع المستعمرات في الضفة الغربية*

عدد العائلات	نوعها	المستوطنات
٣٠-١٠ ألفا	مدينية	٥
٣٠٠ ألف	توشفاه	٢٦
٤٠٠ ألف	مجتمعية	٦٥
-	موشاف + كيبوتس	٥٩
		المجموع ١٦٥

* المصدر: خالد عايد ، الاستعمار الاستيطاني ، مصدر سبق ذكره ص ١٠٧

ودعت الخطة الى وضع صعوبات في طريق رخص البناء في المنطقة الساحلية لتشجيع الانتقال الى الاستيطان في الضفة الغربية.

وفيما يتعلق بعمليات الاستيلاء على الاراضي فقد هدفت الخطة الى مساعدة الكيرن كيميت في السيطرة على اراضي الضفة الغربية ، لحماية حدود المستعمرات ، سواء بتحريرها او اقامة المراعي فيها او استغلالها بالمنزهات العامة ، لمنع التطور الاستيطاني العربي من جهة وخلق فرص عمل للمستوطنين.

وضعت الخطة اولويات لمناطق مختلفة ، رات وجوب تنفيذ مشاريع الطرق فيها فورا ، مثل القدس الكبرى - شرقي تل ابيب (١) ، وتهدف هذه المشاريع الى تحسين مستوى الطرق وتجاوز التجمعات العربية التي تشكل خطرا على تنقل المستوطنين ، فضلا من انها تربط الكتل الاستيطانية بعضها وتعرز وضع الاستيطان.

(١) من شرقي طولكرم - كفر قدوم - شمال غرب الضفة الغربية الى جنوب الخليل تم استعراض مشاريع الطرق في موقع سابق ، ولمزيد من التفاصيل انظر خالد عايد ، مصدر سبق ذكره ص ١٠٦ - ١١٠

٤) خطة تطوير القدس الكبرى لسنة ٢٠١٠م:

وتهدف هذه الخطة الي اقامة ١٥ مستعمرة جديدة في منطقة القدس قبل ان يسبق اليها الزحف الاستيطاني العربي ، وقد تم فعلا تنفيذ جزء من هذه الخطة والجزء الاخر قيد التنفيذ ، ان امتدت عمليات البناء من التلة الفرنسية الي راملا شرقي مدينتي رام الله - البيرة.

وفي الجهة الجنوبية الغربية يجري تطوير مستعمرتي جليو ، وهارجيلو ، لتتصل بمستعمرة بيتار ، وشرقا ليتمحور الاستيطان حول التلة الفرنسية ومستعمرة معاليه ادوميم (١).

كذلك يجري الاعداد ضمن هذه الخطة لربط القدس بشبكة المواصلات الاسرائيلية عن طريق اقامة عدد من الطرق المركزية.

٥) مشروع الاستيطان في متيه بنيامين:

وياتي ضمن مشروع القدس الكبرى ويخطط لتوظيف مايعادل ٣٥٥ مليون^١ اعداد البنية التحتية ، وحتى ١٩٨٧ سيتم بناء ١٤ مستعمرة يسكنها ١٩٠ الف مستوطن ويبلغ بذلك عدد المستعمرات ٤٧ مستعمرة.

٦) خطة توسيع الحي اليهودي في مدينة الخليل:

وقد اعدت هذه الخطة من قبل جمعية برئاسة مؤسسها ليفنغر وقامت بترميم بعض المباني القديمة ، واقامة مبان جديدة في الخليل (٢).

٧) الاستيطان في قطاع غزة:

حتى عام ١٩٧٨ لم يكن قطاع غزة يحتل الاولية في برنامج الاستيطان الاسرائيلي ، ان لم تقم في هذه المنطقة سوى خمسة مراكز ناحال كنقاط استيطانية ، وكانت هذه المستعمرات تفتقر للجذور الاقتصادية والسكان المستقرين ، ومستوطنة واحدة هي التي كانت تحظى باهمية تاريخية هي مستعمرة كفار داروم . وكانت قد اقيمت علي

(١) كما يتم من ناحية الشرق تطوير وبناء مستعمرات مثل ميشور ، رامات كورون.
(٢) وليد الجعفري ، المستعمرات الاسرائيلية ، مصدر سابق ، ص I-XI ، خليل السواحري ، الاستيطان الاسرائيلي في مدن الضفة الغربية ، صامد الاقتصادي ، عدد ٤٨ مصدر سبق ذكره ، ص ١١٠ - ١٢٥ ، خالد عايد ، الاستعمار الاستيطاني ، مصدر سبق ذكره ص ١٠٠ - ١١٠ ، انظر ايضا عبيد الرحمن ابو عرفة ، الاستيطان التطبيقي العملي للصهيونية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٨ - ٢٤٦

انقراض مستعمرة اقيمت عام ١٩٤٦ ثم اجتاحتها القوات المصرية عام ١٩٤٨ ، وفضلت حكومة المعراج احتواء القطاع من خلال اقامة مستوطنات جنوبي مدينة رفح بدلاً من وضعها داخل القطاع المكتظ بالسكان (١).

وبعد اخلاء مستعمرات سيناء بعد اتفاقية كامب ديفيد تبنت الحكومة الاسرائيلية سياسة استيطان جديدة في قطاع غزة ، تهدف الى خلق وجود اسرائيلي قوي في قطاع غزة يمنع قيام دولة فلسطينية فيها ، وتجزئة الوجود العربي في تلك المنطقة ، للحيلولة دون قيام عمل سياسي او عسكري موحد وفعال ضد اسرائيل ، وفعلاً فاننا نلاحظ ان شكل الاستيطان يخدم هذه الاستراتيجية اذ شكلت اربعة تكتلات استيطانية شمالية ، جنوبية ، وسطى ، وشرقية في قطاع غزة ، ويغلب الطابع المديني على هذه المستعمرات علماً بان بدايتها كانت نقاط ناخال (مستعمرات عسكرية).

ونستعرض هنا هذه التكتلات بشيء من التوضيح:

(١) الكتلة الشمالية (منطقة ايرتز):
تقع هذه الكتلة شمالي قطاع غزة ، وهي عبارة عن تجمع صناعي ، بالإضافة الى ثلاث مستعمرات هي نيسانيت ، ايلي سنياي ، ونيفتس سالا .

ا- ايرتز: وهي مستعمرة صناعية ، تقع شمال قرية بيت لاهيا ، تبعد ١٢ كم عن مدينة غزة بالقرب من حاجز ايرتز العسكري . كانت في البداية نقطة ناخال انشئت عام ١٩٦٨ واصبحت عام ١٩٧٠ اول مستعمرة صناعية تقام على اراضي قطاع غزة ، مساحتها الكلية ٨٠٠ دونم وتشمل ٢٦ مصنعا متنوعا ، يعمل فيها مايقرب ٥٥٠ عاملاً جميعهم من قطاع غزة ، اما اصحاب المصانع والمشرفون عليها فهم من اليهود باستثناء مصنعين يملكهما مواطنون عرب مقابل دفع اجرة الارض التي تقام عليها هذه المصانع ، علماً بان السلطات تسعى للسيطرة عليهما بفرض ضرائب باهظة ادت الى اغلاق احدهما .

(١) ان ليتس ، "غزة الزاوية المنسية من فلسطين" ، صامد الاقتصادي ، عدد ٦٥ ، مصدر سبق ذكره ص ١٤ - ٣١

Sara Roy, Gaza Strip, Op.cit, P 132-140

د . شريف كناعنة واخرون ، "الاستيطان في قطاع غزة" ، صامد الاقتصادي ، عدد ٦٥ ، مصدر سبق ذكره ص ٩٨ - ١٠٢

and, Ibrahim Mattar, Israeli Settlements, Op.Cit, P. 95-100

بـ ايلي سيناي: وتقع شمال بيت لاهيا، قريبة من شاطئ البحر وتبعد ١٨ كم عن غزة وقد اقيمت عام ١٩٨٣ كقرية تعاونية من قبل مستوطني مستعمرة ياميت التي اخليت نتيجة لاتفاقية كامبديفيد وتتبع لحركة (امناه) المنبثقة عن حركة غوش ايمونيم ومساحتها ٨٠٠ دونم، وقد بلغ عدد وحداتها الاسكانية ٢٠ وحدة وبها عشرون عائلة. ويخطط لاقامة ٢٥ وحدة اخرى وروضة اطفال ومدرسة وخطة لتطوير السياحة.

جـ نيسانيت: اقيمت كمركز عسكري (١٩٧٨)، تقع غرب بيت حانون وتبعد عن مدينة غزة ١٠ كم، ثم تحولت الى مركز ناخال ١٩٨٢ ثم حولت الى مستعمرة مدينية ١٩٨٤ ، وتتبع لحركة العامل الشرقي مساحتها ١٧٠٠ دونم ، منها ٨٠٠ دونم مزروعة بالخضار والفواكه ، ويصدر الانتاج الى الخارج ويسكن المستعمرة ٩٠ شخصاً يعملون في الزراعة (١).

وتمتد هذه الكتلة مع مستعمرة نثيف هااسارا والتي تم نقلها من شمالي سيناء الى داخل القطاع على موقع داخل خط الهدنة مما ازال اثار الحدود القديمة ، اما من ناحية الشرق فقد اصطدم نمو الكتلة الاستيطانية بوجود تجمع عربي كبير - قرية بيت حانون ١٥ الف نسمة - وكذلك الحال بالنسبة لجنوبي هذه الكتلة حيث جماليا ، بيت لاهيا والشيخ رضوان والنزلة وغيرها، بمجموع سكان يقرب من ٨٠ الف نسمة (٢).

(٢) الكتلة الوسطى:

هي كتلة استيطانية صغيرة، على ارض مساحتها ١٧٥ فدانا، تبعد عن مدينة غزة اربعة كيلومترات جنوبا وتدعى نتساريم تاسست عام ١٩٧٢ كمنطقة ناخال ثم تحولت الى موشاف (٣) عام ١٩٨٠ بعدد سكانها ١٧٠ شخصاً وتاسس ايضا بنفس الاسم كيبوتس نتساريم عام ١٩٨٠ وتحاول هاتان المستعمرتان الاستيلاء على الاراضي العربية المجاورة بكافة الاشكال.

(١) د. شريف كناعنة ، "الاستيطان في قطاع غزة" ، صامد الاقتصادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٨ - ٩٩ .

(٢) ان لبتش ، "غزة الزاوية المنسية من فلسطين" ، صامد الاقتصادي ، عدد ٦٥ ، مصدر سبق ذكره ص ١٤ - ٣١ .
Sara Roy, Gaza Strip, Op. Cit P 100-135

ايضا د. شريف كناعنة واخرون ، "الاستيطان في قطاع غزة" ، صامد الاقتصادي ، عدد ٦٥ ص ٩٣ - ١٠٠
3) Jannet Ab Lughod, "Israeli Settlements in Occupied Land",

Journal of Palistine Studies, issue 42, Vol 11 No. 2 (Winter, 1982) P16-54

هذا من الجنوب/ومن الشمال حوصرت مدينة غزة بمستعمرة تل مونتار وهي نقطة ناخال اقيمت عام ١٩٨٢ ، وتقع على نقطة عالية تسيطر على الطرق الرئيسية في القطاع وتشرف على مدينة غزة ، مساحتها ١٥ فداناً وهناك ٣٥ فداناً كرصيد للمستعمرة تمنمصادرتها من قبل السلطات الاسرائيلية، واذا ماتوسعت هذه الرقعة فانها ستتصل بمهبط للطائرات داخل الخط الاخضر وبذلك فانها تكمل الطوق على مدينة غزة.

٣) كتلة القطيف:

تسعى اسرائيل الى اقامة حزام جنوبي كثيف على الساحل الجنوبي لقطاع غزة ، من القرية السويدية (١) حتى دير البلج ، على مساحة ٧٥٠٠ فدان من الاراضي الاميرية ، تدعى كتلة القطيف . وتحاول السلطات انتزاع الاراضي العربية من اصحابها بشتى الوسائل وازالة التجمعات السكانية العربية وهناك خطط لاقامة صناعات خفيفة ، وانشاء منتجعات سياحية.

تاسست اقدم مستعمرة فيها عام ١٩٧٣ (نيبسر هزاني) تضم ٢٠٠ مستوطن واقامت بقية المستعمرات بعد عام ١٩٧٧ وكل هذه المستعمرات انشأتها الاحزاب الوطنية الدينية.

مجموع سكان هذه المستعمرات حوالي ١٠٠٠ مستوطن وهناك حوالي نصف هذا العدد في مستوطنة قريبة بانتظار انتهاء بناء منازلهم.

اما المركز التجاري والاداري فهو مستعمرة نيف ديكاليم وقد نقلت اليها مدرسة دينية / عسكرية ، من مستعمرة ياميت بعد اخلائها . وتقع كتلة القطيف على مسار مشروع قناة البحرين.

وتشكل كتلة القطيف ضغطا على تجمعات سكنية عربية كبيرة، منها مدينة خانيونس (١٧٠ الف نسمة) مخيم خانيونس ٢٧ الف نسمة ، هذا بالاضافة الى منطقة "امل" لاعادة توطين اللاجئين (١٣٠٠ نسمة) اما سكان القرية السويدية التي تقع ضمن مخطط كتلة القطيف فتحاول السلطات نقلهم الى مناطق مختلفة من القطاع.

(١) القرية السويدية قرية صغيرة يسكنها صيادون من اللاجئين الفلسطينيين.

ويجري توسيع هذه الكتلة لتتصل شمالا بمستعمرة كفار داروم وهي المركز الديني لهذه الكتلة ، وشرقا بمستعمرة موراچ ، وقد تم فتح طريق باتجاه شرق - غرب يربط القطاع بفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ، ويمر فيما بين خانيونس ورفح ، واقامة المستعمرات على طول هذا الخط يفصل تجمعين سكانيين عن بعضهما في الجزء الجنوبي من القطاع . وهناك ايضا مستعمرة اقيمت عام ١٩٧٧ تدعى غان طال تبعد عن مدينة غزة ٢٢ كم ومساحتها ١٢٠٠ دونم وتعتمد على الانتاج الزراعي للتصدير للخارج (١) .

بالإضافة الى مستعمرة "جديد" التي اقيمت عام ١٩٨٢ والتابعة لحركة العامل الشرقي وتقارب في مساحتها مساحة مستعمرة غان طال وتعتمد على زراعة الورد ويسكنها ١٩٠ مواطناً .

اما مستعمرة جان اور والتي اقيمت عام ١٩٨٠ ، فهي تابعة ايضا لحركة العامل الشرقي فتعتمد على نفس الاساس الاقتصادي (٢) لمستعمرة "جديد" وتقاربها في المساحة .

Sara Roy, Gaza Strip, op. Cit, P. 136-150;

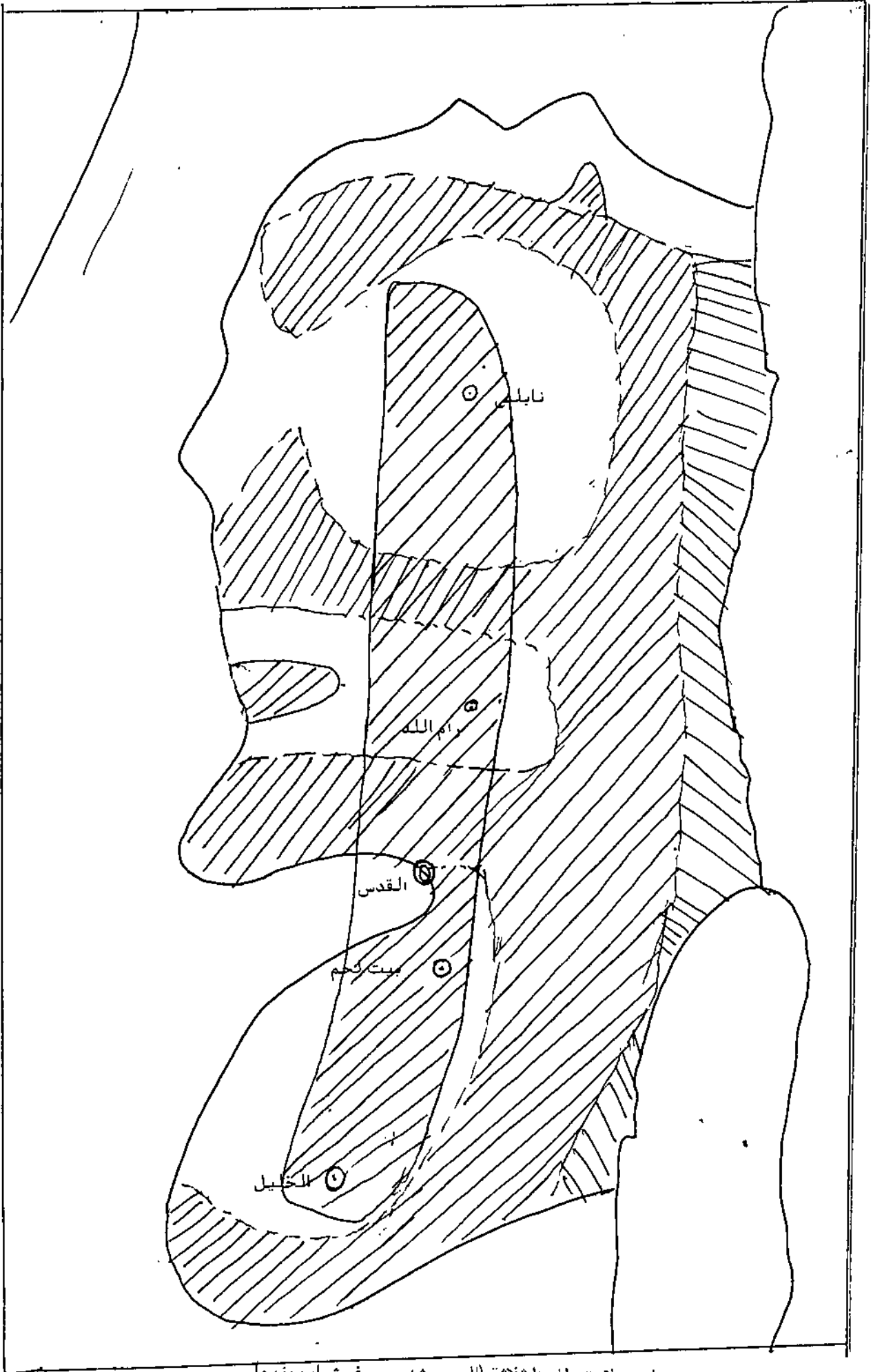
(١)

آن ليتش ، "غزة الزاوية المنسية عن فلسطين" ، صامد الاقتصادي ، عدد ٦٥ ، ص ١٤ - ٣١ ،
د. شريف كناعنة ، د. رشاد المدني ، الاستيطان ومصادرة الاراضي في قطاع غزة ،
صامد الاقتصادي عدد ٦٥ ، مصدر سبق ذكره ص ٩٩ - ١٠٤ ، عبد الرحمن ابو عرفة ،
الاستيطان التطبيقي العملي للصهيونية ، مصدر سبق ذكره ص ٢١٩ .

(٢) د. شريف كناعنة ، د. رشاد المدني ، "الاستيطان ومصادرة الاراضي في قطاع غزة" ،

صامد الاقتصادي ، عدد ٦٥ ص ١٠٠-١٠٧

ايضا Mosheh Drori, Judea, Samaria and Gaza, op.cit, P. 45-60



مشاريع الاستيطان الثلاثة (الرن، شارون، غوش ايمونيم)
خريطة رقم (٥)

الخاتمة

تبين لنا من خلال الصفحات السابقة ان لكل من الحزبين الرئيسيين في اسرائيل اثرا مباشرا في السياسة الاستيطانية في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ .

ففي حين كان حزب العمل الذي يتزعم تجميع المعراخ ، يرمي الى استيطان المناطق ذات الكثافة العربية القليلة ، زاحم تكتل الليكود التجمعات العربية بل واستوطن فيما بينها .

مايمكن الوصول اليه من خلال سياسات كل من التكتلين فيما يتعلق باستيطان المناطق المحتلة يتلخص في ان كل من هاتين السياستين الاستيطانيتين المختلفتين ظاهريا ، تسعى لتكون مكملة للسياسة الاخرى بحيث نخرج ببرنامج استيطاني متكامل كان لحزب العمل السبق في بدايته وكان مشروع الون ، الذي يمثل اتجاه هذا الحزب الاستيطاني ، بمثابة حجر الاساس للعمليات الاستيطانية الاسرائيلية بشكل عام .

ومن هنا فان اختلاف التكتيك الاستيطاني لحزب العمل لايعني بشكل او باخر ان هذا الحزب يسعى الى الحد من التوسع الاستيطاني ، بل يعني ان هذا الحزب يحاول تطبيق مبدا "وحدة الشعب اليهودي" ، لو كان ذلك على حساب وحدة ارض الكيان الاسرائيلي . ومن هنا ابتعد عن المناطق المأهولة بالسكان العرب ، بينما نجد ان تكتل الليكود يسير وفق مبدا اخر هو مبدا "وحدة الارض الاسرائيلية" غير عابيه بوحدة الشعب التي ستتحقق في نهاية الامر بعد ان يتم التخلص من العناصر غير اليهودية بطريقة او باخرى .

ومهما يكن الاختلاف الظاهري فيما بين هاتين التكتلتين فانه ليس الا اختلافا تكتيكيا ، بينما يبقى الهدف الاستراتيجي المتمثل في سيطرة كاملة على المناطق المحتلة هو الذي يحكم العملية الاستيطانية الاسرائيلية في هذه المناطق .

مقدمة

استعرضنا في الفصل السابق من هذا الباب ، الاجراءات والسياسات التي رافقت مشاريع كل من حزبي المعراخ والليكود بشأن الاستيطان.

وفي هذا الفصل سيتم تناول ميكانيكية العملية الاستيطانية والاجهزة والمؤسسات المساهمة في اخراج المشاريع الى ارض الواقع ، وكل مايتعلق بالعملية الاستيطانية في الاراضي العربية المتحلة من حيث مراحلها ، واوضاعها القانونية . اضافة الى التوجهات الاستيطانية الاسرائيلية في المناطق المحتلة ضمن دراسة مقارنة مع الانتشار السكاني العربي في هذه المناطق.

الاستيطان الاسرائيلي:

شهدت الحركة الاستيطانية الصهيونية قبل عام ١٩٦٧ ، مراحل متعددة من حيث الاندفاع او الضعف. فقبل ظهور الحركة الصهيونية ، لم يكن هنالك اي نوع من الاستيطان اليهودي في فلسطين ، باستثناء المدرسة الزراعية (مكفيه اسرائيل عام ١٨٧٠) . وفي عام ١٨٧٨ حدثت اول عملية استيطانية في مدينة ملبس العربية ، من قبل مجموعة من اليهود قدموا اليها من مدينة القدس ، واطلقوا عليها اسم مستعمرة "بتاح تكفا" ، تلتها مجموعة من العمليات الاستيطانية الاخرى.

غير ان مايلفت النظر ، ان ما يحدث اليوم من انهيار اقتصادي لبعض المستعمرات الاسرائيلية في المناطق المحتلة ، كان قد حدث سابقا عندما تعرضت المستعمرات الاولى في فلسطين الى خسائر فادحة ، كادت ان تؤدي الى اغلاقها لولا تدخل البارون روتشيلد لانقاذها . واستمر انشاء المستعمرات بعد ذلك الى ان وصل الى نحو ٤٧ مستعمرة عام ١٩١٤ .

تطورت اعمال الاستيطان الصهيوني ايضا ، خلال فترة الانتداب بل ويعتبر البعض هذه الفترة ، هي المرحلة الذهبية للصهيونية ، اذ انه بعد صدور "وعد بلفور" عام ١٩١٧ ، والاعتراف بشرعية الهجرة اليهودية الى فلسطين ، وتأسيس قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية ، وتنامي الوجود السياسي للحركة الصهيونية ، اخذت النشاطات الاستيطانية في التوسع ، واكتسبت ابعادا ايدولوجية ، وامتدت شبكة الاستيطان ، بعد تبلور فكرة الكيبوتس والموشاف ، لتشمل مناطق واسعة ، وبيدات عام ١٩٢٩ اول الدراسات العلمية لاغراض التخطيط الاستيطاني على المستوى القطري.

استمر هذا الوضع الى ان نشبت الحرب العربية الاسرائيلية الاولى عام ١٩٤٨ ، وقد نتج عن هذه الحرب تشرد واسع لغالبية الشعب الفلسطيني ، تاركة وراءها عشرات المدن ومئات القرى ومئات الالاف من الدونمات ، هذه الظروف افسحت المجال امام عملية استيطانية واسعة شملت بالاضافة الى القرى والمدن العربية المحتلة ، اقامة مستعمرات جديدة فوق الاراضي العربية ، ساهم في انجاح هذه العملية ، الهجرة اليهودية الواسعة الى فلسطين في تلك الاونة.

في الفترة الواقعة ما بين ١٥/ايار/١٩٤٨، وحتى نهاية عام ١٩٥٣ كان قد اقيم ٣٤٥ مستعمرة جديدة ، استوطن بها نحو ٢٠ الف عائلة. وفي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٨ - ١٩٦٧ طرأ انخفاض ملحوظ على عدد المستعمرات المقامة ، اذ لم يتعد عدد المستعمرات المنشأة في التسع سنوات هذه ٣١ مستعمرة اي بمعدل ٣٥ مستعمرة سنويا ، وهو معدل منخفض جدا ، ولم يظهر في اي فترة اخرى خلال مراحل الاستيطان اليهودي (١) .

عادت العملية الاستيطانية لتأخذ حجما اوسع بعد حرب عام ١٩٦٧ حيث شكلت المناطق المحتلة ، وبصورة خاصة الضفة الغربية ، مركزا للرؤية التوراتية التي ترى في ذلك الاقليم ، الارض الرئيسية للميعاد ، مما جدد الروح للاستيطان مستمدا قوته من تلك الرؤية التاريخية لهذه المنطقة.

فبعد ان كان استيطان المناطق العربية في الجليل والنقب يمثل المرتبة الاولى في المخططات الاستيطانية الصهيونية ، ادرجت في المراتب الاخيرة لهذه المخططات ، بعد ان وجهت الجهود الى استيطان المناطق الجديدة ، في محاولة جادة لجعل هذه المناطق جزءا لا يمكن فصله باية حال عن دولة اسرائيل ، وقد راينا في الفصل السابق المشاريع الاستيطانية المختلفة ، والتي تهدف جميعها لتحقيق ذلك الهدف ، رغم تعارض وجود هذه المستوطنات اصلا مع القانون الدولي ، الذي يرى في الاحتلال مرحلة مؤقتة من مراحل الحرب ، تتمكن فيها القوات الغازية من الاستيلاء على اقليم دولة اخرى ، وتقيم عليه نوعا من الادارة لتصرف شؤونه فقط دون ان تغير من البنية الاجتماعية او السكانية او العمرانية.

-
- (١) عبد الرحمن ابو عرفة ، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية ، مصدر سبق ذكره ص ٢٠٠-٢٢٠
 - (٢) تنص اتفاقية جنيف (المادة ٦٤) على انه "يجوز لدولة الاحتلال اخضاع سكان الارض المحتلة الى الاحكام التي تراها ضرورية للقيام بواجباتها ، . . وينظر لدولة الاحتلال على انها مدير منتفع من المباني العامة والعقارات والاملاك الزراعية المملوكة للدولة المهزومة ويجب عليها المحافظة على هذه الاملاك واحترام شرف الاسرة وحقوقها والملكية الخاصة وحياة الافراد ، لمزيد من التفصيل انظر : د. رشاد السيد ، "المركز القانوني للمستعمرات الاسرائيلية في ضوء قواعد القانون الدولي" ، صامد الاقتصادي ، عدد ٤٨ ، مصدر سبق ذكره ص ٧ .

وتمثل المستعمرات الاسرائيلية في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ وضعا قانونيا حرجا ذلك ان القانون المحلي في هذه المناطق يتكون من عنصرين اثنين:-

الاول: تلك القوانين التي كانت سارية قبل الاحتلال عام ١٩٦٧ وتتالف من مجموعة من القوانين العثمانية والانجليزية والاردنية ، المطبقة في الضفة الغربية والاورامر العسكرية المصرية المطبقة في قطاع غزة.

الثاني: الانظمة والاورامر العسكرية الاسرائيلية وتعديلاتها التي تلت الاحتلال عام ١٩٦٧ والمتعلقة بالمناطق المحتلة.

ويتم تطبيق القوانين الاسرائيلية على مواطني دولة اسرائيل المقيمين فيها ، بما في ذلك مدينة القدس ، ولا يتم تطبيق هذه القوانين على اليهود المقيمين في المستعمرات المقامة في المناطق المحتلة مما جعل المستوطنين في المناطق المحتلة يخضعون للنظام القانوني الساري في هذه المناطق ، وليس للقانون الاسرائيلي الامر الذي سبب كثيراً من الاشكالات القانونية فيما يتعلق بالمستوطنين اليهود في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ومع ان الكثير من المفكرين الاسرائيليين قد حاولوا وضع حلول لمثل هذا الوضع الا انهم لم يفلحوا في ذلك (١).

ويرى هؤلاء المفكرون ان وضع هذه المستعمرات وطبيعتها يقلل من عملية ربطها بالقانون الاسرائيلي مباشرة ، فالمستعمرات الزراعية ، بسبب ارتباطها بالجمعيات التعاونية الاسرائيلية ، قامت بايجاد نظام قانوني خاص بعملياتها التجارية ، مستمدة اياه من القانون الاسرائيلي المطبق على تلك الجمعيات الموجودة داخل اسرائيل، وبذلك حل الاشكال القانوني لهذه المستعمرات واصبحت ذات اتصال مباشر بالكيان الاسرائيلي وجزءا منه .

من نظرة متروية لهذا الحل يمكن القول ان هذه المستعمرات ستكون مدخلاً الى تطبيق القانون الاسرائيلي على المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ، وهذا يعني مرحلة اخرى من مراحل الضم الواقعي لهذه الاراضي وهي مرحلة الضم القانوني لها ، اذ ان حجم تطبيق القانون

(١) Meron Benvensti, 1986 Report, Demographic, Legal, Social and Political Development in West Bank, (Jerusalem, West Bank Data Base Project 1987

الاسرائيلي على المستعمرات الزراعية لارتباطها بجمعيات داخل اسرائيل ، قد تنطبق على تلك المستعمرات الدينية او الجماعية التي ترتبط (او ستربط اذا دعت الحاجة) بجمعيات داخل اسرائيل من اجل تبرير تطبيق القانون الاسرائيلي عليها وهذا يعني ان ازدواجية القانون المطبق على المناطق المحتلة قد تؤدي الى اشكالات قانونية ، اذا ما حدث نزاع بين المستوطنين والمواطنين العرب في هذه المناطق.

وقبل الدخول في تحليل الواقع التطبيقي للاستيطان، وطبيعة الانتشار اليهودي في المناطق المحتلة قد يكون من المناسب التقديم بتصوير المؤسسات اليهودية المسؤولة عن الاستيطان في تلك المناطق والتي يناط بها التخطيط والتنفيذ لكافة العمليات الخاصة بهذا الامر.

المؤسسات الاستيطانية الاسرائيلية:

كما ذكرت، فان المستعمرات الاسرائيلية الاولى في فلسطين ، كان قد تم انشاؤها بمبادرات فردية ، اذ لم يكن هنالك هيئات او مؤسسات تعنى بهذا الامر في المراحل الاولى للاستيطان ، ثم تطور الوضع بحيث اصبح هنالك تخطيط ودراسة علمية لهذه العملية، الى ان وصل الى ايجاد مؤسسات خاصة بالاستيطان تهدف الى وضع الاسس الصحيحة للعملية الاستيطانية ، سواء في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ، او في تلك المناطق التي احتلت لاحقا عام ١٩٦٧ .

وفي الوقت الحاضر توجد في اسرائيل ثلاثة انواع من الهيئات المسؤولة عن انشاء المستعمرات وهي:-

اولا: هيئات ترسم السياسة العامة وتشرف على تطوير المستعمرات مثل:-

- ١- اللجنة الاستيطانية المشتركة للحكومة والمنظمة الصهيونية العالمية ، التي تشكلت في اعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ ، وكان اول اجتماع لها عام ١٩٧٠ ، ويبلغ عدد اعضائها ١٦ عضوا من كل جانب.
- ٢- هيئة التخطيط الزراعي: وهي اعلى سلطة لتحديد مبادئ الاستيطان، اسست عام ١٩٥٠ ، بموجب قرار من وزير الزراعة ورئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية ، وتضم في عضويتها عدداً من ممثلي الوزارت والدوائر الحكومية ، وهي مسؤولة عن اقرار المشاريع فيما يتعلق بالزراعة والاقتصاد والاجتماع والمياه والتنمية الاقتصادية.

ج: لجنة جفعاتي :-

نسبة الى رئيسها حاييم جفعاتي ، ومن مهامها :

- ١- توزيع المستعمرات الجديدة بين مختلف الحركات الاستيطانية.
- ٢- محاولة تركيز الانماط المتشابهة من المستعمرات في منطقة جغرافية واحدة لتسهيل تقديم الخدمات لها .

ثانيا:

هيئات ومنظمات مهمتها تخطيط وتنظيم المستوطنات خلال المراحل العملية ومنها :-

ا- قسم الاستيطان / الوكالة اليهودية: وهي الجهة المسؤولة عن المستعمرات اقتصاديا وتمويليا بعد تخطيطها ، وتستمر مسؤوليتها لفترة تتراوح بين ٧ - ١٠ سنوات ، اذ تصبح المستعمرة بعد ذلك جزءا من نشاط وزارة الزراعة.

ب- قسم الاستيطان / المنظمة الصهيونية العالمية ، ويقوم بما يقوم به نظيره في الوكالة اليهودية ، بتركيز خاص على المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ .

ج- وزارة الزراعة: بعد عشر سنوات من انشاء المستعمرة تنتقل المهام الى وزارة الزراعة لرعايتها ، بحيث تقدم لها الخدمات المباشرة وغير المباشرة ، مثل الخدمات التسويقية والارشادية والتجارة الخارجية وتطوير الاساليب الانتاجية واقامة محطات التجارب الزراعية .

د- سلطة الاستيطان الخاصة بالزراعة ، والتخطيط والتطوير القروي: وتقوم باعداد خطط سنوية للتطوير الزراعي ، ويعمل دراسات حول الجدوى الاقتصادية ، وتشرف على قسمي التخطيط اللوائي في كل من وزارة الزراعة وقسم الاستيطان .

هـ - الكيرن كيميت (الصندوق القومي اليهودي):

لعب هذه الصندوق دورا هاما في نقل ملكية الاراضي العربية الى الملكية اليهودية ، ويقوم بتزويد قسم الاستيطان بالاراضي اللازمة لاقامة المستعمرات .

وقد استعاد هذا الصندوق جزءا من نشاطه السابق بعد حرب ١٩٦٧ عن طريق شبكه هيمنونا التابعة له .

- و- الكيرن هايسود(صندوق الاساس):
قررت المنظمة الصهيونية العالمية عام ١٩٢٠ انشاء مؤسسة لتنفيذ سياسة استيطان زراعي والتي عرفت فيما بعد بصندوق الاساس، وبعد فترة تم دمج هذه المؤسسة مع الكيرن كيميت (الصندوق القومي).
ز- منظمات المستوطنين:
ويتجمع المستوطنون في مجموعات ذات تطلعات سياسية او دينية ، تشكل اتحادا يكون جزءا من الهستدروت ودور هذه المنظمات الاستيطاني يتم من خلال هيئتين:-
١- الهيئة الداخلية للموشافات.
٢- الهيئة الداخلية للكيبوتسات.
ويوجد لهذه المنظمات ممثلون في سلطة الزراعة والاستيطان والتخطيط القروي وتلعب دورا في المشاريع الاستيطانية خاصة فيما يتعلق بحركة القوى العاملة واحتياجات المستعمرات لها.
ح- وزارتا الاستيطان والاسكان:-
والاعمال الرئيسية لهاتين الوزارتين هي بناء الوحدات السكنية في المستعمرات.

ثالثا : لجان المنظمات الاستيطانية:-

- ا- لجنة تعيين مواقع المستعمرات الجديدة:-
وتقوم بذلك آخذة بعين الاعتبار الامور والاعتبارات الامنية ، الجغرافية ، الطبغرافية ،
ب- لجنة تقييم الخطة الاستيطانية:
وتقوم بدراسة تقارير اللجان فيما يتعلق بالمستعمرات ، وتقرر احتمالات النجاح لهذه المستعمرة او تلك ، واعضاء هذه اللجنة هم ممثلون عن:-
قسم الاستيطان ، سلطة الزراعة ، وزارة الزراعة ، وزارة المالية ، وزارة الداخلية ، وزارة الصحة ، سلطة اراضي اسرائيل، الكيرن كيميت ، اللجان الزراعية (١).

(١) لمزيد من التفاصيل حول اجهزة الاستيطان انظر: عبد الرحمن ابو عرفة ، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية ، مصدر سبق ذكرها ص ١٣٥ - ١٤٧

اتجاه الاستيطان العربي واليهودي في المناطق المحتلة:

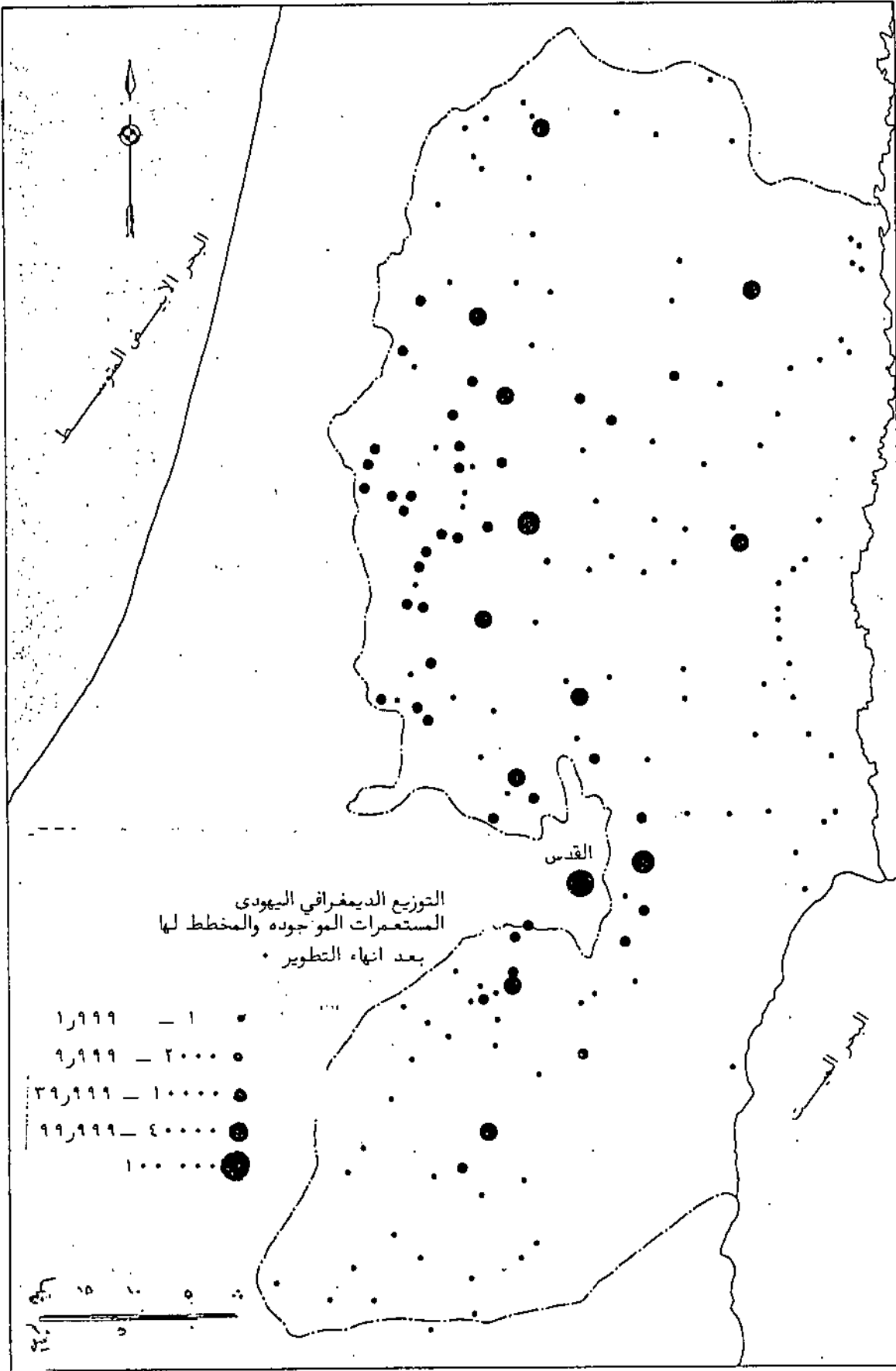
لم يات توزيع المستوطنات العربية بمحض الصدفة ، بل كان نتيجة لتمازج عوامل طبيعية ، امنية وسياسية ، ادت الى وجود تجمعات سكانية في منطقة ما وعدم وجودها في منطقة اخرى ، فلقد كان الاستيطان العربي في الضفة الغربية وقطاع غزة محكوماً بالمجتمع التقليدي ذي العلاقة الاقتصادية القائمة على الانتاج الزراعي ، والذي تحكمه بالتالي الطبيعة الجغرافية للمنطقة.

بعبارة اخرى ، فان القيد على الانتشار الزراعي كان قيدياً على الانتشار السكاني في بعض المناطق ، وهناك مناطق اخرى ، كما اورد تقرير مشروع الضفة الغربية وقطاع غزة ، كان الانتشار السكاني فيها يرتبط بطرق المواصلات كمنطقة طولكرم والتي بدورها - اي طرق المواصلات - تخدم تسويق الانتاج الزراعي.

اما الاستيطان الاسرائيلي ، فكان ايضا مرتبطاً بالعوامل المذكورة رغم تباين اشكال هذه العوامل فيما بين المجتمعين العربي واليهودي ، اذ بدا الاستيطان اليهودي للمناطق المحتلة مرتبطاً بعامل امن دولة اسرائيل ، ومتخذاً من مشروع الون منهجاً له، ثم مالبث ان تطور الى الاشكال التي نعرفها حالياً ، من استيطان زراعي او صناعي وما الى ذلك.

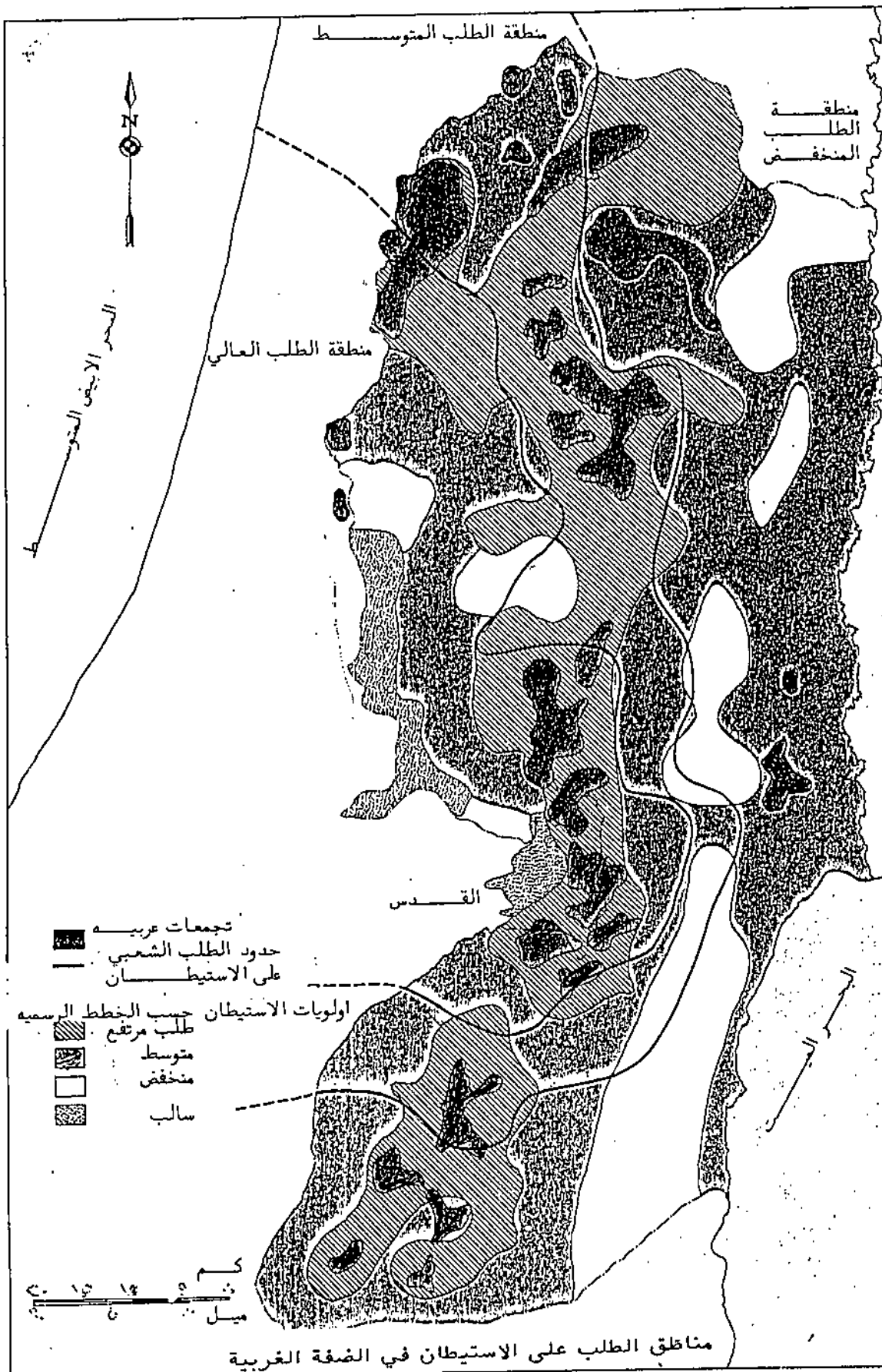
ومهما يكن من امر ، فان الاستيطان بقي مرتبطاً بالعوامل التي اثرت في الاستيطان العربي رغم ان العامل الاقتصادي مثلاً ، قد لا يشابه العامل الاقتصادي الذي كان قيدياً على الانتشار العربي ، فالقيد الذي كان يحكم الانتشار الزراعي التقليدي في القرى العربية ثم التغلب عليه من قبل اليهود عن طريق التكنولوجيا ونقل المياه (والتي كانت تحدد بصورة قاطعة نجاح الزراعة) الى المناطق المحتاجة اليها، وقامت اسرائيل بشق الطرق الرئيسية التي تصل فيما بين المستوطنات والمراكز التجارية متغلبة بذلك على قيد طرق المواصلات الذي كان يحد من الانتشار السكاني العربي في بعض المناطق.

اما المناطق التي كانت ممراً الى الساحل الفلسطيني والتي تلاشت اهميتها بعد حرب ١٩٤٨ وفقدان ذلك الجزء من فلسطين ، مثل القدس وطولكرم ، فقد عاد اليها جزء من اهميتها بعد اكمال احتلال الجزء الباقي من فلسطين واخذت وضعها السابق كنقاط عبور الى الساحل الفلسطيني مما جعلها ضمن مناطق الطلب الاستيطاني الاسرائيلي العالي ،



خريطة رقم (٦)

التوزيع الديمغرافي اليهودي في المناطق المحتلة



خريطة رقم (٧)

ليس لانها مراكز عبور فحسب ، بل لجعلها خط الدفاع الاول لحماية منطقة الخط الاخضر ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى اصبحت منطقة مرغوية من قبل المستوطنين اليهود ولقربها من منطقة المركز ، وانخفاض تكاليف السكن فيها نسبة الى تلك المنطقة .

ومن هنا كان الانتشار السريع للمستوطنات في الجزء الشمالي الغربي من الضفة الغربية ، مع وجود انتشار ثانوي (من حيث الحجم والسكان) في المناطق الجنوبية والشرقية للضفة الغربية كما توضح الخريطة المرفقة رقم (٦) .

ويمكن ملاحظة ان اكثر من ٧٥٪ من مناطق التجمعات السكانية العربية ، تقع ضمن منطقة الطلب العالي والمتوسط للطلب الاستيطاني اليهودي كما توضح الخريطة رقم (٧) المرفقة ، الامر الذي يؤكد ان كلا الاستيطانيين يسيران ضمن خطوط متقاربة ومحكومة بعوامل مشتركة ومتشابهة (١) .

اما في هضبة الخليل الجنوبية ، فرغم ان سير الاستيطان العربي واليهودي متشابها الى حد ما ، الا ان ما يميز الاستيطان الاسرائيلي عن مثيله العربي ، هو ان ذلك الاستيطان يسير وفق خطط مدروسة وهادفة الى استراتيجية معينة ، بينما كان الانتشار السكاني العربي ، كما ذكر ، عشوائيا وغير مخطط ، يسير وفق معطيات الطبيعة مع عدم وجود اية تنمية مفتعلة او تخطيط هادف .

الانتشار السكاني العربي واتجاهاته :-

كما لاحظنا ، فان هنالك عوامل حكمت الانتشار السكاني العربي وحددت اتجاهه ، ان نجد ان هذه التجمعات والتي هي في الغالب زراعية ، عبارة عن ظاهرة جغرافية ناتجة اساسا عن معطيات الطبيعة .

ففي جبال الخليل نجد ان اثار الطبيعة ، واضحة جدا ان تتخذ التجمعات السكانية اتجاها خطيا في بعض الاحيان اذا ما كانت الطبيعة والتضاريس تحتم ذلك ، او قد تتخذ اشكالا عنقودية اذا ما كانت طبغرافية المنطقة تتطلب ذلك ايضا كما هو حال قرية بيت فجار والقرى المحاورة لها .

M. Benvensti, The West Bank Data Project, A survey of Israel's Policies, (١)
Op.Cit, P 19-30

هذا بالنسبة لشكل الانتشار اما مداه فانه ايضا يتحدد بنفس العوامل ، اذ تقف الجبال عائقا دون امتداده نحو الشرق وتحد الصحراء من امكانية التوسع جنوبا كما تتحكم عوامل البيئة بامكانية التوسع نحو الغرب.

من ذلك نجد ان الانتشار السكاني كان يتكيف مع وضع المنطقة الطبيعي . وثمة عامل اخر ساهم في تحديد شكل الاستيطان العربي الحالي وهو اللجوء الى استيطان مواز لقمم الجبال لتجنب مخاطر مصادرة الاراضي الخاصة للاغراض العامة من قبل الدولة (١).

كما اننا نجد ان هنالك تفضيلا للاراضي الواقعة بين قمم الجبال ومنحدراتها حيث تتوفر الحجارة للبناء ، وتتوفر ايضا اراض زراعية جيدة كما هو الحال في قرى الشيوخ ، بيت فجار ، سعير ، بيت امر وغيرها . وفي الشمال نجد الانتشار السكاني بانحدار جبال الخليل نحو القدس.

اما في هضبة نابلس فنجد ان هنالك اختلافا واضحا في شكل انتشار المستوطنات العربية عنه في الجنوب من الضفة الغربية وهضبة الخليل ، اذ انه وفي هذه الاخيرة نجد انتشارا للقرى العربية مع محورين او ثلاثة محاور طولية.

اما في الشمال فنجد ان هذا الانتشار لياخذ هذا الشكل الطولي بل هو اكثر تشتيتا، علما بان الانتشار هنا ايضا محدود بعوامل المناخ والطبغرافيا والتربة والمياه والطرق. فمثلا ، ونتيجة لاختلاف معدلات الامطار فيما بين غرب هذه المنطقة والتي تتبع مناخ البحر المتوسط وشرقها الصحراوي نجد ان الكثافة السكانية في هذه المنطقة الصحراوية ضعيفة نسبيا باستثناء اريحا ، والتي هي اصلا واحة قابلة للزراعة ، بينما نجد ان الكثافة السكانية غربا اكبر نتيجة للعوامل المذكورة سابقا.

Elisha Efrat, "Spatial Patterns of Jewish and Arab, Settlement" (١)
Danial El Azar(ed), Judea, Samaria & Gaza View in the Present & Future, -p9, also, Meron Benvensti, 1986 Report, Demographic, Legal, Social and Political Development in the West Bank, (Jerusalem, West Bank Data Base Project, 1987), P 45-62

ومن هنا نجد ان الانتشار الاستيطاني العربي خاصة في الجنوب من الضفة الغربية محكوم بعوامل الطبيعة وجغرافيتها ، ولا نجد هناك اي اثر لتنمية مخططة او مفتعلة كما هو حال المستعمرات الاسرائيلية الحديثة. وكذلك فان منطقة الاغوار من افضل المناطق الزراعية من حيث التربة والمياه ، وهذه عناصر اولية لاي استيطان زراعي ولكن مثل هذا الاستيطان محكوم بالجهد البشري وخطط التنمية اللازمة لانجاح مثل هذا العمل ، غير اننا نلاحظ انه لا يوجد اي نوع من التنسيق والتعاون فيما بين القرى العربية الموجودة في هذه المنطقة لتطويرها . ويقتصر نشاط هذه القرى على ما هو موجود فقط من مياه وتربة ووسائل اتصالات بدائية.

اما المدن، فهي صغيرة نسبيا وتقع على الطرق الرئيسية ، واذا ما اخذنا القدس كنقطة بداية للمدن العربية فنجد ان مدن الشمال صورة مشابهة لمدن الجنوب بل هي انعكاس لها فنجد ان مدينتي بيت لحم وبيت جالا ، تعكسان صورة لمدينتي رام الله والبييرة بينما عاصمة الجنوب "الخليل" ، تقابلها عاصمة الشمال "نابلس". والمدن الباقية ماهي الا جسور نحو مناطق اخرى فمثلا طولكرم جسر للغرب واريحا الجسر نحو الشرق (١).

راينا ان انتشار المدن والقرى العربية كان في الاصل محكوما بالعامل الاقتصادي والظروف الطبيعية ، وقد ذكرنا ان المنطقة الجنوبية لم ينلها اي نوع من التخطيط بل هي نتاج العوامل السابقة ، غير ان المنطقة الشمالية ، وربما كان ذلك لموقعها الجغرافي ، تعرضت في بعض الاحيان لنوع من التخطيط ، او القصد في جعل قرية او مدينة ما مركزا سياسيا ، بمعنى اخر اننا سنجد في المنطقة الشمالية بعض الامثلة على ان المجتمع السكاني كان نتيجة لقرار سياسي وليس تبعا لعوامل طبيعية بحتة ، وسنتناول هذه المنطقة فيما يلي بشيء من التفصيل.

الانتشار السكاني العربي في شمال الضفة الغربية:

يرى بعض الباحثين ان سكان الضفة الغربية يتركزون بكثافة كبيرة في وسط الاقليم تاركين المناطق المتطرفة ذات نسبة سكان ضئيلة ، غير اننا نرى ان هذا التعميم قد يجانب الحقيقة ، حيث ان هنالك مناطق متطرفة الموقع تعتبر ذات كثافة مماثلة مثل منطقة طولكرم بما فيها مدينة قلقيلية الكثيفة السكان والتي اصبحت مركزا للمنطقة المجاورة.

ونتيجة لوجود التربة الكلسية في المنطقة الشرقية لهذا القطاع (القطاع الشمالي من الضفة) نجد ان هنالك تركزا سكانيا عربيا لسهولة استغلال مثل هذه التربة (١). كما نجد بالاضافة الى ذلك ان طرق المواصلات وسهولة الاتصال اعطت بعض المناطق اهمية اكثر من غيرها ، فقرية جماعين والتي يمكن الوصول اليها عن طريق نابلس ويافا بنفس السهولة، جعل الحكومة العثمانية تصنع منها مركزا سياسيا هاما في المنطقة ، الا ان جماعين فقدت اهميتها السياسية بعد قرار الحكومة العثمانية نقل المركز السياسي الى سلفيت.

غير انه وبصورة اجمالية يمكن القول ان عاملي الزراعة والمواصلات هما المحددان الهامان للعملية الاستيطانية العربية ، ويمكن ان نرى صورة ذلك من خلال توزيع (الخرب)، المزارع ، والعزب والتي كان وجودها نتيجة البحث عن اراضي زراعية للاستغلال. وقد قام المواطنون العرب بعد ان نفذت الاراضي الخصبة باستغلال تلك الاراضي الاقل خصوبة والتي كانت اصلا تستعمل للرعي ، واصبحت تستغل زراعيًا وبكثافة.

كذلك قد تنشأ المدن والقرى كفروع لقرى اخرى مجاورة كما حدث في عزون وعتما ، واللتين هما فرع القرية سنيريا التي قام بعض مزارعوها بالانتقال الى هاتين المنطقتين واستغلالهما زراعيًا في بداية العشرينات ثم تطور بهما الامر لتصبحا قريتين منفصلتين حد من توسعهما شمالا طبغرافية المنطقة غير الملائمة للمواصلات.

وليس الامر المعتاد في الضفة الغربية ، نشوء المدن والقرى من حين لآخر بل ان هنالك اتجاهًا في بعض الاحيان الى اندثار القرى التي كانت موجودة اصلا لظروف معينة كتلك القرى المجاورة لخطوط التماس العربية الاسرائيلية اثر حرب عام ١٩٤٨ والتي هجرها سكانها نتيجة لفقر مواردها بحيث لا يكفي استغلالها السكان المقيمين فيها، وكذلك لبعدها عن المناطق العربية غير المحتلة.

(١) حيث اقيم نتيجة لهذا الوضع-التضاريس الطبغرافية عدد كبير نسبيًا من القرى العربية من امثلتها: بيت ليد ، جماعين ، كفر قدوم ، سلفيت ، وللتوسع في هذا الموضوع انظر:

اما في قطاع غزة ، فيختلف الوضع فيه بصورة واضحة عما هو عليه الحال في الضفة الغربية ، التي تتحكم التضاريس فيها بمجرى العملية الاستيطانية ، بالإضافة الى عدم وجود اهتمام سياسي بمصير هذا الاقليم من قبل الحكومات المتعاقبة على حكمه ، مثل ذلك الاهتمام الذي حظيت به الضفة الغربية.

فقطاع غزة ، كما ذكر ، عبارة عن شريط ساحلي مستوٍ ممتد على الساحل الجنوبي الشرقي للبحر المتوسط ، ذو اراضٍ صالحة للزراعة المرورية بصورة خاصة، اما المياه في هذا الاقليم فقد كانت كافية نسبة الى حجم السكان القائمة قبل عام ١٩٤٨ ، لذا نجد ان عمليات الاستيطان العربية ، كانت دائما بالإضافة الى تاثرها بالمناخ ، متأثرة بعاملين اخرين هما القرب من شاطئ البحر الذي يحدد امكانية الاستفادة من الثروة السمكية ، وسهولة العبور الى الاقليم المجاورة (والتي تحدد امكانية قيام العلاقات التجارية).

بعبارة اخرى فقد تركزت عمليات الاستيطان العربي في قطاع غزة ضمن المنطقة الوسطى والشمالية التي يسودها مناخ البحر المتوسط ، بالإضافة الى وجود تجمعات سكانية اخرى ، قرب شاطئ البحر او عند مناطق العبور الى الاقليم المجاورة.

وبعد عام ١٩٤٨ شهد الواقع الديمغرافي في قطاع غزة تغيرا كبيرا ، اذ ان احتلال القسم الاكبر من فلسطين في تلك السنة ادى الى تشريد عدد كبير من ابناؤه الى مناطق اخرى ، وبصورة خاصة الى قطاع غزة.

تركز معظم هؤلاء "القادمين الجدد" في المنطقة الوسطى المحيطة بمدينة غزة، مما جعل الكثافة السكانية تزداد بشكل ملحوظ في هذه المنطقة مع وجود عدد اخر من المستوطنات الجديدة والتي كانت على شكل مخيمات في مناطق اخرى متفرقة من هذا الاقليم.

واذا كان الانتشار السكاني الاسرائيلي في قطاع غزة قد شابه مثيله العربي من حيث استيطان المناطق المؤدية الى الاقليم المجاورة لهذا القطاع ، الا ان هدفه كان مختلفا من حيث رغبته في تشكيل كتلة من المستعمرات تجعل من قطاع غزة شريطا منفصلا عن هذه الاقاليم ، بحيث لا يدع مجالا لاحتمال عودة هذا القطاع الى السيادة العربية او الفلسطينية بالإضافة الى جعله منفصلا عن اسرائيل مما لا يتيح المجال امام مواطنيه للانتقال منها واليها ، وبالتالي عدم اثاره المشاكل الامنية داخل اسرائيل.

الاتجاه الاستيطاني اليهودي في المناطق المحتلة:

تم فيما سبق استعراض الاتجاهات الاستيطانية العربية والعوامل التي اثرت فيها ، من حيث انتشارها في بعض المناطق وابتعادها عن مناطق اخرى ، وراينا ان هذه العوامل في معظمها عوامل طبيعية ، ووجهت ذلك الاستيطان نحو المناطق الصالحة للزراعة ، والتي هي مورد الحياة الرئيسي سابقا ، بالإضافة الى بعض العوامل الامنية التي دفعت بعض الجماعات الى استيطان مناطق توفر لهم الحماية والامن في مواجهة اعدائهم.

وكان الهدف من دراسة الاتجاهات الاستيطانية العربية ، اختبار ما اذا كانت محددات الاستيطان العربي ، والعوامل المؤثرة فيه هي نفسها التي ووجهت الاستيطان اليهودي فيما بعد حرب عام ١٩٦٧ .

كما ان استعراض صورة الاستيطان العربي في المناطق المحتلة ، تؤكد لنا ان هذا الاستيطان لا بد ان يكون محددًا للاستيطان اليهودي الجديد ، ومحددًا به ، بمعنى ان اتجاه الاستيطان اليهودي سيتأثر بصورة او باخرى ، بوضعية الاستيطان العربي ، الذي لا يمكن اهماله من خلال عملية الاستيطان اليهودي الفعلية ، او في مرحلة التخطيط الاولى لها ، وفي المقابل فان مدى امكانية النمو والتوسع للاستيطان العربي ستتحدد وتتأثر بعمليات الاستيطان اليهودية المتأخرة. كذلك فقد ابتدا الاستيطان اليهودي منذ البداية من حيث انتهى الاستيطان العربي ، غير ان ما تميز به في تلك المرحلة هو التركيز الكبير على العامل الامني مع اعطاء دور ثانوي للعامل الاقتصادي الذي لم يكن الا لتخفيف التكلفة العالية التي تبحث عن عمليات الاستيطان هذه.

ومما تجدر الاشارة اليه هو ان مفهوم العامل الامني قد اتسم بنوع من المرونة في ما يمكن ان نسميه بمرحلتى الاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة ، ففي بداية الاحتلال الاسرائيلي التي توافقت مع وجود حزب العمل في الحكم، كان مفهوم الامن الاسرائيلي مستمدا من ايدولوجية هذا الحزب المتمثلة في وجوب نقاء اسرائيل من غير العنصر اليهودي، بمعنى ان على اسرائيل السيطرة على اقصى ما يمكن من الاراضي مع الحرص على ابقاء الدولة نقية من غير العنصر اليهودي ، وهذا يعني فيما يتعلق بالمناطق المحتلة ، السيطرة على كافة الاراضي غير الاهلة بالسكان العرب ، ومن هنا كانت المشاريع الهادفة الى تحقيق ذلك الهدف من قبل مفكري حزب العمل في تلك الفترة ، والذي مثلها بصورة واضحة مشروع الون الذي سبق ذكره لفصول سابقة.

واستنادا الى تلك الافكار ، كانت وجهة الاستيطان الاسرائيلي ، تسير من اجل تحقيق حدود امنة لاسرائيل ، بحيث يمكن الدفاع عن المناطق المحتلة من اطرافها باسهل واقصر الطرق ، لذا نجد ان ذلك الاستيطان توافق ومشروع الون الهادف الى استيطان المناطق الخالية من السكان العرب في الغالب ، التي تحقق السيطرة على الضفة الغربية بصورة خاصة والمناطق المحتلة بصورة عامة .

ولعل عدم وضوح الرؤية السياسية مع بداية الاحتلال ، كان عاملا مهما في جعل الاتجاه الاستيطاني يستمد زخمه من محاولة اسرائيل جعل الضفة الغربية وباقي المناطق المحتلة ، محاصرة بشبكة دفاع تسهل عليها الدفاع عن تلك المناطق ^{بسيط} اقصى ، الى ان يتم تبلور المستقبل السياسي لهذه الاراضي .

من هذه الایدولوجية ، التي كان حزب العمل الاسرائيلي يتبناها ، انطلقت عمليات الاستيطان الاسرائيلي الاولى ، لتبدأ من حيث انتهى الاستيطان العربي ، كما سبق ذكره ، على شكل نقاط ناهل كانت نواة المستعمرات الاولى في الاراضي غير الصالحة للاستنبات الزراعي ، في المنطقة الواقعة بين المرتفعات الشرقية للضفة الغربية ، ومنطقة الاغوار (المعروفة ببببء القدس) بالاضافة الى بعض النقاط التي انتشرت على امتداد نهر الاردن ، والمنطقة الجنوبية للضفة الغربية .

والجدير بالذكر ان منطقة الاغوار هذه والتي كانت مسرحا لعمليات الاستيطان الاولى ، تتميز بوجود تجمعات عربية في المناطق التي يمكن ان نسميها واحات ، فمدينة اريحا نفسها نشات اصلا بالقرب من واحة واقعة في تلك المنطقة ، وكذلك منطقة الجفتلك في وسط هذا الاقليم ، كما وجدت بعض التجمعات في شمال هذا الاقليم بالقرب من طوباس ، وهذا الوجود السكاني كان مرتببا بامكانية الاستغلال الاقتصادي لاراضي تلك المنطقة ومدى توفر المياه فيها .

وفي الواقع فقد اختلفت عملية الاستيطان في منطقة الاغوار عن غيرها من المناطق الاخرى ، حيث انها تمثل انحرافا عن سياسة حزب العمل الاستيطانية التي تقضي بترك المناطق الماهولة بالسكان العرب والتوجه الى المناطق الخالية وشبه الخالية منهم ، الا ان الاوضاع الجغرافية الخاصة بمنطقة الاغوار التي تجعل منها معبرا رئيسيا للمرتفعات الشرقية للضفة الغربية ، الزمت القرار السياسي بضرورة تركيز الاستيطان فيها ، على ماترتب من ذلك من ضرورة تهجير قسم كبير من سكان تلك المنطقة وجعل

مساحات واسعة من اراضي الغور مناطق مغلقة كما انه وما يلفت النظر في عملية استيطان غور الاردن ، انه وعلى عكس ماورد في مشروع الون ، تم استيطان مناطق متاخمة للوجود السكاني العربي سواء بالقرب من اريحا ، او بجانب القرى العربية المنتشرة هناك.

فبالقرب من منطقة الجفتلك ، حيث اقيم عدد من المستعمرات ، وضعت الاجراءات الكافية من قبل سلطات الاحتلال ، التي تجعل امكانية التنمية الزراعية العربية هناك محدودة او معدومة تماما (١).

وحسب بعض التقارير ، فانه يخطط لاستغلال ماساحته ٥٣ الف دونم من الاراضي الزراعية في الغور تحتاج الى نحو ٥٣ مليون م^٣ من المياه^{سوية}، يتم توفير ٣٧ مليوناً منها من ابار المستعمرات والباقي من مصادر اخرى. باختصار فانه وفي الظروف التي يتعذر معها تعظيم الفوائد القومية (Maxinizing Benifit) من مشروع ما ، فانه يلجا الى محاولة تقليص النفقات له (Minimizing Cost) وقد تم تطبيق هذا المبدأ على المنطقة الثانية من مناطق الاستيطان الاسرائيلي في بداية عهده ، وهي منطقة كفار عتصيون الواقعة على الطريق الواصل فيما بين القدس وبيت لحم ، وتشكل منطقة دفاع حصينة عن مدينة القدس ، ولما كانت اراضي تلك المنطقة صالحة للزراعة وتنتشر فيها البساتين المملوكة من قبل المواطنين العرب والتي تمت مصادرتها لاغراض امنية ، اعطت المستعمرات المقامة في تلك المنطقة اساسا اقتصاديا خفف من عبء التكاليف التي تحملتها ميزانية الاستيطان ، وحققت تطبيقا لمبدأ (Minimizing Cost) السابق الذكر بصورة واضحة ، مع بقاء العامل الاقتصادي هذا ذي دور ثانوي نسبة الى العامل الامني والذي بقي يلعب الدور الرئيسي.

(١) حيث تم حفر خندق بطول ٥ كيلومترات ويعرض ٥ امتار وعمق ٣ امتار منعت اسرائيل بواسطته وصول المياه الى المنطقة الغربية المذكورة اعلاه (منطقة الجفتلك) مما اصاب نحو ٥ الاف دونم من الاشجار المثمرة بالجفاف ، للتوسع في هذا الموضوع انظر:

عبد الرحمن ابو عرفة ، وادي الاردن ، (القدس ، جمعية الدراسات العربية ، ١٩٨٤) ص ٦٧ - ٨٧ ،

David Kahan, Agriculture and Water in the West Bank, (Jerusalem, West Bank Data Project, 1987) P. 131-152,

William Harris, Taking Root, Israeli Settlement in the West Bank, The Golan and Gaza - Sinai, 1967 - 1980, (New York, Research Studies Press, 1981) P. 105-125 and,

N. Markoveske, Jewish Settlement in Jordan Valley, (Jerusalem, 1977) P. 530-639

وينطبق المبدأ السابق على كافة المناطق التي تم استيطانها ضمن هذه الحقبة الزمنية. ولم يبق الاتجاه الاستيطاني سائرا على نفس الوتيرة المذكورة سابقا فبعد استلام الليكود للحكم في إسرائيل ، عام ١٩٧٧ ، حدث انقلاب جذري في ذلك الاتجاه ، نتيجة لتغير مفهوم الامن الاسرائيلي ، الذي طور لينسجم والايولوجية الجديدة التي يبينها الحزب الجديد .

فمفهوم الامن من منظور هذا الحزب ، ينظر الى الضفة الغربية بصورة خاصة على انها جزء لا يتجزأ من ارض اسرائيل ، وهذا المفهوم لا يعني فقط استيطان المناطق التي تهيء لاسرائيل سهولة الدفاع عن المناطق المحتلة في الضفة الغربية ، بل ويعني ايضا اتجاهاً استيطانياً جديداً يسعى الى ضم هذه المناطق فعليا الى اسرائيل ، بحيث يصعب معها اي حل سياسي مستقبلي ، لاعادة الوضع الى ماكان . عليه قبل عام ١٩٦٧ (١).

ذلك يعني ان العامل الامني تبلور في شكل جديد ، بحيث يمكن ضمن هذا المفهوم ومن خلال العملية الاستيطانية السيطرة على التجمعات السكانية العربية سيطرة كاملة ، من خلال اقامة مستعمرات دائمة محاذية لهذه التجمعات تحاصرها وتحد من امكانية توسعها بل وتقطع الاتصال فيما بين كل تجمع عربي واخر ، لتسهيل السيطرة على الوضع بصورة اكبر .

ويمكن القول ان هذا الانقلاب في الاتجاه الاستيطاني ، اثر بصورة مباشرة على المواطنين العرب في المناطق المحتلة ، نتيجة لما الت اليه العملية الاستيطانية من شكل ملموس يقع تأثيره مباشرة على المواطن العربي ويصطدم بمصالحه مباشرة على ارضه . فمن المعروف وكما سيتضح لنا في الفصول اللاحقة ان عملية الاستيطان الاسرائيلي في فترة حكم الليكود اصبحت تهدف الى استيطان كل شبر من اراض المناطق المحتلة بدافع ديني عقائدي ، وهذا يعني عدم التقيد ببعض المناطق التي يدعي حزب العمل بانها غير صالحة للاسكان وخلوها من اي اشكال الحياة العربية - وقد ثبت خطأ هذا القول - الامر الذي ادى الى التوجه الى استيطان مناطق ذات جدوى اقتصادية اكثر من تلك التي كان الاستيطان في فترته الاولى يتجه اليها .

كما اخذ شكل الاستيطان الاسرائيلي يتطور ليحقق هذا الهدف ، اذ بوشر باقامة عدد من المستعمرات باشكال عنقودية ، تتمحور حول مركز كبير ، تتبع له اداريا واقتصاديا ، الامر الذي يخفف من النفقات الادارية عما كان يمكن ان تكون عليه لو تركت كل مستعمرة لتطور خدماتها الادارية بذاتها . وتربط هذه المستعمرات بمراكزها شبكة طرق

فرعية حديثة ، اما المراكز فيتم ربطها ببعض ومن ثم باسرائيل بشبكة طرق رئيسية متطورة . ذات اهداف اكثر عمقا مما هو ظاهر للعيان.

فمن خلال شبكة الطرق التي تخطط اسرائيل لاقامتها في الضفة الغربية والتي نلاحظ وحسب معظم التقارير انها تفوق عن حاجة الضفة الغربية لها سواء في الوقت الحاضر او في المستقبل المنظور ، سيتم خلق واقع جديد تصبح المناطق المحتلة فيه مضمومة فعليا الى اسرائيل.

ذلك انه ونتيجة لمزايا هذه الشبكة الحديثة من الطرق ، التي تصل فيما بين المراكز الاستيطانية الاسرائيلية ، ستجعل اولئك المواطنين والمستخدمين لها يرون في قضاء حاجاتهم من هذه المراكز اكثر يسرا من الانعطاف الى المراكز العربية التقليدية التي اصبحت بفعل الواقع الجديد هامشية وبعيدة لن يقصدها الا من يحتاج لاشياء غير متوفرة في المراكز الاسرائيلية.

هذه العملية ان نجحت ، ستقلنا الى التنبؤ بانتقال المستعمرات الاسرائيلية من مرحلة تخفيف النفقات الاستيطانية (Minimizing Costs) الى مرحلة تعظيم العوائد من الاستيطان (Maximizing Banefit) ، وهذا يعني تكريسا للاحتلال الاستيطاني بصورة اكبر بكثير مما هي عليه اليوم.

ويمكن القول ، ومن خلال توجه الانتشار الاستيطاني العربي واليهودي ، على حد سواء ، باتجاه مشاريع الطرق الفرعية والرئيسية ، ان مشروع عابر السامرة* سيستقطب معظم عمليات التوسع والانتشار الاستيطاني العربي واليهودي كما حدث في توجه الانتشار العربي واليهودي في منطقة بديا العربية "القنا اليهودية" باتجاه مشروع عابر السامرة المذكور.

اما مستعمرة ارئيل التي يخطط لها ان تكون المركز البديل لمدينة نابلس العربية كعاصمة للجزء الشمالي من الضفة الغربية ، فان وقوعها المقصود على عابر السامرة بشكل يجعلها نقطة الوصول فيما بين جهتي الاغوار شرقا والسهل الساحلي غربا سيعطيها

* مشروع "عابر السامرة": هو الطرق المقترحة بموجب النظام رقم (٥٠) والذي يربط الضفة الغربية بشبكة طرق حديثة سيتم تناولها بالتفصيل في الجزء الاخير من هذا البحث.

وضعا استراتيجيا تنافس به كافة المراكز العربية التقليدية وتجعلها مركزا للمنطقة الشمالية دون منازع ، يتحقق لها من خلال ذلك موارد اقتصادية تساهم بها في دعم المستعمرات المحيطة بها في الشمال .

ويمكن للصورة هذه ان تنطبق ايضا على مستعمرة كريات اربع ، التي يخطط لها ان تكون المركز الجنوبي للضفة الغربية (١) .

ويمكن لنا ان نقول ان اعادة تشكيل الخارطة الخاصة بالضفة الغربية ، من خلال مشروع الطرق المعروف "بعباب السامرة" سيعطينا نفس الخارطة السابقة لهذه المنطقة مستبدلة مراكزها التقليدية الرئيسية بمراكز استيطانية اسرائيلية ، على نفس النمط القديم.

فقد ذكر ان مدن الضفة الغربية المنتشرة شمالا وجنوبا تعتبر صورا لبعضها اذا اخذنا مدينة القدس كنقطة البداية ، فمدينتي بيت لحم وبيت جالا هما صورة جنوبية لمدينتي رام الله والبييرة ، ومدينة الخليل عاصمة الجنوب صورة لمدينة نابلس عاصمة المنطقة الشمالية. اما مدينة اريحا المعبر الشرقي للضفة الغربية فهي صورة لمدينة طولكرم المعبر الى السهل الساحلي الغربي ، واذا ما اخذنا الخريطة المتوقعة لهذه المنطقة ، فسنجد ان مدينة كريات اربع التي ستحل محل مدينة الخليل هي عاصمة الجنوب التي تعكس صورة مدينة اريحا عاصمة الشمال ، اما كتلة كفار عنصيون فستقابلها كتلة اخرى في منطقة رام الله والبييرة كصورة شمالية لها وفي كلتا الخارطتين ستبقى مدينة القدس هي نقطة البداية . كما يمكن التنبؤ بإمكانية اقامة كتلة او مدينة استيطانية كمعبر للساحل الغربي كبديل لمدينة طولكرم ، واقامة مركز بديل لمدينة اريحا منفذ الضفة الغربية الشرقي.

واذا ماتم تحقيق مثل هذا الامر فانه وبالإضافة الى التعقيد الكبير الذي سيتسم به الوضع في المنطقة فان هذا يعني ان العوامل التي اثرت في الاستيطان العربي هي نفسها التي تسيّر الاستيطان اليهودي مستقبلا .

Elisha Efrat, "Spatial Patterns of Jewish and Arab Settlements, (١)

Ibid., p 9-23

and David Grossman: The Jewish & Arab Settlements in Tulkaram

Subdistrict, op.cit, p 2-5

اثر كامب ديفيد على الاتجاهات الاستيطانية الاسرائيلية
في الضفة الغربية وقطاع غزة

استمرت الحركة الاستيطانية الاسرائيلية بوتيرتها المعروفة في عهد حزب العمل بحيث بقيت ، كما راينا من خلال الفصول السابقة ، تهدف الى تحقيق الحدود الامنة لاسرائيل، وتبتعد عن مراكز التجمعات العربية.

وبعد عام ١٩٧٧ وبالتحديد بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر واسرائيل ، فقد حدث تغير ملحوظ على مجرى الحركة الاستيطانية في المناطق المحتلة ، مع الاخذ بعين الاعتبار تاثر هذه الحركة ، بايديولوجية الليكود القائمة على حق استيطان كل شبر من اراض الضفة والقطاع ، الا انه يمكن قبول بعض المقولات التي رات ان من البنود غير المعلنة لاتفاقية كامب ديفيد ، يتمثل في ان التنازل عن سيناء كان اخر التنازلات التي ستقوم بها اسرائيل ، بمعنى ان يد اسرائيل ستطلق بحرية لاستيطان باقي المناطق المحتلة.

بجاءه

كما ولا بد من ملاحظة ان التعويضات التي منحت لمستوطنين مستعمرات سيناء ، استثمر معظمها ، عن طريق القطاع الخاص التي منحه الليكود امكانية الاستثمار في اقامة المستعمرات وبنيتها التحتية ، في مستعمرات انشئت في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.

ومع ذلك فلا يمكن اهمال الاثار السلبية التي ادى اليها تفريغ مستعمرات سيناء من مستوطنيتها ، اذ ادى هذا الاجراء الى توليد شعور بعدم الطمانينة لدى المستوطنين اليهود حول المستقبل الذي يمكن ان تؤول اليه مستعمراتهم وهذا جعلهم في بعض الاحيان اقل توجهها الى الاستقرار الدائم في ظل مثل هذا الوضع.

غير انه يمكن القول بان اثر كامب ديفيد على دفع الحركة الاستيطانية في المناطق المحتلة كان اكبر من اثره السلبي عليها.

الخاتمة

من جملة الاهداف التي ترمي اليها العملية الاستيطانية الاسرائيلية ، العمل على تغيير الخريطة الديمغرافية للمناطق المحتلة ، وبالتالي تدمير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية التي كانت قائمة في المجتمع الفلسطيني قبل احتلال عام ١٩٦٧ .

فمن خلال الاتجاه الاستيطاني الاسرائيلي نلاحظ ان هناك توجها عاما للعملية الاستيطانية ، يرمي الى ايجاد مدن اسرائيلية بديلة للتجمعات والمراكز العربية ، ستصبح عبارة عن نقاط هامشية عديمة الاهمية ، مقارنة بوضعها السابق للاحتلال الاسرائيلي.

لم يقتصر الامر على ذلك ، بل تم ، كما سيتبين من الفصول السابقة ، اعداد مشروع للطرق يربط المستعمرات الاسرائيلية بعضها البعض ، ومن ثم ربطها بمنافذها الطبيعية في اسرائيل مما يجعلها المراكز الجديدة التي تحل محل التجمعات العربية التقليدية وتقوم بخدمة المواطنين والمستوطنين على حد سواء ، وهذا المشروع المقترح للطرق سيؤدي الى تحقيق الهدف المشار اليه أعلاه من تدمير للعلاقات التقليدية القائمة في المجتمع الفلسطيني ، وبالتالي إلحاق المناطق المحتلة الحاقا كاملا بالكيان الاسرائيلي وهو الغاية التي يسعى اليها هذا الكيان منذ بداية الاحتلال.

الباب الثالث

دراسة في اقتصاديات الاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة

المقدمة

لم يكن في نية المخطط الاسرائيلي ، ان يكون الهدف الرئيسي من انشاء المستعمرات في المناطق المحتلة الحصول على مردود اقتصادي ، الا ان هنالك اتجاه يرمي الى جعل هذه المستعمرات قائمة على ركائز اقتصادية بهدف تعزيز الوجود الاستيطاني في هذه المناطق وتثبيتته .

ويتم اختيار الركائز الاقتصادية للمستعمرات في ضوء طبيعة المنطقة التي يتم انشاء المستعمرة عليها ، حيث تكون الزراعة هي الركيزة الاقتصادية الاساسية للمستعمرات القائمة في منطقة الاغوار وكفار عصيون على سبيل المثال ، حيث الاراضي ملائمة جدا للاستنبات الزراعي ، بينما يكون الانتاج الحيواني الاساس الاقتصادي للمستعمرات القائمة في مناطق اقل ملائمة ، اما المناطق التي تفتقر الى الركيزتين السابقتين فستتخذ من الصناعة عمادا اقتصاديا لمستعمراتها .

وبرغم قلة المعلومات المتوفرة حول هذا الموضوع ، الا اننا سنستعرض المستعمرات الزراعية والصناعية في المناطق المحتلة ، بما توفر لدينا من معلومات كانت في غالبها من المصادر الاسرائيلية نفسها ، الامر الذي يجعل الباحث يتوخى الحذر في الاعتماد على مثل تلك المصادر ، وستكون هذه المعالجة من المعالجات النادرة في هذا الموضوع ، مع الاعتراف باعتمادها على مصادر قليلة وغير عربية نتيجة عدم توفر مثل تلك المصادر .

المستعمرات الزراعية

برغم كثرة المستعمرات التي تم انشاؤها في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ، الا ان اسرائيل تعنى عناية خاصة بالمستعمرات الزراعية ، وتعمل جاهدة على ترسيخ هذا النمط من المستعمرات في المناطق المحتلة الملائمة لهذا النوع من الاستيطان كمستعمرات غور الاردن ، ومستعمرات كفار عصيون.

ولعل اهم المناطق الزراعية التي ركز عليها الاستيطان الزراعي، هي منطقة غور الاردن ، التي تتميز بخصوصية اراضيها ووفرة المياه الجوفية اللازمة للزراعة المروية فيها ، وضعف كثافتها السكانية العربية ، اما المنطقة الثانية وهي كفار عصيون فرغم ملائمتها لهذا النوع من الاستيطان الا ان الكثافة السكانية العربية تحد من توسع المستعمرات الزراعية، التي اقيمت اصلا على اراضٍ نزعت ملكيتها الخاصة من اصحابها العرب.

وسنقوم فيما يلي بدراسة المستعمرات الزراعية الاسرائيلية في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ بشيه من التحليل وذلك ضمن ثلاث طرق رئيسية هي:

- اولا: التعريف بالمستعمرات الزراعية الاسرائيلية.
- ثانيا: دراسة الموارد المتاحة للتجمعات الاستيطانية الزراعية.
- ثالثا: استعراض طبيعة الانبات الزراعي والانتاج الحيواني لهذه المستعمرات.

اولا: المستعمرات الزراعية

(١) منطقة غور الاردن

بالاضافة الى ميزة مستعمرات غور الاردن الاقتصادية ، فان ميزاتها الامنية والسياسية ، لا تقل اهمية عن تلك الميزة الاقتصادية ، ففي هذه المنطقة ونتيجة للظروف المناخية السائدة ، كان هنالك انخفاض ملحوظ في الكثافة السكانية العربية ، فيما عدا بعض الواحات التي استغلت من قبل العرب واهمها مدينة اريحا نفسها ، غير انه وبعد عام ١٩٦٧ ، بدا واضحا توجه اسرائيل الى استيطان هذه المنطقة منذ البداية ، مما غير الوضع الديمغرافي لهذه المنطقة التي اضيف اليها نحو ٨٠ عائلة يهودية عام ١٩٧٨ ، تطور هذا العدد ليصل الى نحو ٤٥٠ عائلة

عام ١٩٨٦ . وتمتد منطقة غور الاردن التي يركز عليها الاستيطان الزراعي الاسرائيلي بطول ١١٥ كم وعرض ٢٠ كم ، مقسومة الى ثلاثة اقاليم استيطانية هي:-

- اقليم البحر الميت : ويمتد من عين جدى جنوبا الى طريق القدس شمالا ويضم ٧٥٠٠ دونم زراعي وفيها ٣ مستعمرات زراعية.
- اقليم الوادي: ويضم جميع المساحات المستوية في غور الاردن ، من مدينة اريحا الى الخط الاخضر ، وتبلغ المساحة التي تسيطر عليها هذه المنطقة ٣٠ الف دونم ، من الاراضي الصالحة للزراعة ، تضم ٢٥ مستعمرة و تستوعب نحو مائة عائلة.
- اقليم المنحدرات الشرقية: ويشمل مايقع غربي الاراضي الزراعية للغور ، وحتى الحدود التي وضعتها السلطات الاسرائيلية قرب القرى العربية الواقعة في المرتفعات الشرقية (١). وتتميز هذه المنطقة بمحدودية الاراضي الزراعية فيها ، وتضم ١٢ مستعمرة (زراعية وصناعية).

ومن هنا يمكن القول ان هنالك اتجاها لاقامة نظام ثابت يعتمد على مجموعة من المستعمرات في الغور والمنحدرات الشرقية مع شبكة طرق برية تمكن الجيش من اختراق الضفة الغربية نحوها بفترة وجيزة من الزمن ، ويتم من خلال ذلك ايضا فصل الجزء الشرقي الاستراتيجي عن الضفة وضمه فعليا الى اسرائيل.

(٢) اقليم هار هيبرون (Har Hibrion) :
يجري حاليا^(٣) تنفيذ اثنتان من المستعمرات ، اضافة الى اربع مستعمرات يقوم الكيان الصهيوني بالتخطيط لتنفيذها ، واهمها: كارمل ، تيليم ، مادن ، متزوداه يهودا ، وعدد العائلات التي تقيم في هذا الاقليم حوالي ٢٢ عائلة.

(٣) اقليم تجمع عتصيون (Etzion Block) :
ويعتبر هذا الاقليم الثاني ، من حيث الحجم والموقع والاهمية ، بعد المستعمرات القائمة في غور الاردن ، ويرتكز هذا الاقليم على القطاع الزراعي ، حيث تعتمد ست مستعمرات من اصل تسع على الزراعة ، ويعمل مانسبته ١٠٪ من سكان الاقليم في الزراعة كما يوضح الجدول المرفق رقم (٢٠) ، مقابل ١٥٪ من سكان الاقليم يعملون في قطاع الصناعة ، والنسبة المتبقية تعمل في قطاعات مختلفة منها قطاع الخدمات وقطاع السياحة.

Dr. David Kahan, Agriculture and Water in the West Bank, (West Bank Data Project, Jerusalem, 1987), p 167 (١)

(٢) منتصف الثمانينات .

جدول رقم - ٢٠ -

نسبة العاملين في الزراعة من القوة العاملة في مستعمرات كفار عتصيون*

المستعمرة	نوعها	عدد العمال	العاملون في الزراعة	%
اليعازر	موشاف شتوفي	٣٢	٥	١٥ر٦
الون شفعات	مركز اقليمي	٣٠٠	-	-
هار جيلو	-	١٠٠	-	-
كفار عتصيون	كيبوتس	١٠٢	٢٦	٢٥ر٤
محدال تموز	-	٥٦	١٥	٢٦ر٧
معاليه عاموس	-	٤٥	-	-
روش سوديم	كيبوتس	٥٩	٢٥	٤٢ر٣
		٦٩٤	٧١	-

* David Kahan, Agriculture and Water in the West Bank, Ibid, P 126

اما الزراعة في هذا الاقليم فتتوزع ما بين المحاصيل الحقلية ، الاشجار المثمرة والانتاج الحيواني كما يوضح الجدول التالي رقم (٢١) .

جدول (٢٩)

تصنيف المنطقة الزراعية لتجمع عتصيون *

دونم	الاشجار المثمرة	دونم	محاصيل حقلية
٤٧٩	المنطقة المزروعة	٢١٠٠	قطن (ري مكثف)
٥٤٢	المنطقة المعدة للزراعة	٤٥٠	قطن ري عادي
٢٥٨	المخطط لزراعتها	٨٠٠٠	حبوب بعلى
		١٦٠٠	محاصيل شتوية بعلى
		٣٠٠٠	محاصيل صيفية بعلى
		٢٠٠٠	محاصيل موسم بعد موسم دورية
١٢٧٩		١٧١٥٠	

* David Kahan, Agriculture and Water in the West Bank, Ibid, P 145

(٤) اقليم متيه بنيامين

تعتمد المستعمرات الزراعية المنشأة في اقليم متيه بنيامين ، على الاستغلال الزراعي ولكن بدرجة اقل من غيرها من المستعمرات الزراعية في الاقاليم الاخرى. وتتجه النية الى تشغيل ٥٠% من القوة العاملة في مستعمرة "موشاف ريحان" في قطاع الزراعة . ويمكن القول ان منطقة متيه بنيامين لاتقوم في مجملها على الاساس الزراعي ، ولا يوجد فيها الا مستعمرتان زراعتان فعلا . اما بقية المستعمرات ، فهي مشتركة (جماعية) ، وتتراوح نسبة العاملين في قطاع الزراعة ما بين ١% الى ١٤% من مجموع القوة العاملة (١) ، كما يتبين من الجدول التالي رقم (٢٣).

جدول رقم (٢٢)

العاملون في الزراعة في منطقة متيه بنيامين

المستعمرة	عدد العاملين	العمال في الزراعة	%
هاشاهار	٩	٤	٤٤ر٤
كفار اردوميم	١١	١	٩
عوفره	٨٩	٩	١٠ر١
شيلو	٤٥	٣	٦ر٦
نيفي تسوف	٣٤	١	٢ر٩
ميروهيرون	٦٤	٢٦	٤٠ر٦
متياهو	٦٤	١	٧ر١
المجموع	٣١٦	٤٥	١٤ر٢

المصدر: * David Kahan, Agriculture and Water in the West Bank, Ibid 1984, pl27

(١) David Kahan, Agriculture and Water in the West Bank, Ibid, p 126-128

ويبلغ استيعاب مستعمرتي متياهو ، وهار هيرون نحو ٨٠ عائلة ، اما بقية المستعمرات فانها تستوعب حوالي ٢٠٠ عائلة ، وقد يرتفع العدد الى ٢٥٠ عائلة ، وتصل نسبة سكان هاتين المستعمرتين الزراعيتين الى نحو ٨٨٪ من مجموع سكان المستعمرات المحيطة بها و ٧٧٪ من مجموع سكان المستعمرات القائمة على اساس جماعي (١).

قطاع غزة

يوجد في قطاع غزة احدى عشره مستعمرة ، غالبيتها من نمط "الموشاف والموشاف التعاوني" ، غير ان عدد سكان هذه المستعمرات لازال اقل من العدد المخطط للوصول اليه ، ان يبلغ عدد المستوطنين في قطاع غزة نحو ٢١٧٠ شخصاً فقط .

اما عن تصنيف الاراضي الزراعية في قطاع غزة فنجدها كما تظهر في الجدول التالي الذي يتبين فيه الارتفاع الكبير لنسبة الاراضي المروية الى تلك الاراضي غير المروية ، وهذا الامر يعطينا مؤشرا الى الحاجة الكبيرة الى المياه في هذه القطاع .

جدول رقم (٢٤)

تصنيف الاراضي الزراعية في قطاع غزة/دونم*

المستعمرة	المساحة الكلية	المساحة المزروعة الكلية	المحاصيل المروية	المحاصيل الحقلية اشجار خضروات مثمرة	غير مروية المساحة حقلية مثمرة اشجار مراعي
جالدير	١٢٦٨	١٢٣٩	٨٣٩	٣٧٠ ٤٦٩	٤٠٠ -
جاتور	٣٥٦	٣٢٦	٣٢٦	١٨٨ ١٣٨	- -
حني تل	١٤١٨	١٣٦٩	٩٦٩	٥٠١ ٤٦٨	٤٠٠ -
نتسر حازاتي	١٤٤٥	١٣٨٩	٩٨٩	٥٢٠ ٤٦٨	٤٠٠ -
نتساييم	٢٠٣٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠ -	- -
ازمونه	١٢٧٠	١٢٧٠	٦٣٠	٦٣٠ -	٦٤٠ -
قطيف	٣٥٠٠	٣٥٠٠	١٣٥٨	١٠٠٠ ٣٥٨	٢٠٠٠ -
بيدوله	١٣٤١	١٣٢٠	٩٢٠	٤٥٧ ٤٦٣	٤٠٠ -
موراج	١٨٠٠	-	-	- -	- -
كفار راردم	-	-	-	- -	- -
منسيه ازموله	٢٠٠٠	-	-	- -	- -
المجموع	١٦٤٢٨	٩٨٧٤	٦٧٢١	- -	- -

* المصدر David Kahan, Agriculture and Water in the West Bank, Ibid, P176

David Kahan, Agriculture and Water in the West Bank, Ibid, 126-127 (١)

ثانياً: الموارد المتاحة للمستعمرات الزراعية:

نستعرض من خلال هذا الجزء الموارد المتاحة لمستعمرات غور الاردن ، وعصيون وجبل الخليل (هار هيبرون) ومثيه بنيامين ومنطقة ريحان ارون ومستعمرات شمال البحر الميت.

١- منطقة غور الاردن

تبلغ مساحة غور الاردن (١) وشمال البحر الميت نحو ٣٢٢ الف دونم ، وتصل الاراضي الصالحة للزراعة في هذا الاقليم الى نحو ٢٥٥٥ الف دونم ، وامام ندرة الاراضي الزراعية - خاصة المروية منها في الضفة الغربية كان غور الاردن العمود الفقري للزراعة في هذه المنطقة ، حيث يشمل:

١٠% من مجموع الاراضي الزراعية في الضفة الغربية

٥٠% من مجموع الاراضي الزراعية المروية فيها

٥٠% من مجموع المصادر المائية في هذه المنطقة

اما تصنيف الاراضي الزراعية في مستعمرات غور الاردن فيوضحها الجدول رقم (٢٤).

وبالنظر للاهمية القصوى التي توليها السلطات الاسرائيلية لمنطقة غور الاردن فقد قامت باعداد مخططات طويلة الامد لتطوير الاستيطان فيها ، وبالإضافة لما تم انجازه فهناك خطة مدتها ١٥ عاما بدأت منذ عام ١٩٨٢ وستنتهي عام ١٩٩٦ وسيتم تنفيذها على ثلاثة مراحل.

بدأت المرحلة الاولى (أ) عام ١٩٨٢ وانتهت عام ١٩٨٦ ، تليها المرحلة الثانية (ب) من عام ١٩٨٧ - ١٩٩١ ثم المرحلة الاخيرة (ج) من عام ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٦ وسيتم خلال هذه المراحل الثلاث رفع مساحات الاراضي الزراعية للمستعمرات الى نحو ٧٢ الف دونم.

١) يقصد بغور الاردن حصة الضفة الغربية من مساحة الغور الكلية ، وتقدر المساحة الاجمالية للغور بنحو مليون دونم تبلغ الاراضي القابلة للزراعة من هذه المساحة نحو ٧٥٠ الف دونم موزعة على النحو التالي:-

القسم الشرقي - الاردن ٢٤٠ الف دونم

القسم الغربي - الضفة الغربية ٢٠٠ الف دونم

غور طبريا بيسان ٣٠٠ الف دونم - حصة العرب منها ٤٠ الف دونم

انظر: عبد الرحمن ابو عرفة ، وادي الاردن ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦

جدول - ٢٤ -

تصنيف الاراضي الزراعيه في مستعمرات غور الاردن شمال البحر الميت/دوم

اسم المستعمرة	المساحة الكلية	المساحة المزروعة	المجموع	محاصيل حقلية	البيستنة	مياه امطار	محاصيل حقلية
كفار ميخولا	١٩٨٩	١٨٥٩	١٥٥٩	٩٤٥	٦١٤	٣٠٠	٣٠٠
روي	١٢٢٧	١١٠٠	١١٠٠	٥٦٣	٥٣٧	—	—
بيكوت	١٣٣٠	١٢٣٤	١١٥٤	٤٨٩	٦٦٥	٨٠	٨٠
هارما	١٧٤٢	١٤٦١	١٤٦١	٩٩٤	٤٦٧		
ميخورا	١٣٢٧	١١٨٢	١١٨٢	٧٣١	٤٥١		
كنيت	٩٣٤	٨١٠	٨١٠	٤٦٠	٣٥٠		
ارجمون	١١٩٢	١١١٥	١١١٥	٤٩١	٦٢٤		
مساسوا	١٩٣٢	١٦٧٧	١٦٧٧	١٢٠٣	٤٧٤		
فصايل	٢٤٠٤	١٧١٩	١٧١٩	١١٥٩	٥٦٠		
يافت	١٢٨٩	٧٩٧	٧٩٧	٤٨٧	٣١٠		
توفار	١٨٠٤	١٦٧٢	١٦٧٢	١٠٢٩	٦٤٣		
نتيف مجدود	١٣٨٧	١٠٨٥	١٠٨٥	٧١١	٣٧٤		
نعار	٦٦٩	٥٨٠	٥٨٠	٣٣٠	٢٥٠		
جلجال	٢٧٤٥	٢١١٥	٢١١٥	١٧٠٠	٤١٥		
نعران	١٦٨١	١٢٨١	١٢٨١	٨٦٠	٤٢١		
بيطاف	١٢٤٦	٩٦٦	٩٦٦	٥٥٠	٤١٦		
سُدروت							
محولا	٢١٠٠	١٧٠٠	١٧٠٠	١٠٠٠	٧٠٠		
المجموع الجزئي	٢٦٩٩٨	٢٢٣٥٣	٢١٩٧٣	١٣٧٠٢	٨٢٧١	٢٨٠	٢٨٠

شمال البحر الميت:

متسبيه شاليم	١٢٧٠	٩١٣	٩١٣	٦٣٥	٢٧٨		
كاليا	١٩٩٥	١٠٣٠	١٠٣٠	٦٦٠	٣٧٠		
الموج	١٢٩٥	٦٥٥	٦٥٥	٣٨٠	٢٧٥		
فبرد اريحا	٦٣١	٥٩٠	٥٩٠	٣٢٥	٢٦٥		
المجموع الجزئي	٥١٩١	٣١٨٨	٣١٨٨	٢٠٠٠	١١٨٨		
المجموع	٣٢١٨٩	٢٥٥٤١	٢٥١٦١	١٥٧٠٢	٩٤٥٩	٢٨٠	٢٨٠

المصدر :

David Kahan, agriculture and water in the West Bank , Ibid, Table 13-3.

اما حاليا فتستغل المستعمرات نحو ٣٨٥٥ الف دونم تتوزع كما يلي:-

جدول رقم (٢٥)

استغلال المستعمرات للاراضي الزراعية في غور الاردن / دونم

المنطقة	المساحة الحالية	المساحة المضافة مستقبلا
المنطقة الوسطى	٢٢٦	٢٢٠
منطقة المنحدرات الشرقية	١١٦	٩٣
منطقة بردل	٤٣	٢٩
المجموع	٣٨٥	٣٤٢

* المصدر: عبد الرحمن ابو عرفة ، وادي الاردن ، مصدر سبق ذكره ص ٤٣

وتمارس سلطات الاحتلال حفر ابار عميقة جدا الى جوار الابار العربية ادت عمليات الضخ المستمرة والمكثفة منها الى جفاف الابار العربية المجاورة ، وتشير المخططات الاستيطانية الاسرائيلية الى أن كمية المياه اللازمة للاراضي المستولى عليها في غور الاردن تبلغ نحو ٥٣ مليون م٣ يتم الحصول على ٣٧ مليون م٣ منها من الابار الموجودة في المستعمرات الاسرائيلية ، وسيتم تأمين العجز بعدة طرق لعل اهمها الاستيلاء على جزء من حصة العرب المتبقية من هذا المورد ، رغم تعهد شركة المياه الاسرائيلية بعدم مس الابار العربية (١).

ومنذ عام ١٩٧٣ زودت كل المستعمرات في غور الاردن بانبوب ضخم لتأمين احتياجاتها المائية البالغة ١٨ مليون م٣ سنويا . وبعد ان يتم اسكان ٢٥٠٠ الى ٣٠٠٠ عائلة تملك كل منها ٣٠ دونما ستبلغ احتياجاتها المائية نحو ١٠٠ مليون م٣ سنويا (٢).

وبموجب خطة المراحل الثلاثة لعام ١٩٨٢ - ١٩٩٦ سيتم رفع الكمية المخصصة للمستعمرات الاسرائيلية الى ١٤٢ مليون م٣ مع نهاية المرحلة الثالثة ، منها نحو ٧٠٪ مياه عذبة ، و٣٠٪ من مياه نهر الاردن بطاقة ٤٠ مليون م٣ سنويا ، بالاضافة الى ٥ ملايين م٣ من مجاري القدس ، ومعاليه ادوميم.

(١) عبد الرحمن ابو عرفة ، وادي الاردن ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠

(٢) William Harriss, Taking Roots, Op.Cit P112-113 and

عبد الرحمن ابو عرفة ، وادي الاردن ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٧ - ٤٤

وتتوزع الكميات المذكورة من المياه على المستعمرات على النحو المبين في الجدول التالي بالمليون م^٣ (١).

جدول رقم (٢٦)

توزيع كميات المياه على المستعمرات الاسرائيلية في غور الاردن مليون م^٣*

المستعمرات القائمة	مياه عذبة	مالحة	المجموع
مستعمرات القائمة (١)	٤٥	١٣٥	٥٨٥
مستعمرات المرحلة (١)	١٢	٦	١٨
مستعمرات المرحلة (ب+ج)	٢٤	١٢	٣٦
مستعمرات البحر الميت	١٤٥	١٣	٢٧٥
معالية افرايم	٢	-	٢
المجموع	٩٧٥	٤٤٥	١٤٢

المصدر: David Kahan, Agriculture and Water in the West Bank, Ibid, P148. كما ان هنالك عددا من المستعمرات الزراعية انشئت في مناطق متفرقة من الاراضي المحتلة ، وستناولها بالعرض والنقاش في اجزاء اخرى من هذا الفصل ، ونشير في هذا الصدد الى ان هذه المستعمرات ليست على نفس الدرجة من الاهمية التي تمتاز بها المستعمرات القائمة في المناطق الانفة الذكر. وتدني اهميتها النسبية مرده الى انها قائمة على ارض مساحتها القابلة للزراعة محدودة ، وتعتمد على القطاع الصناعي اكثر من اعتمادها على القطاع الزراعي (٢).

(٢) منطقة متيه بنيامين Mate Benyamin :

برغم قلة المعلومات المتوافرة حول منطقة متيه بنيامين ، الا انه يمكن القول ان غالبية المستعمرات الموجودة في هذه المنطقة تستغل جزءا كبيرا من الاراضي الزراعية فيها ، رغم كون معظم هذه الاراضي مستغلة من قبل المزارعين الفلسطينيين اصحاب الارض الاصليين. وتهدف الخطة الموضوعية لهذا الاقليم الى استغلال ٩٥٠ الف دونم ، لم يستغل منها حتى الان من قبل اليهود اكثر من ٢٢٪ ، تمثل حوالي ٢٠٠ الف دونم تستغل في اغراض متعددة ، منها زراعية ، صناعية ، عسكرية ، وسكنية(٣).

(١) David Kahan, Agriculture and Water in the West Bank, op.cit, P. 148

(٢) عبد الرحمن ابو عرفة ، وادي الاردن ، ص ٣٧ - ٤٤

(٣) David Kahan, Agriculture and Water in the West Bank, Ibid, P 131-167

اما تصنيف الاراضي الزراعية في هذه المنطقة فيوضحها الجدول التالي.

جدول رقم (٣٧)

تصنيف الاراضي في مستعمرات منطقة بنيامين والهضبة الشمالية من الضفة الغربية* | دونم

المستعمرة	المساحة الاجمالية	مجموع المساحة المزروعة	محاصيل حقلية وخضراوات	اشجار ثمرة	محاصيل حقلية	اشجار ثمرة	مراع طبيعية
مينو هورون	١٧٢٦٤	١٦٧٦٤	٢٩٨٥	٦٠٢	٦٧٧	١٢٥٠٠	
متياهو	١٧٠٠	٩٦٥	٩٦٥	٣٨٤	-	٤٦	
نيفي تسوف (١)	س	١٥	-	-	-	-	
شيلو (٢)	س	١٥٠٠	-	١٠٠	-	-	١٤٠٠
عوفره	س	١٩٢	-	١٩٢	-	-	
كوشاف	-	-	-	-	-	-	
هاشاهار	س	٢٠٠	-	٢٠٠	-	-	
كفار ادوميم	س	١١٥	-	٩٥	٢٠	-	
ريحان	٣٨٠٠	٣٧٤٧	٧٢	٤٧٥	٢٠٠	-	٣٠٠٠
سلعيت	٣٠٦	٢٣٢	٣٢	٢٠٠	-	-	

* المصدر: David Kahan, Agriculture and Water in the West Bank, Ibid, P. 173

(٣) تجمع عتسيون Etzion Block :

تبلغ مساحة هذه المنطقة نحو ٦٥٠ الف دونم ، وغالبية الاراضي فيها صخرية ، وقد تمت السيطرة عليها غالبا عن طريق المصادرة المباشرة، ذلك انها وفي غالبها اراض ذات ملكية خاصة للمواطنين العرب في تلك المنطقة، وهي موزعة على النحو التالي:

- ١- المنحدرات الشرقية (ومساحتها ٢٠٠ الف دونم).
- ٢- الاراضي المرتفعة والمنحدرات الغربية وتمثل:
 - ا- غور عتسيون ومساحته ٢٠٠ الف دونم
 - ب- المرتفعات الغربية وتتراوح مساحتها بين ٤٥ الفاً و٥٥ الف دونم وتشمل:
 - مناطق المنحدرات المحيطة بالخط الاخضر.
 - مناطق المنحدرات شرقي القرى العربية المجاورة.

(١) س: معلومات غير متوفرة

(٢) المعلومات من خطة متيه بنيامين

وبصورة عامة تستغل الاراضي الوعرة في منطقة عتصيون في اغراض الرعي ومساحة هذه المنطقة نحو ٢٥٠ الف دونم موزعة بين المواطنين العرب والمستوطنين اليهود .

ويمكن تصنيف هذه المنطقة حسب اغراض استعمالها على النحو التالي:

جدول رقم (٢٨)

تصنيف الاراضي من منطقة تجميع عتصيون حسب كيفية الاستغلال

٢٠٠ الف دونم	ارض زراعية
٢٥ - ٣٠ الف دونم	اراضي سكنية
٣٠ الف دونم	طرق
٢٥٠ الف دونم	مناطق صخرية
١٤٠ الف دونم	اخرى

المصدر: David Kahan, Agriculture and Water in the West Bank, Ibid P. 133

وتبلغ مساحة الاراضي القابلة للزراعة في المنطقة اليهودية نحو ١٨ الف دونم ، تزرع غالبيتها (نحو ١٦ الف دونم) بالمحاصيل المروية والبعلية ، وتتركز الزراعة بالقرب من المستعمرات التالية : مستعمرة كرما ، مارشا ، سكاريا .

اما المنطقة المحيطة بتجمع عتصيون ، فانها تستغل من قبل ثلاثة كيبوتسات، وهي:

(ا) مجدال عوز

(ب) روش سوريم

(ج) كفار عتصيون

وتبلغ مساحة الاراضي الزراعية في هذا التجمع حوالي ٩% من مجموع مساحة المنطقة الزراعية في هذه المنطقة .

(٤) هار هيبرون Har Hibrion :

تضم منطقة جبل الخليل (Har Hibrion) ثلاث موشافات ، تقع الى الجنوب من الخط الاخضر بالقرب من وادي عربية . وتصلح اراضي هذه المنطقة لزراعة الاشجار المثمرة ،

وتبلغ مساحة الاراضي المزروعة منها حوالي ١٢٠٠ دونم من الاشجار المثمرة ، علما بان مساحة المنطقة تبلغ ١٤ الف دونم ، لم يستغل منها بشكل فعلي الا ٢٠٠٠ دونم.

وقد سهل عملية مصادرة هذه الاراضي ، كونها مشاعا ، مما جعل مهمة استيطانها واستغلالها امرا في غاية السهولة.

وتصنف الاراضي الزراعية في منطقة جبل الخليل كما يبينها الجدول رقم (٢٩) التالي:

جدول رقم - ٢٩ -

تخصيص الاراضي الصالحة للزراعة في مستعمرات جبل الخليل/هار هيبرون* (دونم)

المستعمرة	مجموع الاراضي الاجمالي	مجموع الاراضي المزروعة	محاصيل حقلية وخضراوات	اشجار مثمرة	محاصيل حقلية	اشجار مثمرة	مراع
كارمل	٢٢٣٥	٢٢٣٠	١٢٠٠	١٣٥	٨٩٥	-	-
ثاليم	٢٣٠٠	٢٢٥٠	٢٣٥	٦٥	-	-	١٩٥٠
ماون	٢١٦٠	٢٠٦٠	٨٠٠	٦٠	١٢٠٠	-	٤٠٠٠
تسودان	-	-	-	-	-	-	-
يهودا	٧٠٠٠	٦٥٠٠	١٤٠٠	٢٧٠	٦٠٠	٢٣٠	٤٠٠٠

* David Kahan, Agriculture and Water in the West Bank, Ibid, P. 173

(٥) منطقة ريحان ايرون:

تبلغ مساحة هذه المنطقة نجر ٥٠٠٠ دونم ، ويوجد فيها ثلاث مستعمرات هي: ريحان ، عاصيف ، هارتين ، بالاضافة الى ٣٠٠٠ دونم تستغل في رعي الماشية.

(٦) مستعمرات شمالي البحر الميت:

وتوجد فيها خمس مستعمرات ، تبلغ المساحة الاجمالية للاراضي المقامة عليها حوالي ٣ الاف دونم ، وتبلغ مساحة الاراضي المروية منها حوالي الف دونم.

ثالثاً: طبيعة الانبات والانتاج الحيواني في المستعمرات الزراعية:

يتوزع الانتاج الزراعي في المستعمرات الزراعية بين المحاصيل المروية والمحاصيل البعلية ، بالإضافة الى الانتاج الحيواني في تلك المناطق التي لا تصلح بصورة او باخرى للاستنبات الزراعي.

وبقدر ماتوفر لدينا من معلومات حديثة سوف نستعرض اهم هذه المنتوجات التي يتم انتاجها في المستعمرات الزراعية الاسرائيلية:

١- منطقة غور الاردن:

تتميز مستعمرات منطقة غور الاردن بالامكانيات التي تتيح لها فرصة الاستثمار والاعتماد على النفس لتوفر المصادر الطبيعية ورأس المال اللازم لقيام زراعة ذات جدوى اقتصادية.

ولعل من اهم النتائج التي وصلت اليها مستعمرات غور الاردن هي تنوع الانتاج الزراعي ، نتيجة لزراعة انواع جديدة من المزروعات الملائمة مع طبيعة المنطقة. والجدول (٣٤) يوضح لنا المساحات المزروعة وانواع الزراعة في منطقة غور الاردن. وكما يتبين من الجدول فان هنالك زيادة بنسبة ٣١٥٪ للاراضي المستغلة عام ١٩٨٦ مقارنة بتلك التي كانت عام ١٩٨٢ وهذه المساحات يضاف اليها مساحة شمال البحر الميت التي بلغت مساحتها المزروعة حتى عام ١٩٨٣ نحو ٤٦٩٠ دونما.

وفيما يتعلق بانتاج المواشي والدواجن ، فقد شهدت منطقة الاغوار استغلالاً واسعاً في مجالات الالبان والدجاج والبيض كما يتبين من الجدول التالي.

جدول رقم - ٢٤ -
المساحات المزروعة في غور الاردن عام ١٩٨٢ و ١٩٨٦ بالدونم

المزروع ١٩٨٦	المزروع ١٩٨٢	
		<u>الاشجار المثمرة</u>
٥١٣٠	٢٢٤٣	نخيل
٤٣٨٥	٢٢٩٤	عنب
٢٠٥٠	٢٥٥٥	حمضيات
١٥٩٠	٥٣٤	مانقو ، ابو كادو
<u>١٤١٥٥</u>	<u>٧٦٢٦</u>	
		<u>محاصيل نقدية</u>
٢٧١٥	١٠١٠	ذرة
٢١٤٥	١٢٠٠	بصل
٦١٥	٥٨٠	بصل مدور
١٣٦٠	٩٧٠	قمح
١٠٥٠	٣٦٥	برسيم
١٢٥٥	٤١٠	بطاطا
١١٢٠	٢٥٠	قطين
<u>١٠٢٦٠</u>	<u>٤٨٨٥</u>	
		<u>الخضار</u>
١٠٢٥	٨٢٠	بندورة
١٥٠٠	٨٢٠	باذنجان
١١١٠	٩٤٥	فلفل
٤١٠٠	٢٣٤٠	بطيخ
١١٠٥	٧٦٥	شمام
<u>٨٨٥٠</u>	<u>٥٦٩٠</u>	
٢٣٩٠	١٣٢٠	اخرى
<u>٣٥٦٥٥</u>	<u>١٩٥٢١</u>	المجموع الكلي

* المصدر: David Kahan, Agriculture and Water in the West Bank, Ibid, P 159

جدول رقم (٣١)
انتاج المواشي والدواجن في مستعمرات غور الاردن *

اسم المستعمرة	نوع الانتاج	العدد	الانتاج
روش تسوريم	صناعة الالبان	٢١٠ (راس ماعز)	١٧٠٠ لتر
اليعازر	الدجاج	٢٠٠ الف طير	٣٥٠ طنا
كيفار	بيض	-	٦٠ الف بيضة
مجدال عوز	ازهار	١٣ دونما	-

* David Kahan, Agriculture and Water in the West Bank, Ibid, P.148

جدول رقم (٣٢)
تصنيف الاراضي الزراعية في منطقة غور الاردن حسب استغلال كل مستعمرة لعام ١٩٨٣ *

المستعمرة	مجموع الاراضي الزراعية	زراعة مروية	البستنة	ازهار	البن	دواجن	ماعز
	دونم	محاصيل حقلية	دونم	دونم			
	دونم	دونم					
كفار عتصبيون	١١٢٠	٩٣٠	١٩٠	-	-	٥٥٠	-
روش توريم	١١٥٠	٩٣٠	٢٢٠	-	٢٦٠	٤٠٠	-
مجدال عوز	١١٢٧	٩٣٠	١٩٠	٧	-	٣٨٠	-
تكواع	٤٦	-	٤	٦	-	-	٣٠٠
اليعازر	١٦٥	-	١٦٥	-	-	٣٥٠	-
معاليه عاموس	-	-	-	-	-	-	٣٠٠

* David Kahan, Agriculture and Water in the West Bank, Ibid, P.147

٢- تجمع مستعمرات عتصبيون:
تشكل المنتوجات الزراعية في هذه المنطقة حوالي ٥٦% من اجمالي منتوجات المستعمرات الزراعية في الضفة الغربية ، اما صافي الايرادات فتبلغ حوالي ٣٦% بعد طرح تكاليف التشغيل. ويقدر عدد العاملين في الزراعة حوالي ١٧ الف عامل اي مايعادل ٣٩% من اجمالي القوة العاملة في المستعمرات الزراعية في نفس المنطقة كما ويبلغ عدد المستعمرات التي تعمل في الزراعة الرئيسية ثلاثة كيبوتسات. ويوضح الجدول رقم (٣٤) فروع الزراعة الرئيسية في منطقة تجمع كفار عتصبيون.

٣- المستعمرات الزراعية في منطقة ماتيه بنيامين Mate Benyamin : تعتبر مستعمرات ميثوهورون وميتياهو من اقوى المستعمرات في هذه المنطقة. وتقوم المستعمرة الاولى باستغلال الاراضي الزراعية التي تملكها في حين لم تخصص حتى عام ١٩٨٣ ارضية زراعية للمستعمرة الثانية. ويعمل في القرى التعاونية اعضاء من العاملين في الميدان الزراعي ، وتتركز نشاطاتهم في مجالات الانتاج التالية: الدواجن والاغنام ، الدجاج ، البيض ، النحل ، الكرمة ، الاشجار المثمرة ، المحاصيل المروية.

ويوضح الجدول رقم (٣٤) والجدول رقم (٣٥) المجال الزراعي والمستعمرات العاملة في كل مجال في منطقة متية بنيامين :

جدول رقم - ٢٣ -

الفروع الزراعية لتجمع مستعمرات عتصيون*

نوع الانتاج	الوحدة	كفار عتصيون	روش تسوريم	مجدال عوز	تكواج	اليعارز
اشجار مثمرة						
الكرمة	دونم	-	-	-	٢٤	-
دراق	دونم	٤٥	٥٦	٦١	-	٦٧
خوخ	دونم	-	١٥	٢١	-	٢٥
تفاح	دونم	٣٥	-	٢٥	-	-
برسيم	دونم	-	-	١٠	-	-
اخرى	دونم	١١٥	١١٩	٥٣	-	٧٥
محاصيل حقلية						
قمح	دونم	١٥٧٠	١٥٧٠	١٥٧٠	-	-
قطن	دونم	٨٢٩	٨٢٩	٨٢٩	-	-
ذرة	دونم	٦٧	٦٧	٧	-	-
الانتاج الحيواني						
بيض	١٠٠ بيضة	٦٣٤	-	-	-	-
طيور داجنة	طن	-	-	-	-	٣٣٢
مواش حلوب	راس	-	٥٤٠	-	-	-
حليب	١٠٠٠ ليتر	-	٢١٠٠	-	-	-
ديك رومي	طن	٤٥٥	٨٩٣	٤٣٦	-	-

جدول رقم - ٣٤ -
الاشجار المثمرة المزروعة والمخطط لزراعتها*
في منطقة متيد بنيامين

النوع	المساحة المزروعة	المساحة المخطط لزراعتها	المجموع
تفاح	٦٠	-	٦٠
خوخ	٢٢٠	٣	٢٢٣
جوز	٤٥	٨٥	١٣٠
كرز	٥٧	١٦	٧٣
برقوق	٢٢	٣٨	٦٠
عنب	٤٠	-	٤٠
اخرى	-	٤٦٨	٤٦٨

* المصدر: David Kahan, Agriculture and Water in the West Bank Ibid, P 148

جدول رقم - ٢٥ -
المستعمرات الاسرائيلية في منطقة متية بنيامين وانواع الانتاج فيها*

اسم المستعمرة	نوع الانتاج
ميفوهورون ، كوشار ، هاشاهار	محاصيل مروية
شيلو ميفو هورون ، كوشار هاشاهار	اغنام
ميفو هورون ، هورون	دجاج
هورون ، نيفي تسوف ، ميفوهورون	نحل
كفار ادوميم ، عوفره ، ميفوهورون	فواكه
كوشارها شاها ، ميفوهورون متتياهو	الكرمه
حيفون	مشاتل زراعية

* المصدر: David Kahan, Agriculture and Water in the West Bank Ibid, P 144

وتسعى المستعمرات الانفة الذكر الى التوسع الراسي ، واستغلال راس المال بصورة مكثفة ، والعمل على خلق مزيج متكامل فاعل من عناصر الانتاج المختلفة ، وبرغم ذلك الا ان التنمية الزراعية لا تزال ضعيفة ومحدودة الاثر.

والى جانب المستعمرات الزراعية هناك عدد من المستعمرات المتخصصة في رعاية الاغنام والمواشي ، وهي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (٢٦)

المستعمرات المتخصصة في رعاية الاغنام والمواشي *
في منطقة متيه بنيامين

المخطط لها دونم	الاراضي الحالية دونم	حجم القطيع	المستعمرة
٣٤٢٠	١٥٠٠	٣٠٠	شيلو
١٠٠٠٠	٣٠٠	-	كفار ادوميم
١٢٠٠	-	٣٠٠	كوشار هاشاهار

* المصدر: David Kahan, Agriculture and Water in the West Bank, Ibid, P 144

جدول رقم - ٢٧ -

استخدامات الاراضي الزراعية في مستوطنات متيه بنيامين في الرعي والزراعة / دونم

المساحة المخطط لها	المساحة الحالية	المستعمرة
١٣٠٠٠	٣٤٠٠	متيو هورون
-	١٧٠	متياهو
-	١٥	نيفي تسوف
٣٤٢٠	١٥٠٠	شيلو
-	١٥٠	عفره
١٢٠٠	٢٣٥	كوشار هاشاهار
١٠٠٠٠	٣٠٠	كفار ادوميم
٢٧٦٢٠	٥٧٧٠	

* المصدر: David Kahan, Agriculture and Water in the West Bank, Ibid, P 145

الخاتمة

لانعكس المستعمرات الزراعية رغبة او هدف مخطط الاستيطان في ايجاد بدائل يهودية للمزارع العربية ويعود ذلك الى صعوبة هذه المهمة والتي تتمثل في ان اساس الاقتصاد العربي هو اساس زراعي ، واي محاولة لضعاف بنية هذا الاقتصاد ستشغل حتما لان المزارع العربي قادر على التحول من فرع الى اخر من فروع القطاع الزراعي بسهولة ويسر .

ومن خلال هذا الفصل لاحظنا ان غور الاردن هو المنطقة التي استهدفتها المستعمرات الزراعية الاسرائيلية لصالحية هذه المنطقة لانتاج متميز ، بفعل ظروف المناخ ، وتوفر المياه اللازمة للانتاج الزراعي. ومن هنا كانت الخطة الاسرائيلية لتقنين استخدام المياه من قبل العرب وتوفيرها بسخاء لري مستعمراتها الزراعية - كما سنلاحظ في فصل لاحق من هذه الدراسة .

غير ان ما تجب الاشارة اليه ، ان المستعمرات الزراعية الاسرائيلية لن تؤدي الى انهيار القطاع الزراعي العربي بسبب اعتماد هذا الاخير على سمه اساسية هي الاساس العائلي المتماسك المترسخ .

واخيرا فان ماتم عرضه من خلال هذا الفصل ، هو اقصى ما يمكن الوصول اليه من معلومات حول هذا الموضوع ، التي وان لم تكن كافية فانها تعطي صورة مبدئية حول التوجهات الاستيطانية الزراعية لاسرائيل في المناطق المحتلة .

جدول رقم - ٢٨ -

حصص المستثمرات المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة / مليون م^٣ عام ١٩٨٧

اسم المنطقة	الكمية السنوية	ابحار	مصادر سطحية	من ميكروروت	الزراعة	الصناعة	المنزل	الاستهلاك
غوثن عيون	-	-	-	-	-	-	-	-
بكار عيون	٢٢٩ ر ٨	-	-	٢٢٩ ر ٨	١٧٩ ر ٨	-	٦٠	-
روش تسورع	١٩٠ ر ٥	-	-	١٩٠	١٧٧ ر ٥	-	١٣	-
سجدال عوز	١٠٨ ر ٤	-	-	١٠٨ ر ٤	١٠٣ ر ٤	-	٥	-
ككواع	٤٧ ر ٥	-	-	٤٧ ر ٥	٤٢ ر ٥	-	٥	-
اليمارز	٦٦ ر ٥	-	-	٦٦ ر ٥	٦١ ر ٥	-	٥	-
عاليه عاموس	٣٦ ر -	-	-	٣٦ ر -	-	-	٣٦ ر -	-
اللون شيفوت	١٠٠ ر ٨	-	-	١٠٠ ر ٨	١٣ ر ٥	-	٨٧ ر ٢	-
هارجيلو	٥٤ ر -	-	-	٥٤ ر -	-	-	٥٤ ر -	-
فهيغي دانيال	٩	-	-	٩	-	-	٩	-
المجموع	٨٥٢ ر ٥	-	-	٨٥٢ ر	٥٧٨ ر ٢	-	٢٢٤ ر ٣	-
هارهيرون	-	-	-	-	-	-	-	-
كارمل	٧٩٩ ر ٩	-	-	٧٩٩ ر ٩	٧٩٤ ر ٩	-	٥	-
اتنيل	٩	-	-	٩	-	-	٩	-
تليم	١٩٠	-	-	١٩٠	١٦٥	-	٢٥	-
باغون	٢٩٠	-	-	٢٩٠	٢٨٥	-	٥	-
لوسيا	٢٤ ر ٣	-	-	٢٤ ر ٣	-	-	٢٤ ر ٣	-
المجموع	١٣١٣ ر ٢	-	-	١٣١٣ ر ٢	١٢٤٤ ر ٩	-	٦٨ ر ٣	-
غور الاردن	-	-	-	-	-	-	-	-
منطقة فاراه	٧٧	-	-	٧٧	٧٧	-	-	-
محيولا	٢٧٥٠	-	١١٠٠	١٦٥٠	٢٧٤١ ر ٥	-	٨ ر ٥	-
روى	٦٢٠	-	-	٦٢٠	٦١٥	-	٥	-
بيكموت	١١٨٠	-	-	١١٨٠	١١٥٩	-	٢١	-
حسرا	١٤٣٠	-	-	١٤٣٠	١٤١٠	-	١٩ ر ٥	-
مخورا	٩٦٠	-	-	٩٦٠	٩٤٤	-	١٦ ر -	-
بيبيت	٧١٥	-	-	٧١٥	٧٠٨ ر ٥	-	٦ ر ٥	-
ارجمون	١٣٥٠	-	-	١٣٥٠	١٣٤٠	-	١٠	-
اسوا	١٥٥٠	-	-	١٥٥٠	١٥٣٩ ر -	-	١١	-
فصايل	١٧٠٠	-	-	١٧٠٠	١٦٨٤ ر -	-	١٦	-
ياقت	٦٦٠	-	-	٦٦٠	٦٤٥	-	١٥	-
تومار	١٤٠٠	-	١٤٠٠	-	١٣٩٥	-	٥	-
نتيف هجدرد	١٤٠٠	-	-	١٤٠٠	١٣٨٧	-	١٣	-
نعامي	٤٨٠	-	-	٤٨٠	٤٧٥	-	٥	-
جلجال	١٢٤٠	-	-	١٢٤٠	١٢٥٣	-	١٧	-
نمران	١٢٤٠	-	-	١٢٤٠	١٢٢٩ ر ٥	-	١٠ ر ٥	-
بطاف	١١٨٥	-	-	١١٨٥	١١٧٨ ر ٥	-	٦ ر ٥	-
سدوت محيولا	٢١٩٠	-	٥٠٠	١٦٩٠	٢١٧٥	-	١٤ ر ٥	-

All Rights Reserved Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اسم المنطقة	الكمية السنوية	إبار	مصادر سطحية	من ميكروبروت الزراء	الصناعات	المنزل
محطة غور الاردن	٥٠ ر -	-	-	٥٠ ر ٠	-	-
مخيم غور الاردن	١	-	-	١	-	-
مجلس غور الاردن	١٣ ر -	-	-	١٣ ر -	-	١٣
مدرسة معاليه الفريم	٢٧ ر -	-	-	٢٧ ر -	-	٢٧

المصدر : -

David kahan, agriculture and water , ibid , P169

مقدمة

تتطلع الحركات الاستيطانية اليهودية ، الى الوصول بمستعمراتها في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ، الى مرحلة متقدمة من التطور الاقتصادي ، من خلال مشاريع انتاجية توفر فرص عمل للمستوطنين اليهود في تلك المناطق.

ومن اجل تحقيق ذلك قامت هذه الحركات بالتعاون مع المجالس الاقليمية للمستعمرات في مناطق متية بنيامين ، غوش عتصيون بانشاء مستعمرات على اسس علمية ، من خلال شركات انشاء خاصة ، كالمستعمرة الصناعية العلمية في منطقة ارئيل.

وحسب تصريحات بعض الرسميين الاسرائيليين ، فقد تم تخصيص نحو ١٥% من مخصصات الاستثمار العامة لمستعمرات الضفة الغربية ، وتم انشاء نحو ٣٠٠ منشأة صناعية فيها.

اما مناطق النشاط الصناعي الرئيسية في الاراضي المحتلة ، فقد حددت على انها:-

- مستعمرة كريات اربع : قرب مدينة الخليل

- مستعمرة معاليه ادوميم : قرب مدينة القدس

- مستعمرة ارئيل: قرب نابلس

- مستعمرة شمرون: قرب طولكرم

هذا بالاضافة الى مستعمرات تخطط لانشائها على اسس صناعية مثل مستعمرة افرات ومعاليه عاموس وغيرها .

رغم الاتجاه نحو التصنيع الاستيطاني ، الا ان نقدا شديدا وجه للقائمين عليه ، من حيث عدم الجدوى الاقتصادية لمثل هذه المستعمرات والتي تؤكد لها الديون المتراكمة على مثل هذا النوع من الاستيطان والتي ادت الى افلاس عدد كبير من المشاريع في هذه المستعمرات ، والحجز على ممتلكات جمعيات مشتركة في المستعمرات ، الامر الذي جعل حلم الوصول الى الاستقلال الاقتصادي لهذه المستعمرات يتلاشى.

ولكن الملاحظة التي لا بد من الاشارة اليها ان المشروع الصهيوني ككل لا يقتصر على الربح والخسارة كاي مشروع اخر ، وانما الهدف النهائي هو الذي يحكم توجه اي نشاط اسرائيلي في اي ميدان كان هذا بالاضافة الى ان ما سنصل اليه من خلال هذا الفصل وهو

التوجه الاسرائيلي لنقل الصناعة من منطقة المركز الى المناطق المحتلة بصورة تدريجية، سوف يحقق في النهاية الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات ، واقامة المشروعات الصناعية في المستعمرات الاسرائيلية على انقاض الصناعة العربية البدائية القائمة حاليا في المناطق المحتلة وبالتالي احلال الصناعة الاسرائيلية محلها .

هذا وتجدد الاشارة الى انه قلما كتب في هذا الموضوع من قبل باحثين عرب ، مما جعلنا نعتمد بصورة رئيسية على كتابات مكتب ميرون بنفسنتي للابحاث الخاصة بالمستعمرات في الضفة الغربية (West Bank Data Project) الامر الذي استدعى توثيق الحيطه في نقل معلوماتنا الموجزة هذه .

الصناعة الاسرائيلية في المناطق المحتلة

يلاحظ الدارس لتوزيع الصناعات اليهودية قبل عام ١٩٤٨ تمركزها على طول ساحل البحر المتوسط ، حيث تتركز المستعمرات المدنية الكبرى منذ بداية نشأة اسرائيل وتميزت تلك الصناعات عموما بارتفاع نسبة راس المال المستخدم وتوفر الخبرة الفنية اللازمة ، في حين رزحت الصناعة العربية تحت هيمنة الصناعة التقليدية.

وبعد عام ١٩٤٨ ، استمرت حركة التنمية الصناعية الاسرائيلية في ضوء الواقع الجديد في حين بقيت الصناعة العربية في الضفة وغزة تمثل معدلات متدنية من النمو والتطور.

غير ان تباين النمو الصناعي في فلسطين ليس انعكاسا لوجود قوميتين عربية ويهودية ، موزعة جغرافيا في هذه المنطقة ، بل ان الامر ليتعدى ذلك الى نفس المجتمع الاسرائيلي ، والذي لا زال التمرکز الصناعي فيه منجذبا نحو الساحل رغم المحاولات الجادة لنشر الصناعة على مدى ثلاثة عقود من الزمن ، اذ نجد ان نحو ٨٠٪ من القطاع الصناعي يقع ضمن عرض عشرة كيلومترات فيما بين عسقلان وحيفا ، في حين نجد ان الصناعة في المرتفعات كانت ولا زالت ذات اهمية قليلة وغير ناجحة نسبيا ، اما في القدس المحتلة فقد حظي قطاع^{المهنة} بما نسبته ١٢٧ من مجموع القوى العاملة.

والامر الذي لا بد من الاشارة اليه ، هو ان الصناعة اليهودية في المستعمرات اليهودية في المناطق المحتلة ، تهدف الى اعادة نشر الصناعات الاسرائيلية بصورة عامة بشكل يحقق التوازن الجغرافي لها (١) ، وتحمل في طياتها المقدرة على النجاح لعدة اسباب:-

الاول: انها المرة الاولى التي تطور فيها خطة دقيقة لتقديم صناعة بحجم كبير الى المنطقة الداخلية (الى منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة).

الثاني: ان سكان المستعمرات الجديدة ذوو مستوى تكنولوجي متطور ، بينما كانت المناطق الداخلية تعاني من فقر نسبي لهذا المستوى. فباستثناء الكيبوتسات والموشافات كان معظم السكان في المناطق غير الساحلية يتميزون بانخفاض ملحوظ في الخبرة الفنية ، والمستوى الميعشي نسبة الى المعدل العام السائد فيما بين العمال في منطقة حيفا على سبيل المثال.

(١) Saul Cohen, Geopolitical of Israel's Border Question, (Jaffee Centre for Strategic Studies, West View Press, Boulder Colorado, 1986)

اما فيما يتعلق بمناطق التطوير الاولى - الجليل والنقب - فقد كان هنالك فشل كبير في اجتذاب المهاجرين ، رغم ضخامة اعدادهم في تلك الفترة الممتدة حتى عام ١٩٥٥ الى تلك المناطق، مما اوجد قيادا كبيرا على عملية التنمية الصناعية فيها .

وذلك الامر لا ينطبق على مستعمرات الضفة الغربية ، التي تبدو جذابة للناس اكثر من سابقتها ، بالاضافة الى تشجيع الحكومة لذلك . والسبب هنا واضح اذ ان اسرائيل هي الان في مرحلة الثورة المدنية ، والتي يمتلك السكان فيها وسائل حديثة للمواصلات - سواء كانت عامة او خاصة - وهذا يعني ان كل فرد يستطيع الاستفادة من هذا الوضع للوصول الى عمله بسهولة قصوى. وحيث ان ثمن البيت في الضفة الغربية يعادل ١٠٪ من ثمن مثيله في تل ابيب والمنطقة المجاورة لها ، ولا تتعداه المسافة بين الضفة الغربية والساحل ١٥-٣٠ كم في المتوسط ، فان هذا يعني ان الوصول الى مناطق العمل الواقعة في مركز اسرائيل ليس بالامر المكلف ، او الذي يمثل عائقا على استيطان المناطق المحتلة. (١)

ومنذ الخمسينات تحاول اسرائيل جاهدة تخفيف الضغط عن الاراضي المحيطة بالمركز عن طريق نقل الصناعة تدريجيا الى الاقاليم الشرقية . وحديثا نحو الضفة الغربية وقطاع غزة . الامر الذي يجعلنا نشاهد صناعات اسرائيلية كبرى تقع على بعد ١٠ كم الى الشرق من تل ابيب وتتوسع نحو الداخل ، حيث يعمل نحو ٢٠ الف عامل في مؤسسات صناعية تقدر قيمة مبيعاتها بنحو نصف بليون دولار سنويا (٢) .

وستستفيد الصناعة الاسرائيلية بشكل عام وتلك التي في المناطق المحتلة بشكل خاص، من تطور الاتصالات التي ادخلت الى هذه الصناعة في نطاق المرحلة التصنيعية الرابعة من مراحل التصنيع المصنفة على النحو التالي:-

- ١- مرحلة التمدن والتحضّر .
- ٢- مرحلة الانتقال الى الضواحي .
- ٣- مرحلة الانتقال الى المناطق المجاورة .
- ٤- مرحلة تزايد المنظمات والمنشات الصناعية في الاقليم ، التي تكون في وضع مستقل من حيث اتخاذ القرارات الانتاجية . حيث نجد ان هنالك مستعمرات ذات تكنولوجيا متطورة مقامة في الضفة الغربية .

(١) Fresch Hellil, Stagnation & Frontier, Arab & Jweish Industry in The West Bank, (West Bank Data Base Project, Jerusalem, 1983) P. 76-90

(٢) المصدر السابق .

وقد افترضت خطة عام ١٩٨٠ الوصول الى معدل نمو العمالة للصناعة الاسرائيلية بنسبة ٥٠٪ خلال خمس سنوات بالمقارنة مع تلك الموجودة في ذلك العام ، خصصت منه نحو ٨٥ الف فرصة عمل لتكون في الضفة الغربية.

اما خطة المائة الف مستوطن السابقة الذكر في المناطق المحتلة ، فقد صممت لتواجه نحو ٢٠٪ من حاجة العمالة الصناعية المحلية الاجمالية ، بافتراض معدل استثمار يقدر بنحو ٣٠ الف دولار لكل عامل^{صناعي} ودعت ايضا الى دعم حكومي بمقدار ٥٠٠ مليون دولار خلال خمس سنوات ، منها ٦٠ الى ١٠٠ مليون دولار لتأمين البنية التحتية للمستعمرات ، يوزع الباقي بعد ذلك بالتساوي على ٧٠٪ من المؤسسات المقامة في الضفة الغربية كمستعمرة كرنيه شمرون ، مع التوصية بتخفيف الدعم للمستعمرات التي اقيمت قديما بل وايقافه عن بعضها (١).

وفي عام ١٩٨١ كانت مساهمة الحكومة في اجمالي التكوين الراسمالي قد ارتفعت الى نحو ٤٠٠ مليون دولار ، بالإضافة الى رصد سبعة اضعاف هذه المبالغ للصناعات المقامة في الضفة الغربية.

انواع المناطق الصناعية اليهودية في الضفة الغربية:

تقسم المناطق الصناعية اليهودية في الضفة الغربية الى عدة اقسام منها :-

١- مجمعات صناعية صغيرة قريبة للمستعمرات ومجاورة لها) تستوعب نحو ٧٠٪ من عمالة تلك المستعمرات. وهي ذات اساس تكنولوجي عال وتهدف الى امرين:-

الاول: الابقاء على نسبة مقبولة من المستوطنين داخل المستعمرة بحيث تتجنب وجود فترة خلال اليوم تكون فيه المستعمرة خالية من السكان.

الثاني: عدم جعل العمالة العربية المحرك الرئيسي للصناعة اليهودية في الضفة الغربية حيث يلاحظ ان هذه المجمعات ستقام ضمن منطقة تبعد نحو ١٥ كم عن

التجمعات الاستيطانية الاسرائيلية القريبة من منطقة تل ابيب - القدس (١).

وفي تقدير خطة المائة الف مستوطن (٢) ، فانه ومع عام ٢٠١٥ ستكون عملية استيعاب نحو ٤٤ الف عامل امرا ممكنا ، منهم ٣٦ الف عامل يهودي ، والباقي من العمال العرب. والامر الذي تؤكد هذه الارقام هو نفس ماوردناه سابقا من حيث الاتجاه الى التركيز على استخدام العمالة اليهودية مايمكن في هذه المستعمرات. علما بان هذا التركيز سيكون اكبر كلما اقتربنا من منطقة المركز بحيث تصل نسبة العمال اليهود الى العرب فيها ٥ : ١ تتناقص الى ٢ : ١ في منطقة (شمرون).

هَذَا فيما يتعلق بالمنطقة الشمالية من الضفة الغربية والتي يطلق عليها اسم السامرة اما الجزء الجنوبي منها والذي ينحصر فيما بين رام الله شمالا حتى الخليل جنوبا ، فالوضع مشابه بصورة كبيرة لحال الجزء الشمالي من هذه المنطقة ، والتي يخطط لان يتم استيعاب نحو ٥٠ الف عامل منهم ٤٠ الف عامل يهودي والباقي من العرب.

اما منطقة القدس فقد كانت محط انظار المخططين اليهود الذين وضعوا نصب اعينهم انشاء خمس مناطق صناعية هي: عطاروت ، جبج ، ريموني ، معاليه ادوميم ، تكواع . ولم تخرج الخطوط العريضة للخطة عن سابقتها ، اذ اقيمت ثلاث مستعمرات منها في منطقة ذات كثافة سكانية عربية عالية وهي مستعمرات عطاروت وجبج في منطقة رام الله ، وتكواع في منطقة بيت لحم.

اما بؤرة التصنيع الاسرائيلية في هذه المنطقة فهي مستعمرة معاليه ادوميم والتي انشئت مبكرا منذ عام ١٩٧٥ في عهد المعراخ وتعتبر اكبر المناطق الصناعية في الضفة

(١) مستعمرة كرنيه شمرون والتي تعتبر بؤرة التصنيع الاسرائيلية ، تقع في منطقة الكثافة السكانية العربية العالية (نابلس ، طولكرم ، قلقيلية) بالإضافة الى ثلاث مستعمرات صناعية اخرى ، تم انشاؤها في نفس هذه المنطقة وهي (مستعمرة ارئيل ، شمرونيث ، برقان) وكل هذه المستعمرات تقع على بعد نحو ١٠ - ١٥ كم عن منطقة تل ابيب.

(٢) من اجل مزيد من المعلومات حول تفضيل الاستثمارات حسب الخطة المذكورة انظر:
Meron Benvensti, West Bank Data Project, Ibid. p. 16-20

الغربية في الوقت الحاضر ، وتضم نحو ٨٠ منشأة ، ذات قوة عمل تقدر بنحو ٨٠٠ الف عامل يعمل نصفهم في صناعات عسكرية وجميعهم من اليهود ، بينما يعمل النصف الباقي في صناعات مختلفة ، كصناعة النسيج والأغذية والألمنيوم.

ونتيجة لكون بعض المستعمرات الصناعية تعاني من نقص في الكوادر المدربة ، قامت الحكومة بإنشاء كلية تكنولوجية، لتأهيل مثل هذه الكوادر لمواجهة ما يتم عمله من نقل واجتذاب للاستثمارات الصناعية ذات المستوى التكنولوجي المتطور الى المناطق المحتلة. والتي تطلبت نقلا للعمال اليهود المدربين اليها من المستعمرات والمناطق المجاورة ، اما العمال العرب فمعظمهم من مدينة اريحا بالإضافة الى بعض العمال المدربين القادمين من منطقة قطاع غزة . علما بان المخططين يسعون سريعا الى تقليل الاعتماد على العمال العرب الى ادنى درجة ممكنة . حيث قاموا بتشجيع النساء اليهوديات للعمل في مصانع هذه المستعمرة ، عن طريق تقديم عناية مجانية لاطفالهن كدعم غير مباشر للاجور المنخفضة التي تدفع لهن والتي تقارب ٣٠% من الاجر السائد.

اما المنطقة الجنوبية من الضفة الغربية ، فتعتبر مستعمرة كريات اربع والكرمل (واللتين هما اهم نقاط التصنيع الاسرائيلي في هذه المنطقة) محور اهتمام المخطط الاسرائيلي في الوقت الحاضر لاسباب عديدة منها:-

- (١) عدم كفاءة البنية التحتية لهذه المنطقة مثل : طرق المواصلات ، الاتصالات الخ.
- (٢) عدم توفر عمال يهود للعمل في هذه المنطقة ، والذين يتم نقل معظمهم من منطقة القدس مما يعيق عملية التنمية في هذا الاقليم.

ان نجاح امتداد الصناعة الاسرائيلية نحو الداخل باتجاه الشرق يعتمد على مدى نجاح جهود المستعمرات نفسها .

لقد اصبحت الصناعة تعتمد على العمالة المتخصصة بشكل متزايد، ومن هنا فان انتشار الصناعات الاسرائيلية سيبقى محدودا في المناطق السكنية الواقعة ضمن المنطقة الساحلية لاسرائيل وليس خلفها .

اثر التصنيع اليهودي في الضفة الغربية على الصناعة والعمالة العربية: (١)

سيكون لوجود المناطق الصناعية الاسرائيلية في الضفة الغربية اثار مختلفة على الصناعات والعمالة العربية.

فمنذ عهد الانتداب ونحن نجد ان الصناعة العربية قد اتسعت ونمت جنباً الى جنب مع الصناعة الاسرائيلية مع وجود علاقات عمل محدودة جداً ونرى امكانية ان تسود العلاقة القديمة في الوقت الحاضر (١).

كما ان عملية التصنيع الاسرائيلي ستؤدي الى زيادة الطبقة العاملة وبصورة خاصة قوة العمل النسائية ، وستؤدي ايضا الى ازدهار قطاع الخدمات وتحسين احوال متعديه والذين سينتقل جزءا منهم للعمل ضمن قطاع الصناعة ، اضافة الى ذلك فانه ولكون الصناعة الاسرائيلية تتسم بالمستوى التكنولوجي الرفيع ، او على الاقل ما يخطط له ان يكون ، فان الاثار الايجابية التي ستعكس على الاقتصاد العربي المحلي ستكون قليلة من ناحية ، اما الناحية الثانية فهي ان العمال العرب ونتيجة لكون المنشآت ذات المستوى التكنولوجي الرفيع متصلة بشبكة حماية متطورة ، سوف يفقدون فرص العمل حتى ضمن العمل الرديء الذي سيوكل ايضا لليهود .

ورغم سماح السلطات الاسرائيلية للمستثمرين العرب باقامة مشاريع صناعية لهم ضمن هذه المستعمرات ، الا اننا لانرى امكانية حدوث ذلك نتيجة لاعتبارات وطنية من جهة ، ولعدم موافقة الاردن على التعاون معهم من جهة اخرى .

واجمالاً فان الوصول الى تحقيق اهداف الخطة مع سنة ٢٠١٥ يعني ان مجموع العمالة في المستعمرات ستصل الى ١٠٨ الاف عامل منهم ٨٥ الف عامل يهودي والباقي من العرب ، وهذا العدد يمثل ١٢٪ من مجموع العمالة في اسرائيل (٢) .

هذا فيما يتعلق بالصناعات الموجودة فعلاً ، اما فيما يتعلق بالخطط الصناعية المستقبلية في المستعمرات ، فهناك سبع مستوطنات تم التخطيط لها حتى عام ٢٠١٠ على ماساحتها نحو ١٩ الف دونم يتم من خلالها توفير ما يقدر بنحو ٨٣٥٥ الف فرصة عمل لليهود ، و ٢٥ الف فرصة عمل للعرب (٣) .

(١) Fresch Hellil, Stagnation & Frontier, Ibid, P. 81 - 85

(٢) نفس المصدر السابق .

(٣) Meron Benvinsti, West Bank Data Project, Ibid, p. 17

جدول رقم (١٣٨)
خطة التنمية الصناعية حتى ٢٠١٠ بالدونم *

المستعمرات	
١٢٦٠	موجود حتى ٨٣ شمال الضفة الغربية
٢٤٠	شاكد
٥٦٠	تيرتير
	وسط الضفة الغربية
٨٠٠	شمرونيث
٦٠٠	كرنيه شمرون
٦٠٠	برقان
٦٠٠	بيت اربيه
٢٤٠٠	معاليه افريم
	منطقة القدس
٢٠٠٠	عطاروت (جبع)
٣٢٠٠	معاليه ادوميم
٥٠٠	ريمونيم
٤٠٠	تاكوع
	منطقة الخليل
٨٥٠	كريات اربع
٥٠٠	الكرمل
٥٠٠	مناطق مختلفة
١٥٠١٠	المجموع

Meron Benvinsti, West Bank Data Project, Ibid p. 17

*

ان هذه الخطة ليست بالخطة العادية من اجل اقامة صناعات فحسب بل هي اتجاه الى توطين الصناعات الاسرائيلية في الضفة الغربية والمناطق المحتلة عام ١٩٦٧ لتسهيل عمل المستوطنين في هذه المناطق ، كما ان هذه الخطة تهدف الى اسهام الصناعات الاسرائيلية

في هذه المستعمرات بنحو ٢٠٪ من مجمل الصناعة الاسرائيلية الكلية (20% of total industrial needs) كما تجب الإشارة الى ان نحو ٢٥ الف عامل عربي يخطط لان يكونوا ضمن مجموع القوى العاملة في المستعمرات الاسرائيلية في المناطق المحتلة والتي يخطط لها ان تكون نحو ١٠٨٠٠٠ عامل (١).

وقد قدرت المنظمة الصهيونية كلفة الدونم الصناعي بـ ٢٦٠ الف دولار وتمت استخدام ١٢٦٠ دونما سنة ١٩٨٣ ، اما الاستثمارات في المصادر المائية فتم تبيانها في الجدول رقم (٤٥) التالي:-

جدول رقم - ٣٩ -

الاستثمارات في المصادر المائية بالمليون دولار *

السنة/	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢
نهر الاردن	٣٠٩	٥٩	٤٤٧	٤٥٥	٢٠٠
الضفة الغربية دون الغور	٠٥	٠٧	٤٦١	١٠٣٤	٤٢
المجموع	٣١٤	٦٦	٩٠٨	١٤٨٩	٦٢

Meron Benvensti, West Bank Data Project, p. 55

* المصدر:

والجدير بالذكر ان التشجيع الحكومي للصناعات الاستيطانية يكون على محورين:-
الاول: اقامة مراكز صناعية في المناطق لخدمة مجموعة المستوطنات مع مراعاة خطة التطوير.

الثاني: اقامة مصانع قطرية للمستوطنات الصغيرة مع مراعاة احتياجاتها.

لقد ادى انشاء المستوطنات الصناعية قرب التجمعات العربية الى تقليل فرص نمو القطاع الصناعي العربي نتيجة لتوريد قوة العمل المدربة من هذا القطاع الى المستوطنات من جهة ، ومن جهة اخرى ادى الى اغراق السوق العربية بالمنتجات المنافسة التي ادت الى نمو قطاع الخدمات على حساب القطاعات الاخرى.

Meron Benvensti, The West Bank Data Project, Ibid P. 17

(١)

ومما يتميز به الاستيطان الصناعي في المناطق المحتلة عن غيره من انواع الاستيطان الاسرائيلي ، كونه اكثر انواع ذلك الاستيطان امكانية للاستمرار والنجاح ، فالاستيطان الصناعي كما يمكن ان يطرح يرمي الى:-

- (١) ايجاد اساس اقتصادي صلب يتواءم وقدرة المستوطنين الذهنية العالية ، ويتيح بالتالي مجالا لاستمرار هذه المستعمرات معتمدة على نفسها.
- (٢) إعادة توطين الصناعة الاسرائيلية ، بحيث تصبح اكثر قربا للاسواق العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- (٣) خلق توجه مستقبلي للمستعمرات الاسرائيلية تستقطب من خلاله حركة العمل من اسرائيل نفسها الى المستعمرات الموجودة في الضفة الغربية ، وكذلك حركة قوى العمل العربية من الضفة الغربية الى تلك المستعمرات وليس كما هو الحال في الوقت الحاضر من حركة هذه القوى من الضفة الغربية الى اسرائيل.

يمكن من خلال هذه الطروح الثلاثة استبعاد الامر الثاني الخاص بقضية توطين الصناعة وذلك لصغر مساحة فلسطين عامة . كما ان الصناعات الاسرائيلية في غالبها صناعات استهلاكية خفيفة لاتمثل تكاليف الشحن نسبة مهمة من تكلفتها الرئيسية (No Freight Advantage) . ومن هنا يبقى لدينا عاملان اثنان يشجعان مثل هذا النوع من الاستيطان اي الاستيطان الصناعي ، وهما ايجاد اساس اقتصادي يعطي صفة الاستمرارية للاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة هذا من جهة ، ومن جهة اخرى خلق مستقبل صناعي يؤثر في حركة التنقل العمالي من وإلى المستعمرات المنشأة في المناطق المحتلة كما ذكرنا في الفصل السابق.

وعلى الرغم من ان تكلفة الانتاج الصناعي في المستعمرات تتسم عموما بالارتفاع في الوقت الحاضر بسبب انخفاض نسبة تشغيل الطاقة المقامة في وحدات انتاجية صغيرة ، الامر الذي يطرح مسألة الجدوى الاقتصادية لمثل هذه المشاريع للمناقشة الا ان توجه المخطط الاسرائيلي الى اضعاف الصناعة العربية في المناطق وخلق الظروف الملائمة لنمو الصناعات الاسرائيلية المتطورة مكانها ، سوف يؤدي تدريجيا الى تغيير المعطيات الحالية ويقدم بالتالي فرصة لنمو هذه الصناعات بشكل مجد .

فالضفة الغربية وغزة كما هو معروف ، ومنذ احتلال عام ١٩٦٧ ، شهدت فقط توسعا افقيا امتد ليشمل كثيرا من المجالات ولكنه بقي اساسا معتمدا على عمليات الانتاج السائدة. وبعد حرب عام ١٩٦٧ ، جرى توجيه اقتصاد المنطقتين ليدخل في فلك الاقتصاد الاسرائيلي مما جعل نتيجة اقتصاد المناطق المحتلة تتقرر في ضوء احتياجات الاقتصاد الاسرائيلي ذاته ، ومن هنا بقيت السياسة المتبعة منذ تلك السنة الإبقاء على هذه المناطق سوقا للمنتجات الاسرائيلية ومصدرا لقوى العمل الرخيصة.

وفي حين لايسمح لانتاج الضفة الغربية الصناعي بان يسوق في اسرائيل ولا يمكن توجيهه شرقا نحو الاردن الا ضمن قيود معينة ، فان الانتاج الصناعي الاسرائيلي يسوق في المناطق المحتلة دون قيد وشرط في سوق تكاد تكون محصورة بالانتاج الاسرائيلي ، وبالتالي اصبح على سكان هذه المناطق تحمل الكلفة الناشئة عن المستوى الفعال للحماية المفروضة ، وتتضح نسبة الحماية هذه من الفارق بين متوسط مايدفعه المستورد للواردات الاسرائيلية مقارنة مع قيمتها في السوق المحلية ، وقد قدر اركادي هذه النسبة في مجال السلع الاستهلاكية عام ١٩٧٢ فوجد انها تبلغ ١٦٤٪ وهذا يعني ان مستوى الحماية بلغ في تلك السنة ٦٤٪ .

وبما ان القسم الاكبر من صادرات اسرائيل الى الضفة القطاع يصنف عادة في عداد السلع الصناعية الاستهلاكية كما تبين من جدول رقم (١٢) ، والتي بلغت مستوى حمايتها ٦٦٪ عام ١٩٧٨ فان ذلك يشير الى امرين (١):

الاول: ان شروط التبادل التجاري فيما بين المناطق المحتلة واسرائيل في تدهور مستمر من عام لآخر.

الثاني: ان جدوى المستعمرات الصناعية الاقتصادية سوف تزداد مستقبلا في ظل مثل هذه الظروف ذلك ان احلال الصناعة الاسرائيلية الى جانب تراجع الصناعة العربية سوف يعطي دفعة اقوى للمستعمرات الصناعية ، لتشغيل طاقتها الانتاجية بصورة اكبر ، بحيث تخفف من التكلفة المرتفعة التي تؤثر بالتالي على منافستها للمنتجات الصناعية العربية اكثر مما هي عليه الان.

(١) الاكوا ، منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، الاتجاهات الصناعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، (بيروت ، اب ١٩٨١). ص ١٤-١٤

الخاتمة

كان الهدف من انشاء المستعمرات الاسرائيلية الصناعية في المناطق المحتلة ، تحقيق نوع من الاستقلال الاقتصادي لهذه المستعمرات ، وقد تم فعلا انشاء عدد من المدن الصناعية الكبيرة مثل معاليه ادوميم ، ارئيل وغيرها ، من اجل تحقيق ذلك الهدف.

ورغم ان الكتابات في هذا المجال نادرة جدا وتكاد تنحصر في بعض الكتابات اليهودية التي لا يمكن الوثوق بها بصورة كاملة ، الا انه يمكن القول ان انشاء هذا النوع من المستعمرات الصناعية ، يعتبر نقلة نوعية للاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة قد يحقق نجاحا ملموسا في تخفيف كلفة الاستيطان (Minimizing Cost) في المناطق التي لا يمكن انشاء مستعمرات انتاجية من نوع اخر لعدم ملائمة طبيعة المنطقة التي انشئت بها لضرورات استراتيجية محدودة.

ومما لاشك فيه ان انشاء الصناعات الاسرائيلية في قلب المناطق المحتلة يهدد بشكل واضح المنشآت الصناعية العربية في هذه المناطق التي ستعاني من منافسة غير متكافئة مع هذه المستعمرات بمنشآتها الصناعية المتطورة والمدعومة حكوميا .

ومهما يكن الامر فان نجاح الاستيطان الصناعي الاسرائيلي في المناطق المحتلة يعني ترسيخا للاستعمار الاستيطاني في هذه المناطق اكثر من كونه استيطاناً بالمفهوم التقليدي للاستيطان.

الفصل الثالث

الجدوى الاقتصادية للمستعمرات الاسرائيلية في المناطق المحتلة

المقدمة

تعتبر دراسة تكلفة الاستيطان من اكثر الدراسات المهمة بهذا الموضوع تعقيدا ، بسبب تعدد الجهات التي تنفق على المستعمرات منذ الازماع على انشائها وحتى بعد ان يتم استيطانها ، مما يجعل ارقام الموازنات المخصصة للاستيطان تتضارب الى حد كبير^(١).

ولعل الارقام التي اوردها تقرير اسرائيلي (٢) حول الانفاق على مستعمرات المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ توضح لنا تعدد الجهات التي تنفق على الاستيطان.

جدول رقم (٤٠)

الانفاق على المستعمرات الاسرائيلية في المناطق المحتلة عام ١٩٨٤ (مليون دولار)*

٤٠٥	انشاءات مباشرة من وزارة الاسكان
١٨٥	عمليات تمويل حكومية وسيطة للمقاولين
٣٣٥	مساعدات مباشرة للمستوطنين
٤٥٥	انشاءات طرق استيطانية
٥٥	تطوير مصادر مائية للمستعمرات
١٥	شراء اراض
٤٠٥	استثمارات مختلفة للمنظمة الصهيونية العالمية
٢٦	استثمارات وزارة الصناعة والتجارة
١٠٥	استثمارات وزارة الاتصالات
٢٢٢	المجموع

* المصدر: دار الجليل للنشر ، تقرير الارض المحتلة ، (عمان ، دار الجليل للنشر ١٩٨٧) ص ٣٠١ .

- (١) في ١٩٨٥/٣/٣٠ اعلنت الحكومة الاسرائيلية عن قرارها القاضي بتخصيص ١١ مليون دولار من ميزانية العام القادم لبناء مستعمرات في الضفة الغربية ، ثم اعلن في ١٩٨٥/٤/٧ عن رفع موازنة الاستيطان في الجولان وغور الاردن وقطاع غزة الى ٤١٥ مليون شيكل (حسب اسعار تلك الفترة) ، ثم تمت الموافقة في ١٩٨٥/٥/٦ على منح المستعمرات الشمالية ٢٠ مليون شيكل من الموازنة الحالية.
- (٢) تقرير مراقب الدولة الاسرائيلية. (١٩٨٤)

من ذلك نجد ان الانفاق على المستعمرات من موازنتها مباشرة ، وتعدد الجهات الداخلية القادرة على تقديم الاموال للمستعمرات تجعل من الصعوبة بمكان مراقبة الانفاق على الاستيطان (١) .

كذلك نجد انه وحسبما ذكر الباحث الاسرائيلي ميرون بنفنستي ، اذا ما تم سحب الدعم عن المستعمرات المنشأة في المناطق المحتلة ، فان انهيارها امر غير بعيد .

وقد اعطت الحكومة الاسرائيلية اولوية التمويل لمستعمرات الضفة الغربية وغزة بغض النظر عن اية مفاهيم للجدوى الاقتصادية للمشروع الاستيطاني الاسرائيلي. ولكون هذا التمويل ذا اثار سياسية واقتصادية واجتماعية ، فقد ادى الى ايجاد نقاشات عميقة فيما بين الجماعات المختلفة في المجتمع الاسرائيلي.

ومن الامور التي لا بد من الاشارة اليها هنا ، هي ندرة المعلومات المتاحة حول التكلفة الحقيقية للخدمات . والمعاملة التفضيلية التي تحظى بها مستعمرات الضفة الغربية وغزة ، ورغم ذلك نحاول في هذا الفصل تقديم دراسة تجريبية واقعية حول المعاملة المتميزة التي تتلقاها المستعمرات في الضفة مقارنة بمستعمرات اخرى وراء الخط الاخضر .

ولقد تم بناء المقارنة بين الخدمات الاجتماعية في المنطقتين (خلف الخط الاخضر ، والضفة الغربية) على اساس فرضيتين :-

(١) تناسب حجم الانفاق على المستعمرات عكسيا مع حجم السكان في المستعمرة بالاضافة الى تاثره بحجم السوق ، وبعد المسافة عن المراكز المدنية الكبرى ، (حيث يكون معدل الانفاق العام للشخص (Per Capita) في المنطقة غير الكثيفة السكان اعلى من تلك التي تكون مكتظة سكانيا).

(٢) تحظى مستعمرات الضفة الغربية بمعاملة تفضيلية متميزة مقارنة بغيرها من المستعمرات داخل الخط الاخضر .

(١) دار الجليل للنشر ، قسم الدراسات والابحاث ، تقرير الارض المحتلة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠١ ، انظر ايضا د. فؤاد بيسو ، الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام ، (عمان ، دار الجليل للنشر، ١٩٨٤) ص ٨٣ - ٨٦ .

ولا بد من التذكير ايضا بان التكاليف العامة للانفاق على الخدمات الاجتماعية ،
لا تعتمد على الحجم والسكان والبعد المكاني فحسب ، بل ايضا على الانفاق العام
الاضافي المتعلق بالشؤون الاجتماعية الخاصة التي تقوم بها الحكومة لخدمة فئات معينة
(كاقامة مدارس للمتدينين واخرى لغير المتدينين).

وسنقوم في هذا الفصل بدراسة تكاليف التشغيل للخدمات التي تقدمها السلطات
المحلية في المستعمرات نفسها ، حيث سيتم تحليل ميزانية السلطات المحلية في الجزء
الاول من هذه الدراسة .

كما سيتناول الجزء الاول من هذا البحث ، تحليل الانفاق والايادات المتعلقة
بالخدمات الاجتماعية في ستة مجالس محلية وخمسة مجالس اقليمية في الضفة الغربية ،
ومقارنتها بمجالس اخرى في اسرائيل مستمدين المعلومات من الميزانية العامة للمجالس
المحلية للسنة ١٩٨٣/١٩٨٤ المعدة من قبل وزارة الداخلية .

ولعل مافاتنا ذكره ان المصدر الرئيسي للانفاق على الخدمات الاجتماعية العامة هي
السلطات المحلية في المستعمرات ، والتي تعتبر وزارة الداخلية ان هذه المجالس -
المحلية والاقليمية - جزءا متكاملًا مع النظام الاسرائيلي المحلي .

واذا ما اخذنا تصنيف مكتب الاحصاء الاسرائيلي للمجالس المحلية الكبيرة والصغيرة
الذي اعتبر ان المجلس الذي يشمل اقل من ٥٠٠٠ شخص هو مجلس صغير ، فان كل مجالس الضفة
الغربية عام ١٩٨٣ ، كانت ضمن المجالس الصغيرة . وفيما يتعلق بالجزء الثاني: ففيه
نقدم مقارنة تحليلية تمهيدية لميزانية بلديات المستعمرات التي تقدم الخدمات العامة
في مستعمراتها من طراز القرى التعاونية (كفار كحيلاتي) و (ويوشف كحيلاتي) وقد تم
اخذ مجتمع الدارسة من مستعمرات منطقة رام الله (مته بنيامين) ومنطقة مسغاف خلف
الخط الاخضر في منطقة الجليل ، وكلا المنطقتين ؛ تعتبران من مناطق التطوير المفضلة .

ولعل المعلومات التي تيسرت للباحث تغطي فقط نفقات التشغيل للخدمات العامة
المقدمة للمستعمرات كما سنلاحظ من خلال الصفحات القادمة .

الجزء الاول

ميزانية المجالس المحلية:

يتكون هذا الجزء من دراسة تحليلية مقارنة للميزانيات العادية للمجالس المحلية (والمكونة من ستة مجالس محلية صغيرة وخمسة مجالس اقليمية) الموجودة في الضفة الغربية عام ١٩٨٣ .

وقد تم استثناء مجلس محلي ميغلوت الذي يتلقى الخدمات من مجلس اقليمي تامار الواقع داخل اسرائيل. كما لم يدخل في هذه الدراسة كل من مجلس محلي (جفعات زئيف) ومجلس محلي (عمانويل) والتي انشئت فيما بعد السنة المالية ٨٤/٨٣ .

بصورة عامة فان هذه الدراسة قامت بالتحليل لمصاريف وايرادات كل مجلس من المجالس في المناطق المختلفة، ومقارنة معدلات الانفاق في مجالس الضفة الغربية واسرائيل.

الميزانية العادية للمجالس المحلية:

تختص المجالس المحلية بتوفير الخدمات الاجتماعية للمستعمرات التي تقام قبل اشراف الدولة رسميا ، وهدفها الرئيسي تقديم افضل الخدمات للمستوطنين ضمن حدود ميزانيتها ، وبما يتوافق مع حاجات السكان في تلك المستعمرات.

والجدول رقم (٤١) يبين النفقات والايادات وعدد السكان للسنة المالية ١٩٨٤/١٩٨٣ (بالدولار الامريكى).

وتتولى هذه المجالس مسؤولية اعداد الميزانية للسنة القادمة، عن طريق تقدير النفقات والايادات خلال الفترة التي تغطيها، ومن ثم تقدم هذه الميزانية التقديرية الى وزارة الداخلية للموافقة ، وبعد ذلك تتولى المجالس تنفيذها على افضل وجه ، مع تقديم تقرير للوزارة حول المبالغ المستلمة والمنفقة خلال السنة.

جدول رقم (٤١) *

تفقات وايرادات المجالس المحلية والاقليمية وعدد السكان فيهما للسنة المالية
١٩٨٤/١٩٨٣ دولار/للشخص*

المجلس	عدد السكان	مجموع الايرادات	مجموع المصروفات او العجز	الفائض
جميع المجالس الصغيرة في اسرائيل (١)	١٥٩٤٠٠	٣٢٤	٣٥١	٢٨-
عفرات	٥٥٠	١٠٤٤ر	١٠٥٣ر	٨ -
الكانا	٦٠٠	٨٣٢	٨٣٧	٥ -
معالية افرايم	٩٠٠	٩٣٩	٩٣٦	٤
اريشيل	١٢٠٠ر	٩٧٤	٩٧٤	صفر
كريات أربع	٢٩٠٠ر	٦٨٤	٦٨٥	٢ -
معالية ادويم	٣٥٠٠ر	٨٩٩	٩٠٢	٣ -
جميع الضفة الغربية (المجالس الصغيرة)	٩٦٥٠ر	٨٥١	٨٥٣	٢ -
روش بينا	١٢٠٠ر	٥٦١	٥٦١	صفر
شلومي	٢٣٠٠ر	٥١٣	٦٥٠	١٣٧ -
كفار يونا	٣٢٠٠ر	٣٢٨	٤١٨	٩٠ -
كاديما	٣٥٠٠ر	٣٩٨	٤٦٨	٦٩ -
اومير	٤٥٠٠ر	٣٧١	٣٧٨	٠٧ -
المجالس الاقليمية في اسرائيل (٢)	٣٤١٠٠ر	٥٣٠	٦١٣	٨٣
هار هيرون	١٨٨	٤٦١١ر	٤٦١١ر	صفر
ارفوت هيارون	٢١٠٠ر	٨٤٨ر	٨٥٦	٨
جوش اتزيون	٢٦٠٣ر	٧٦٥	٧٦٥	صفر
شومرون	٣٦٠٠ر	١١٢٢ر	١١٢٢ر	صفر
ماتي بنيامين	٤٧١٨ر	٩٢٥	٩٢٥	صفر
جميع الضفة الغربية (المجالس الاقليمية)	١٣٢٠٩ر	٩٨٧	٩٨٨	١ -
هارافا	١٥٠٠ر	١٤٧٩ر	١٤٧٣ر	٦
مسجاف	١٩٠٠ر	١٤٥٣ر	١٥٣٦ر	٨٣ -
معوديم	٩١٠٠ر	٣٣٦	٣٧٢	٣٧ -
دروم هشارون	١٠٣٠٠ر	٤٩٥	٥٣٣	٣٧ -
ماتي يهودا	٢٣٤٠٠ر	٤٢٩	٤٢٩	صفر

* المصدر: Aaron Dehter: How Expensive are West Bank Settlements, (Jerusalem, The West Bank Data Base Project, 1987) p.2 .

١) المجالس المحلية الصغيرة الجفعات زئيف وعمانويل غير مشمولة لانها ايسست بعد عام ٨٣
٢) المجلس الاقليمي لميجولت غير مشمولة لان خدماتها البلدية تستلم من منطقة مجلس اقليمي تامار.

* سعر الصرف ١ دولار = ٠.٨٢٣ر للشيكل الجديد (بنك اسرائيل للفترة بين ٨٣/٣/٢١ -

وتجدر الإشارة الى ان نفقات الوزارات المختلفة المباشرة على المستعمرات لا تسجل ضمن هذه الميزانية ، ففي مجال التعليم مثلا ، لا يتم ادخال رواتب المدرسين المدفوعة من وزارة التعليم ضمن تلك الميزانية.

وعلى اية حال ، فاننا سناخذ المعلومات المالية حسب سجلات وزارة المالية مقيمة بالدولار الامريكي كوحدة نقد بدلام الشيكل^{من} بسبب معدل التضخم الكبير الذي شهده عام ٨٤/٨٣ (على اساس سعر صرف ربع سنوي ، حسب نشرة بنك اسرائيل).

وتبين فيما يلي اشكال الانفاق على الخدمات الاجتماعية ، وايضا سيتم تصنيف الموارد المالية بحسب مصدرها ، بما يسمح بالمقارنة حول كيفية اقتسام الانفاق فيما بين الحكومة والجهات المستفيدة من تلك الخدمات.

انفاق السلطات المحلية على الخدمات الاجتماعية:

يتضح من الجدول رقم (٤٢) ، الانفاق على الفروع الرئيسية للخدمات/للشخص الواحد حسب الميزانية العادية للسنة المالية ١٩٨٣ - ١٩٨٤ .

وقد صنفت الخدمات على اساس الفئات الرئيسية الخمس والتي يوضحها الجدول رقم (٤٣) ، الذي يتناول بشيء من التفصيل المجالس الاقليمية التي تستفيد من الانفاق العام والذي يشمل :-

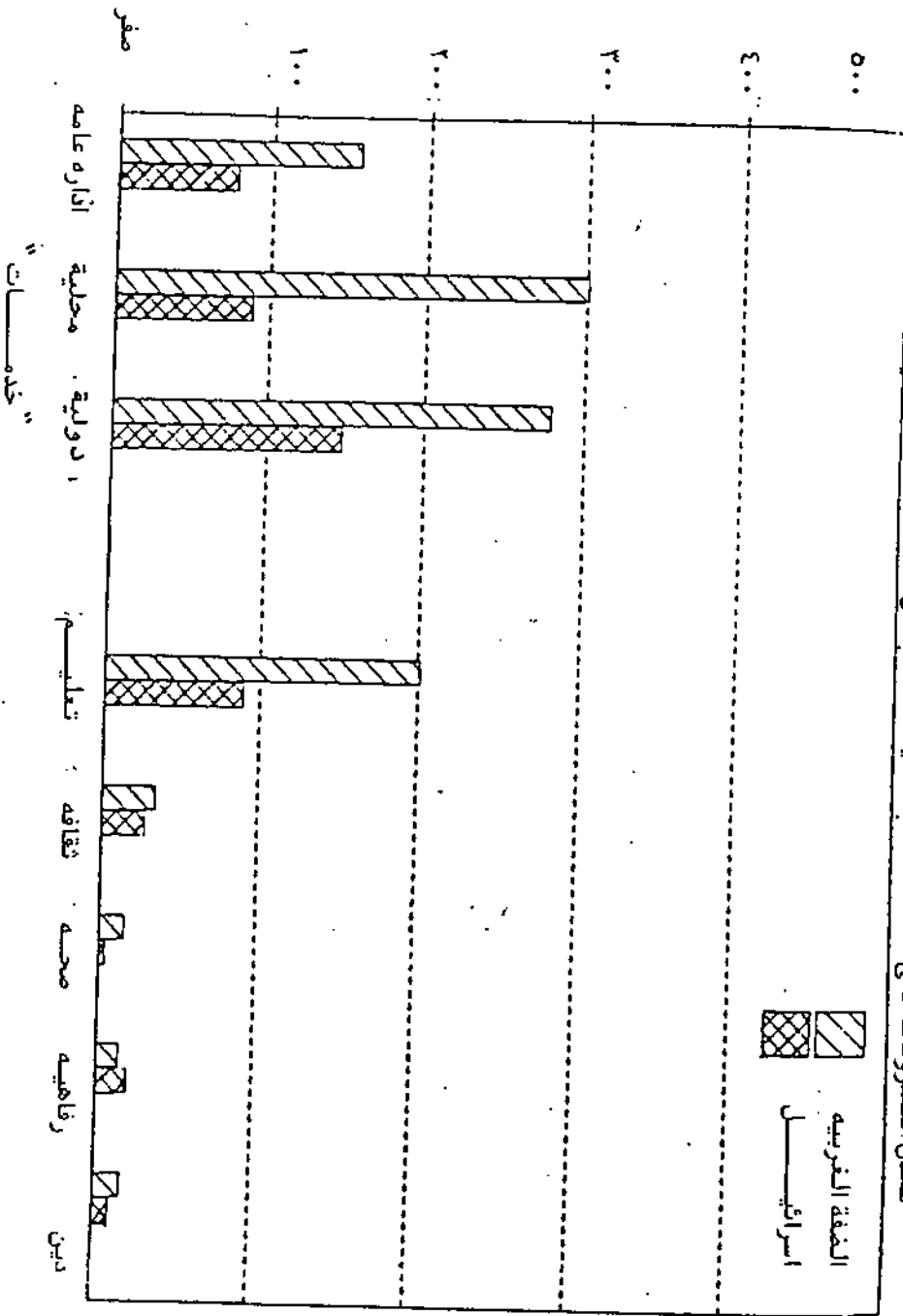
- (١) الادارة العامة ، وتتضمن النفقات الادارية مثل الادارة والمحاسبة ، تحصيل الضرائب ، التمويل وفائدة القروض.
- (٢) الخدمات المحلية ، وتتضمن الخدمات الاجتماعية للسكان بالاضافة الى خدمات عامة مثل الصحة ، الامن ، التخطيط ، وصيانة المرافق العامة ، انشاء الطرق والمواقف وغير ذلك.
- (٣) خدمات الدولة ، وتشمل المحافظة على نظام التعليم ، القيام بالنشاطات الثقافية ، من انشاء المتاحف والمكتبات ، وتوفير وسائل الترويج للشباب ، الخ... .
- (٤) المؤسسات المختصة باقامة وصيانة المرافق العامة والبنية التحتية.
- (٥) الخدمات المختلفة الاخرى التي يمكن ان تحتاجها المستعمرات ولم ترد فيما سبق.

جدول رقم (٤٩)

الاتفاق على الادارة العامة والخدمات للسنة المالية ٨٣/٨٤
دولار امريكي / الشخص

المجلس	المجموع	ادارة عامة	خدمات محلية	خدمات حكومية	تأسيس	مصرفات اخرى
<u>المجالس المحلية</u>						
الصفيرة في اسرائيل	٣٥١	٧٧	٨٩	١٤٨	٢٩	٩
افرات	١,٠٥٣	١٨٩	٢٥٠	٤١٧	٧١	١٢٥
الكانا	٨٣٧	١٥٤	٢١٥	٤٤٤	٢٣	صفر
معاليه افرايم	٩٣٦	٢٠٩	٣٦٧	٣٣١	٢٨	صفر
اريشيل	٩٧٤	١٨٠	٤٦٦	٣٠٩	٧	١١
كريات اربع	٦٨٥	٨٠	١٩٤	٢٧٤	٥٩	٨١,٠
معاليه ادوميم	٩٠٢	١٩٣	٣٣٩	٢١٢	٦٧	٩١
جميع الضفة الغربية	٨٥٣	١٥٦	٣٠١	٢٧٩	٥١	٦٦
فروش بينا	٥٦١	١١٦	١٦٥	٢١٠	٦١	٨
شلومي	٦٥٠	١٩٥	١٤٤	٢٧٢	٣٨	صفر
كفار يونا	٤١٨	١٠٩	٨٢	١٧٦	٣٩	١٢
كاديما	٤٦٨	٧٢	٩٣	٢٤٥	٥٧	صفر
اومير	٣٧٨	٧٠	١٢٥	١٤٦	٣٧	١
٦١٣	١٠٣	١١٦	٣٤٢	٤٣	٩	
<u>المجالس الاقليمية</u>						
في اسرائيل						
هار ميرون	٤,٦١١	٥٥٨	١,٧٧٧	٢,٠٧٦	١٩٩	٨٠
افروت هياردين	٨٥٦	٩٣	٢٩٣	٣٤٠	١٢٩	صفر
جوش عمصيون	٧٦٥	١١٤	١٧٤	٤٣٩	٢٧	صفر
شومرون	١,١٢٢	٢٥٢	٣٤٠	٥٢٤	٦	صفر
ماتي بنيامين	٩٢٥	٥٥	٣٢٨	٤٩٢	صفر	٥٠
جميع الضفة الغربية	٩٨٨	١٣٤	٣١٦	٤٨٩	٣١	١٩
هارافا	١,٤٧٣	١٨٢	٤٢٩	٨١١	٤٨	٤
مسجاف	١,٥٣٦	١٧٦	٤٦٤	٨١٤	٧٧	٥
موديم	٣٧٢	٣٧	٦٧	٢٣٠	٣٧	١
دروم هشارون	٨٣٣	٥٣	٨٣	٣٤٣	٢٠	٣٤
ماتي يهودا	٤٢٩	٣٨	٦٦	٢٦٩	٥٥	١

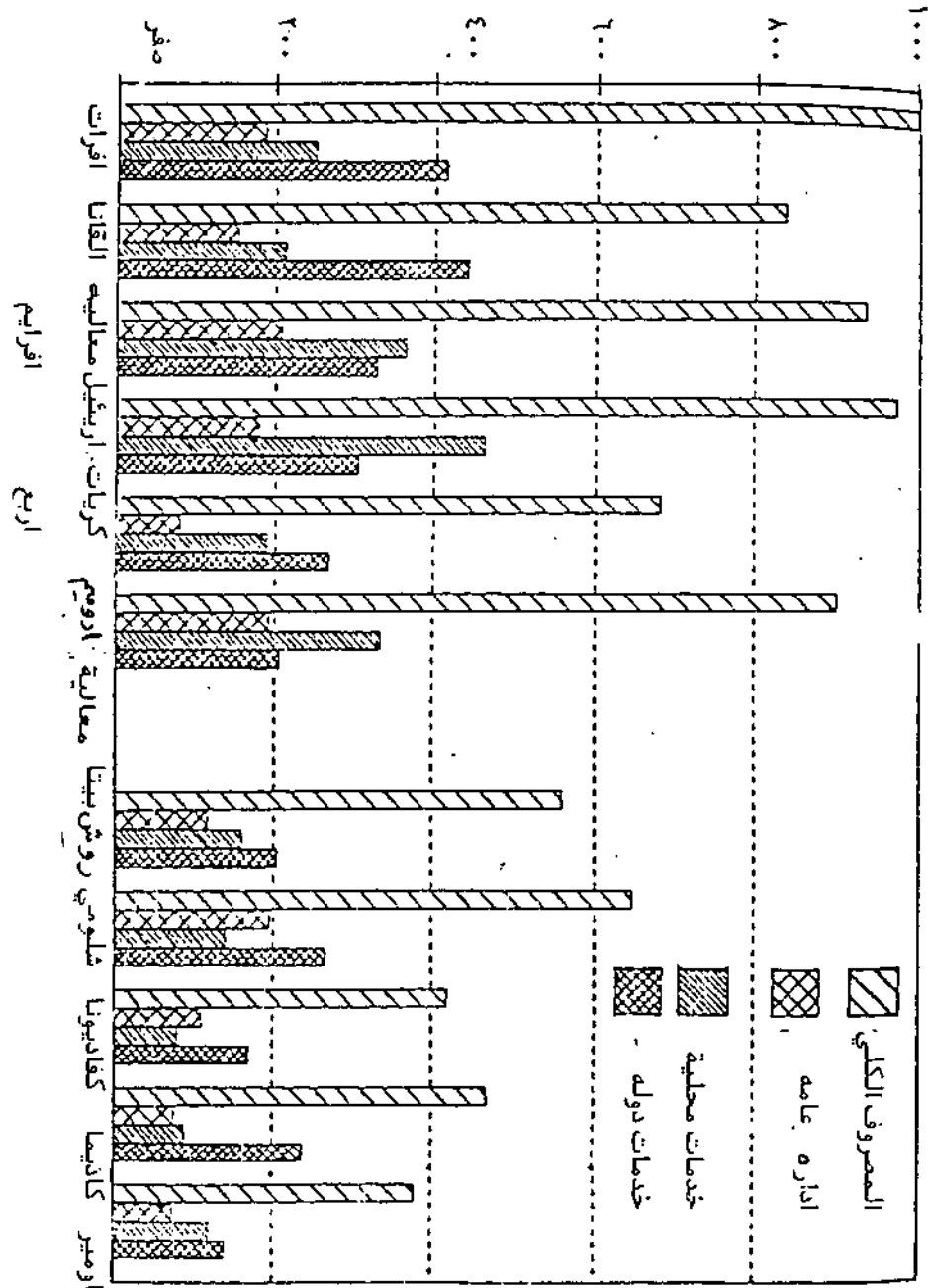
معدل المصروفات على الخدمات الاجتماعية من أندية عام ٨٣ - ٨٤
 "بالدولار" في الضفة الغربية وإسرائيل



شكل رقم (١١)

Aron Dekter, How Expensive are West Bank Settlements, Ibid, p. 9.

ميزانية عام ٨٤٨٣ م



شكل رقم (٣)

Aron Dehter, How Expensive are West Bank Settlements, Ibid, p. 12.

جدول رقم (٤٢) *
الانفاق العام على الفروع المختلفة في المجالس المحلية والاقليمية المختارة
دولار امريكي/للشخص

الدين	الرفاهية	الصحة	الثقافة	التعليم	المجموع	المجالس
٩	١٩	٣	٢٨	٨٩	١٤٨	مجالس محلية اسرائيل ككل
٤٦	١٠	١١	٧٠	٢٨١	٤١٧	افرات
٢٧	صفر	٥	٨٩	٣٢٤	٤٤٤	الكانا
٨	٢٠	٢٣	٣٦	٢٤٤	٣٣١	معاليه افرايم
١٤	صفر	٢٦	١٥	٢٥٣	٣٠٩	اريشيل
١٩	١٦	١٦	٢٧	١٩٣	٢٧٢	كريات اربع
٩	١٦	١٠	٣٢	١٤٥	٢١٢	معالية ادوميم
١٦	١٣	١٥	٣٤	٢٠١	٢٧٩	جميع الضفة الغربية
٢٦	٢٥	١	٦٩	٩٠	٢١٠	دوش
٢٦	٤٧	٧	٦٨	١٢٤	٢٧٢	شلومي
١٢	٢٦	١	٢١	١١٦	١٧٦	كفار يونا
١٥	٥٤	٦	٢٩	١٤٠	٢٤٥	كاديما
٥	١	١	٥٠	٨٨	١٤٦	اومير
						المجالس الاقليمية
١٢	٢٩	٨	٥٤	٢٤٠	٣٤٢	في اسرائيل
٨٢	٥	٢٤٧	٦٢٩	١١١٤	٢٠٧٦	هار هيرون
١٢	٢٨	٨	٥٤	٣٣٨	٣٤٠	ارفوت هياردين
٥٠	٤	٦	٥٧	٣٢١	٤٣٩	جوش عصيون
٥٨	١١	٦	٤٣	٤٠٥	٥٢٤	شومرون
٤٨	٦	٦	٦٤	٣٦٩	٤٩٢	ماتي بنيامين
٤٦	١١	١٠	٦٣	٣٥٩	٤٨٩	جميع الضفة الغربية
صفر	٩	٢٢	١٥٦	٦٢٤	٨١١	هارفا
١	١٩	٤٩	٢٠٠	٥٤٥	٨١٤	مسجاف
١٥	٦٧	صفر	٤٢	١٠٧	٢٣٠	معوديم
٦	٣٣	١	٤٤	٢٥٩	٣٤٣	دروم هشارون
١٧	٣٤	٣	٣٩	١٧٧	٢٦٩	ماتي يهودا

* المصدر: Aron Dehter, How expensive are West Bank Settlements, Ibid p.5

من خلال تحليل الانفاق في المجالس المحلية ، نجد من خلال الشكل رقم (١) الاختلاف في معدل الانفاق على الشخص الواحد بين مستعمرات الضفة الغربية والمجالس المحلية الصغيرة في اسرائيل. اذ تبين ان معدل الانفاق على الفروع الرئيسية للخدمات في مستعمرات الضفة الغربية، اعلى من مثيله في اسرائيل. فمعدل الانفاق على الادارة العامة ، مثلاً، في مستعمرات الضفة الغربية ، يعادل ضعفي معدل الانفاق عليها في المجالس المحلية الصغيرة في كل اسرائيل (بما فيها مجالس الضفة الغربية نفسها). اما الخدمات المحلية للشخص الواحد والمقدمة لمستعمرات الضفة الغربية ، فتعادل ثلاثة اضعاف ونصف الضعف لتلك الخدمات المقدمة في اسرائيل.

واذا ما أخذنا الانفاق على الخدمات الاجتماعية في المجالس المحلية الصغيرة ، والتي يوضحها الشكل رقم (٢) ، لتبين لنا انه وباستثناء الانفاق على الضمان الاجتماعي (حيث غالبية مستوطني الضفة الغربية من الشباب) فان الضفة الغربية تحظى بارتفاع في قيمة الانفاق على الخدمات المقدمة للمستعمرات المقامة فيها .

ومن الامور التي تتميز بها مجالس مستعمرات الضفة الغربية عن مجالس المستعمرات في اسرائيل بصورة عامة ، ارتفاع كلفة الانفاق على النواحي الدينية لوجود عدد لا يستهان به من المستوطنين المتدينين فيها، الذين تبلغ نسبتهم الى غير المتدينين ١:٤ ، وذلك يتضح من خلال الجدول رقم (٤٤) السابق والذي يتناول الانفاق على التعليم ، الصحة ، الضمان الاجتماعي ، والدين.

كما تجدر الإشارة الى الاختلاف الحاد في الانفاق على التعليم فيما بين المجالس المحلية الصغيرة ، والمجالس الاقليمية كما يتضح من الشكلين المذكورين وما يوضحه الجدول التالي:-

جدول رقم (٤٤)

الانفاق على التعليم في المجالس المحلية والاقليمية في الضفة الغربية واسرائيل*

الضفة الغربية		اسرائيل
٢٠١ دولار/للشخص	٨٩ دولاراً/للشخص	مجالس محلية
٣٥٩ دولاراً/للشخص	٢٤٠ دولاراً/للشخص	مجالس اقليمية

*المصدر: Aron Dheter, How Expensive are West Bank Settlements, Ibid, P.10

ويرجع السبب في هذا الاختلاف الى ارتفاع مستوى النظام التعليمي في الضفة الغربية رغم قلة عدد سكانها ، مما يرفع من كلفة الانفاق على الشخص الواحد ، اذ انه في عام ١٩٨٣/١٩٨٤ تم انشاء ١٣٦ مؤسسة تعليمية في الضفة الغربية لوحدها ، هذا بالإضافة الى الدورات التدريبية وغيرها التي يتلقاها معلمو تلك المؤسسات.

وكما هو واضح في الشكلين ٣ ، ٤ فان هنالك اختلافا واضحا فيما بين المجالس المحلية للمستعمرات في الضفة الغربية ومثيلتها الواقعة خلف الخط الاخضر (والارقام المعطاة تتضمن الانفاق على الشخص الواحد في تلك المجالس ، على ثلاثة انواع رئيسية من الخدمات وهي: الادارة العامة ، الخدمات المحلية ، والمرافق العامة). وكما يوضح الشكل (٣) فان الانفاق على الشخص الواحد في اي من المجالس المحلية في الضفة الغربية ، اكبر بصورة واضحة من اي مجلس من المجالس المحلية الواقعة خلف الخط الاخضر.

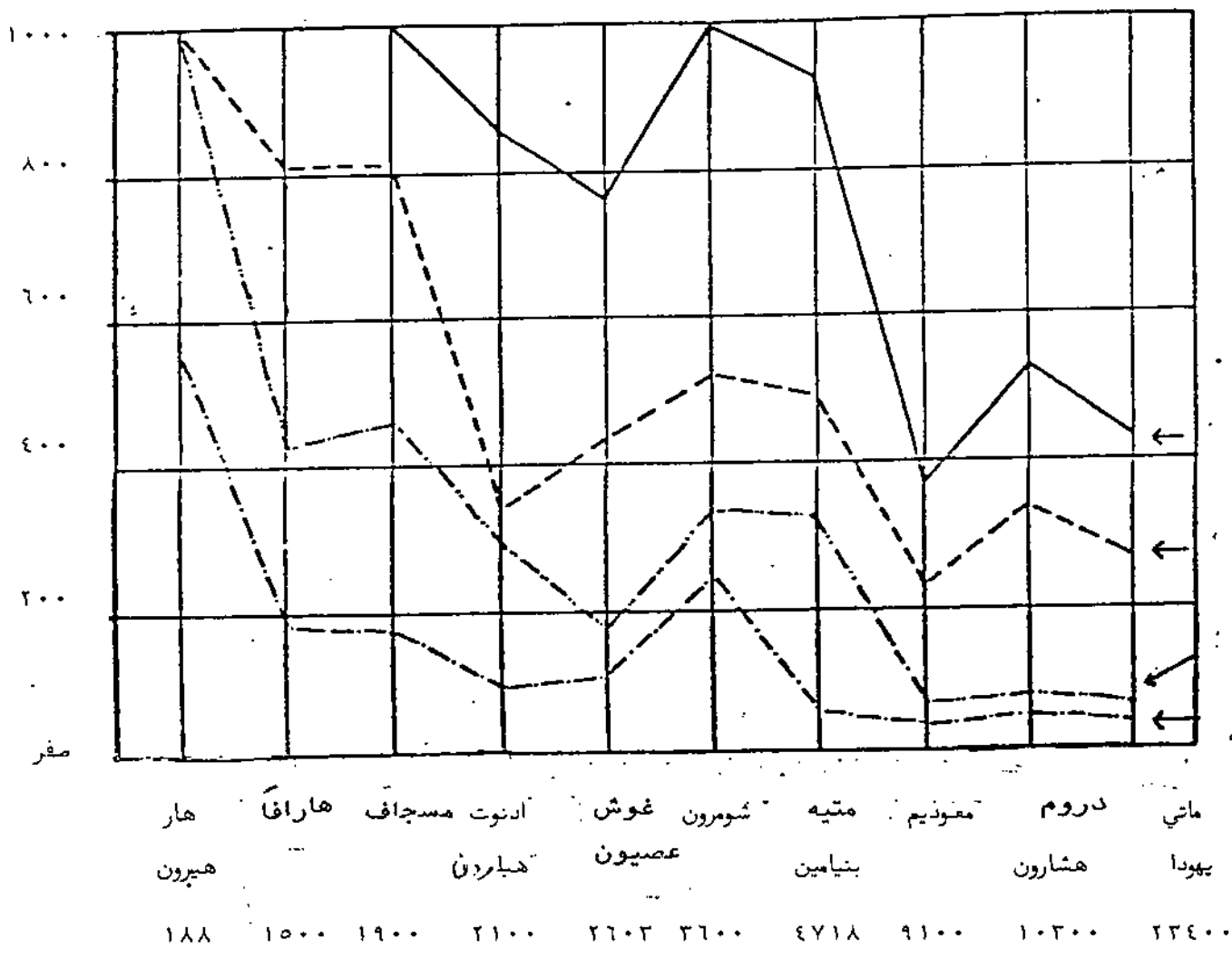
ومن ضمن المجالس الاقليمية المختارة كما هو في شكل (٤) باستثناء العربا ، ومسجاف ، نجد ان المجالس الاقليمية في الضفة الغربية تعتبر مكلفة جدا. فالانفاق للشخص الواحد في مجلس اقليمي هارهيبيرون يعتبر عاليا جدا خلال الفترة المالية ٨٤/٨٣ وهذا يعود بصورة رئيسية لكون هذا المجلس حديث الانشاء. كذلك يلاحظ ارتفاع الانفاق في مجلس اقليمي متية بنيامين وشمرون مقارنة بمجلس عتصيون ، وغور الاردن ، مع ان مجلس متية بنيامين وشمرون لهما حجم سكاني اكبر من هذين الاخيرين.

العلاقة بين حجم الانفاق على الخدمات الاجتماعية وعدد السكان:

يتضح من شكل رقم (٣) العلاقة بين حجم المجلس المحلي للمستعمرات ، والانفاق على الخدمات العامة ، كما يوضح الشكل رقم (٤) العلاقة بين حجم المجالس الاقليمية ووضع الانفاق على تلك الخدمات. وسبب ارتفاع حجم الانفاق ، كما هو واضح في الرسم ، هي مستعمرات الضفة الغربية والتي يبلغ حجم الانفاق عليها اعلى من مثيلاتها خلف الخط الاخضر.

ومثال ذلك مستعمرة معاليه ادوميم ، التي يبلغ عدد سكانها ٣٥٠٠ نسمة وهو نفس عدد سكان مستعمرة كاديما ، نجد ان معدل انفاقها يساوي ضعف معدل انفاق مستعمرة كاديما الواقعة داخل الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ . كذلك فان حجم الانفاق في مستعمرة روش بينا (داخل الخط الاخضر) وعدد سكانها ١٢٠٠ نسمة يعادل ٥٨% من حجم الانفاق في مستوطنة اريئيل رغم تقارب عدد السكان من كل منهما ، وهكذا الحال بالنسبة لكثير من مستعمرات الضفة الغربية.

العلاقة بين حجم المجالس الاقليمية والانفاق على الخدمات الاجتماعية/دولار للشخص
ميزانية عام ١٩٨٤/١٩٨٣

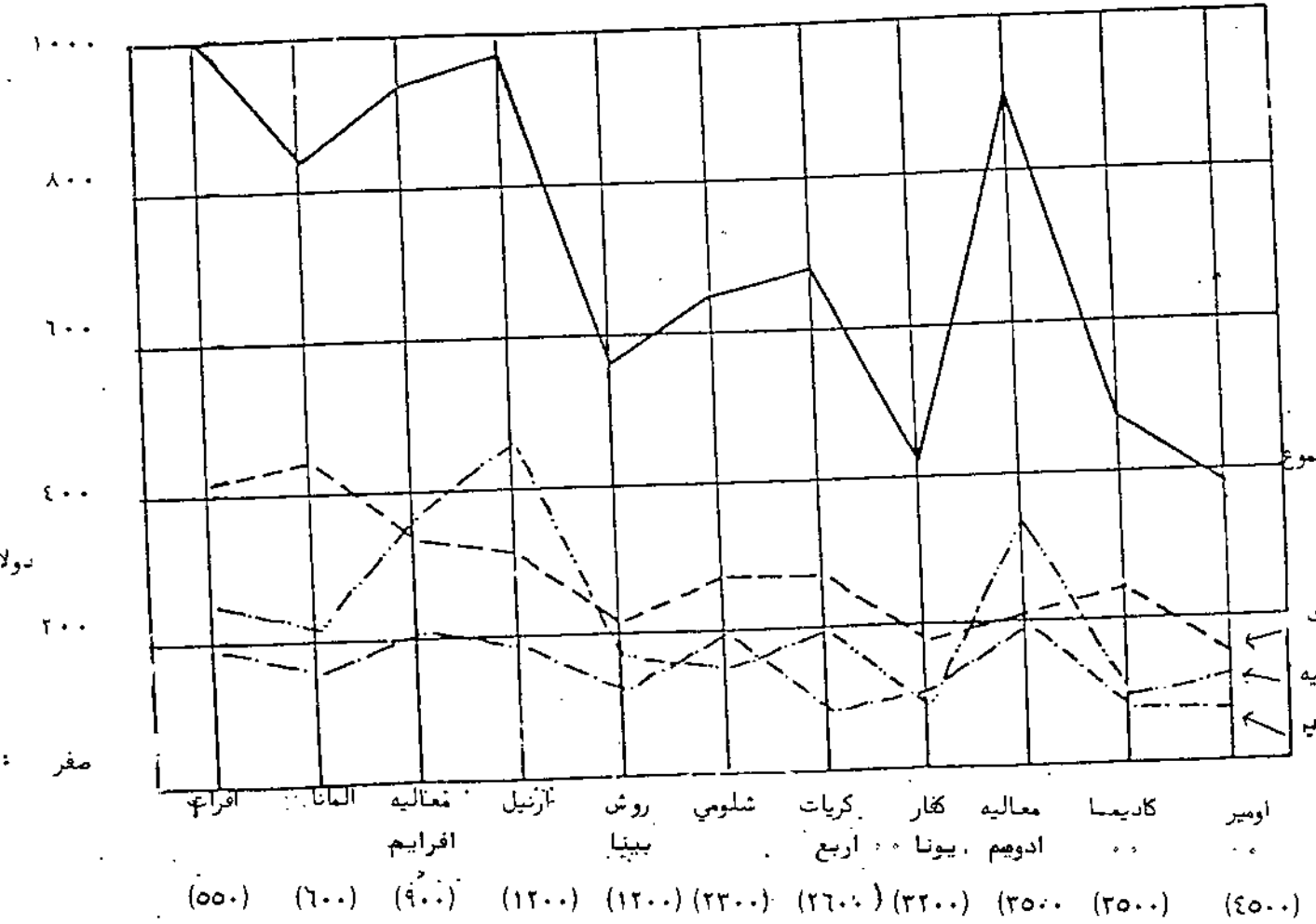


عدد السكان في المجالس الاقليمية

شكل رقم (٤)

المصدر

العلاقة بين حجم المجالس المحلية والانفاق على الخدمات الاجتماعية/دولار للشخص
ميزانية عام ١٩٨٤/١٩٨٣



شكل رقم (٣)

المصدر

المجالس الاقليمية وحجم الانفاق عليها :

يوضح الشكل رقم (٤) بصورة اكبر المجالس الاقليمية وحجم الانفاق عليها نسبة الى عدد السكان فيها واهم هذه المجالس هي:-

(١) مجلس اقليمي شمرون.

(٢) مجلس اقليمي متيه بنيامين.

وفي هذين المجلسين يتضح الانتهاك الواضح لسياسة تقليل الانفاق (Minimizing Cost) ، وكذلك الحال بالنسبة لمستعمرات (جبل الخليل) هار هيرون . حيث نجد ان الانفاق في هذه المستعمرات قد تجاوز عشرة اضعاف مجلس اقليمي ماتي يهودا للعام ٨٣ / ٨٤ .

ثمة ملاحظة تجدر الاشارة اليها هنا وهي ان حجم الانفاق الكبير لا يدل بالضرورة على جدوى اكبر في الخدمات ، بل يعكس الى حد ابعد زيادة التكلفة بسبب انخفاض عدد السكان المقيمين في المستعمرة.

ايرادات السلطات المحلية لتقديم الخدمات الاجتماعية:

تاتي ايرادات السلطات المحلية من عدة مصادر وهي:-

(١) المنح الحكومية

(٢) الضرائب

(٣) القروض والمنح

(٤) بدل استخدامات المرافق والخدمات المختلفة

ويوزع الدخل الحقيقي النهائي لكل سلطة محلية كما يلي:

(١) الدخل الخاص: وهي الضرائب على الافراد والمؤسسات الخاصة ، والمنح والهبات والايجازات.

(ب) الدخل المحول: وهو المبالغ المخصصة للسلطات المحلية حسب القانون، من الدولة.

(ج) مساهمات الحكومة: وتتضمن المساهمات العامة من منح وهبات حسب حالة المستعمرة الاقتصادية.

يتضح من الجدول رقم (٤٦) والشكل البياني الممثل له رقم (٥) قيمة الإيرادات النهائية في الميزانية العامة للسلطات المحلية لعام ٨٤/٨٣ ، ويحتوي على الفئات المذكورة أعلاه. وتحظى القروض العامة ذات الفوائد الرمزية ، والمنح الحكومية للاستثمارات المختلفة بأهمية واضحة ، تتبين جلية من خلال الجدول رقم (٤٦) والشكل رقم (٥) المذكورين.

ويتبين لنا من الجدول نفسه أيضاً ، قيمة الإيرادات النهائية في الميزانية بحسب مصدر الدخل في المجالس المحلية والاقليمية المختارة للسنة المالية ٨٤/٨٣ ، والذي يمثل زيادةً لنصيب المجالس المحلية في الضفة الغربية عن مثيلاتها في اسرائيل.

وهذه المعاملة التفضيلية في شكل الدعم الحكومي موجودة على حد سواء ، في المنح وفي شروط القروض الممنوحة للمستعمرات. إذ تغطي المنح ٥٨% من ميزانية المجلس المحلي و٥٦% من ميزانية المجلس الاقليمي في الضفة الغربية ، كما يتبين من الجدول رقم (٤٧) والشكل رقم (٦) ، بينما تصل المنح الى نحو ٢٥% ، ٣٠% من مجموع الانفاق الكلي للمجالس المحلية والاقليمية في اسرائيل على التوالي.

وتبرز المعاملة التفضيلية لمستعمرات الضفة الغربية عندما نلاحظ ان الانفاق الكلي لكل مستوطن في الضفة الغربية نسبة الى مثيله في اسرائيل يبلغ في المجالس المحلية في الضفة الغربية اكثر من ضعف مثيله خلف الخط الاخضر ، بينما يشكل نحو الضعف ونصف الضعف في المجالس الاقليمية في الضفة الغربية مقارنة بمثيلاتها في اسرائيل يتبين ذلك من الجدول التالي:-

جدول رقم (٤٥)

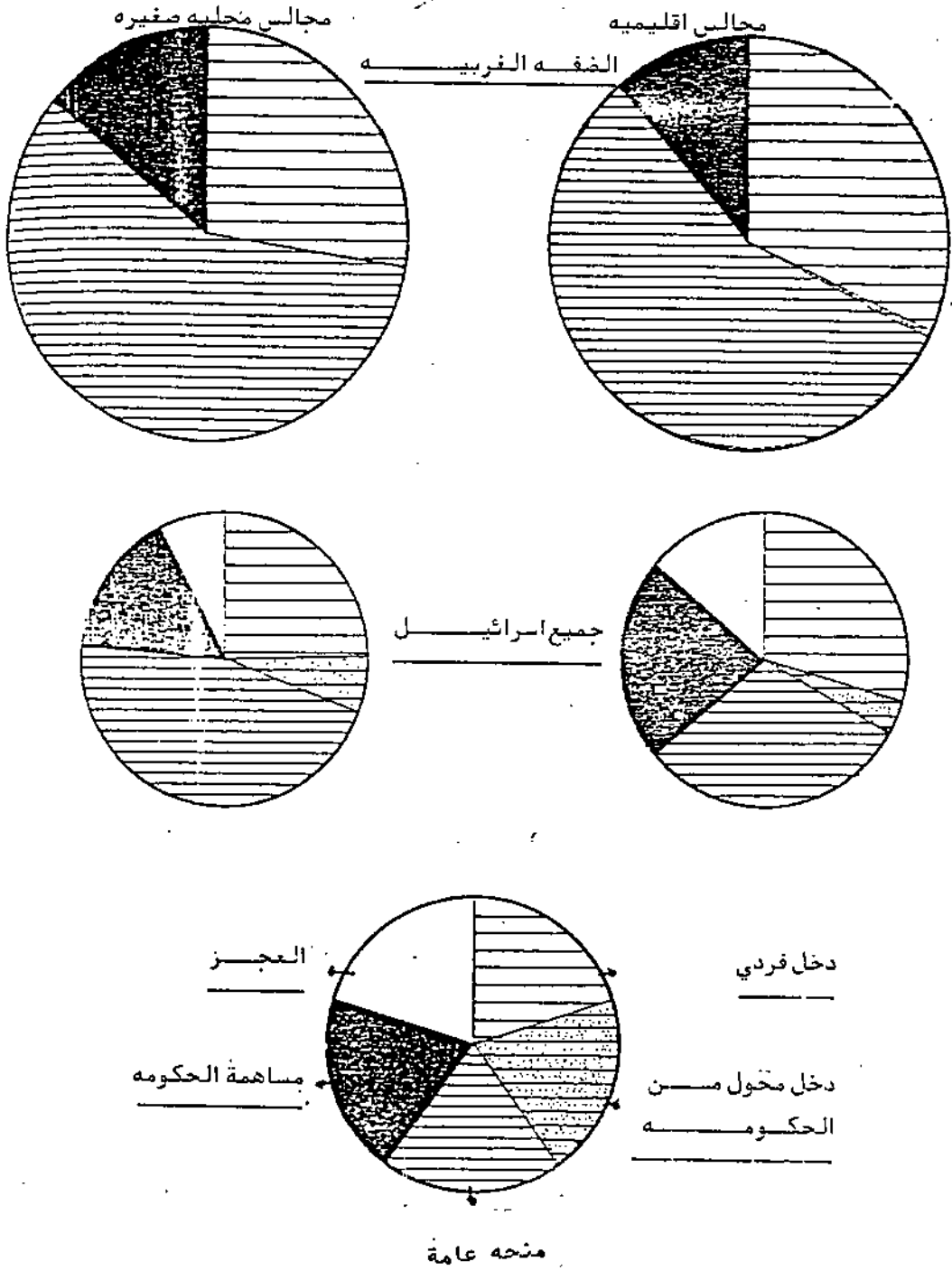
الانفاق الكلي لكل مستوطن في الضفة الغربية نسبة لمثله في اسرائيل*

دولار/لكل مستوطن

المجلس	الضفة الغربية	اسرائيل
المجلس المحلي	٨٥٣ دولاراً	٣٥١ دولاراً
المجلس الاقليمي	٩٨٨ دولاراً	٦١٣ دولاراً

* المصدر: بتصريف Aron Dehter, How Expensive are West Bank Settlements, Ibid, p23

مقارنه لمعدل مصادر عوائد الخدمات الاجتماعيه في
جميع المجالس المحليه والاقليميه
" الضفة الغربية و اسرائيل "



شكل رقم (٥)

والامر الاكثر اهمية: هو ان مستعمرات الضفة الغربية تدير موازاناتها دون اي عجز على عكس مثيلاتها داخل اسرائيل. (١)

تشكل المنح ، كما هو ظاهر في الشكلين (١٥ ، ١٥ب) اهم موارد المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية ، حيث تصل نسبتها الى اكثر من نصف مبالغ الانفاق باستثناء مستعمرة معاليه ادوميم ، اذ تبلغ نسبة المنح الى الانفاق فيها نحو ٤٧٪ . ورغم ذلك فان مجلس هذه المستوطنة يتسلم ضعف مايتسلمه مجلس اقليمي كاديما والذي يتميز بحجم سكان مقارب لحجم سكان معاليه ادوميم.

وكذلك الحال ايضا في مجلس محلي مستعمرة اومير (Omer) قرب بئر السبع ، والمشابه في عدد السكان لمستعمرة كريات اربع (الخليل) ، اذ يتسلم مستوطن مستعمرة اومير مايقارب ثلث مايتسلمه الفرد في كريات اربع ، ويعتمد ايرادها على الدخل الفردية التي تمثل ٤٣٪ من الانفاق الكلي.

ومن خلال الشكلين (١٦ ، ١٦ب) نلاحظ التمثيل البياني لبدائل الموارد المختلفة ، من: الدخل الشخصي ، الدخل المحول من الحكومة ، والمنح والقروض ، وذلك لتوفير الخدمات للمستوطنين.

ولا يوجد في الضفة الغربية سوى مستعمرة "ارفوت هياردن" الموضحة في الشكل (١٦) التي تشكل نسبة المنح العامة اقل من ثلث والانفاق الكلي لهذه المستعمرة.

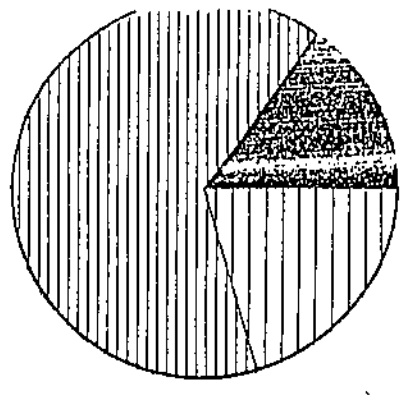
(١) يقصد بادارة الميزانيات دون عجز في مستعمرات الضفة الغربية ، انه يتم تغطية العجز مباشرة من قبل جهات رسمية وغير رسمية في اسرائيل ، بينما المستعمرات المقامة داخل اسرائيل تدير ميزانياتها مع استمرار وجود العجز فيها.

مقارنة مصادر الإيرادات المحلية

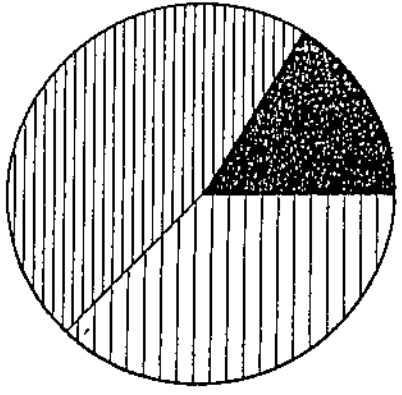
بيانات ١٩٨٣ / ١٩٨٤ سورية

كليات أربع

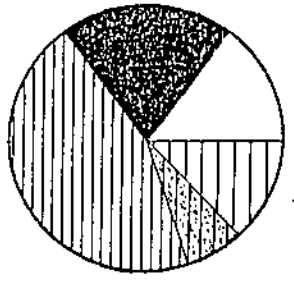
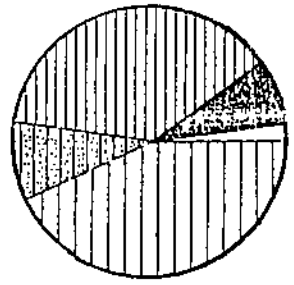
بيانات



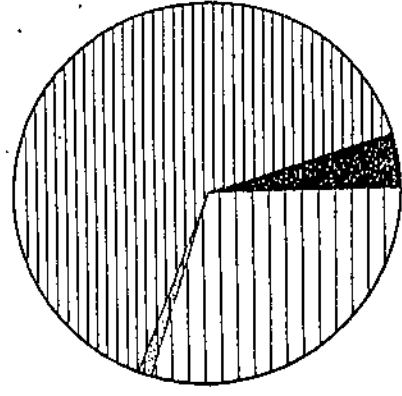
أوروبا



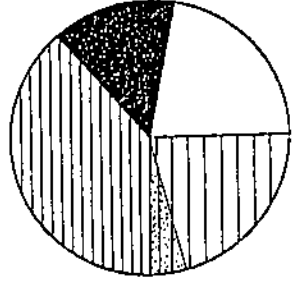
كافة



إقليم



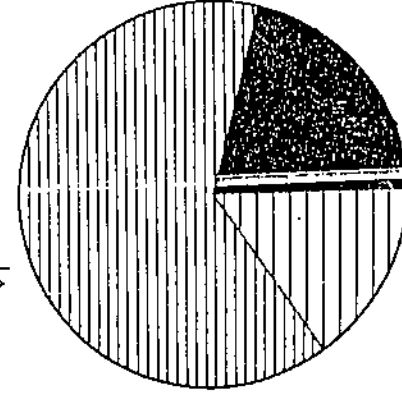
كل سوريا



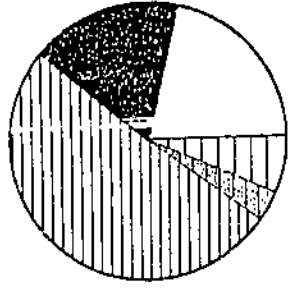
مقارنة مصادر الإيرادات المحلية

بيانات ١٩٨٤ / ١٩٨٥ سورية

معاليه افرانيم

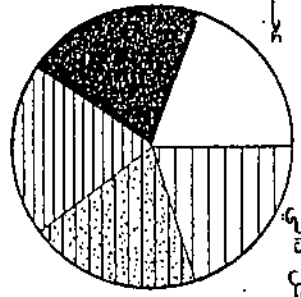


شام



شكل (١٥) أ

منحمة عامه



عجز

مساهمة الحكومه

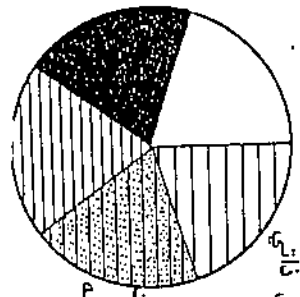
تحويلات

الحكومه

داخل ذاتي

شكل (١٥) ب

منحمة عامه



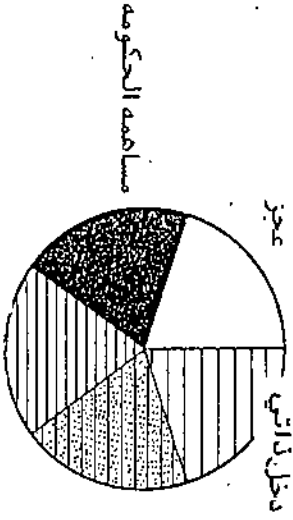
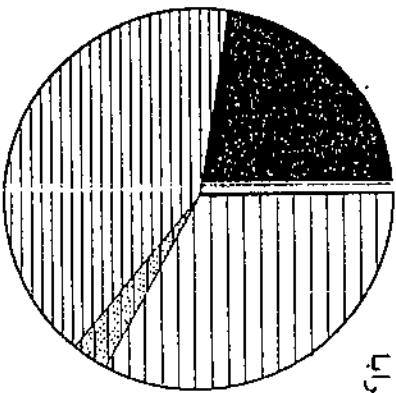
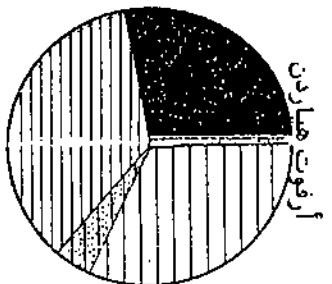
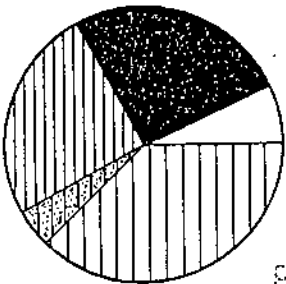
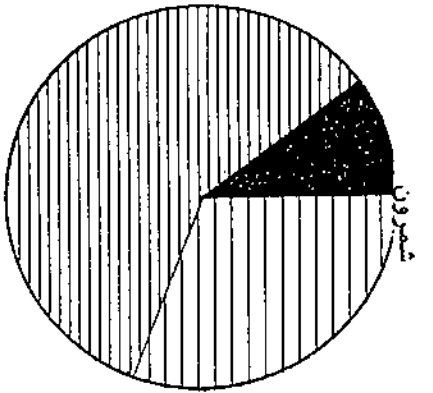
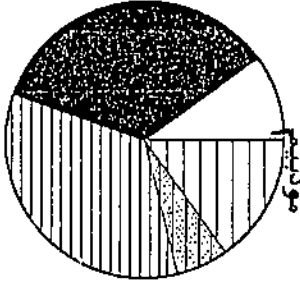
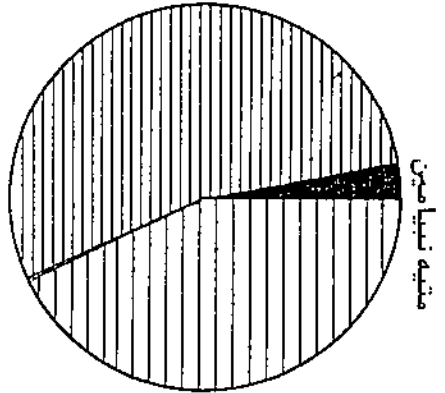
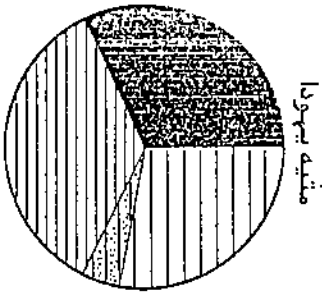
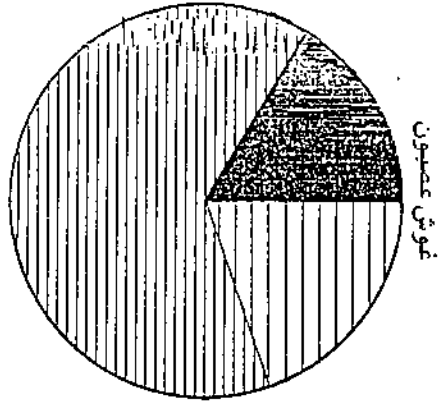
عجز

مساهمة الحكومه

تحويلات

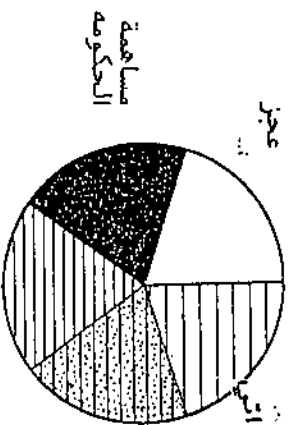
الحكومه

دخل ذاتي



منطقة عامه

شكل (١٦ب)



منطقة عامه

شكل (١٦ا)

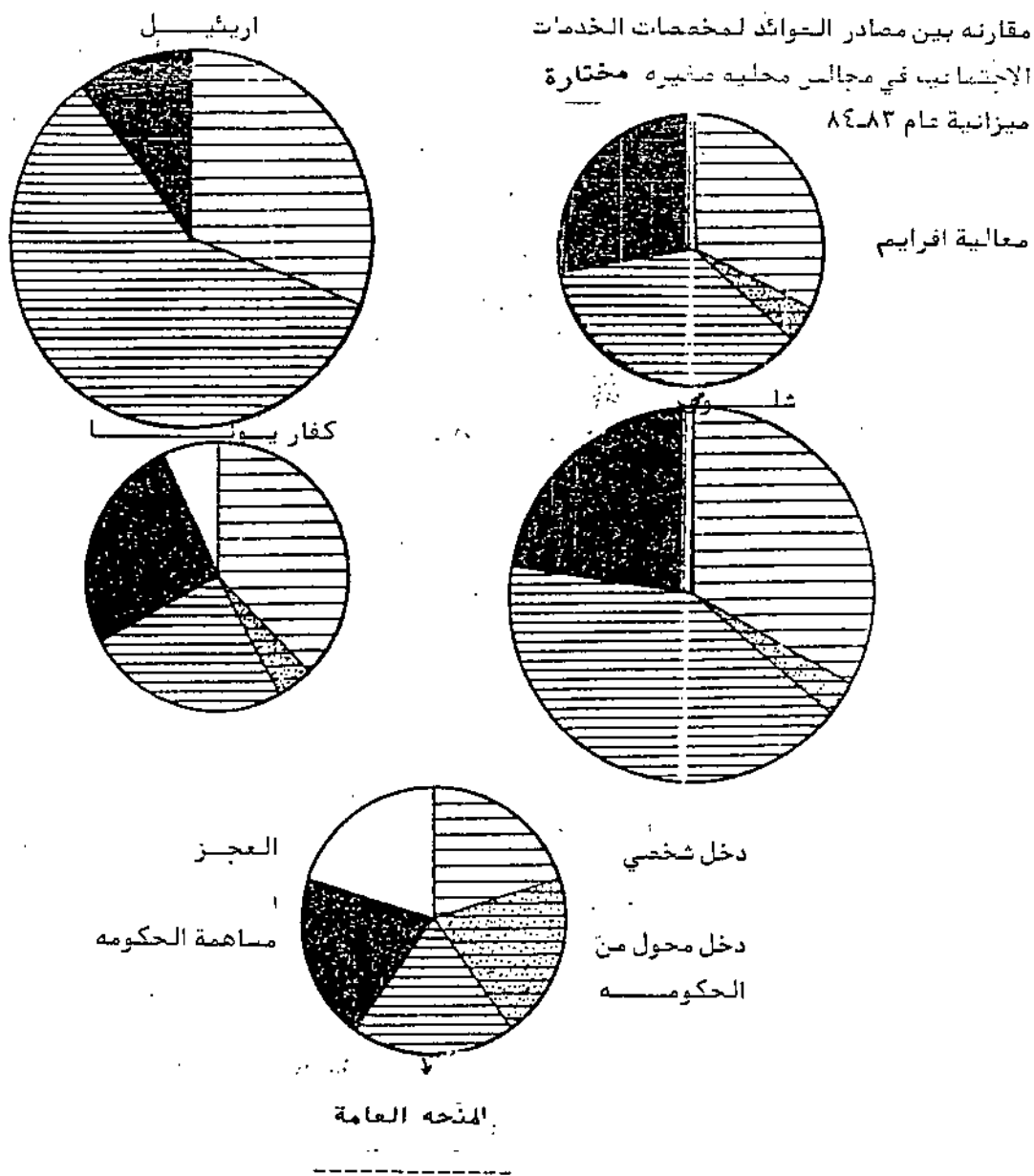
جدول رقم (٤٦) *

مصادر الإيرادات المالية للموازنات العادية (غير الانمائية) الخاص ببعض المجالس المحلية والاقليمية للمستوطنات في الضفة الغربية عن السنة المالية ٨٣/٨٤
دولار امريكي/للشخص

المجالس	مجموع الإيرادات من كافة المصادر	الدخل الذاتي	تحويلات الحكومة	المجموع	مشاركات حكومية اخرى	مشاركات منح عامة اخرى
<u>مجالس محلية صغيرة</u>						
- في اسرائيل	٣٢٤	٨٦	٢٢	٢١٦	١٥٩	٥٦
افرات	١٠٤٤	١٩٧	صفر	٨٤٧	٧٦٩	٧٨
الكانا	٨٣٢	١٥٥	صفر	٦٧٧	٥٨٠	٩٧
معاليه افرايم	٩٣٩	١٤٢	صفر	٧٩٧	٦٠٠	١٩٧
اريشيل	٩٧٤	٢٩٣	١٠	٦٧١	٦٢٦	٤٥
كريات اربع	٦٨٤	١٤٠	صفر	٥٤٤	٤٤٢	١٠٢
معاليه ادوميم	٨٩٩	٣٣٥	صفر	٥٦٤	٤٢١	١٤٣
جميع الضفة الغربية	٨٥١	٢٣٤	١	٦١٦	٤٩٩	١١٧
روش بينا	٥٦١	١١٣	٣١	٤١٦	٣٦١	٥٦
شلومي	٥١٣	٤٣	٢٢	٤٤٨	٣٣١	١١٧
كفار يونا	٣٢٨	٨٧	١٩	٢٢٢	١٦٠	١٦٢
كاديما	٣٩٨	٥٩	٣٣	٣٠٦	٢١٢	٩٤
اومير	٣٧١	١٦٣	٣٥	١٧٤	١٤٣	٣١
<u>المجالس الاقليمية</u>						
- في اسرائيل	٥٣٠	١٨٢	٢٣	٣٢٥	١٨٧	١٣٩
هار هيرون	٤٦١١	٣٢٤	صفر	٤٢٨٧	٣٦٣٥	٦٥٢
ارفوت هياردون	٨٤٨	٢٧٧	٣٦	٥٣٤	٣٠٥	٢٣٠
جزش عصيون	٧٦٥	١٥٠	صفر	٦١٤	٤٨٨	١٢٧
شومرون	١٠٢٢٢	٣٤٨	صفر	٧٧٣	٦٥٩	١١٤
ماتي بينامين	٩٢٥	٣٩٩	صفر	٥٢٦	٤٩٧	٢٩
- جميع الضفة الغربية	٩٨٧	٣١٦	٦	٦٦٦	٥٥٣	١١٢
هافانا	١٠٤٧٩	٤٩٢	٤٤	٩٤٣	٦١٢	٣٣١
مسجاف	١٠٤٥٣	٢٨٥	١	١٠١٦٧	٩٢٤	٢٤٣
معوديم	٣٣٦	٥٦	٢٢	٢٥٨	١٢٩	١٢٩
دروم هشارون	٤٩٥	٢٠١	٢٣	٢٧٢	١٣٣	١٣٨
ماتي يهودا	٤٢٩	١٢١	١٩	٢٨٩	١٥١	١٣٨

جدول رقم (٤٧) *
النسبة المئوية للمنحة العامة من المصروفات الكلية في المجالس الاقليمية
والمحلية المختارة للسنة المالية ١٩٨٤/١٩٨٣
دولار امريكي/للشخص

المجلس	المصروفات الكلية	منحة عامة	نسبة المنحة العامة للمصروفات الكلية
<u>المجالس المحلية الصغيرة</u>			
- في كل اسرائيل	٣٥١	١٥٩	٤٥
افرات	١٠٥٣	٧٦٩	٧٣
الكانسا	٨٣٧	٥٨٠	٦٩
معاليه افرايم	٩٣٦	٦٠٠	٦٤
اريتيل	٩٧٤	٦٢٦	٦٤
كريات اربع	٦٨٥	٤٤٢	٦٤
معاليه ادويم	٩٠٢	٤٢١	٤٧
- جميع الضفة الغربية	٨٥٣	٤٩٩	٥٨
روش بينا	٥٦١	٣٦١	٦٤
شلومي	٦٥٠	٣٣١	٥١
كفار يونسا	٤١٨	١٦٠	٣٨
كاديما	٤٦٨	٢١٢	٤٥
اومير	٣٧٨	١٤٣	٣٨
<u>المجالس الاقليمية في</u>			
- كل اسرائيل	٦١٣	١٨٧	٣٠
هان هبيرون	٤٦١١	٣٦٣٥	٧٩
ارفوت هياردين	٨٥٦	٣٠٥	٣٦
جوش عصيون	٧٦٥	٤٨٨	٦٤
شومرون	١١٢٢	٦٥٩	٥٩
ماتي بنيامين	٩٢٥	٤٩٧	٥٤
- جميع الضفة الغربية	٩٨٨	٥٥٣	٥٦
هاراتا	١٤٧٣	٦١٢	٤٢
مسجات	١٥٣٦	٩٢٤	٦٠
معوديم	٣٧٢	١٢٩	٣٥
دروم هشارون	٩٣٣	١٣٣	٢٥
ماتي يهودا	٤٢٩	١٥١	٣٥



شكل رقم (٦)

المصدر

لو أخذنا العربا كمثال لما هو عليه حال الانفاق داخل الخط الأخضر ، لوجدنا انه يعادل (١٤٧٣) دولاراً للشخص وقد يجده البعض مبلغا كبيرا ولكنه ليس كذلك اذ ماقورن بمستعمرة "هار هيبرون" (٤٦١١) دولاراً للشخص ، حوالي ٨٠٪ منها منح حكومية ، ولا تشكل هذه المنحة سوى ٤٢٪ في العربا .

وبالطبع فان مستعمرة (هار هيبرون) حالة استثنائية ، يماثلها داخل الخط الأخضر مجلس اقليمي مسجاف ، والتي رغم ان انفاقها ١٤٥٦ دولاراً للشخص ، فانها تعتبر ذات افضلية كمستعمرات الضفة الغربية وسيتم توضيح هذه الافضلية في الجزء الثاني من هذا البحث .

وباختصار فان الانفاق على الشخص الواحد في الضفة اكبر بصورة اجمالية من ذلك الانفاق في اسرائيل حيث يصل في :

٤٢٩ دولاراً/للشخص الواحد	ماتي بن يهودا*
٩٢٥ دولاراً/للشخص الواحد	ماتي بنيامين**
٧٦٥ دولاراً/للشخص الواحد	غوش عصيون**

اما المنح: فتشكل: ٣٥٪ من مجموع انفاق متية بن يهودا*
٥٤٪ من مجموع انفاق غوش عصيون**
٦٤٪ من مجموع انفاق ماتي بنيامين**

ولعل الاختلاف فيما بين مجلس اقليمي شمرون (الضفة الغربية) ودروم هاشرون (اسرائيل) اكثر اهمية ، حيث تشكل المنح في المجلس الاول ٥٩٪ ، و ٢٥٪ في المجلس الثاني . والانفاق : ١١٢٢ دولاراً للشخص في الاول ، اما في الثاني فهو ٥٣٣ دولار للشخص ، وهذا يعني ان الخدمات ذات تكلفة عالية وتمول من الانفاق العام .

* تقع داخل اسرائيل
** تقع في الضفة الغربية

الجزء الثاني

ميزانيات القرى التعاونية:

ياخذ التحليل هنا ، جنوبي هضبة نابلس ، والجليل شمالا ، وذلك لتشابه الخصائص فيما بين هاتين المنطقتين ، من حيث المعاملة التفضيلية لهما من قبل الحكومة الاسرائيلية والوكالة اليهودية ، من اجل اعادة نشر السكان اليهود في مناطق مجاورة للمناطق العربية.

وسوف تقتصر العينة على سبع مستعمرات ، ثلاث منها ضمن سلطة المجلس الاقليمي لمستعمرات متيه بنيامين (A,B,C) والثلاث الاخرى ضمن سلطة المجلس الاقليمي لمستعمرات مسجاف شمالا (الجليل) (D,E,F) والمستعمرة السابعة هي مستعمرة : (Emek Yezrae'1) قرب حيفا (G) اما (A,B,C) فتبعد ٣٠ - ٤٠ كم عن القدس - تل ابيب وعدد سكانها ٢٠ ، ٤٦ ، ٦١ عائلة على التوالي . في حين تبعد كل من مستعمرات (D,E,F) نحو ٤٠ كم عن حيفا وعدد سكانها ٢٣ ، ٣٠ ، ١٢١ عائلة على التوالي. اما مستعمرة (G) فتبعد ٣٠ كم عن حيفا وبها ٢٢١ عائلة ، وتقع جميع هذه المستعمرات ضمن تصنيف (كحيلاتي) (Yeshuv Kheilati) .

وسوف نرى ان فرضية "المستعمرة الاكبر سكانا هي الاقل تكلفة" صحيحة اذا ما قارنا بين مستعمرات مجلس اقليمي متيه بنيامين ومستعمرات مجلس اقليمي مسجاف ، حيث نجد ان عدد سكان مستعمرات مجلس اقليمي متيه بنيامين ٤٧١٨ نسمة مقابل ١٩٠٠ نسمة في مجلس اقليمي مسجاف ، وكان انفاق مستعمرات مجلس اقليمي متيه بنيامين اقل بنحو ٤٠٪ من الاخيرة.

ورغم افضلية الضفة الغربية لمخططي الاستيطان ، فان منطقة الجليل ايضا تحظى بنفس الافضلية، اذ نجد ان مجلس مسجاف تسلم ٦٠٪ من موازنته كمنحة عامة مقابل ٥٤٪ يتسلمها مجلس اقليمي متيه بنيامين.

ونتيجة لعدم تشابه الخدمات المقدمة في كلا المجلسين الاقليميين ، فاننا ورغم الانفاق السخي على مستعمرات مسجاف ، نلاحظ ان الانفاق للشخص الواحد في متيه بنيامين اكبر من مثيله في مسجاف ، كذلك اذا رجعنا الى الموارد التمويلية المختلفة للمستعمرات المذكورة لوجدنا ان متيه بنيامين ذات حصة من التمويل العام اكبر من مسجاف ، في حين تتسلم مستعمرة (Emek) (G) مبالغ بسيطة جدا .

ميزانيات الاستيطان:

يمثل جدول (٤٨) والجدول (٥٠) الانفاق العام لمجالس مستعمرات متيه بنيامين ، مسجاف على الخدمات العامة.

يقابل هذا الانفاق الايرادات المحصلة مقابل تقديم هذه الخدمات وتوضيحها في جدول رقم (٤٩) وجدول رقم (٥١) والتي تمثل الايرادات المجنية مقابل تقديم الخدمات العامة في المستعمرات المختلفة.

وقد اخذت نماذج متشابهة من هذه المستعمرات لتسهيل المقارنة لمستويات الانفاق. وتغطي الميزانيات الماخوذة الانجاز الفعلي المتحقق لمستعمرات:

A , B	للفترة	١٩٨٤/١٠/١	الى	١٩٨٥/٩/٣٠
C	للفترة	١٩٨٤/٤/١	الى	١٩٨٥/٣/٣١

اما المستعمرات الاخرى فقد اخذت من مشروع الميزانية للفترات التالية:

D	الفترة	١٩٨٦/٤/١	الى	١٩٨٧/٣/٣١
E , F	الفترة	١٩٨٥/٤/١	الى	١٩٨٦/٣/٣١

وكما نرى فان هذه الدراسة يحيطها محدودية المعلومات من جهة ، وحتى المعلومات المتاحة كانت تتسم ببعض الغموض ، اذ كان يجمع اكثر من انفاق ضمن بند واحد في الميزانية (مثل الاستثمار الراسمالي + تكلفة التشغيل) . الامر الذي يجعل الطريقة التي تخصص بها الاموال للاغراض المختلفة ، وخاصة عندما تكون المستعمرة تحت الانشاء وتلقى الدعم الحكومي لتغطية الانفاق على البنية التحتية ، غير منظمة وغامضة.

ثمة مشكلة اخرى فيما يتعلق بالمقارنة فيما بين المستعمرات المختلفة من حيث الانفاق ، وهي وجود اختلاف فيما يتعلق بطبيعة الخدمات للمجتمعات المختلفة ، وكيفية اقتسام الانفاق فيما بين المستوطنين.

جدول رقم - ٤٨ -
الانفاق على الخدمات الاجتماعية المختارة من مجلس اقليمي
متيه بنيامين/دولار امريكي

C	المستعمرات		الانفاق
	B	A (1)	
١٤٣٧٠	٨٨٤٧	١٥٨٤٠	صيانة المرافق العامة والتنظيفات ، الحدائق العامة
٥٦٠	١٤٥٨	٢١٢٠	الحماية والامن
٨٤٠٠	٣٤٤٢	٣٧٢٠	التعليم (١)
٣٢٠٠	٤٥٨	٢٥٠٠	الثقافة والشباب (٢)
٢٠٠	١٢٥٤	١٠٠٠	خدمات دينية
٧٢٠٠	٥٩٥٤	٥٥١٠	تكلفة التشغيل للناقلات الجرارات
٩٥٠٠	٧٧٨١	٢٩٠٠٠	كهرباء ومياه للمرافق العامة (٣)
-	٣٨٠ (٥)	٧٠٠ (٤)	اخرى
٦٠٠	٤٠٩٧	١٨٨٠	مساهمات في منظمات الاستيطان
٤٤٠٣٠	٣٣٦٧١	٦٢٢٢٠	انفاق البلديات الكلي
٤٧٦٨٤	٢٢٩٥٢	١٥٩٦٠	انفاق اداري وعام
٩١٧١٤	٥٦٦٢٣	٧٨٢٣٠	اجمال الانفاق

Aron Dehter , How Expensive are West Settlements, Ibid, p 35

- (١) تم استثناء البنود التالية من النفقات في مستعمرة (A) :
استثمارات في الخدمات الدينية ٤٧٠٠ دولار
الفوائد المدفوعة على قروض السنوات السابقة ١١٢٠ دولاراً
دفعات السنوات القادمة ١٧٠٠٠ دولار
- (٢) تتضمن الرواتب المدفوعة من خارج الميزانية المستوطنة
- (٣) بما فيها صيانة المولدات
- (٤) نفقات خاصة
- (٥) خدمات انتاج

جدول رقم (٤٩)
الإيرادات المتحصلة من تقديم الخدمات العامة في المستعمرات المختارة *
من مجلس اقليمي متيه بنيامين / دولار امريكي

المستعمرات			المصدر
C	B	A	
١٩٨٠٠	١٠٩٧٨	١٠٣٥٠	ضرائب مدفوعة من المستوطنين (١)
٤١٠٠	٢٨٩	-	ضرائب وابعارات على المشاريع
٦٠٠٠٠	٣١٥٥٢	٢٠٧٠٠	مساهمة المجلس الاقليمي
٤٨٠	٢٧٣٩	٢٢٠٠	مساهمة وزارة الدفاع
٢٤٠٠	-	٤٦٦٣٠	مساهمة الوكالة اليهودية
-	٦١٩١	١٥٠٠	ايرادات اخرى (٢)
٨٦٧٨٠	٥١٧٤٠	٨١٣٨٠	الدخل العام
٤٩٣٤ -	٤٨٨٣ -	٣١٥٠ +	العجز او الفائض

* المصدر: Aron Dehter, How Expensive are West Bank Settlements, Ibid, P.37

- (١) تم استثناء الضرائب المدفوعة للمجلس الاقليمي
- (٢) تفصيل الايرادات الاخرى:
ا- مساهمات المستوطنين في اماكن العبادة
ب- الدخل من خدمات الشحن نحو (٤٨٣٦) دولاراً

جدول رقم - ٥ -
الاتفاق على الخدمات الاجتماعية في المستعمرات المختارة
من مجلس اقليمي مسجاف/دولار امريكي

المستعمرة			الاتفاق
F	E	D	
١٠١٠٠	٥٣٠٠	٦٠٦٠	صيانة المرافق العامة ، التنظيفات
٢٠٠	-	٦٠٠	الحماية والامن
(١) ٤٤٠٠	٢٥٩٥٠	٤٤٤٠	التعليم
٤٩٠٠	٤٢٥٠	٤٨٠	الثقافة والشباب
-	-	-	خدمات دينية
١٠٢٠٠	٦٥٥٠	٣٨٤٠	تكلفة التشغيل للناقلات والجرارات
٣٠٠٠	-	٦٥٧٦	كهرباء ومياه للمرافق العامة
(٢) ٢٠٠	٨٠٠	-	اخرى
-	١٢٠٠	-	مساهمات في منظمات الاستيطان
٣٣٠٠٠	٤٤٠٥٠	٢١٩٩٦	مجموع الاتفاق البلدي
٥٣٤٦٠	٣٦٨٠٠	١١٣١٦	اتفاق اداري واتفاق عام (٣)
٨٦٤٦٠	٨٠٨٥٠	٣٣٣١٢	المجموع

Aron Dehter How Expensive are West Bank Settlement, Ibid, P. 36

- (١) تتضمن مصاريف حدائق الحيوان الخاصة باغراض الدراسة.
- (٢) تتضمن مصاريف متعلقة بالخدمات الصحية
- (٣) تم استثناء الضرائب المدفوعة للمجلس الاقليمي من هذا البند

جدول رقم (٥١)
الايادات المتحصلة من تقديم الخدمات العامة*
في مجلس اقليمي مسجاف/دولار امريكي

المصدر	المستعمرة		
	F	B	D
ضرائب محصلة من المستوطنين (١)	٦٦٩٦٠	٥٧٦٠٠	٨٢٥٢
ضرائب وايجارات من المشاريع	٩٧٠٠	١٠١٥٠	-
مساهمات المجلس الاقليمي	١٥٠٠	١٥٠٠	٢٨٩٢
مساهمة وزارة الدفاع	٣٨٠٠	٣٤٠٠	-
مساهمة الوكالة اليهودية	-	٨٢٠٠	٨٤٠٠
ايرادات اخرى مختلفة	(ب)٤٥٠٠	-	(١)٣٠٠٠
الدخل العام	٨٦٤٦٠	٨٠٨٥٠	٢٢٦٤٤
العجز او الفائض	-	-	١٠٦٦٨

* المصدر: Aron Dehter, How Expensive are West Bank Settlements, Ibid, P.37

(١) تم استثناء الضرائب المدفوعة للمجلس الاقليمي

(٢) تفصل الايرادات المختلفة:

ا- ضرائب محصلة من السكان الذين سيستوطنون مستقبلا لتغطية انفاق الانشاء.

ب- ايرادات المرافق العامة.

الانفاق على الخدمات العامة:

يتضح من جدول رقم (٥٣) والشكل رقم (٧) الانفاق على الخدمات العامة حسب كل عائلة ، لثلاث من مستعمرات مجلس اقليمي متيه بنيامين ، والتي يذهب اكثر من ٣٠% من ميزانياتها الى النفقات الادارية العامة التي يمكن ملاحظتها بدرجة اكبر في مستعمرة (C) ذات الصفة الادارية المتقدمة اكثر من الاثنتين الاخرتين، (A ، B) .

ومن الامور ذات الاهمية الواضحة المؤثرة في قياس هذا النوع من الانفاق على كل عائلة: الخدمات البلدية ، صيانة المرافق العامة ، الحدائق العامة ، الكهرباء ، والمياه.

ويمكن ملاحظة ان الانفاق على الكهرباء مرتفع في مستعمرة (A) حيث يصل الى ٣٧% من الانفاق الكلي لهذه المستعمرة ، ذلك ان وحدة الكهرباء للمستعمرات الصغيرة والتي تحصل على حاجاتها من مولدات محلية ذات تكلفة عالية ، ويأتي في المرتبة الثانية تكاليف التشغيل لحافلات المستعمرة ووسائل النقل فيها .

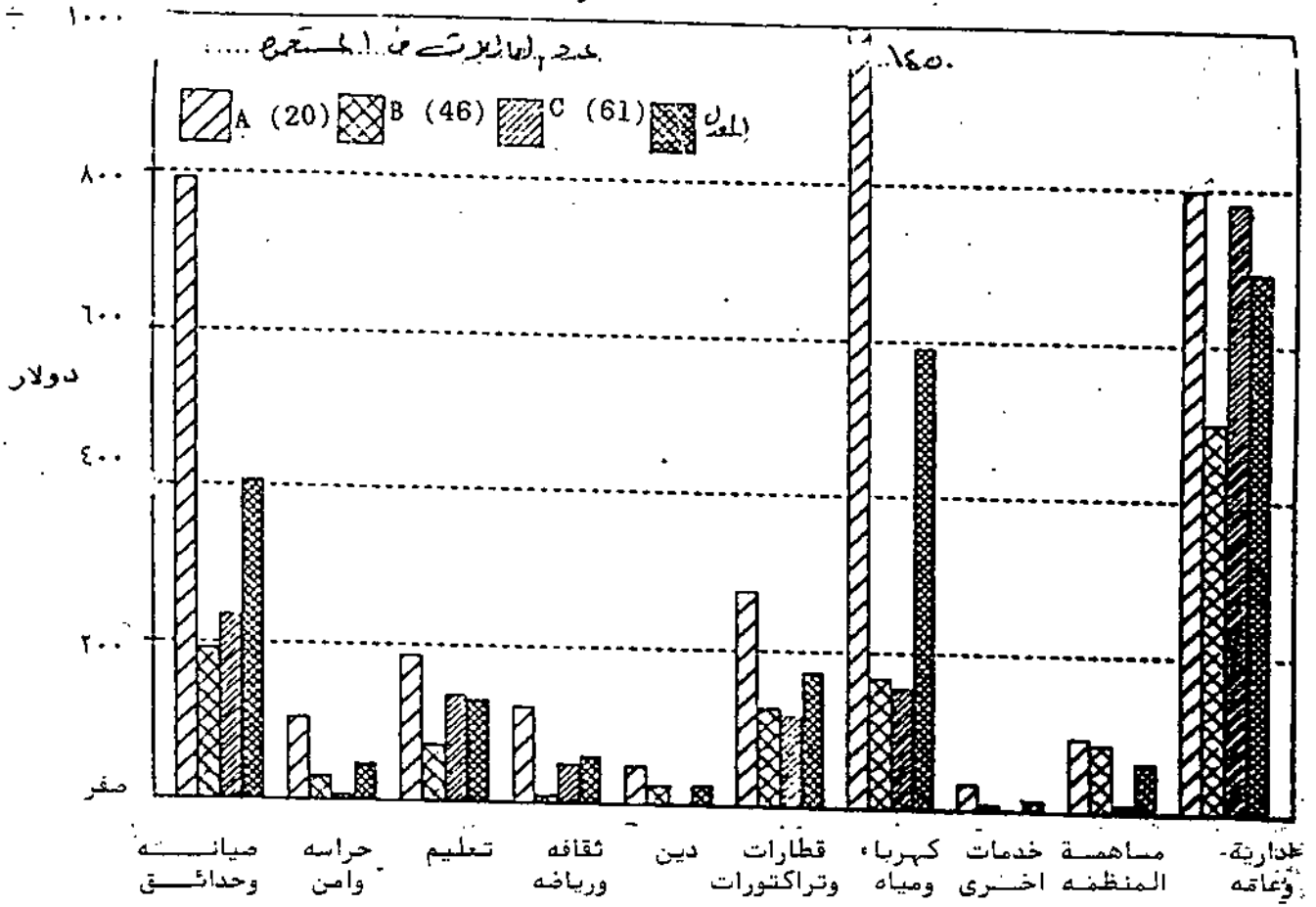
اما التعليم الذي يدار بواسطة المستعمرة، فيصل الى نحو ٦% من الانفاق العام وهذا ليس الا جزءا بسيطا من التعليم الذي تتولاه الوزارات المختلفة .

والرسم العمودي في الشكل [٧] يوضح لنا الانفاق حسب نوع الخدمات التي يتم الانفاق عليها ، ويظهر ان اصغر المستعمرات (A) هي اكثرها تكلفة بمقياس الانفاق لكل عائلة ، اما مستعمرة (C) فلا تصل الى مستوى الانفاق في (A) سوى في النفقات الادارية التي تم ذكرها سابقا .

وهذه المستعمرة ، (C) ، اغنى مستعمرات متيه بنيامين، وليست دينية كما هو حال مستعمرتي (A) و (B) التابعتين لحركة (امانا). اذ نلاحظ مثلا ان مستعمرة (A) اقرت مبلغ ٥٧٠٠ دولار كمصاريف دينية للفترة الواقعة من (١/١٠/٨٤ - ٣٠/٩/٨٥) ، كما تم رصد مبلغ ٣٣٠٠٠ دولار لنفس الغرض للعام الذي يليه .

(١) تم وضع الانفاق السنوي على الخدمات العامة على اساس الانفاق/ لكل عائلة

مقارنه للمصروف السنوي على الخدمات الاجتماعية في مستوطنات : : متية بنيامين
 للعائليه الواحده



شكل رقم (٧)

جدول (٥٣) *

الانفاق على النشاطات المختلفة في مستعمرات مجلس اقليمي متية بنيامين: دولار/عائلة

الخدمات	A (20)	B (46)	C (61)	المعدل بالدولار	النسبة من المصري المصرفات %
صيانة المرافق العامة، التنظيفات والحدائق	٧٩٢	١٩٢,٣٢	٢٣٥,٥٧	٤٠٦,٦٣	١٨,٣
الحماية والحراسة	١٠,٦	٣١,٦٩	٩,١٨	٤٨,٩٥	٢,٢
التعليم	١٨٦	٧٤,٨٢	١٣٧,٧٠	١٣٢,٨٤	٦,٠
النشاطات والرياضة والتثقيف	١٢٥	٩,٩٥	٥٢,٤٥	٦٢,٤٦	٢,٨
خدمات دينية	٥٠	٢٧,٢٦	٣,٢٧	٢٦,٨٤	١,٢
تكاليف تشغيل العربات والتركتورات	٢٧٥,٥	١٢٩,٤٣	١١٨,٠٣	١٧٤,٣٢	٧,٩
الماء والكهرباء	١,٤٥٠	٢٦٩,١٥	١٥٥,٧٣	٥٩١,٦٢	٢٦,٧
خدمات اخرى	٣٥	٨,٢٦	-	١٤,٤٢	٠,٧
المساهمة في تسويات الجمعيات	٩٤	٨٩,٠٦	٩,٨٣	٦٤,٣٠	٢,٩
مجموع المصاريف البلدية	٣ ١١٣,٥٠	٧٣١,٩٤	٧٢١,٧٦	١.٥٢٢,٧٨	٦٨,٧
والمصاريف العامة والادارية	٧٩٨,٠	٤٩٨,٩٥	٧٨١,٧٠	٦٩٢,٨٨	٣١,٣٠
مجموع المصروفات	٣.٩١١,٥٠	١.٢٣٠,٨٩	١.٥٠٣,٤٦	٢.٢١٥,٢٦	١٠٠,٠

* المصدر: Aron Dehter, How Expensive are West Bank Settlements, Ibid, p.٤١

جدول رقم ٥٧*
الانفاق على النشاطات المختلفة في مستعمرات مجلس اقليمي مسجاف دولار/عائلة

الخدمات	D (23)	E (30)	F (121)	المعدل بالدولار	النسبة من المصروفات
صيانة المرافق العامة والتنظيفات والحدائق الحماية والحراسة	٢٦٣٢٤٨	١٧٦٦٧	٨٣٢٤٧	١٧٤٥٤	١٠٨
التنظيم	٢٦٠٩	-	١٦٥	٩٢٤	٦
النشاطات والرياضة والتثقيف	١٩٣٠٤	٨٦٥٠	٣٦٢٢٦	٣٦٤٨	٢٢٥
خدمات دينية	٢٠٨٧	١٤١٦٧	٤٠٥٠	٦٧٦٨	٤٢
تكاليف تشغيل العربات والتركتورات	١٦٦٩٦	٢١٨٣٣	٨٤٣٠	١٥٦٥٣	٩٧
الماء والكهرباء	٢٨٥٩١	-	٢٤٨٠	١٠٣٥٧	٦٤
خدمات اخرى	-	٢٦٦٦	١٦٥	٩٤٤	٦
المساهمة في تسويات الجمعيات	-	٤٠٠	-	١٣٣٣	٨
مجموع المصاريف البلدية	٩٥٦٣٥	٤٦٨٣٣	٢٧٢٧٣	٨٩٩١٤	٥٥٦
الادارة والمصاريف العامة	٤٩٢٠	٢٢٦٦٧	٤٤١٨٢	٧٢٠١٦	٤٤٤
مجموع المصروفات	٤٤٨٠٣٥	٢٦٩٥٠	٧١٤٥٥	١٦٩٥٣	١٠٠٠

* المصدر: Aron Dehter, How Expensive are West Bank Settlements, Ibid, p.44.

وفيما يتعلق بالانفاق على الخدمات العامة في مجلس اقليمي مسغاف ، فقد تم توضيحه في الجدول رقم (٥٤) ، والشكل رقم (٨) ، والذي يتبين منهما ، ارتفاع قيمة الانفاق على الخدمات الادارية والتعليم في مستعمرة (B) ، وذلك لتقدم وتطور الجهاز الاداري في هذه المستعمرة ولكون التعليم مهولا بصورة رئيسية من قبل الجهات العامة ويدخل بالتالي ضمن ارقام الميزانية السنوية للمستعمرة المذكورة.

وتتميز مستعمرات مجلس اقليمي مسغاف بانعدام الانفاق على الخدمات الدينية وانخفاض المساهمة في الحركات الاستيطانية كما يتبين من خلال الشكل رقم (٩) واذا ما قارنا فيما بين مجلس اقليمي مسغاف ومثيه بنيامين من حيث الانفاق لتبين لنا تفوق مستعمرات مثيه بنيامين في الانفاق على مختلف انواع الخدمات (على اساس الانفاق لكل عائلة) عن مثيلاتها في مجلس اقليمي مسغاف باستثناء التعليم والادارة (كما هو واضح من الشكل رقم (٩) ، بسبب الانفاق المرتفع على هذين النوعين من الخدمات من قبل مستعمرة (B) الواقعة ضمن مستعمرات مجلس مسغاف المذكور.

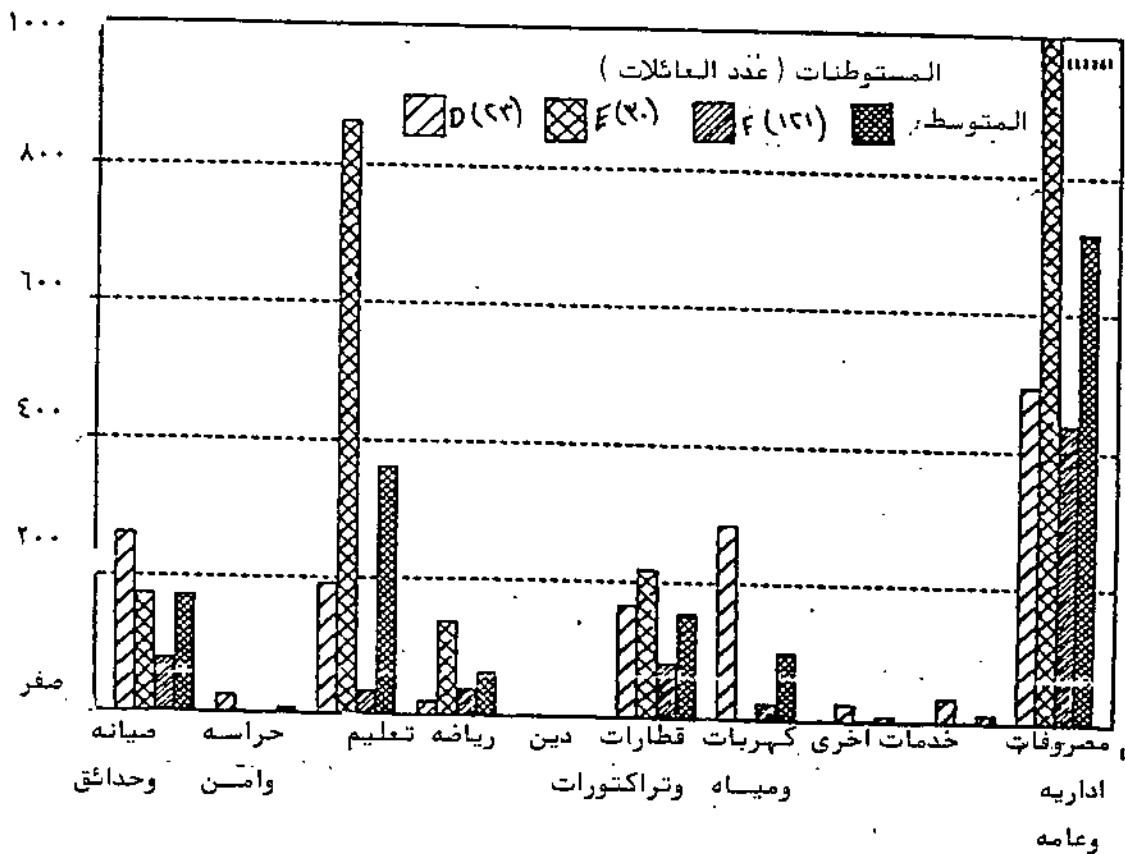
اما الانفاق على الثقافة والشباب فيكاد يكون متساويا في كلا المجلسين المذكورين، ويجب ملاحظة ان الارتفاع في الانفاق على اي نوع من انواع الخدمات العامة في المستعمرات المختلفة ، لايعني ارتفاعا في جودة الخدمات المقدمة للمستوطنين المقيمين في هذه المستعمرات.

العلاقة بين حجم المستعمرة والانفاق السنوي:

تم تنظيم المستعمرات السبعة المشار اليها سابقا حسب عدد العائلات ، كما يتبين من خلال الشكل رقم (١٠) التالي ، والذي يوضح ايضا الانفاق السنوي على الخدمات العامة والخدمات الادارية ، وخدمات البلديات في مستعمرات مجلس اقليمي مسغاف ومثيه بنيامين. ويلاحظ من خلال الشكل المذكور ان الانفاق على الخدمات البلدية يكون اقل كلما كانت المستعمرة اكبر ، باستثناء مستعمرة (B) بسبب ارتفاع الانفاق على التعليم فيها .

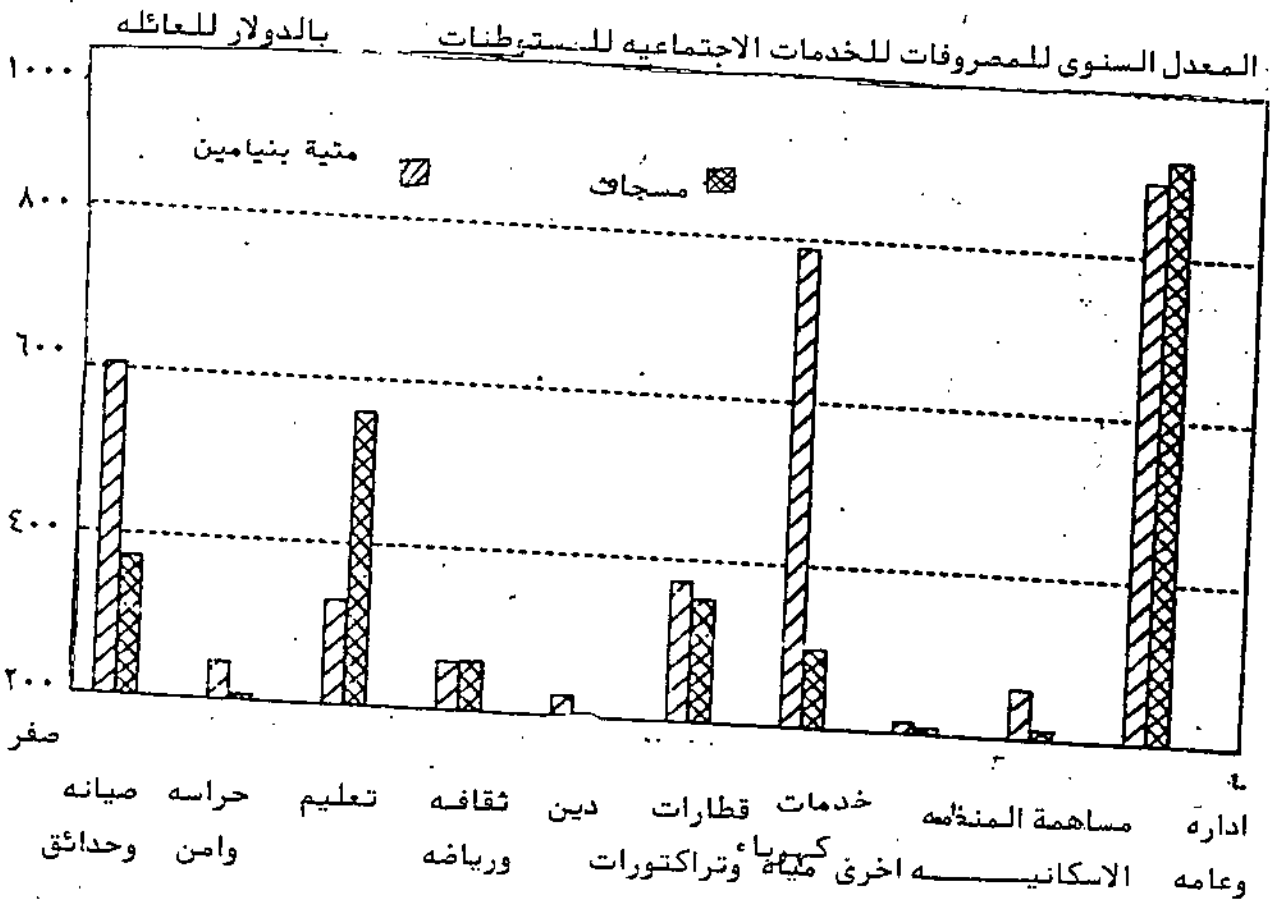
وفيما يتعلق بالانفاق على الخدمات الادارية والعامة ، فان الانفاق على هذه الخدمات يتناسب عكسيا مع حجم المستعمرة ، باستثناء مستعمرة (B) للسبب المذكور سابقا ، وباستثناء مستعمرة (C) ذات الانفاق الاداري المرتفع والواقعة ضمن مجلس اقليمي مثيه بنيامين.

مقارنة للانفاق على الخدمات العامة في مجلس اقليمي مسغاف
 دولار/ للعائلة



شكل رقم (٨)

المصدر

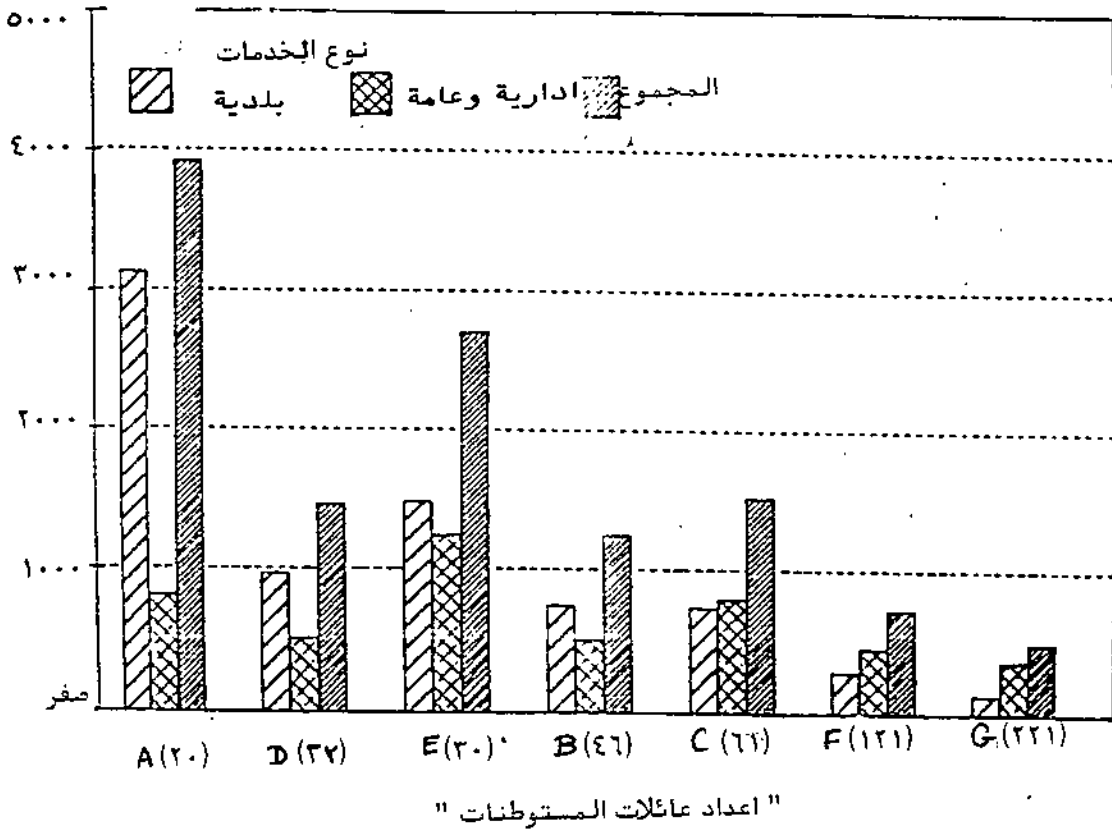


شكل رقم ٩ ()

المصدر

Aron Dehter, How Expensive are West Bank Settlements, Ibid, P. 47

مقارنته للمصروفات السنوية وحجم المستوطنه لنوع الخدمات الاجتماعيه " بالدولار للعائله "



شكل رقم (١٠)

المصدر

ويوضح الشكل رقم (١١) ايضا الاتجاه التناقصي في الانفاق كلما كانت المستعمرة اكبر.

ايرادات المستعمرة:

لابد من الاشارة الى ان الميزانيات الاستيطانية تعاني من عجز في غالب الاحيان ، ونعود لنذكر بان مستعمرات مجلس اقليمي مسجاف ليس لها اي ميزانية فعلية وان كل المستعمرات ماعدا A ، G ، يفترض ان تبقى ذات عجز حتى بعد تنفيذ الميزانيات المقترحة.

اضافة الى ذلك فانه يفترض ان يكون هناك فائض في ميزانية A حسب الطريقة التي ستعد بها الايرادات والنفقات ، والتي يمكن ان تتضمن بعض البنود المتعلقة بالاستثمارات.

اما كيفية تغطية العجز في الميزانية الاستيطانية فغير واضح ، اذ يدعى اداريو المستعمرات انه يحتمل للمستوطنين بالكامل ، غير ان الميزانيات تظهر ان العجز استمر دونما فرض اي ضريبة على المستوطنين خلال الاعوام اللاحقة.

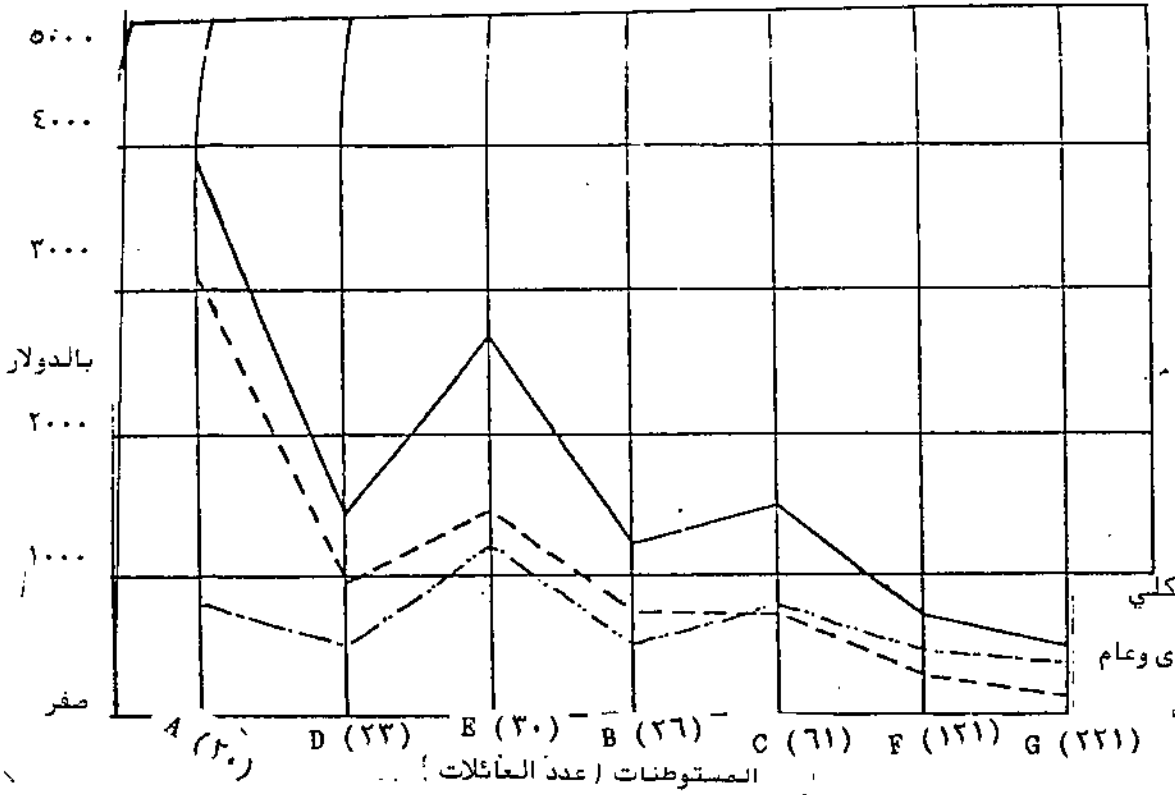
ويرى البعض ان وجود مثل هذا العجز في الميزانيات المختلفة للمستعمرات ، هو اجراء مقصود ، ذلك ان ميزانيات بعض المستعمرات تحت على وجود عجز دونما توضيح لكيفية تمويل مثل هذا العجز.

على الرغم من ذلك فانه تم بذل اقصى مايمكن من جهد لتنسيق المعلومات من اجل تسهيل المقارنة للمصادر التمويلية المختلفة فيما بين المستعمرات في هذا البحث والجدول رقم (٥٤) والجدول رقم (٥٥) يظهران العوائد السنوية المتأية نتيجة لتقديم الخدمات لمستعمرات متيه بنيامين ، ومسجاف.

وتجدر الاشارة الى ان عوائد مستعمرة "Emick Yezrael" G وصلت الى ٤٨٠ دولار لكل عائلة ، حصلت من الضرائب المفروضة على المستوطنين. اما الشكل رقم (١٢) فيوضح الححصص النسبية لموارد التمويل المختلفة للمستعمرات.

وتدعم الوكالة اليهودية تكاليف التشغيل للمستعمرة حتى تصل الى الحد الأدنى من الحجم المطلوب وليس هناك نقطة واضحة تحدد متى تنسحب الوكالة من التمويل.

العلاقة بين حجم المستوطنات والمصروف السنوي على الخدمات الاجتماعية
 (بالدولار للعائلة الواحدة)



شكل رقم (١١)

المصدر

Aron Dehter, How Expensive are West Bank Settlements, Ibid, P. 50

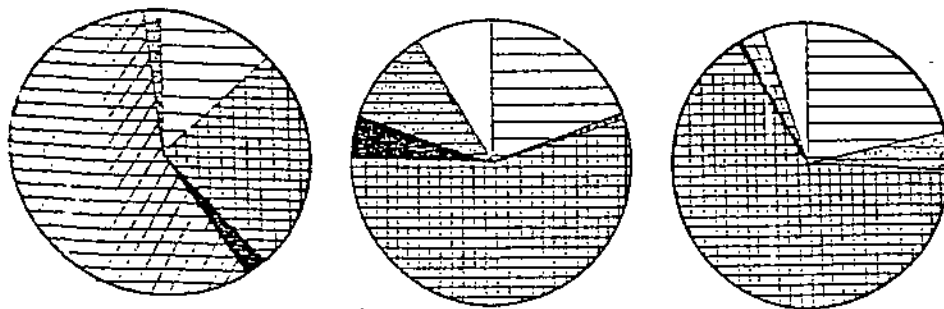
جدول رقم (٥٤)
معدل الايراد السنوي لكل عائلة نتيجة تقديم الخدمات العامة في
المستعمرات المختارة لمجلس اقليمي متيه بنيامين.

مصدر الايراد	مجلس متيه بنيامين/ المستعمرة			المعدل دولار % من امريكي الانفاق الكلبي
	A	B	C	
الضرائب المستوفاة من المستوطنين	٥١٧٥	٢٣٨٦٥	٣٢٤٥٥٩	٣٦٠٢٤ ١٦٣
الضرائب او الايجارات المستوفاة من المشاريع الخاصة	-	٦٢٨	٦٧٢١	٢٤٤٩ ١١
مساهمة المجلس الاقليمي	١٠٣٥	٦٨٥٩٣	٩٨٣٦٠	٩٠١٥١ ٤٠٧
مساهمة وزارة الدفاع	١١٠	٥٩٣٢	٧٨٦	٥٩٠٦ ٢٧
مساهمة الوكالة اليهودية	٢٣٣١٥	-	٣٩٣٤	٧٩٠٢٨ ٣٥٧
ايرادات متفرقة	٧٥	١٣٤٥٨	-	٦٩٨٦ ٣١
الايراد الاجمالي	<u>٤٠٦٩</u>	<u>١١٢٤٧٦</u>	<u>١٤٢٢٦٠</u>	<u>٢٢٠٥٤٥</u> ٩٩٦
العجز الفائض	١٥٧٥٠+	١٠٦١٣-	٨٠٨٦-	٩٨١- ٤-

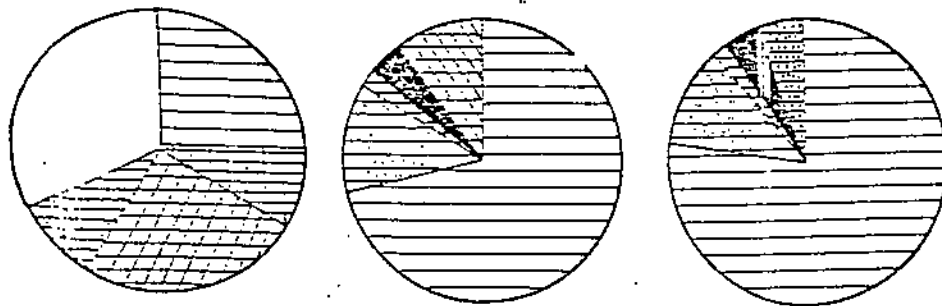
المصدر: بتصريف A. Dehter, How Expensive are West Bank Settlements, P54, 55

الحصص النسبية لموارد التمويل المختلفة
في مجلس اقليمي متية بنيامين ، ومجلس اقليمي مسغاف

مجلس اقليمي متية بنيامين



مجلس اقليمي مسغاف



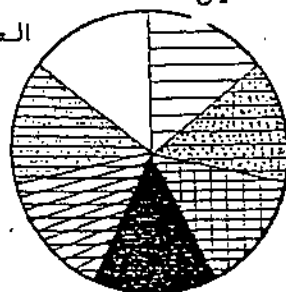
الضرائب المستوفاة من المستوطنين

العجز

الايجازات المستوفاة من المشاريع الخاصة

متفرقات

مساهمة المنظمة اليهوديه



مساهمة المجلس الاقليمي

مساهمة وزارة الدفاع

جدول رقم (٥٥)
معدل الايراد السنوي لكل عائلة نتيجة تقديم الخدمات العامة في
المستعمرات المختارة لمجلس اقليمي مسنّف

مصدر الايراد	مجلس مسنّف المستعمرة			المعدل	
	D	E	F	دولار امريكي	% من الانفاق الكلية
الضرائب المستوفاه من المستوطنين	٣٦٣١١٣	١٩٢٠	٥٥٣٢٢٨	٩٤٥٥٥	٥٨٤٠
الضرائب او الايجارات المستوفاه من المشاريع الخاصة	-	٣٣٨٢٣٣	٨٠١٦	١٣٩٥	٨٦
مساهمة المجلس الاقليمي	١٢٥٧٤	٥٠	١٢٢٣٩	٦٢٧١	٣٩
مساهمة وزارة الدفاع	-	١١٣٢٣٣	٣١٤٠	٤٨٢٤	٣
مساهمة الوكالة اليهودية	٣٦٥٢٢٢	٢٧٣٢٣٣	-	٢١٢٢٨٥	١٣١
ايرادات متفرقة	١٣٠٤٣	-	٣٧١٩	٥٥٨٧	٣٥
الايراد الاجمالي	٩٨٤٥٢	٢٩٦٥	٧١٤٥٢	١٤٦٤٦٨	٩٠٥
العجز او الفائض	-٤٦٣٨٢	-	-	١٥٤٦١	٩٥-

المصدر: بتصرف A. Dehter, How Expensive are West Bank Settlements, P54, 55

وعلى سبيل المثال نجد ان مستعمرة (C) اكبر من مستعمرة (B) ولازالت الوكالة تدعمها . ومن خلال الجدول والشكل المذكورين نلاحظ الاختلاف الحاد فيما بين المستعمرات في متية بنيامين ومسغاف ، من حيث تلقي التمويل من الوكالة والجهات الخاصة العامة(١) .

ويتضح لنا ان متية بنيامين تتلقى دعماً اكبر من غيرها في مستعمرات مسغاف ويفسر ذلك بعدة عوامل :

- (١) الأختلاف في مستويات الانفاق ناتج عن اختلاف في مستويات المجالس الاقليمية للمستعمرة .
- (٢) مستعمرات الضفة الغربية تستخدم نظام محاسبي متطور ، وتساهم بفعالية في حركات الاستيطان ومنظماته اكثر من تلك في الجليل .
- (٣) مستعمرات الضفة الغربية تتلقى معاملة تفضيلية نتيجة لوضعها السياسي الجغرافي المميز بالنسبة لصانعي السياسة في اسرائيل .

(١) اظهرت احدي المستعمرات الارقام التالية للعجز السنوي دون توضيح وذلك للسنوات المالية ٨٥/٨٤ - ٨٦/٨٥ - ٨٧/٨٦ .

جدول رقم (٥٦)

العجز السنوي للميزانية للسنوات ١٩٨٤ - ١٩٨٧

السنة	العجز
٨٥/٨٤	١٥٧٨٦ دولارا
٨٦/٨٥	١٢٠٦٠ دولارا
٨٧/٨٦	١٠٦٦٦٨ دولارا

* المصدر: Aron Dehter, How Expensive are West Bank Settlements, Ibid, P52

ويمثل هذا العجز ٥٧٪ ، ٣٠٪ ، ٣٢٪ من الانفاق الكلي . وفيما يتعلق بالضرائب الاجمالية للعائلة والبالغة ٤٠ دولارا ، بقيت نفسها عام ٨٧/٨٦ رغم زيادة العجز الى ٣٢٪ من ٣٠٪ .

الخاتمة

تم من خلال ماسبق تقديم دراسة مقارنة للانفاق الاستيطاني ، وموارد المستعمرات في كل من الضفة الغربية ، واحدى مناطق التطوير الاولى وراء الخط الاخضر .

في الجزء الاول من هذا الفصل تم استعراض الخدمات التي تقدمها المجالس المحلية حسب الميزانية العادية ، المعدة من قبل وزارة الداخلية ، وفي الجزء الثاني والذي تناول بتحليل ميزانيات المستعمرة التعاونية ، تم تلافي عجز المعلومات والارقام الفعلية للانفاق على الخدمات الاجتماعية عن طريق الميزانية المقترحة والمعلومات الواردة فيها لغايات الدراسة .

وعلى الرغم من الصعوبات الكبيرة التي تعترض محاولة المقارنة بين المستعمرات الاسرائيلية في المواقع المختلفة نتيجة لاختلاف طبيعة المنطقة التي تشغلها تلك المستعمرات ، وايضا نتيجة لاختلاف نوع ومستوى الخدمات المقدمة في كل منطقة ، الا ان هذا الفصل بين بطريقة واضحة ، وكما اشرفنا في المقدمة ، مايلي:-

(١) ان مستوطني الضفة الغربية سواء في المجالس المحلية او الاقليمية يتطلبون انفاقا اعلى بكثير من اولئك المقيمين فيما وراء الخط الاخضر ، مع الاخذ بالاعتبار بعض مستعمرات المناطق ذات الاهمية (الجغرافية والسياسية) التي تقع داخل اسرائيل حيث تحظى مثل تلك المستعمرات بانفاق مشابه لما هو عليه حال مستعمرات الضفة الغربية كبعض المستعمرات الواقعة في الجليل والنقب .

(٢) ان الخدمات المقدمة لمستوطني الضفة الغربية بصورة خاصة والمناطق المحتلة عام ١٩٦٧ بصورة عامة ، يتم تمويلها بسخاء من قبل الحكومة الاسرائيلية ، ويتضح ذلك جليا من خلال الميزانيات المنشورة من قبل وزارة الداخلية الاسرائيلية .

اما على صعيد الاستيطان فنجد الملاحظات التالية:-

(١) ان الانفاق على الخدمات الاجتماعية يتناسب تناسبا عكسيا مع حجم المستعمرة فكلما كانت المستعمرة اكبر حجما كلما كان معدل الانفاق للشخص الواحد اقل ، واذا ماوصل عدد سكان المستعمرة الى ٦٠ عائلة فما فوق فان ذلك يساهم في تخفيض معدل الانفاق المذكور الى ادنى درجاته .

(٢) ان تكاليف التمويل العام للانفاق على البنية التحتية وتشغيل المرافق العامة في مستعمرات متية بنيامين اعلى بكثير من مثيله في مستعمرات مسجاف ، رغم ان هاتين المنطقتين واقعتان ضمن مناطق التطوير الاولي المفصلة لدى الوكالة اليهودية.

غير انه لابد من الاشارة في نهاية هذه المحاولة الى انه يجب القيام بابحاث اضافية حول موضوع تكلفة الاستيطان في المناطق المحتلة للحصول على صورة اكثر شمولية للتكاليف الفعلية لانشاء المستعمرات في تلك المناطق ، وذلك لوجود تمويل غير رسمي من جهات خارجية ولا يدخل ضمن الارقام الواردة في الميزانيات المعدة من قبل وزارة الداخلية ولا في الميزانيات المقترحة للمستعمرات المختلفة الامر الذي لايعطي صورة حقيقية لتكلفة الخدمات الاجتماعية المقدمة في هذه المستعمرات.

كما يجب التنويه الى ان المستعمرات التي كانت مدار البحث في هذا الفصل كانت من نوع التعاونيات الجديدة ، وهذا ايضا يجعل الصورة غير شاملة لعدم بحث وتوضيح اختلاف التكاليف ، واشكال حصص التمويل الموجودة في المستعمرات الاخرى - كالموشافات والكيبوتسات المنتشرة في المناطق المحتلة والتي تختلف في كثير من حالاتها عن المستعمرات التعاونية - وسبب عدم تناول هذه الاشكال من المستعمرات عدم توفر المعلومات الكافية حتى للاسرائيلين انفسهم.

الفصل الاول

محددات العملية الاستيطانية الاسرائيلية في المناطق المحتلة
(مدخل الى الباب الرابع)

المقدمة

يرتبط نجاح اية عملية استيطانية ارتباطا وثيقا بمدى توفر عناصر الاستيطان الرئيسية الثلاث ، الارض ، الانسان ، والمياه ، بالإضافة الى بعض العناصر الأخرى لتمويل .

وإذا ما سلمنا بإمكانية السيطرة على الأراضي العربية المحتلة بالأساليب المشروعة أو غير المشروعة ، فإن ذلك لا يحقق سوى جزء من العناصر المطلوبة لنجاح العملية الاستيطانية ، إذا افترضنا عدم خضوع هذه العملية للجدوى الاقتصادية المتتية نتيجة استيطان منطقة ما .

ففيما يتعلق بالعنصر البشري ، تشير الإحصائيات الأخيرة الى تراجع كبير في أعداد المهاجرين الى اسرائيل من أنحاء العالم المختلفة ، مقابل تزايد ملحوظ في حركة الهجرة المعاكسة من اسرائيل ، وهذا يعني تضائل فرص تغذية الحركات الاستيطانية بالعنصر البشري .

كذلك ، وكما هو معروف فإن المناطق المحتلة تكاد تخلو من المصادر المائية السطحية كالأنهار والبحيرات فيما عدا نهر الأردن ، كما تبين من خلال الفصل الأول من هذا البحث . من ذلك نلاحظ شحة الموارد المائية التي قد لا تكفي إذا ما تمت مضاعفة السكان في هذه المناطق التي تعتمد بصورة رئيسية على مياه الأمطار وبعض الآبار الارتوازية لسد احتياجاتها المائية .

وسنحاول في هذا الجزء ان نتناول هذين العنصرين - المياه والانسان - بشيء من التوضيح رغم ندرة المعلومات المتوفرة حولهما .

لابد لفهم افاق التطور المستقبلي لحركة الاستيطان الصهيوني من العودة الى ماضي هذه الحركة وتتبع خطواتها ومسارها ، ومدى التزام هذا المسار بالاطار العام لهدف حركة الاستيطان بمجملها .

تجمع المصادر الصهيونية على اختلاف اتجاهاتها على ان "الاهداف الاساسية لحركة الانبعاث القومي اليهودي" - نيفي زيون - التي انتهجتها المنظمة الصهيونية العالمية كانت الرجوع الى (ارض اسرائيل) وضرب الجذور في ترابها كحق دون استئذان من احد .

والحق من وجهة نظر صهيونية يعني التزاما باستعمار الارض وتولي مسؤولية المستوطنين الجدد والناس الذين يعيشون عليها ، بكل مايتضمنه مفهوم السيادة .

تماما مثلما ان الحكومة الشرعية مرخص لها بل ملزمة بالتخطيط للاستخدام الامثل لمواردها ماءً وارضاً وموارد طبيعية اخرى لصالح كل مواطنيها ، فان الحركة الصهيونية ملزمة بتخطيط وتنفيذ برنامج يوضع من اجل هذا الهدف ، لصالح مواطني البلاد .

وفي فترة لاحقة من الاستيطان الصهيوني تم تفسير مصطلح المواطنين في المشروع الصهيوني على انه يعني مستوطني المستقبل من اليهود الذين سيعودون الى الوطن .

وكان واضحا منذ بداية المشروع الصهيوني ان من المستحيل تجسير المصالح الصهيونية مع المصالح العربية على هذه الارض ، كما كان واضحا ان الحركة الصهيونية رفضت اعتبار الموافقة العربية شرطا ضروريا لممارسة نشاطاتها .

بهذا المعنى فهم اقطاب الحركة الصهيونية ، ان المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين ليس مشروعا اقتصاديا يمكن دراسته بمناظير الجدوى الاقتصادية على المدى القصير ، بل ان كثيرا من المستوطنات كانت عاجزة عن رد جزء من كلفة انشائها ، ومع ذلك استمرت ، وواضح ان كثيرا من موشافات العدو في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ تعاني ازمة مالية خانقة وتزيد ديونها عن مجمل المساعدات الامريكية لسنة واحدة (٣ بلايين دولار) ، فهل تفكر الصهيونية العالمية واسرائيل ، بالغاء مشروع الاستيطان من نمط الموشافات لهذا السبب ؟ الواقع اننا ابعد مانكون عن ذلك ، وقد تخفف الازمة الاقتصادية من وتيرة النمو السكاني والاقتصادي لنوع معين من المستوطنات ، ولكن الغاء هذه المستوطنات ليس واردا ، ويجب ان المنظور الصهيوني ان يتم دعمها ماليا حتى على حساب مشاريع اخرى .

هذا من ناحية الموارد المالية ، اما من ناحية الارض فليس المطلوب اسرائيليا مصادرة كافة الاراضي المحتلة او الحصول عليها بشكل او باخر ، بل ان المطلوب دائما - كما اتضح في تجربتي الاستيطان قبل عام ٦٧ وبعده:-

١- اقامة مستوطنات حدودية تكون بمثابة مواقع رصد وصد متقدمة.
ب- خلق (تواصل اقليمي) بين هذه المستوطنات البعيدة وبين مراكز الاستيطان الاكبر حجما (في المدن او البلدات الكبيرة) قدر الامكان عن طريق شق طرق واسعة او اقامة سلاسل من النقاط الاستيطانية حسب خطوط محددة سلفا .

لقد حذرت كثير من الدراسات العربية والاجنبية والدولية قبل عام ١٩٤٨ من ان الموارد المائية (١) في فلسطين لايمكن ان تتحمل احتياجات العرب ، والمستوطنين اليهود الممثلين ، ولكن كل هذه الدراسات لم تلق اذنا صاغية لدى مخططي المشروع الصهيوني الاوائل ، ذلك انهم لم يكونوا محكومين باطار الجدوى العملية للمشروع ، بل كان الهدف المباشر لهم زج المستوطنين والعمل على حل الازمات عند ظهورها ، مع محاولة تجميدها ونزع مثيلتها اطول فترة ممكنة ، او العمل على تصديرها ، او الالتفاف عليها ، اما التسليم المطلق امام ازمة ما فلم يكن واردا . *

اننا اذ نطرح هنا بعض الصعوبات التي تواجه المشروع الاستيطاني الصهيوني في الارض المحتلة عام ١٩٦٧ ، لا نعتقد القول ان ايا من هذه الصعوبات ستضع حدا للنشاط الاستيطاني الصهيوني تماما .

فالهدف الصهيوني (اقامة وطن لليهود) لايزال في مراحله الاولى ، وايا كانت الاسباب والذرائع التي قد تستخدم لتهجير قطاعات من يهود العالم ، فان عملية التهجير هذه لا بد ان تجري على شكل دفعات بين فترة واخرى ... وبالتالي ، فان رؤية الشقق الفارغة في المستوطنات قد تكون بالنسبة لنا كعرب عامل تفاؤل ومؤشرا على فشل المشروع الاستيطاني ، اما بالنسبة للصهاينة ، فان مشروعهن الاستيطاني كما يرونه يسير الى الامام ، وقد يتوقف فترة ، وقد لا يسير بخط مستقيم ، ولكن التوجه يجب ان يستمر .

(١) لمزيد من التفاصيل انظر ليزلي شميدت ، "مشروعات اسرائيل المائية ، تأثيرها على حركة الصراع العربي - الاسرائيلي" مجلة الباحث العربي، عدد ٦٦ (لنعم مركز الدراسات العربية - ١٩٨٦) ص ١٨-٢٥

والتجارب الصهيونية السابقة تدل على ان الصهاينة لم يرعوا نتيجة تدهور اوضاع مستوطناتهم لاي سبب كان خلال فترة الاستيطان الاولى قبل عام ١٩٤٨ ، او مايسمونه (بالْيوشيف) ، ففي الفترة من ١٩٢٦-١٩٢٩ ، كانت هناك فترة كساد اقتصادي لليهود في فلسطين ، بل وللحركة الصهيونية بشكل عام ، وجاء كتاب باسفيلد الابيض (١٩٣٠) ليلقي ظللا قاتمة على العلاقة بين اليهود وبريطانيا ، وعلى المشروع الصهيوني ككل ، ولكن عدة متغيرات محلية ودولية تلت تلك الفترة حققت للمشروع الصهيوني اكثر مما توقع سواء على صعيد المواقف البريطانية ، ام على صعيد القانوين الى السلطة في اوروبا ، حيث جاءت هجرة يهود بولندا لتحل بشكل كامل مشكلاتناقص اعداد (المهاجرين) اليهود الى فلسطين:

بكلمات اخرى ، فالصهاينة لا يحكمون على مشروعهم الاستيطاني من خلال فترة ركود ما قد تضرب هذا المشروع عدة سنوات ، وانما يعتمدون في التحليل النهائي على:-

- ١- بقاء الارض تحت سيطرتهم.
- ٢- استمرار دعم قوة عظمى ما لهم.
- ٣- وجود مخازن (محتملة) في انحاء العالم يمكن تهجير اليهود منها.
- ٤- وجود (قناعة) لدى الاغلبية عندهم بان هذه الارض هي ارض اسرائيل.

هذه الشروط موجودة في الحقبة الحالية من تاريخ المنطقة ، وهي تدل على ان فترات الركود الحالية^(١) في مجمل حركة الاستيطان قد تكون مؤقتة ، وان المستوطنات تظل طاقة كامنة يمكن ان يعبر بها الكيان الصهيوني عن نفسه عندما تكون الظروف مواتية.

اثر العامل السكاني والهجرة على الاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة:

يصبو مخطوطو الاستيطان الاسرائيلين الى الوضع الذي تتم فيه سيطرة المستوطنين اليهود على المناطق المحتلة في فترة لا تتجاوز نهاية العقد القادم ، غير ان الدراسة التي اجريت في جامعة تل ابيب (١) على ايدي عدد من الباحثين في تلك الجامعة ، بينت عدم امكانية حصول ذلك ، ذلك ان التوزيع السكاني في اسرائيل - حسب تلك الدراسة - سوف يتركز في المدن الاسرائيلية الكبرى ولن تنجح كافة المساعي الهادفة الى اعادة النشر السكاني اليهودي في فلسطين.

هذا بالاضافة الى توقع حدوث انفجار سكاني عربي في المنطقة الشمالية من الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ . وذلك يتضح من خلال الاحصائيات التي تشير الى تساوي نسبة السكان العرب مع السكان اليهود في تلك المنطقة ، واذا ماتم مثل هذا النمو السكاني المرتقب فانه سيشكل خطرا وضغطا على اسرائيل ، ويمكن تصور اهمية هذا الامر اذا ما اخذنا في اعتبارنا التوصية التي خرجت بها هذه الدراسة - والتي هي الاولى من نوعها - منذ قيام اسرائيل ، حيث اوصت بانشاء مدينة عربية قرب شفا عمرو ذات الغالبية العربية لاحتواء النمو السكاني العربي المتوقع.

ومع ان الدراسة المذكورة رات بان سمات الضفة الغربية وقطاع غزة الديمغرافية لن تتغير رغم كافة الجهود المبذولة من قبل اسرائيل لتحقيق ذلك ، الا اننا نخالف هذه الدراسة في هذا الطرح اذا ما اخذنا احتمالات التوسع السكاني الاسرائيلي المستقبلي.

ويمكن توضيح هذا من خلال الخريطة الديمغرافية لاسرائيل والتي تبين ان نحو ٨٠٪ من السكان اليهود يتركزون في منطقة المركز - Israeli Ecumin - والتي تمتد ، كما ذكرنا ، من عسقلان جنوبا حتى نهاريا شمالا وبشريط ضيق قد يصل الى نحو ١٠ كم في بعض المناطق وهذا يحتم جود مجال حيوي للتوسع نحو الجنوب ، الشمال او نحو الغرب ، ومن خلال استقراء الوضع القائم لهذه المجالات المتاحة غير ان احتمالية التوسع باتجاه الجنوب تطلب كلفة مرتفعة جدا وتجابه بالنفور العام من قبل عامة المستوطنين (٢).

(١) الدراسة التي اجراها البرفسور اهارون باريت ، رئيس معهد جافي للدراسات الاستراتيجية - جامعة تل ابيب.

(٢) Saul Cohen, The Geopolitical of Israels Border Question, Ibid (٢)

اما المنطقة الشمالية فرغم كون ظروفها افضل من سابقتها ، ورغم انها تحظى بافضلية التطوير من قبل الحكومة ، اضافة الى انخفاض الكلفة في استيطانها فانها بقيت في المناطق غير المرغوبة من قبل المستوطنين اليهود كونها تقع في منطقة قريبة من نقاط التوتر الامني التي اثرت سلبيا حتى على مستوطني هذه البقعة الاصليين ودعتهم الى هجرتها ، الامر الذي لايشير بالتفاؤل الى امكانية جذب مستوطنين جدد اليها .

ويبقى الخيار الاخير للتوسع الحتمي للسكان المحصورين في منطقة المركز المذكورة ، وهو التوسع باتجاه المجال الحيوي الشرقي نحو منطقة الضفة الغربية ، هذه المنطقة تتميز عن المنطقتين السابقتين بانها منخفضة الكلفة - مستقبلا - مرتفعة العائد اذا ماتم انتقال اعداد اكبر من المستوطنين اليها بسبب الانفجار السكاني الذي سيحدث في منطقة المركز . ومن هنا يمكن القول ان تناقص اعداد المهاجرين اليهود او وصول ميزان الهجرة الصافي الى الصفر او حتى الى السالب احيانا لايعني بالضرورة حتمية فشل العملية الاستيطانية الاسرائيلية بالكامل .

ومع ان الملاحظ ان نحو ٥٠٪ من مجموع المستوطنين اليهود في المناطق المحتلة يقيمون في نحو ٩ مستعمرات تقع معظمها ضمن ضواحي مدينة القدس وغربي هضبة نابلس المجاورة لمنطقة المركز الا ان هذا لايعني ان هذا الوضع سيستمر الى مالنهاية ، بل انه يؤشر الى ما ذكرناه سابقا وهو الامتداد الطبيعي للنشاط السكاني اليهودي باتجاه المنطقة الشرقية والذي بدا فعلا في هاتين المنطقتين المذكورتين رغم ما عرضناه حول احتمالية التوسع الطبيعي نحو الشرق .

الا ان ماتجب الاشارة اليه هو وجوب عدم الافراط في النظر الى العمليات الاستيطانية على انها امر واقع ولايمكن رده وسيبتلع المناطق المحتلة بالكامل . بعبارة اخرى فان مايمكن قوله في هذا المجال ان العملية الاستيطانية ستاثر ايضا بالمزايا الاقتصادية التي توفرها المستعمرات لمستوطنها فمن خلال الخريطة رقم (٧) السابقة ، نجد ان تركيز الاستيطان يقع ضمن المنطقة الشمالية الغربية من فلسطين المحتلة ، وهذا لايتوافق مع خطة الحكومة الرسمية الرامية الى محاصرة التجمعات العربية في المناطق الوسطى في الضفة الغربية . اي ان الطلب العالي على الاستيطان شعبيا قد لايتفق مع الطلب على الاستيطان رسميا وهذا يؤكد مقولتنا بان غالبية المستوطنين خاصة اولئك المستوطنون العلمانيون يتجهون نحو استيطان المناطق بدافع اقتصادي ليس الا . اما المناطق التي لاتحقق مثل هذه الميزة فتوكل الى المستوطنين

العقائديين من اليهود لتنفيذها . وحسب آخر احصاءات بنفنتسي فان هذه الحركات اصبحت تعاني من نقص كوادرها المؤهلة لمثل ذلك (١) ، والتي يمكن ان نعزي جزءا من نقص الكوادر هذه الى تضاؤل الهجرة اليهودية الى اسرائيل في الاونة الاخيرة من جهة وتزايد اعداد المهاجرين من اسرائيل الى خارجها من جهة اخرى ، لذا كانت قضية الهجرة من اكثر الامور التي تشغل بال المفكرين اليهود ، الذين كثفوا نشاطاتهم الدعائية لجذب يهود الشتات الى اسرائيل.

ولم يقتصر قلق هؤلاء المفكرين اليهود الى صعوبة اجتذاب اليهود من الخارج الى اسرائيل ، بل ان ظاهرة الهجرة المعاكسة (٢) اصبحت من اكثر الامور ازعاجا بالنسبة لاسرائيل. ذلك انها ، ستؤجل عملية الانفجار الديمغرافي اليهودي ، وبالتالي توقف عملية التوسع نحو الشرق لتنفيذ المشروع الاستيطاني الاسرائيلي ، الى مرحلة لاحقة قد تكون بعيدة.

(١) الارض والمصادر المائية في المستعمرات الاسرائيلية:

في الباب الثاني من هذه الدراسة ، تناولنا اجراءات اسرائيل الجادة للسيطرة على اراضي المناطق المحتلة ، ورغم عدم وصول الخطط الاستيطانية الى المرحلة التي يهدف اليها مخطوطوا الاستيطان الاسرائيلي اليها ، فان مايمكن قوله ان عملية الصراع

(١) حسب التقدير الذي نشرته صحيفه - The New York Times - فان الكثافة السكانية اليهودية في المناطق المحتلة تتركز ضمن الحدود الموسعة لبلدية القدس تل ابيب وخصائص مستوطنني هذه المنطقة بصورة عامة والضفة الغربية بصورة خاصة هي كما يلي:

٧٠٪ من الازواج الشباب الذين يسعون للحصول على سكن اقتصادي
٥٣٣٪ من الذين يزيد دخلهم عن المتوسط العام للدخل في اسرائيل
٤٦٪ علمانيون
٨٪ عقائديون

انظر Meron Benvensti, West Bank Data Project, The New York Times 1.5.88

(٢) للتوسع في مسألة الهجرة المعاكسة انظر :
د. محمد عبد العزيز الربيع ، الهجرة اليهودية من فلسطين المحتلة ، (عمان، دار الكرمل ١٩٨٤).

على الاراضي فيما بين طرفي الصراع العربي الاسرائيلي يتعدى كونه محاولة ايا من هذين الطرفين الاستحواذ على اكبر مساحة ممكنة من الاراضي الى كونه خطة اسرائيلية لخنق المجال الحيوي الطبيعي للضفة الغربية المتمثل في المنطقة الشرقية من هذه البقعة. والذي يمكن ملاحظته بوضوح ان الحواف الجنوبية للضفة الغربية ومنطقة الاغوار تمثل المجال الحيوي للامتداد السكاني العربي اذا ما اعتبرنا ان التوسع باتجاه الغرب من الامور الصعبة جدا ان لم تكن مستحيلة ، وهذا يعني ان فقدان الضفة الغربية لهذا المجال لسبب او لآخر يعني خنقا واضحا للدولة المستقلة التي ستقام في احسن الاحوال على اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة والتي ستؤدي بالضرورة الى محاولة ايجاد توازن ديمغرافي بين هاتين المنطقتين وبالتالي انتقال جزء من ابناء قطاع غزة للعيش في الضفة الغربية لتحقيق هذا التوازن وهذا من شأنه دفع الانتشار السكاني الى التوجه نحو مجالها المتاح شرقا وفقدان هذا المجال يعني افشالا لعملية التنمية المحتملة في هذه المنطقة.

(٢) المصادر المائية والمستعمرات الاسرائيلية:

يمكن القول ان المشكلة المائية جزء حيوي من كل متشابك من الصراع العربي الاسرائيلي ، فالممارسات المائية وطيدة الصلة بغيرها من المنطلقات السياسية والاقتصادية والايديولوجية التي تحكم اطراف الصراع في الشرق الاوسط. وكون الماء مهما في الصراع يجعله يبدو حيناً سبباً وحيناً اخر نتيجة ، فالماء نتيجة عندما تستولي اسرائيل على اراض جديدة حيث يكون عندها من البديهي ان تستولي على مياه جديدة. وفي المقابل ، عندما تبحث اسرائيل عن حل لمتطلبات مستعمراتها المائية فانها ستتجه الى الاستيلاء على المياه المجاورة لتحقيق ذلك وهذا يعني سبباً للتوسع الاستعماري الاسرائيلي.

وعلى اية حال ، فان مياه المناطق المحتلة كانت اول الموارد المائية التي رأت اسرائيل فيها نوعاً من الحل لمشكلتها المائية. فالضفة الغربية على سبيل المثال يتراوح حجم مياهها السنوي من ٦٠٠ - ٨٠٠ مليون م^٣ في احسن الاحوال ، ويصل الاستهلاك السنوي العربي فيها فقط الى نحو ١٢٠ مليون م^٣ نتيجة لعمليات التقنين التي تقوم بها سلطات الاحتلال والتي تحدد كمية المياه التي يمكن للعرب استخدامها ، بل وتتعدى اجراءات هذه السلطات الى تحديد انواع المزروعات التي يسمح بزراعتها والتي عادة ما تكون اقل استهلاكاً للمياه.

فعلى سبيل المثال تم تعديل قانون مراقبة زراعة الاشجار المثمرة ، ليشمل الخضروات بحيث ينص القانون على منع زراعة اشغال البندورة والباذنجان دون الحصول على تصريح خاص مع دفع الرسوم المطلوبة ، وكل من يخل بذلك يتم تغريمه بمبلغ ١٥٠٠٠ شيكل قديم ، والسجن لمدة عام او بكلتا العقوبتين معا. ولايبدا ان الغرض من فرض مثل هذا القانون هو تنظيم العملية الزراعية ، وذلك لغرض تطبيق هذا الامر باثر رجعي بحيث يغرم المزارع الذي لايقوم باقتلاع هذه الانواع - حتى تلك التي زرعت قبل فرض القانون - بمبلغ ٥٠٠ شيكل عن كل يوم تاخير (١).

ويأتي هذا القانون في ظل تحديد الكميات المسموح باستغلالها من قبل العرب ، وفي اعقاب قرار توسيع الحدود الاستيطانية في منطقة الاغوار مما يعني ان هنالك خطة مرسومة لمحاصرة الزراعة العربية في هذه المنطقة وتحجيمها .

يمكن توضيح ذلك من خلال استعراض سريع لمستعمرات غور الاردن الزراعية والبالغة ٢٣ مستعمرة زراعية والتي ادت الى ضغط كبير على الموارد المائية في هذه المنطقة والتاثر على المخزون الجوفي من المياه في هذه المنطقة هذا بالاضافة الى خطة اسرائيل الى السيطرة التامة على مصادر المياه المتاحة في منطقة الاغوار ، وتتمثل هذه الخطة في ثلاثة مراحل اما المرحلة الاولى من ١٩٨٢ - ١٩٨٦ فقد رمت الى زيادة عدد العائلات اليهودية من ٤٥٠٠ عائلة الى ٩٥٠ عائلة ومن ثم زيادتها في المرحلة الثانية من ١٩٨٦ - ١٩٩١ الى ١٥٠٠ عائلة ومن ثم زيادتها الى ٢٥٠٠ عائلة في نهاية المرحلة الثالثة من ١٩٩٢ - ١٩٩٦ وتقدر كمية المياه اللازمة في نهاية الخطة بنحو ١٤٢ مليون ٣م سنويا مما يسبب نقصا مقداره ٦٥ مليون ٣م سنويا فسوف يجري تعويضها من :

- (١) القناة المفتوحة من طبريا الى وادي الاردن.
- (٢) زيادة الضخ من نهر الاردن الى المستعمرات الاسرائيلية.

ويذكر ان كمية المياه المستغلة في منطقة الاغوار تصل الى نحو ٧٠٪ موزعة على النحو التالي:-

٣٣٥ مليون ٣م سنويا من ابار المنطقة
٦٤ر. مليون ٣م سنويا من بحيرة طبريا (٢)

(١) بشير البرغوثي ، المطامع الاسرائيلية في مياه فلسطين ، مصدر سبق ذكره ص ٢٤
(٢) نفس المرجع السابق ص ٣٦

والجدول التالي يوضح توزيع المياه المتوفرة على المستعمرات الاسرائيلية في منطقة الاغوار.

توزيع المياه في مستعمرات الاغوار (مليون متر مكعب) عام ١٩٨٦

المجموع	مياه صالحة	مياه عذبة	
٥٨٥	١٣٥	٤٥	المستوطنات القائمة
١٨	٦	١٢	مستوطنات المرحلة ا
٣٦	١٢	٢٤	مستوطنات المرحلة ب + ج
٢٧٥	١٣	١٤٤٥	مستوطنات البحر الميت
٢	-	٢	معالية افرايم
١٤٢	٤٤٥	٩٧٥	المجموع

المصدر: بشير البرغوثي ، المطامع الاسرائيلية في مياه فلسطين، مصدر سبق ذكره ص ٣٦

ومما تجب الاشارة اليه ان رغبة اسرائيل في السيطرة على مياه الضفة الغربية ليس فقط لسد احتياجات المستعمرات الاسرائيلية في هذه المنطقة ، بل يتعدى هذا الهدف الى الحفاظ على مخزون اسرائيل الجوفي ذلك ان مياه الضفة الغربية الجوفية هي جزء من هذا المخزون (١).

وقد كانت هذه القضية من اهم القضايا التي بحثت خلال مباحثات كامب ديفيد بين مصر واسرائيل ، اذا كان احد بنود هذه المفاوضات "تكون اسرائيل مسؤولة عن تخطيط الثروة المائية بالتشاور مع المجلس الاداري" ثم اضافت اسرائيل شرطا اخر ليصبح النص الحرفي "تكون مصادر المياه الظاهرة والجوفية الواقعة في مجال الضفة الغربية قبل عام ١٩٦٧ ضمن الصلاحية التامة لسلطة الادارة المحلية ، ويقرر الجهاز الاستشاري كيفية استغلال هذه المياه بشرط ان تكون قرارات الهيئة الاستشارية متفقا عليها من قبل الجانبين (العربي - الاسرائيلي).

(١) اورى ديفيس وآخرون ، السياسة المائية الاسرائيلية ، ص ٤-١

من ذلك نرى ان سياسة المياه الاسرائيلية ، قد وضعت على اساس من الهجرة غير المحدودة التي تتجاوز بمراحل عديدة ، حدود القدرة الاجمالية لمصادرة الاقليم ، رغم علمها الكامل بما سيترتب على ذلك . فمُنذ عام ١٩٦٧ كانت اسرائيلي تستخدم ما بين ٩٥-٩٧% من مياها القابلة للتجدد (١). وتدل بعض الظواهر في سنة ١٩٧٩ انها كانت تستخدم اكثر من ١٠٠% من تلك المصادر ، وسيكون عليها ايضا توفير نحو ٤٠٠ - ٥٠٠ مليون م٣ سنويا لاغراض الاستهلاك المحلي فقط من اجل مساعدتها على زيادة عدد السكان في المناطق العمرانية ويعني هذا مضاعفة اجمالي الاستهلاك الحالي اذا ما ارادت الا تعاني من تدهور مستمر في مستوى المعيشة ، ونقص في النمو الاقتصادي (٢) ، واذا ما كان هنالك خيار اخر هو استخدام المياه الجوفية لتعويض الفارق بين الطلب والعرض المائيين ، فان ذلك سيؤدي الى زيادة نسبة الملوحة لتصل الى نقطة الخطر. ذلك انه ورغم المحاولات العديدة التي ذكرت سابقا لزيادة عرض المياه فان معظمها لم يؤت ثمار النجاح.

ومهما انفقت الحكومة الاسرائيلية من دعم للمياه في المستعمرات الزراعية فلا يمكن علاج جوهر المشكلة المائية المتفاقمة. بل ان هذا الدعم سيؤدي الى تقليل الحوافز المالية والاقتصادية للانفاق بكثافة للتوصل الى وسائل علمية اكثر كفاءة للري، ومن الصعب على اسرائيل الغاء هذا الدعم او حتى تخفيضه ، ذلك ان جماعات المستوطنين صوت سياسي قوي يفوق اية محاولة لايقاف او تخفيض اي دعم مهما كان نوعه يقدم للمستعمرات في المناطق المحتلة. وهذا بالتالي سيخلق صعوبة تمويل مشروعات يترتب عليها تحول جذري نحو اقتصاد مائي اكثر كفاءة واقل تكلفة ، مما سيخفض الهجرة نحو هذه المستعمرات.

ولعل اقصر الطرق لعلاج الازمة المائية الاسرائيلية ، هي الاستيلاء على ماتبقى من نسبة ضئيلة لازال العرب الفلسطينيون في المناطق المحتلة يستخدمونها في حياتهم اليومية . وليس هذا بالامر المستبعد ، فاسرائيل لازالت تواصل اعاقا تقدم وتطور الاقتصاد المحلي في المناطق المحتلة للحد من استهلاك المياه ، كذلك تحاول بصورة او باخرى تفريغ الارض من سكانها الاصليين او على الاقل الحد من تزايدهم من اجل عدم مزاحمة اليهود على الموارد المائية القليلة المتبقية ، ولتخفيف العجز المائي المتوقع مستقبلا.

-
- (١) انظر: ليزلي شميدت ، مشروعات اسرائيل المائية وتأثيرها على حركة الصراع العربي الاسرائيلي ، مجلة الباحث العربي ، العدد السادس ، (لندن ، مركز الدراسات العربية ١٩٨٦) ص ١٨ - ٢٥
- (٢) اورى ديفيس وآخرون ، السياسة المائية لاسرائيل ، مصدر سبق ذكره ص ٦

من هنا فان الخطط الاستيطانية المستقبلية ، الهادفة الى زيادة اعداد المستوطنين تتوقف بشكل او باخر على حل المشكلة المائية ، كما ان نجاح تنفيذ الخطط الاستيطانية المستقبلية يتطلب نجاحا موازيا في تأمين الاحتياجات المائية للمستوطنين ومستعمراتهم.

غير انه يمكن القول ان محاولة اسرائيل الى تغيير الوضع الجغرافي السياسي سيؤدي الى تخفيف حدة العجز في نقص وفرة المحددات الاستيطانية فمن جهة سيؤدي هذا الوضع الى توفير المزيد من الاراضي والتي هي اساس العملية الاستيطانية ، وبالتالي زيادة الامكانيات الاقتصادية المتوفرة من جراء الاستيلاء على هذه المساحات الاضافية مما يؤدي الى ايجاد المزيد من الاسس الاقتصادية للمستعمرات الاسرائيلية.

ومن جهة اخرى فان تغيير الوضع الجغرافي السياسي سيؤدي الى الوصول الى مصادر اضافية من المياه - مياه الليطاني - مياه النيل ، والتي طالما سعت اسرائيل بكل اوسائل المتاحة لديها الى الوصول الى هذه المصادر (١) . مما يسهل التوسع في العمليات الاستيطانية التي تحددت بعدم توفر هذا العنصر الحيوي.

(١) انظر: اوري ديفيس واخرون ، السياسة المائية لاسرائيل ، مصدر سبق ذكره ص١٠٠-٢٠٠

الخاتمة

لا يشير المستقبل المنظور لحركات الاستيطان الاسرائيلي ، الى اي تفاؤل بإمكانية الوصول الى اهداف الخطط الموضوعة بشأن استيطان المناطق المحتلة لعدم توفر العناصر اللازمة لتنفيذ مثل تلك الخطط.

غير ان ما يجب الاشارة اليه ان عمليات الاستيطان الاسرائيلي قد تستمر رغم ذلك في محاولة منها لتغيير الوضع الجغراسياسي في المناطق العربية المحتلة حتى لو لم يكن هنالك اكتمال للعناصر الاساسية للاستيطان ، غير ان هذا يعطينا صورة اقل تشاؤما مما يورده الباحثون اليهود امثال بنفنستي الذين يرون ابتلاعا شبه كامل للمناطق بواسطة الاستيطان المكثف الذي تسعى الحكومة اليه ورغم الضائقة الاقتصادية لتنفيذه.

لكن ما يمكن الاشارة اليه الى ان هنالك نوعين من الاتجاه السكاني في كل من اسرائيل والمناطق المحتلة ، وهذين النوعين هما :-

- الاتجاه الاسرائيلي للتوسع من منطقة المركز نحو الشرق باتجاه الضفة الغربية وهذا يمثل امتدادا طبيعيا له جدواه بالنسبة لاسرائيل ويهدد بالتالي الضفة الغربية تهديدا مباشرا.

- الاتجاه العربي للامتداد نحو مجاله الحيوي الوحيد نحو الشرق وخسران هذا المجال يعني خنقا لاي كيان عربي قد ينشا في هذه المنطقة.

وعليه فيجب اخذ هذين الاتجاهين في الاعتبار عند النظر الى عمليات الاستيطان العربية وعمليات التوسع الاسرائيلية.

الفصل الثاني

المشاريع والخطط الاستيطانية الاسرائيلية المستقبلية
في المناطق المحتلة

المقدمة

لن تتوقف عجلة الاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة عند الحد التي هي عليه لان وستستمر عمليات الاستعمار الاستيطاني وتكثيفه ضمن خطط مدروسة تأخذ باعتبارها الهدف الاستراتيجي من السيطرة على المناطق العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

فحينما بدأت العمليات الاستيطانية في الاراضي المحتلة ، كانت عبارة عن نقاط ساحال متناثرة هنا وهناك ، يصعب على القارئ العادي للخريطة الاستيطانية اكتشافها ، واستؤول اليه هذه المستعمرات مستقبلا.

وبعد ان اكتمل انشاء العديد من المستعمرات الاسرائيلية باشكالها المختلفة والتي كانت تهدف فيما تهدف اليه الى تدمير العلاقات التقليدية في المجتمع الفلسطيني السابق للاحتلال ، بقيت هذه المستعمرات غير مترابطة بالشكل الذي يخدم اتصالها بمنافذها الاصلية في اسرائيل ، ومن اجل جعل هذه المستعمرات اكثر فاعلية في تحقيق الاهداف التي اقيمت من اجلها كان لابد من وجود شبكة اتصالات متطورة فيما بين هذه المستعمرات وبين اسرائيل ، وفعلا وكما سنلاحظ من خلال مشروع الطرق المقترح فان غالبية المستعمرات الاسرائيلية الهامة تقع على الخط السريع او الخط الرئيسي ، او على مقربة منهما في اسوا الاحوال كما يتضح من خلال الخريطة المرفقة رقم (١١)

ومن هنا كان هذا الفصل من اجل استعراض الخطط الاستيطانية المستقبلية ومستقبل ربط المستعمرات الاسرائيلية ببعضها من جهة ، وربطها جميعا باسرائيل ، من خلال شبكة طرق تؤمن انتقال المستوطنين عليها بحرية وامان.

التخطيط الاستيطاني الاسرائيلي :

كان حزب العمل كما راينا في الفصول السابقة ، يستند في برنامجه الاستيطاني الى مشروع الون ، والذي يعكس وجهة نظره فيما يتعلق بالضفة الغربية بصورة خاصة والمناطق المحتلة بصورة عامة ، ثم وبعد ان استلم الليكود مقاليد الحكم في اسرائيل ، بدا في عملية استيطان شاملة لكافة المناطق المحتلة انطلاقا من انها جزء لا يتجزأ من ارض اسرائيل.

استمرت عملية التخطيط للاستيطان الشامل في عهد الليكود ، وقويت لابقاء المراقبة الاسرائيلية على المناطق المحتلة وخاصة الضفة الغربية فعالة وكاملة ، ولتحديد مكانية التوسع السكاني العربي ، علما بان قرارات التخطيط الاستيطاني ترفع الى لجنة وزارية عالية خاصة بالاستيطان.

ومن ابرز عمليات التخطيط الاستيطاني ، تقسيم مناطق الضفة الغربية الى مناطق الطلب المرتفع والطلب المتوسط والطلب المنخفض على الاراضي العربية للاستيطان . كما توضح الخريطة المرفقة رقم (٦) ، وذلك لمحاصرة توسع المدن والقرى العربية قبل ان يمتد الى اراض اضافية ، بحيث تشكل وضعا اشكاليا بالنسبة للمستعمرات اليهودية.

مناطق الطلب المرتفع والمتوسط والمنخفض المذكورة سوف تشهد مع نهاية عام ٢٠١٠ عملية استيطانية مكثفة بحيث تغطي كافة المناطق التي ترى سلطات الاحتلال فائدة من استيطانها كما توضح الخريطة رقم (٦) ورقم (٧) وهذا يعني انه اذا ماتم نجاح هذه الخطة فان اراضي الضفة الغربية وكذلك الحال بالنسبة لقطاع غزة ستكون تحت السيطرة الاسرائيلية الكاملة (١).

ويمكن القول ان سعي المنظمة الصهيونية لاسكان ١٠٠ الف يهودي في الضفة الغربية قد لا يتحقق قبل نهاية العقد الحالي. فمعدل النمو التقديري للمستوطنين لا يتعدى ٣ الاف عائلة سنويا اي نحو ١٢٥ الف شخص (٢) ، علما بان معدل النمو في البناء الاستيطاني سيكون اسرع من ذلك ، وخاصة في تلك المناطق المحيطة بالعاصمة.

(١) انظر: Meron Benvensti, West Bank Data Project, Ibid, p. 1-30

(٢) انظر: Meron Benvensti, West Bank Data Project, Ibid, p. 60-62

ويتوقع ان يتركز غالبية المستوطنين حول المنطقة المحيطة بالقدس والقريبة من
نشل ابيب. والجدول رقم (٥٧) يوضح التطورات الحالية والمستقبلية المتوقعة لاعداد
المستوطنين في الضفة الغربية (حسب تقديرات بنغنستي).

جدول رقم (٥٧)

التطورات الحالية والمستقبلية المتوقعة لاعداد المستوطنين في الضفة الغربية

النمو الفعلي	
١١٨٢	١٩٧٢
١٥١٤	١٩٧٣
٢٠١٩	١٩٧٤
٢٥٨١	١٩٧٥
٣١٧٦	١٩٧٦
٥٥٢٣	١٩٧٧
٧٣٦١	١٩٧٨
١٠٠٠١	١٩٧٩
١٢٤٢٤	١٩٨٠
١٦١١٩	١٩٨١
٢١٠٠٠	١٩٨٢
٢٧٥٠٠	١٩٨٣
٤٠٠٠٠	١٩٨٤
٥٢٥٠٠	١٩٨٥
٦٥٠٠٠	١٩٨٦
٧٧٥٠٠	١٩٨٧
المتوقع	
٩٠٠٠٠	١٩٨٨
١٠٢٥٠٠	١٩٨٩
١١٥٠٠٠	١٩٩٠

Meron Benvensti, West Bank Data Project, Ibid, p. 61

* المصدر:

وكذلك توضح الخريطة رقم (٨) النموذج الديمغرافي اليهودي الحالي والمتوقع
والتي يلاحظ منها ان غالبية الانتشار السكاني يكون بجوار الخط الاخضر.

وحسب الخطة الاستيطانية لعام ٢٠١٠ فان الضفة الغربية ستقسم الى اربعة قطاعات

قطاع غور الاردن والمنحدرات الشرقية:

وهذه المنطقة بطبيعتها غير كثيفة السكان ، اما في المستقبل فسيصبح عدد المستوطنين اليهود ٤٥٠ الف شخص مقابل ٣٣ الف مواطن عربي ، بمعدل زيادة سنوية ٠.٢ ٪ ، علما بان معظم هذه المنطقة والتي تبلغ مساحتها ٥١٠ مليون دونم ستكون مغلقة للاغراض العسكرية . كما سينشا صراع فيما بين المستوطنين اليهود والمواطنين العرب من اجل الحصول على المياه التي تشكل عنصرا حيويا في هذه المنطقة الزراعية الخصبة.

قطاع المرتفعات الجبلية:

ويمتد هذا القطاع وسط الضفة الغربية بطول ١٠٠ كم وعرض يتراوح ما بين ١٠-٢٠ كم ، مارا بمدن جنين ، نابلس ، رام الله ، القدس ، بيت لحم ، الخليل. وهذا القطاع سيكون من اكثر مناطق الضفة الغربية كثافة بالسكان العرب ، واكثرها ازدهاما بالمباني. اذ يقدر عدد السكان في هذه المنطقة بنحو ٥٥٠ الف نسمة. ومن المخطط ان يستوطن في هذه المنطقة نحو ٢٠ الف يهودي يتوزعون على ٢٠ مستعمرة دائمة ، ويلاحظ في هذه المستعمرات انها صممت لتستوعب اكبر عدد ممكن من المستوطنين ، بالاضافة الى احتكارها للموارد المحلية في هذه المنطقة ، والتي يتوقع ان ينشا صراع عرقي فيها بسبب سيطرة اقلية من المستوطنين على موارد الاغلبية كما حدث فيما بين مستعمرة كريات اربع ومواطني مدينة الخليل والتي يتعرض فيها نحو ٧٠ الف مواطن عربي لارهاب اقلية يهودية تقدر بنحو ٣٥ الف مستوطن يستوطنون تلك المستعمرة.

قطاع منطقة القدس:

تشكل هذه المنطقة ماساحته ٥٠ مليون دونم تمتد بقطر ١٥ كم على جانبي الخط الاخضر ، وقد بلغ عدد سكانها نحو ٥٦٥ الف نسمة سنة ١٩٨١ (١) ، وكما يوضح الجدول رقم (٩٨) فان نسبة العرب الى اليهود ستكون سنة ١٩٩١ (٤٤٪ : ٥٦٪) غير ان الغالبية من السكان اليهود سيتركزون في مدينة القدس الغربية ، بحيث تبقى مدينة القدس الشرقية ذات غالبية عربية تقدر بنسبة ٨٦٪ من عدد السكان في هذا الشطر من المدينة.

جدول رقم (٥٨)
التوزيع العرقي للسكان في مدينة القدس ١٩٨١ ، ١٩٩١ (بالالف نسمة)

نسبة العرب ١٩٩١ %	نسبة اليهود ١٩٩١ %	المجموع		عرب		يهود		
		١٩٩١	١٩٨١	١٩٩١	١٩٨١	١٩٩١	١٩٨١	
٢٩٨٨-٢٧٧٧	٧٥٢-٧٢٣	٤٨١	٤١٥	١٤٦	١١٧	٣٣٥	٢٩٨	داخل حدود البلدية
		٢٢	١٨	٤	٣	١٨	١٥	على جانبي الخط الأخضر
٨٥٧ - ٩٧	٤ - ٣	١٧٥	١٣٢	١٥٠	١٢٨	٢٥	٤	المضفة الغربية
٤٢٢٢٤٣٩	٥٥٨٥٦١	٦٧٨	٥٦٥	٣٠٠	٢٤٨	٣٧٨	٣١٧	المجموع

Meron Benvensti, West Bank Data Project, Ibid, p. 62

المصدر:

قطاع منطقة تل أبيب:

ستتأثر هذه المنطقة والتي تمتد من ساحل البحر المتوسط بطول يبلغ نحو ٦٠ كم وعرض يبلغ نحو ٢٠ كم وتضم حوالي ٥٠٪ من سكان إسرائيل و ٦٠٪ صناعاتها ستتأثر بضم مستعمرات مثل إريئيل ، والكانا (أ) ، والكانا (ب) وغيرها من المستعمرات التي ستتشأ لاحقاً ، وذلك بسبب ضم مناطق جديدة إلى هذا القطاع ، وهذه المناطق ذات تجمعات عربية لا يستهان بها ، ستشكل باتحادها مع المناطق الواقعة غرب الخط الأخضر ، التي تقطنها تجمعات عربية مجتمعاً عربياً متكاملاً يضم أبناء الجزء المحتل من فلسطين عام ١٩٤٨ وذلك الجزء الذي احتل عام ١٩٦٧ ، والجدول رقم (٥٩) يوضح لنا التصنيف العرقي الذي سينشأ سنة ١٩٩١ ، حيث سيشكل العرب نسبة ٦٥٪ من عدد سكان هذا القطاع بينما يشكل اليهود فقط ٣٤٪ من ذلك العدد .

جدول رقم (٥٩)

التصنيف العرقي لسكان قطاع منطقة تل ابيب ١٩٨١ ، ١٩٩١ (بالالف نسمة)

نسبة العرب ١٩٩١ %	نسبة اليهود ١٩٨١ %	المجموع		عرب		يهود		
		١٩٩١	١٩٨١	١٩٩١	١٩٨١	١٩٩١	١٩٨١	
٦١٩٦	٣٨١٣	١٩٧	١٦٥	١٢٢	١٠٠	٧٥	٦٥	صمن الخط الاخضر
٦٨٢	٣١٨	٢٢٠	١٣٢	١٥٠	١٢٨	٧٠	٤	الضفة الغربية
٦٥٢٧٦٨	٣٤٨٢٣٢	٤١٧	٢٩٧	٢٧٢	٢٢٨	١٤٥	٦٩	المجموع

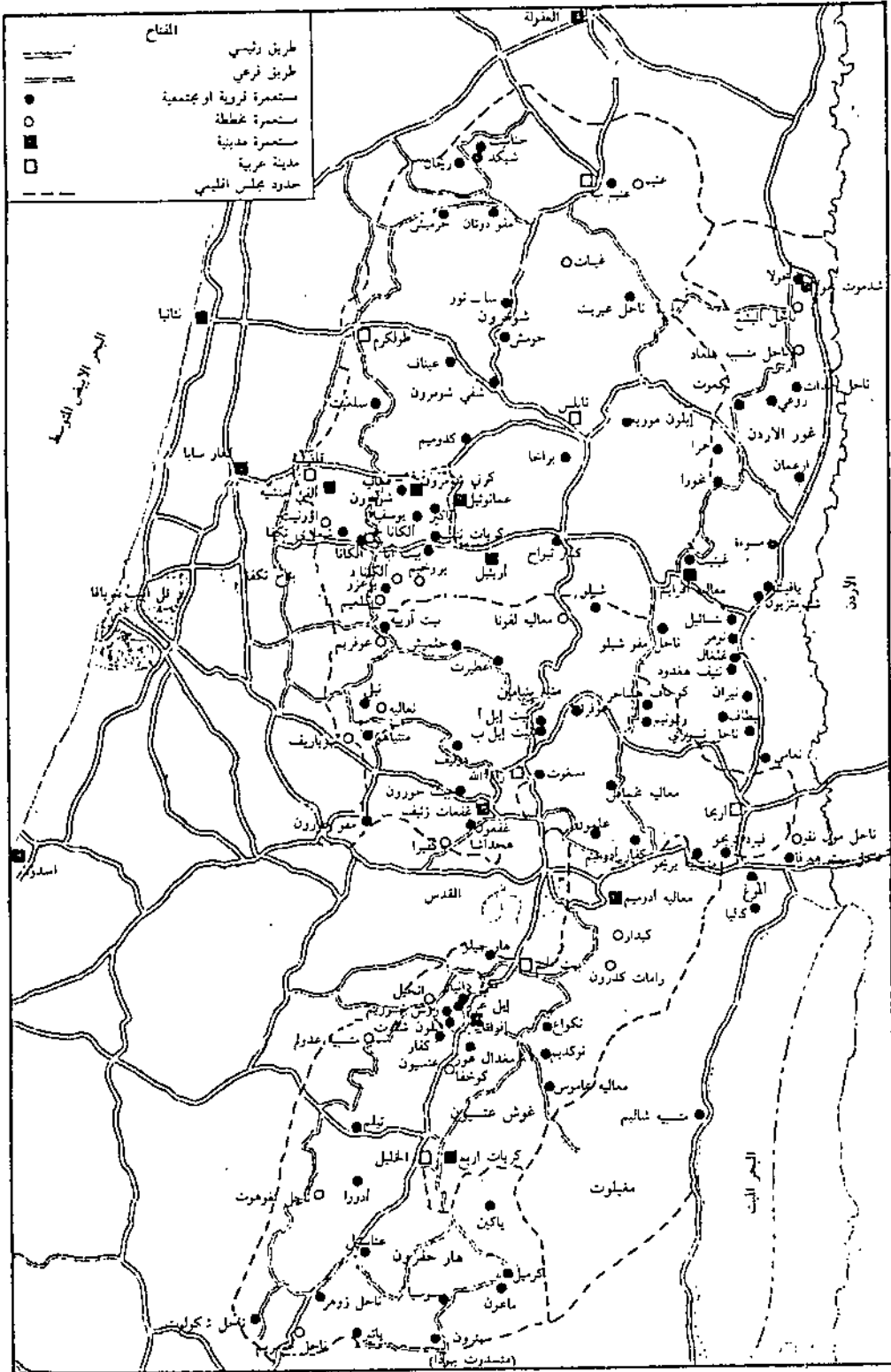
Meron Benvensti, West Bank Data Project, Ibid, p. 62

* المصدر:

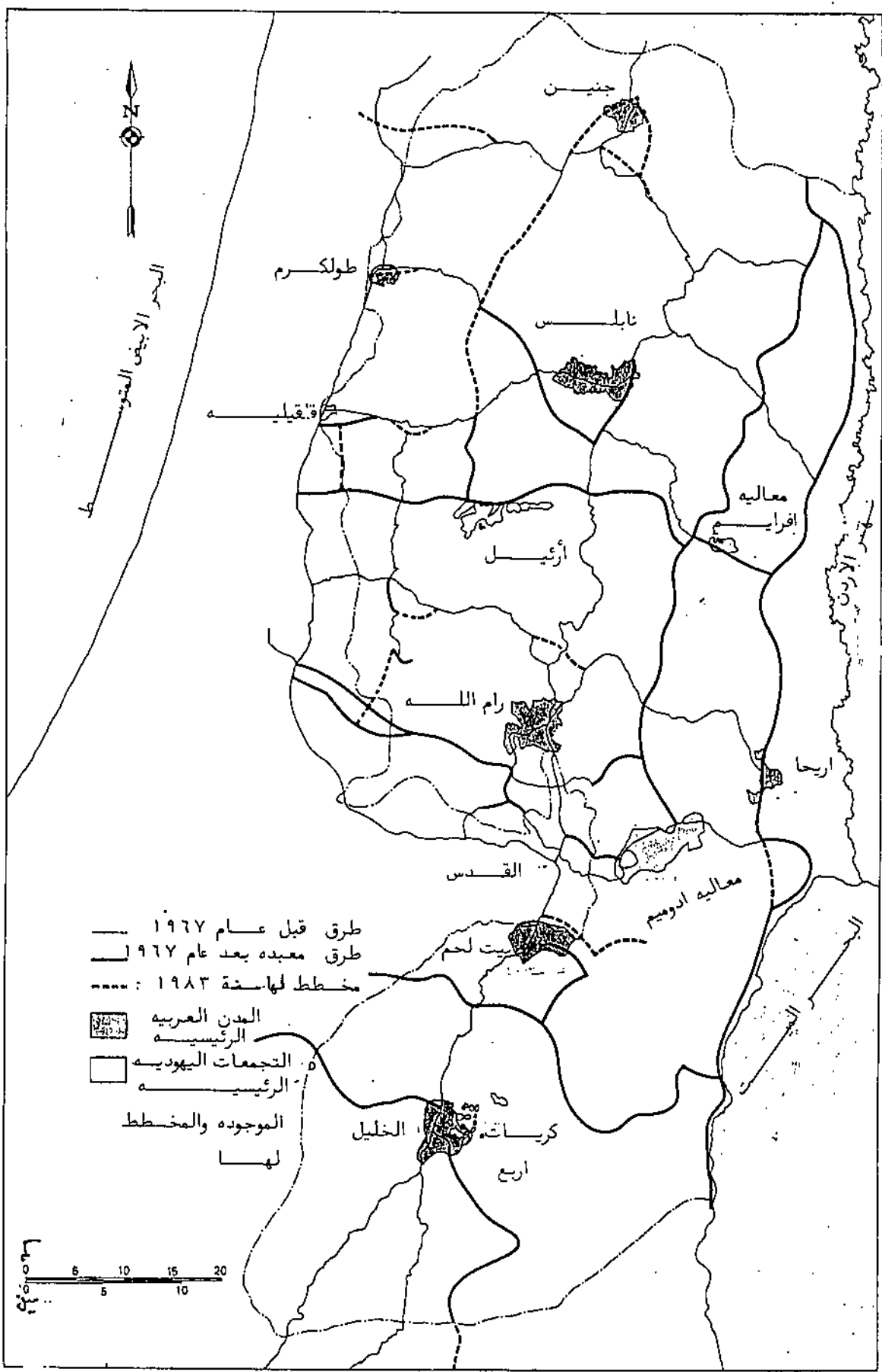
من خلال نظرة سريعة على الخريطة الاستيطانية الاسرائيلية في المناطق المحتلة
نلاحظ ان معظم المستعمرات الاسرائيلية المقامة في هذه المناطق ، غير مرتبطة
بالضرورة بمسار طرق المواصلات التقليدية كما توضح الخريطة رقم (٩) المرفقة ، بل ان
طرق المواصلات هذه لاتخدم اغراض هذه المستعمرات من حيث اتصالها بمنافذها الاقتصادية
الطبيعية في اسرائيل (Israeli Ecumen) كما يتبين من الخريطة رقم (١٠) المرفقة.

ومن اجل تحقيق الهدف الرئيسي من اقامة المستعمرات الاسرائيلية وتكثيفها في
المناطق العربية المحتلة ، والذي يتمثل في الغاء الدور الاقتصادي التقليدي
للتجمعات العربية ، ومن اجل ربط المستعمرات الاسرائيلية بمنافذها الاقتصادية في
اسرائيل كان لابد من انشاء شبكة طرق حديثة ومتطورة تحقق الهدف الاول بحيث تجعل من
المراكز العربية التقليدية مجرد نقاط هامشية كما توضح خريطة "المشروع التنظيمي رقم
(٥٠) المرفقة. ويتم بالتالي الغاء الروابط التقليدية في المجتمع الفلسطيني ، ويتم
ايضا احلال المستعمرات الاسرائيلية محل هذه التجمعات العربية. بحيث يتغير شكل
الخريطة التقليدية للمناطق المحتلة كما راينا من خلال الباب الثاني من هذه الدراسة.
ويتم ايضا ربط المستعمرات الاسرائيلية بمنافذها الطبيعية ، والدليل على ذلك هو

خريطة رقم - ٨ -
المستعمرات الاستيطانية في الضفة الغربية
كما في تموز/يوليو ١٩٨٣*



* معطيات وزارة البناء والسكان وبنية الاستيطان المشتركة بين الحكومة والمنظمة الصهيونية، كما في: مراقب الدولة، ودراج شاتي ٣١ لسانات ١٩٨٣ اوليفر فون شات هكسايم ١٩٨٥ (٥) التقرير السنوي ٣٤ لسنة ١٩٨٣ وحسابات العام المالي ١٩٨٢ (١٩٨٢)، (القدس: مطبعة الحكومة، ١٩٨٤)، ص ٨٣.



الطرق الرئيسية في الضفة الغربية قبل وبعد
 ١٩٦٧
 خريطة رقم (٩)

خارطة المشرق التنظيمي لإقليم اللطراق رقم

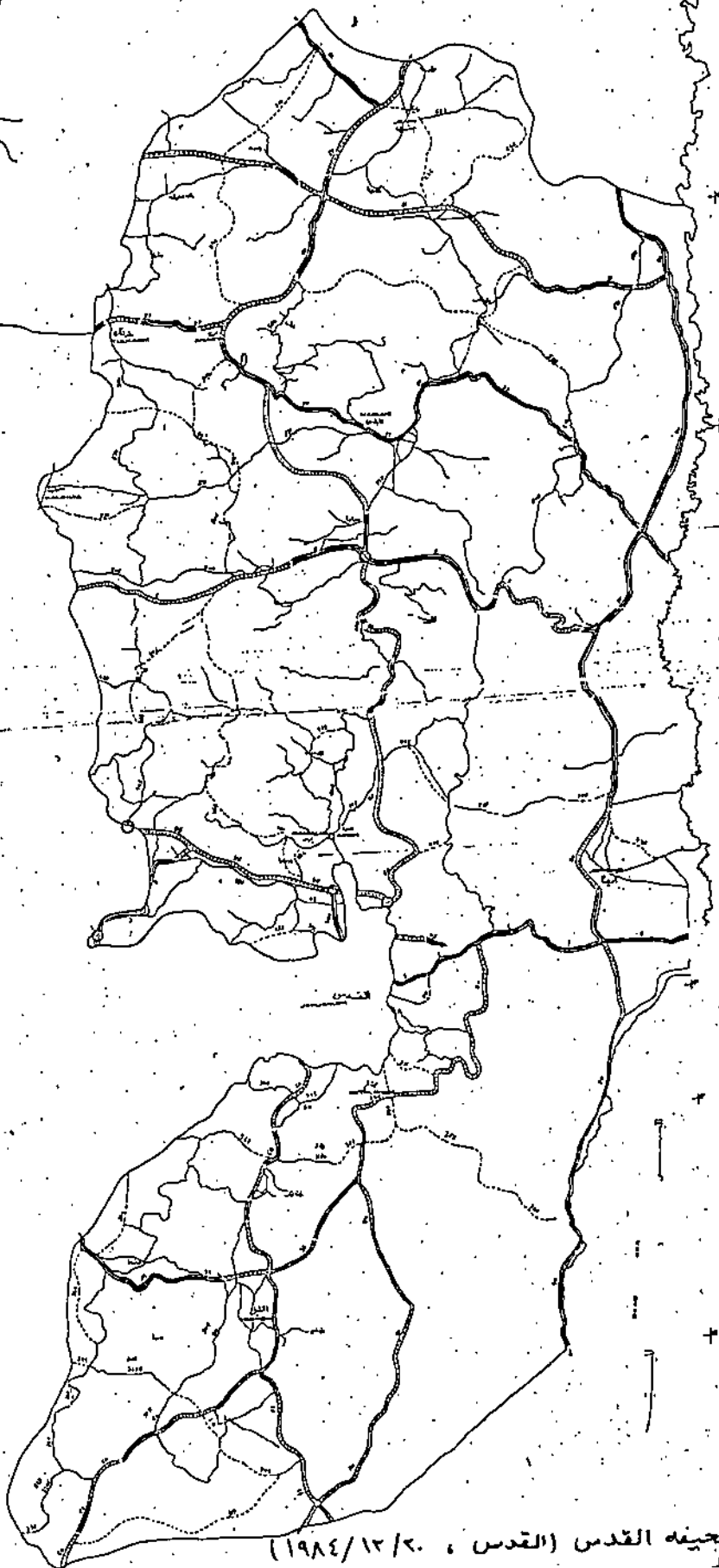
مشروع تنظيم إقليمي للطرق رقم (٥٠)
 شعبة الامان العامة

REGIONAL ROAD PLANNING PROJECT NO. 50

Officer in Charge, Of Interior

مشاريع الطرق

الرمز	الوصف	الرمز	الوصف
—	طريق رئيس	○	محطة تقاطع
—	طريق ثانوي	○	محطة تقاطع
—	طريق كرومي	○	محطة تقاطع
—	طريق مخطط	○	محطة تقاطع
—	طريق مخطط	○	محطة تقاطع



مجنيه القدس (القدس) ، ١٣/١٩٨٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تغيير مسار الطرق التقليدي ليصبح شرقاً وغرباً بدلاً من شمال وجنوب كما يتبين من خريطة المشروع المرفقة رقم (١١) والذي يتبين منه أيضاً ان تلك الحاجة الماسة لوجود مثل تلك الشبكة من الطرق المتطورة ، ادت الى بروز "مشروع التنظيم الاقليمي للطرق رقم (٥٠)" لتحقيق الاهداف المذكورة سابقاً ، غير انه لم يتم تنفيذ سوى جزء بسيط منه حتى الان.

ثمة ملاحظة جديرة بالاهتمام ، فيما يتعلق بكلفة تنفيذ هذا المشروع التي سيتحملها المواطنون الفلسطينيون في المناطق المحتلة للسيطرة على املاكهم الخاصة لهذه الغاية ، وهي ان الكلفة الحقيقية لشبكة الطرق المقترحة ترتبط بالتكلفة الاجتماعية (Social Cost) التي سيتحملها المجتمع العربي الفلسطيني والتي تتمثل في الغاء الدور الاقتصادي التقليدي للتجمعات العربية في الريف والمدن الفلسطينية ، وجعل هذه التجمعات مجرد نقاط هامشية كما ذكرنا سابقاً ، اكثر من ارتباطها بالخسائر الفردية التي ستنتج عن مثل هذه المشروع.

رغم ذلك فاننا سنورد ملحقاً لهذا الفصل ، يتناول النماذج المختلفة للخسائر التي تحملها الفلسطينيون في المناطق التي تم تنفيذ ذلك الجزء البسيط من مشروع الطرق المذكور الذي سنتناوله بشيء من التفصيل فيما يلي:-

مشروع تنظيم الطرق رقم (٥٠)

كما ذكرنا فقد وصلت نسبة المساحة المصادرة من اراضي الضفة الغربية الى اكثر من ٥٠% من اجمالي مساحة تلك المنطقة. اما تلك الاراضي التي لم يتم الاستيلاء عليها بعد ، فقد حددت السياسة الاسرائيلية طرق استعمالها لتغيير نمو السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة.

ومن الاساليب التي اتبعت للسيطرة على ما تبقى من الاراضي كانت المشاريع المختلفة واهمها مشروع الطرق رقم (٥٠) والذي ينص على: انشاء شبكة طرق تغطي الضفة الغربية بكاملها ، وقد تم نشره في اوائل عام ١٩٨٤ ، وتم تنفيذ جزء صغير منه فعلاً.

فرضت اسرائيل ، بعد هذا المشروع ، تغييرات على منح رخص بناء تتعارض مع هذا المشروع ، كذلك لم يعط الاذن بتسيير مياه مشروع الفارعة الذي يسقي نحو ١٦ الف دونم ، بانابيب مغلقة لتخفيف الخسارة الناجمة عن التبخر ، وسوف يتم تدمير المشروع كاملاً عندما يتم توسيع الشارع الممتد من قنوات الري الموجودة حالياً تمشياً مع مشروع الطرق الجديد .

رغم الطعن في قانونية هذا المشروع لدى محكمة العدل العليا في اسرائيل فقد خسرت القضية لصالح الحكم العسكري (١).

لقد كانت الطرق في الضفة الغربية قبل عام ١٩٦٧ تقطع الضفة من الشمال الى الجنوب وكان ٨٣٪ منها مرصوفة ، بالإضافة الى عدد اخر من الطرق المائية. وفي عام ١٩٧٠ شقت اسرائيل طريقا تربطها بغور الاردن ، واستمكت لذلك الاف الدونمات ، وبعد مجيء الليكود الى الحكم ، راوا عدم جدوى بقاء الطرق في هذه المنطقة بالشكل التي هي عليه ، واقرروا وجوب دمجها بشبكة الطرق الاسرائيلية ومن هنا جاءت فكرة هذا القانون ، واهم الملاحظات على هذا المشروع انه سيؤدي الى امرين اثنين:-

الاول: فهو تلك الآثار السلبية التي ستلحق بالزراعة والصناعة في الضفة الغربية نتيجة لهذا المشروع.

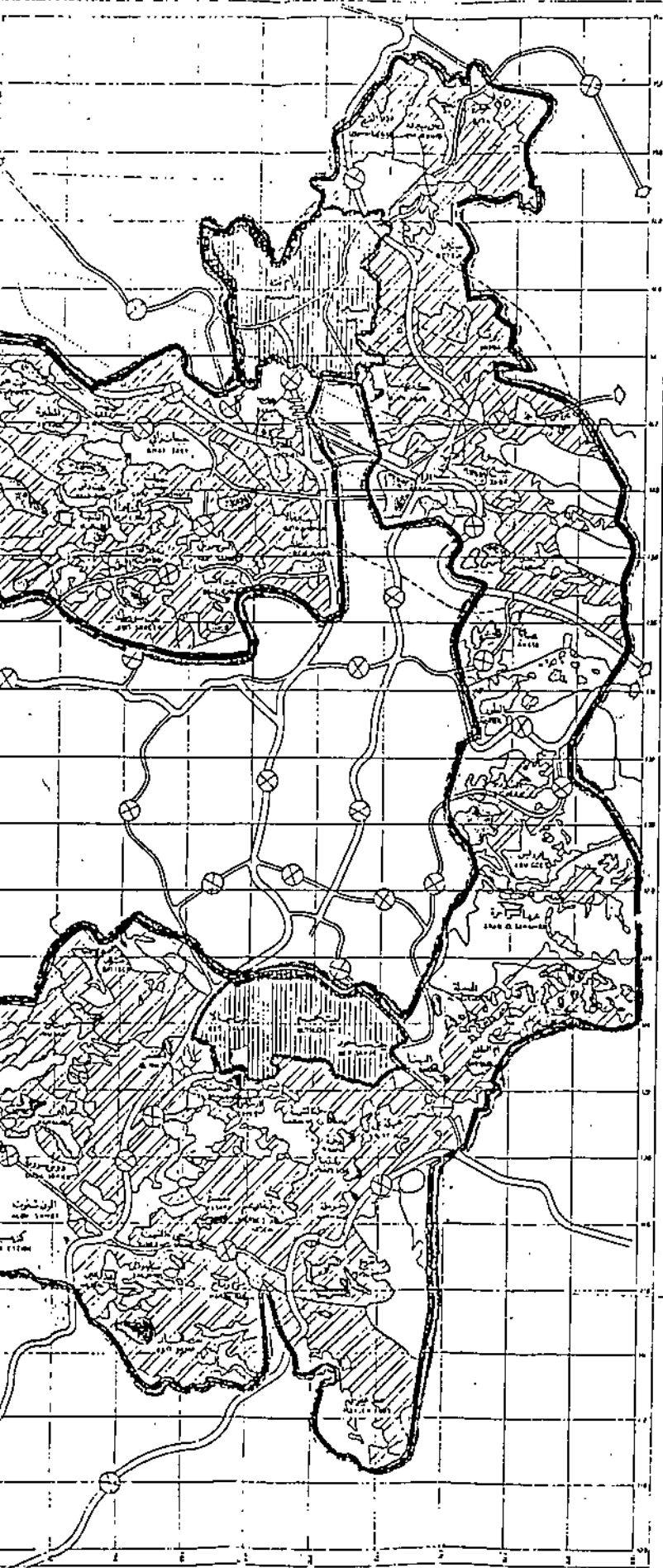
الثاني: ان تخطيط الشبكة الجديدة للطرق سيؤدي الى الحد من تطور المدن والقرى الفلسطينية نتيجة لاحكام الطوق حولها او تقطيع مراكزها الى اجزاء متشتتة، مما يحول دون امتدادها وراء هذه الطرق في المستقبل. فكما هو واضح من الخريطة رقم (١٢) المرفقة ، والتي تتناول مشروع تنظيم اقليمي جزئي للطرق رقم (٨٢/١) للواءي رام الله وبيت لحم ، فقد تم تحديد الاراضي الخاصة بالقرى والمدن في هذه المنطقة ، بالإضافة الى تحديد مناطق البناء والمناطق الزراعية ومختلف انواع الطرق التي ستمر في هذه المنطقة. وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى انه قد تم اجراء تعديل طفيف على توزيعات الاراضي المختلفة وعلى اشكال استعمالاتها كما يتبين من الخريطة المرفقة رقم (١٣) التالية والتي تبين عدد من التغييرات التي ادخلت على مناطق الحفاظ على الطبيعة وحدود البناء ومناطق التنظيم البلدية وغير ذلك من الامور التي تؤثر سلبيا على التجمعات الفلسطينية في المناطق المحتلة والتي تدخل ضمن ماسميناه بالتكلفة الاجتماعية (Social Cost) لمشروع تنظيم الطرق رقم (٥٠) السابق الذكر.

(١) قررت المحكمة انه "اذا ماقرر ضابط القيادة في الضفة الغربية تحضير خطة شاملة للطرق فاننا لانستطيع ان نعتبر ذلك عملا غير قانوني ، خاصة وانه قد تم مراعاة مصلحة السكان المحليين"، انظر:

(١) عزيز شحادة وآخرون ، المشروع الاسرائيلي المقترح للطرق في الضفة الغربية ١٩٨٤/١١ مصدر سبق ذكره ص٢٠.

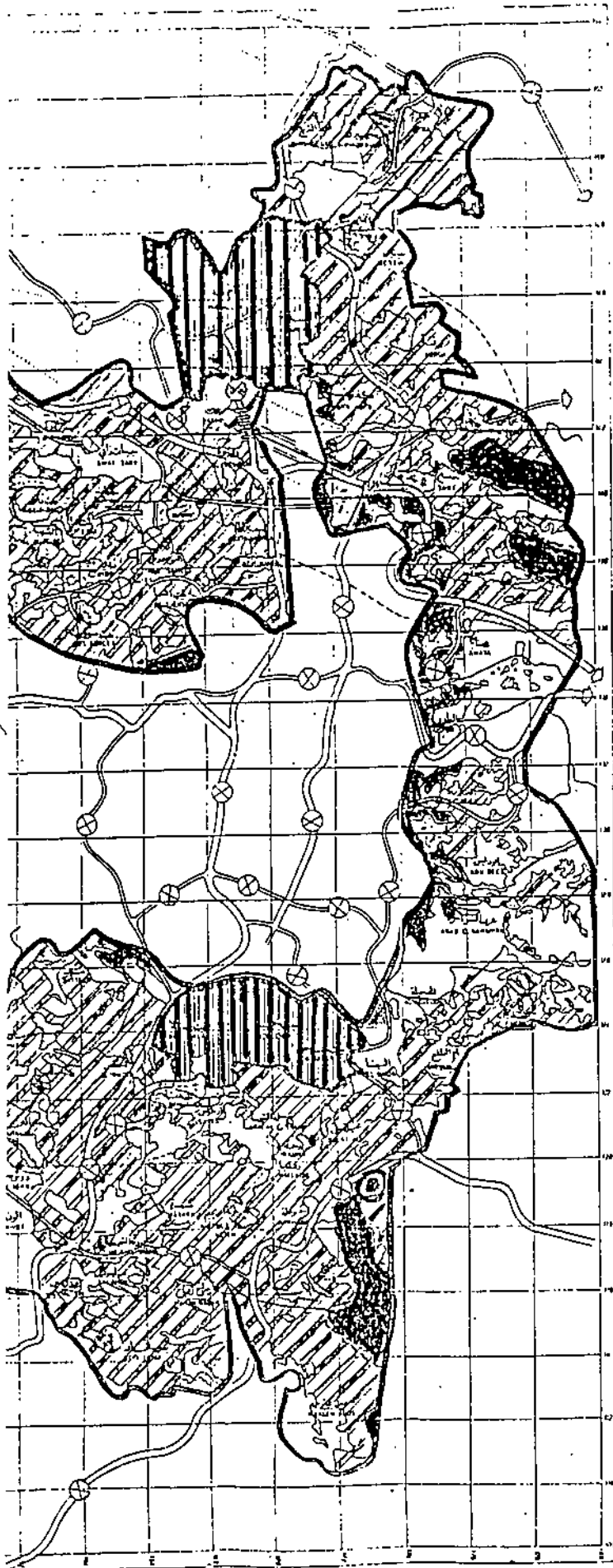
(٢) صحيفة القدس (القدس ، ٢٠/١٢/١٩٨٤)

(٣) صحيفة الفجر(القدس)٢٠/٤/١٩٨٤



مشروع تنظيم اراضي جزئي رقم 1/1 لمنطقة المركز	PARTIAL REGIONAL PLANNING
تعديل لمشروع اراضي	HQ 1/82 FOR THE CENTRE JAB AMMENDMENT TO THE REGIONAL PLANNING SCHEME R.1.5
المنطقة	DISTRICT
الأقضية	SUB DISTRICT RAMALLAH PART OF BETHLEHEM PART
مقدم المشروع	PRESENTED BY CIVL ADMINISTRATION THE WEST BANK
المصمم	PLANNER KASHMESHONI
أصحاب الأراضي	OWNERS SEVERAL
مساحة المشروع	AREA 275 000 DUNAM
مقياس الرسم	SCALE 1:50 000
الرجوع	INDEX
حدود المنطقة	SCHEME BOUNDARY
حدود اراضي القرية	VILLAGE BOUNDARY
حدود المنطقة للبناء	BUILDING ZONE BOUNDARY
حدود منطقة تنظيم البلدية	MUNICIPAL PLANNING SCHEME BOUNDARY
حدود المنطقة لاعداد مشروع التنظيم	BOUNDARY OF AREAS READY FOR PLANNING
حدود منطقة ذات قيود للامتداد الراسي	BOUNDARY OF AREAS WITH RESTRICTIONS ON BUILDING HEIGHT
حدود منطقة التنمية	BOUNDARY OF NCSTY AREA
طريق قومي مسدود / مقترح	MAIN STATE HIGHWAY APPROVED / PROPOSED
طريق اقليمي مسدود / مقترح	REGIONAL HIGHWAY APPROVED / PROPOSED
طريق محلي	LOCAL ROAD
منطقة تنظيم بلدية	MUNICIPAL PLANNING BOUNDARY
منطقة البناء في القرية	VILLAGE BLDG IN AREA
منطقة خاصة	SPECIAL AREA
منطقة تنظيم المستقبل	PLANNING AREA FOR FUTURE
منطقة مركز مرافقات	TRANSPORTATION CENTRE AREA
منطقة الحفاظ على الطبيعة	PRESERVATION AREA
متنق	TUNNEL
منطقة زراعية	AGRICULTURAL AREA
منطقة للترفيه والسياحة	RECREATION AND TOURISM AREA
رشد الطريق	ROAD WIDENING
خط الازدحام مركز الطريق	CONGESTION POINT ON ROAD
عمود مرافق	ROAD ACORN

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposits



مشروع تنظيم اراضي حذقي رقم ٨٤/١ لمنطقة المركز
تعدل لمشروع اقليمي

المدينة
البلدية
واماها حيدرة بيت لحم حيدرة
مقدم المشروع
الادارة المدنية الغربية

المصمم
م. هشام شريف
أصحاب الأراضي
شعداول
مساحة المشروع
٢٧٥٠٠٠ دونه

مقياس الرسم ١/٥٠٠٠٠
SCALE 1:50000

الرجوع
حده للمشروع
INDEX
SCHEME BOUNDARY

حدود اراضي القرية
VILLAGE BOUNDARY

حدود المنطقة للبناء
BUILDING ZONE BOUNDARY

حدود منطقة تنظيم البلدية
MUNICIPAL PLANNING SCHEME

حدود المنطقة لانداء مشروع التنظيم
BOUNDARY OF AREAS READY

حدود منطقة ذات قيود للاستعداد الراسي
BOUNDARY OF AREAS WITH RESTRICTIONS FOR BUILDING HEIGHT

حدود منطقة الحديقة
BOUNDARY OF HOUSING AREA

طريق قومي مسطح
MAIN STATE HIGHWAY APPROACH

طريق اقليمي مسطح
REGIONAL HIGHWAY APPROACH

طريق محلي
LOCAL ROAD

منطقة تنظيم بلدية
MUNICIPAL PLANNING BOUNDARY

منطقة البناء في القرية
VILLAGE BUILD ON AREA

منطقة خاصة
SPECIAL AREA

منطقة تنظيم المستقبل
PLANNING AREA FOR FUTURE

منطقة مركز مراملات
TRANSPORTATION CENTRE AREA

منطقة الحفظ على الطبيعة
PRESERVATION AREA

متنق
TUNNEL

منطقة زراعية
AGRICULTURAL AREA

منطقة للترفيه والسياحة
RECREATION AND TOURISM AREA

رقم الطريق
ROAD NO

خط الانزلا من مركز الطريق
SETBACK

عرض الطريق
ROAD WIDTH

مخطط

PARTIAL REGIONAL PLANNING
NO 1/82 FOR THE CENTRE
AMMENDMENT TO THE REGIONAL
PLANNING SCHEME R.3.5
DISTRICT
SUB DISTRICT RAMALLAH PART
BETHLEHEM PART
PRESENTED BY CIVIL ADMINISTRATOR
THE WEST BANK
PLANNER HASHEM SHARIF
OWNERS SEVERAL
AREA 275000 DUNAM
SCALE 1:50000
INDEX
SCHEME BOUNDARY
VILLAGE BOUNDARY
BUILDING ZONE BOUNDARY
MUNICIPAL PLANNING SCHEME
BOUNDARY OF AREAS READY
BOUNDARY OF AREAS WITH RESTRICTIONS
FOR BUILDING HEIGHT
BOUNDARY OF HOUSING AREA
MAIN STATE HIGHWAY APPROACH
REGIONAL HIGHWAY APPROACH
LOCAL ROAD
MUNICIPAL PLANNING BOUNDARY
VILLAGE BUILD ON AREA
SPECIAL AREA
PLANNING AREA FOR FUTURE
TRANSPORTATION CENTRE AREA
PRESERVATION AREA
TUNNEL
AGRICULTURAL AREA
RECREATION AND TOURISM AREA
ROAD NO
SETBACK
ROAD WIDTH
MUNICIPAL

وستتناول قانونية هذا المشروع اولا ثم ننتقل من خلال الملحق الخاص بهذا الفصل الى تقدير الخسائر التي ستنتج عن تطبيق مثل هذا المشروع علما بان الخسائر العامة (Social Cost) هي التي تعيننا في هذه الدراسة كما ذكرنا سابقا. ولبحث الوضع القانوني لهذا المشروع سنتناول موضوع هذا المشروع من وجهة نظر القانون المحلي اولا، ومن وجهة نظر القانون الدولي ثانيا.

فلقد اقر الحكم العسكري في محكمة العدل العليا بان المشروع قد وضع بالتنسيق مع الحكومة الاسرائيلية رسميا ، وان كلا من وزارة الاسكان والتعمير ، ودائرة الاشغال العامة/وزارة الدفاع ، ودائرة الامن القومي للتخطيط ، والخدمات العامة ، والادارة المدنية في الضفة الغربية قد شاركت في اعداده ، ومن الواضح هنا ان الحكومة طبقت فعلا اعتبارها الضفة الغربية جزءا لا يتجزأ من اسرائيل.

وقد نص اعلان نشر في الصحف المحلية على ان هذا المشروع قد تم استنادا الى القانون الاردني المادة رقم ١٦/١٩٦٦ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية.

غير ان المادة ١٦ (١) والتي تدرع بها الاسرائيليون لاتتعلق بمشاريع الطرق على الاطلاق ، وانما تبحث في المخططات الاقليمية للمدن والقرى والمادة التي تتعلق بالطرق في القانون الاردني انما هي المادة رقم ٢٩/١٩٥٧ والمعدلة بالامر العسكري رقم ٨١٠ ، ولكن المشروع المقترح لايتوافق مع القانون الاردني سواء الاصلي او المعدل والذي يجيز فقط انشاء ثلاثة انواع من الطرق هي : طرق الدولة العامة (رئيسية) وعرضها ٥٠ متراً ، طرق الالوية (ثانوية) عرضها ٤٠ متراً ، طرق زراعية عرضها ٣٠ متراً ، بينما نجد ان مشروع الطرق المقترح ينشبه اربعة انواع من الطرق هي:-

- طرق سريعة عرضها ١٢٠ متراً
- طرق رئيسية عرضها ١٠٠ متراً
- طرق اقليمية عرضها ٦٠ متراً
- طرق محلية عرضها ٤٠ متراً

(١) المادة (١٦) تنص على الخطوات المختلفة التي يجب على مجلس التنظيم الاعلى ان يتبعها قبل انهاء تجهيز مخطط اقليمي ويتضمن مسجماً للارض والمباني والمرافق العامة والمنشآت وان ياخذ المخطط التطور المحتمل للمدن والقرى.

وليس هذا فحسب بل قيدت عمليات البناء على جانبي الطرق كما يلي:

- ١٥٠ متراً من كل جانب بالنسبة للطرق السريعة
- ١٢٠ متراً من كل جانب بالنسبة للطرق الرئيسية
- ١٠٠ متر من كل جانب بالنسبة للطرق الاقليمية
- ٧٥ متراً من كل جانب بالنسبة للطرق المحلية

ونرى هنا ان المشروع لايتجاهل ماوردته المادة (١٦) فحسب بل سيعمل على تدمير كثير من المرافق العامة (كما سيتبين لنا لاحقاً)(١). بالإضافة الى ان القانون يوجب على السلطات التنفيذية وضع خطة في مكاتب لجان التنظيم اللوائية لتمكين العامة من الاطلاع عليها ولكن هذا الاجراء ايضا لم يتبع.

ويقتضي القانون ان يضم مجلس التنظيم الاعلى (حسب القانون الاردني) نقيب المهندسين ، رئيس النيابات العامة ، ومدير مؤسسة الاسكان ، وقد تم تعديل هذا البند بالامر العسكري رقم ٤١٨ الذي استبعد ممثلي السكان المحليين واقتصر على العسكريين الاسرائيليين فقط . والذي يعمل لصالح المستوطنين في الضفة الغربية بصورة خاصة واسرائيل بصورة عامة ، علما بان جزءا من تكاليف هذا المشروع سيتم تغطيته من الضرائب التي تحصل من المواطنين العرب والجزء الاخر من مصادر اسرائيلية.

مشروع تنظيم الطرق رقم (٥٠) والقانون الدولي:

بعد قرار محكمة العدل العليا في القضية رقم ٨٢/٣٩٢ بان معاهدة لاهاي تنطبق على الضفة الغربية ، اقرت المبادئ التالية:-

- ١- يجب على القوة المحتلة ان تلتزم بالقانون المحلي.
- ٢- ان الاعتبارين اللذين يحكمان تصرفات القوة المحتلة هي سلامة قواتها ومصالحه السكان المحليين.
- ٣- ان الحكم العسكري حكم مؤقت مادام الاحتلال العسكري احتلالاً مؤقتاً.
- ٤- ليس للحكم العسكري ان يضع في الميزان المصالح القومية والاقتصادية والاجتماعية لدولته (دولة الاحتلال).

(١) انظر الملحق الخاص بهذه الدراسة.

وإذا ما أخذنا المبدأ رقم (٢) لتقييم شرعية تصرف معين من تصرفات دولة الاحتلال ، وهي أمن الدولة المحتلة ومصالحة السكان المحليين ، لوجدنا ان الحاكم العسكري لم يبين تبريراته لهذا المشروع على اسباب امنية ، ومن هنا فاننا لن نناقش مسألة الجوانب الامنية لذلك المشروع. اما بالنسبة للاعتبار الثاني وهو مصلحة السكان المحليين ، فقد لاحظنا سابقا ان تعديل القانون المحلي ادى الى عدم اشراك اطراف غير يهودية في اعداد الخطط حتى لو كانت بحجم كبير كهذه ، كذلك فان هنالك امورا لصالح السكان المحليين كان على المخططين مراعاتها حسب القانون الذي كان سائدا ، ومن هنا فان مشروعاً يفترض ان يكون لصالح السكان المحليين يجب ان يعرض عليهم لابداء وجهة نظرهم فيه على الأقل.

وحيث ان المشروع لم يعد على اساس القانون المحلي السابق للاحتلال وانما استند الى التعديلات القانونية الجديدة على القانون المحلي ، والتي لم يكن لها مبرر قانوني يسندها ، فانه لا يمكننا القول ان المشروع قد اعد على اساس قانوني سليم.

وفي محاولة لاثبات ان هذا المشروع هو لصالح السكان المحليين ، اشار الحكم العسكري الى زيادة مطردة في اعداد السيارات في السنوات القليلة السابقة ، ومع ان هذه الملاحظة صحيحة ، الا ان ذلك لا يستدعي تغييراً جذرياً لطرق الضفة الغربية ، حيث ان ٩٣% من شبكة الطرق في الضفة الغربية مرصوفة وصالحة للاستعمال ولن يكون هنالك جدوى من تغيير اتجاه هذه الشبكة من الشمال الى الجنوب ليصبح من الشرق الى الغرب وبالتالي زيادة الالف الكيلومترات الا من اجل خدمة ربط المستعمرات بالمنافذ الاقتصادية، ومن اجل تغير الخريطة التقليدية للمناطق المحتلة كما اشرنا سابقا. واذا ما افترضنا صحة ماتقوله محكمة العدل العليا بان الطرق من الضفة الغربية اصبحت قديمة ويجب تجديدها فلماذا لا يتم ذلك بشكل يسبب اقل ضرر ممكن.

وقد جرى فعلا مسح دقيق بواسطة مساحين مرخصين لنوعين من الطرق المقترحة ، طريق يمر بمنطقة ماهولة ، واخر يمر بمنطقة زراعية كما يظهر في الخريطة المرفقة رقم (١٤) ويشكل الجزء الذي تم مسحه ٣٣% من الطرق الكلية المقترحة كما في الخريطة المرفقة. وستتناول الاثار الاقتصادية لهذا المشروع على السكان العرب في ملحق هذا الفصل كون التكلفة التي تهمنا اساسا هي التكلفة الاجتماعية التي تمت الإشارة اليها سابقا علما بان عملية المسح المذكورة قد بينت اثر هذا الجزء الذي تم تنفيذه على امكانية توسع المدن والقرى التي مر من خلالها والتي يمكن اعتبارها مثلا لحال كافة التجمعات العربية التي يمر من خلالها هذا المشروع والتي تمثل ايضا نوعا من التكلفة الاجتماعية التي سيتحملها المجتمع الفلسطيني في المناطق المحتلة.

الخاتمة

تبين لنا من خلال العرض السريع للخطط الاستيطانية المستقبلية ومشروع الطرق المقترح ، ان العملية الاستيطانية الاسرائيلية في المناطق المحتلة ، عبارة عن مشروع ديناميكي ، يهدف الى تغيير الخريطة العامة للمناطق المحتلة بشكل يتم فيه احلال المستعمرات الاسرائيلية محل المراكز العربية وتجديد هذه المراكز وجعلها مجرد تجمعات غير ذات اهمية تذكر ، وبالتالي القضاء نهائيا على الروابط والعلاقات التقليدية القائمة في المجتمع العربي والتي تمثل عنصر قوة لا بد لاسرائيل من التغلب عليه باي شكل كان.

وقد تم اللجوء الى مشروع تنظيم الطرق رقم (٥٠) المذكور لتحقيق هذه الغاية ، والذي اذا ماتم انجازه فان خريطة الضفة الغربية المحتلة ستتغير كليا ، بحيث يصبح اتجاه طرق المواصلات شرق - غرب ، ليخدم عملية الربط للمستعمرات الاسرائيلية باسرائيل، بدلا من اتجاهها السابق شمال - جنوب الذي كان يخدم ربط التجمعات السكانية العربية والمراكز الاقتصادية التقليدية للمجتمع الفلسطيني كما تبين من خلال الخرائط المرفقة.

الملحق

الاضرار الناجمة عن تنفيذ جزء من مشروع التنظيم الاقليمي للطرق رقم (٥٠)

المقدمة للملحق

تبين من عملية المسح ان الضرر الذي سيتحقق نتيجة شق ٢٠ كم سيكون اتلاف نحو ١٦ الف دونم من الاراضي المزروعة بالحمضيات والزيتون واللوز ، وتدمير ٣٦ بيتا وتدمير مشروع ري الفارعة باكملة (مع ملاحظة ان الانظمة لا تسمح بمد انابيب تحت الطريق) (١) وهو المشروع الذي يروي اكثر من ١٦ الف دونم ارض وكذلك تدمير منشآت اخرى عديدة وسيرد تفصيل لهذه الاضرار لاحقا .

ومن ملاحظة خط سير هذا الطريق في مدينة عنبتا نجد انه سيقيد امتداد المدينة من ناحية الشمال وهي الناحية الوحيدة التي يمكن ان تتوسع المدينة باتجاهها ذلك ان هذه المدينة محاطة من الشرق والغرب باراض زراعية يستغلها السكان لمعيشتهم اليومية ، ومن الجنوب مقيدة بوجود قرية مجاورة في تلك الجهة ، ومن هنا يمكن ملاحظة خطورة هذا المشروع على نمو المدينة. وحالة مدينة عنبتا ليست افضل من غيرها من المدن والقرى الواقعة على مسار هذا الخط فقرية العبيدية والتي معظم مياها على شكل حزام ممتد على الطريق الحالي فان توسع هذا الطريق سيؤدي الى اختفاء معظم بيوت هذه القرية.

ويتضح من الخريطة رقم (١٢) قسم (١) ان الطريق رقم (٥٧) من طولكرم الى عنبتا ينعطف عند نقطة معينة يتسبب بعدها باضرار فادحة بسبب مرورها بالاراضي المعينة بها. ومن الدراسة يتبين انه يمكن ان يستمر الطريق مستقيما دون الحاجة الى ذلك الانحناء الذي يجلب الخسائر الكبيرة على الاراضي التي يمر بها .

اثار هذا المشروع على الزراعة في المناطق التي سيمر بها :-

سيؤدي الطريق رقم ٥٧ والذي يمر جزء منه من مدينة طولكرم الى عنبتا ومن طولكرم الى غور الفارعة ، الى مجموعة من الاضرار. وسيتم تقدير هذه الاضرار بالمعايير التالية لتقدير قيمة الارض:

- ١- السعر الذي وصلت اليه الاراضي المجاورة في السنوات السابقة للتنفيذ .
- ٢- الدخل الناتج عن الدونم ، زراعة او غير ذلك.
- ٣- عروض الشراء التي قدمت في السنة الاخيرة.
- ٤- قرب الارض من مصدر المياه.

(١) رجاء شحادة واخرون ، المشروع الاسرائيلي المقترح للطرق ، مرجع سبق ذكره ص ١١ |
Annajah University, Construction or Destruction, An Evaluation of the
Proposed Road No. 50, (Nablus, Annajah University, 1984) p. 2 - 15

وقد قدرت الاراضي الزراعية القريبة من مشروع ري الفارعة بالاف الدنانير للدونم الواحد ، واذا كانت الارض مزروعة بالحمضيات او الموز فان هذه القيمة تقدر بضعف ذلك لسعر ، وتصدر الاشارة الى ان تجزئته الارض الزراعية تقلل من انتاجيتها ، فوجود الارض على جانبي الطريق يجعل زراعتها اكثر تعقيدا واغلى ثمنا .

وفيما يتعلق بالمعايير المستعملة لتقدير قيمة الابار الارتوازية فهي:

- ١- توزيع المياه للدونم الواحد .
- ٢- مساحة الارض التي تروى من البئر .
- ٣- عمق البئر .
- ٤- حجم ونوع المحرك .
- ٥- حجم ونوع مضخة المحرك .

وهناك معيار مستعمل لتقدير قيمة تجهيزات زراعية اخرى ، فالطريق المقترح سيؤدي الى تدمير عدد من المشاتل وبرك الري وعند تقدير قيمة المشاتل فقد اخذ بعين الاعتبار مساحة الارض التي اقيمت عليها المشاتل ، وعليه فقد قدرت قيمة المشتل في منطقة طولكرم/عنبتا بعشرين الف دينار اردني .

كما ان الطريق المقترح من طولوزة الى غور الفارعة سيدمر مشروع ري الفارعة والذي انجز عام ١٩٥٦ ويروى نحو ١٦ الف دونم ، ويبلغ مجموع حجم المياه التي تتدفق سنويا من النبع حوالي ١٥ مليون م^٣ (١) .

ولن يؤثر تدمير هذا المشروع على الاف الدونمات من الارض التي يرويها المشروع فقط ولكنه ايضا سيعمل على اتلاف المشاتل المنتشرة في هذه المنطقة اذ انها تعتمد على مياه هذا المشروع القليلة الملوحة .

هذا بالإضافة الى فقدان مياه النبع في الاستهلاك المنزلي والتي لم يتمكن الباحث من تقدير قيمتها .

(١) وحيد المصري ، تقدير الاضرار التي ستلحق بالزراعة من جراء المشروع رقم ٥٠ ، "المشروع الاسرائيلي المقترح للطرق" ، (نابلس ، جامعة النجاح ١٩٨٤) ص ١٥

هذا فيما يتعلق بالزراعة ، اما الاضرار التي ستلحق بالتجهيزات غير الزراعية من جراء المشروع رقم ٥٠ (بالنسبة لعشرين كيلومتراً التي تم مسحها والموضحة في الخريطة رقم (١) فيوجزها هذا التقرير الذي ينقسم الى جانبين الاول يبحث في حساب الضرر الذي سيلحق بالتجهيزات غير الزراعية من جراء تنفيذ الطريق رقم (٥٧) الممتد من طولكرم الى عنبتا ، والجانب الثاني يبحث في الاضرار التي ستنتج من تنفيذ القسم الممتد من طولكرم الى الفارعة.

١- طريق طولكرم/عنبتا :

يقع في مسلك الطريق المقترح ثلاثة عشر بيتاً مكونة من طابق واحد وخمسة بيوت مكونة من طابقين ، وكسارة ، وحوالي ٤٢ دونماً من الارض مقام عليها جزء من مخيم نور شمس للاجئين. اما في منطقة الارتدادات المقررة فيقع ٤٩ بيتاً مكونة من طابق واحد و١٩ بيتاً مكونة من طابقين ومدرسة وحوالي ٤٨ دونماً من الارض مقام عليها جزء اخر من مخيم نور شمس للاجئين.

وباستثناء مخيم اللاجئين الذي تشرف عليه وكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة فان معظم البيوت في المنطقة تقع ضمن منطقة التنظيم في نابلس ومعدل مساحة كل بيت هو حوالي ٢١٥٠م^٢ وتبلغ معدل تكاليف بناء المتر المربع مائة دينار اردني(١).

والجدير بالذكر ان هذه البيوت غير مشمولة بشبكة المياه والمجاري وعليه فان على كل بيت ان يحفر بئراً وحفرة امتصاصية يقدر معدل تكاليفها ٤٠٠ دينار للبيت الواحد ، وقد اتبعت نفس المعايير عند التوصل الى التقديرات المذكورة في القسم الثاني من هذا التقرير:

١- تقدير قيم المباني الواقعة في مسلك الطريق المقترح:

(١) توفيق جبارين ، تقرير عن الاضرار التي ستلحق بالتجهيزات غير الزراعية نتيجة للمشروع الاسرائيلي المقترح للطرق ، (نابلس ، جامعة النجاح ، ١٩٨٤) ، ص ١٧-١٨.
اخذ بعين الاعتبار عند تقدير التكاليف الرخصة والمساحة والحفر والاساسات ، والبناء بالحجر ، التجهيزات واتعاب المهندسين والمقاولين .

عدد البيوت	مساحة البناء المبنية م ^٢	تكاليف مسطح الطابق م ^٢	القيمة بالدينار الاردني	
١٣	١٥٠	١٠٠	١٩٥٠٠٠	طابق واحد
٥ (١٠ طابق)	١٥٠	١٠٠	١٥٠٠٠٠	طابقان

ويبلغ عدد الابار والحفر الامتصاصية نحو ١٨ بئرا وحفرة امتصاصية (١٣+٥) ،
تكلفتها الاجمالية ٧٢٠٠ دينار.

اما بيوت مخيم نور شمس للاجئين فهي جميعا ضيقة وليس هناك مساحات عامة او
حدائق او شوارع رئيسية ، بل ان هناك ممرات ضيقة بين البيوت وعليه فان
المساحة المبنية تزيد عن ٧٠٪ من مجموع المساحة الكلية للمخيم ، وتقدر قيمة كل
متر مربع بنحو ٤٥ دينارا اردنياً مع الاخذ بعين الاعتبار النوعية المتدنية
للابنية.

وتبلغ المساحة المبنية في المخيم نحو ٢٩٤٠٠ م^٢ تقدر قيمتها بنحو ١٣٢٣ مليون
دينار.

بـ تقدير قيمة المباني الواقعة ضمن الارتدادات المقررة:

عدد البيوت	مساحة البناء المبنية م ^٢	تكاليف مسطح الطابق م ^٢	القيمة بالدينار الاردني	
٤٩	١٥٠	١٠٠	٧٣٥٠٠٠	طابق واحد
١٩ (٣٨ طابق)	١٥٠	١٠٠	٧٥٠٠٠٠	طابقان

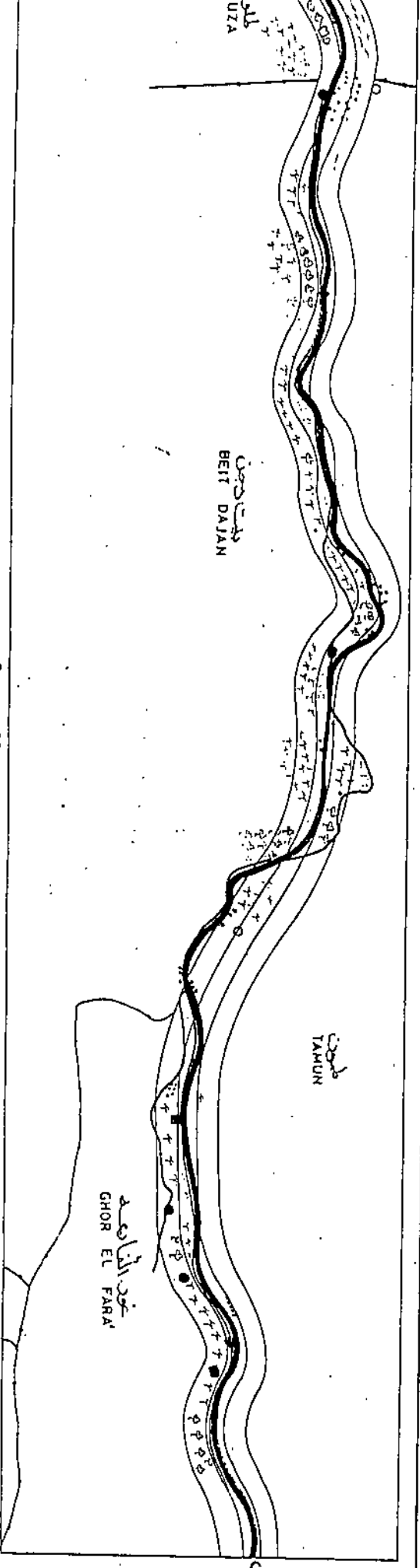
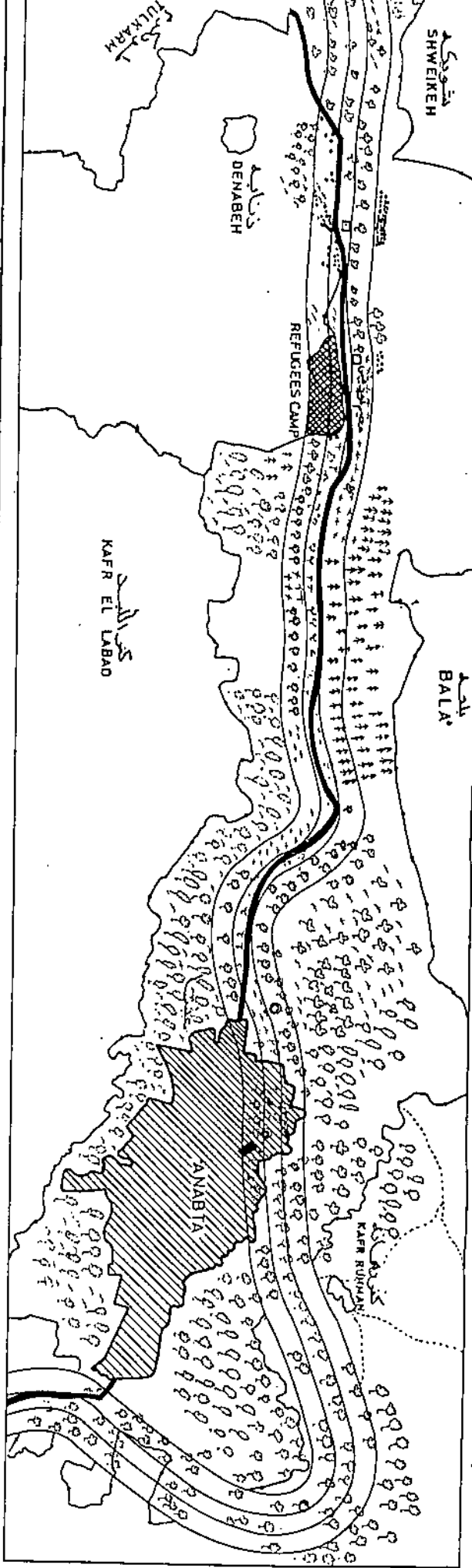
ويبلغ عدد الحفر الامتصاصية والابار ٦٨ (٤٩ + ١٩) تقدر تكلفتها الاجمالية بنحو
٢٧٢٠٠ دينار.

ويقدر الضرر الكلي بنحو ١٣٢٣٢٠٠ دينار اردني وان هناك مدرسة ثانوية تقع ضمن
الارتدادات المقررة تقدر قيمتها بنحو ١٠٠٠٠٠ دينار.

وتبلغ المساحة المبنية في المخيم والتي تقع ضمن الارتدادات المقررة ٥٨٨٨ الف متر مربع تقدر قيمتها بنحو ٢٧ مليون دينار اردني.
القسم الثاني وبنفس الطريقة السابقة قدرت الاضرار الاجمالية بنحو ٥٧٩٤ الف دينار (١).
وستتناول الاضرار الاخرى التي ترتبت على تنفيذ الجزء الاول رقم (٥٧) من مشروع تنظيم الطرق رقم (٥٠) من خلال الجداول التالية.

(١) توفيق جبارين ، تقرير الاضرار التي ستلحق بالزراعة من جراء المشروع رقم ٥٠ ، مصدر سبق ذكره ص ٢٠-٢١

OF ROAD 57 FROM TALLUZA TO GHOR EL FARAH
 RIGHTS RESERVED - I -



- SHWEIKEH
- DENABEH
- BALA
- KAFR EL LABAO
- ANABITA
- KAFR RUMMAN
- GHOR EL FARAH
- TAMUN
- BETT DAJAN
- TALLUZA
- REFUGEES CAMP
- CULTIVATED AREAS
- FORESTS
- EXISTING BUILDINGS
- PROPOSED ROAD 57
- MUNICIPAL BOUNDARIES
- WHEAT MILL
- ARTISAN WELLS
- RESERVOIR
- IRRIGATION PONDS
- ALMONDS
- OLIVES
- SCHOOL
- 0 0.5 1 KM

محافظة حلب
 ٥٧ من طريق حلب
 ت: محافظة حلب ٥٧ حلب - سورية

المجموع	١٣	٥	٤٣٣	٣٩٤	١١	٢١٣	١٠٦
---------	----	---	-----	-----	----	-----	-----

٧٧٦٧							
١٠٥٧			٧٨				
٥٥٣٠			٣١		١١		
١١٥٧							

١١٥٧	١٣	٥	٤٣٣	٣٩٤	١١	٢١٣	١٠٦
٧٧٦٧							
١٠٥٧			٧٨				
٥٥٣٠			٣١		١١		
١١٥٧							

الفصل الثالث

ابعاد الاستيطان الاسرائيلي ومستقبل المستعمرات الاسرائيلية
في المناطق المحتلة

المقدمة

لم تأخذ العملية الاستيطانية بعدا واحدا لتحديد مسارها ، وإنما كانت ذات ابعاد متعددة ومتشابكة ، جعلت من الصعب تحليل الانتشار الاستيطاني الاسرائيلي في تلك المناطق استنادا الى بعد ما دون البعد الاخر ، كالنظر الى الاستيطان مقترنا بالدافع الامني منفصلا عن الدافع السياسي او الايديولوجي او الاقتصادي وما الى ذلك ، امرا في غاية الصعوبة .

وكما ان للاستيطان عناصر عدة ، كالارض ، الانسان ، المياه ، والتمويل فان له ايضا ابعادا مختلفة ، نذكر منها: - البعد الامني والبعد السياسي ، البعد الاقتصادي ، البعد الايديولوجي .

وسنتناول في هذا الجزء من البحث هذه الابعاد بالإضافة الى دراسة الوضع المستقبلي للاستيطان ضمن الظروف الدولية والعربية الراهنة ، وبافتراض عدم تغير هذه الظروف بشكل مفاجيء يقلب الموازين والمعادلات الموجودة في المنطقة .

ومهما قيل في هذا الجانب من الدراسة ، فانها تبقى مجرد محاولة للابتعاد عن التهويل الذي يالجا اليه بعض الباحثين حول مستقبل الاستيطان المدمر لمناطق فلسطين المحتلة ، وكذلك محاولة للابتعاد عن التهوين الذي يتبناه البعض بعدم اهمية مثل هذه السياسة وحتمية فشلها مستقبلا فيما يتعلق بمصير هذه المناطق .

(١) الذي حدث فعلا هو تغييران هامان على الساحة الفلسطينية والساحة العربية فقد احدثت الانتفاضة الفلسطينية في المناطق المحتلة قلبا مفاجئا للوضع القائم في تلك المناطق ، كما ان توقف حرب الخليج سيؤدي بطريقة او باخرى الى التأثير في مجريات الصراع العربي - الاسرائيلي هذا مع ان هذا البحث لا يغطي هذين الحدثين بالصورة المطلوبة كونه سابقا لحدوثهما .

مستقبل الاستعمار الاستيطاني في ضوء السيناريوهات المحتملة لحل القضية الفلسطينية

يقوم المشروع الصهيوني الاستيطاني على ارض تشكل موضع صراع بين جماعتين بشريتين متناقضتين ، الامر الذي ادى الى اعتماد هذا المشروع على ميزان القوى القائم بين طرفي النزاع في المنطقة .

وميزان القوى المذكور يشمل عدة مقومات منها العسكري بشقيه التقليدي وغير التقليدي ، ومنها الاقتصادي ومنها السياسي ، اضافة الى هذه العناصر الثابتة هنالك كم كبير من المتغيرات بين فترة واخرى ، مما يمكن او لا يمكن التنبؤ به ، نتيجة خصوصية وضع هذا الجزء من العالم ، وكل هذه المتغيرات تؤثر سلبا او ايجابا على حركة الاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة .

ان الكيفية التي ستتم بها ازالة الاحتلال الاسرائيلي للمناطق المحتلة والشكل السياسي النهائي الذي ستتخذه هذه الاراضي ، سيقدر طبيعه وجود المستعمرات ، وعلاقتها بالكيان الاسرائيلي ضمن حدود عام ١٩٤٨ وكذلك علاقتها بالمواطنين العرب في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ .

وما لم تحصل متغيرات سريعة وحاسمة للمصير السياسي للمناطق المحتلة (١) فاننا نظل امام عدة احتمالات نذكر منها :-

- العودة الى حدود ما قبل حرب حزيران ١٩٦٧ .
- توزيع المناطق المحتلة بين العرب واليهود حسب الوجود السكاني في كل رقعة من المناطق المحتلة .
- اعلان اسرائيل لسيطرتها الكاملة على المناطق المحتلة اما عن طريق الضم المباشر كما حدث لمدينة القدس ، او الضم الفعلي التدريجي كما يحدث حاليا بحيث تصبح هذه المناطق جزءا من اسرائيل .
- اعطاء نوع من الحكم الذاتي للمناطق المأهولة بالسكان العرب ضمن اتحاد كونفيدرالي مع الاردن .

(١) تجدر الاشارة الى ان اعداد هذه الدراسة كان سابقا لحدوث الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة والتي قلبت كثيراً من المفاهيم السياسية والعسكرية فلسطينيا وعربيا ، كما انها ادت الى تغيير مفاجيء في كيفية النظر للقضية الفلسطينية وقد تمت الاشارة الى جزء من هذه التغييرات في الهامش السابق من هذا الجزء وسنتعرض لهذا الحدث الكبير بجهود متواضع في الاجزاء اللاحقة من هذا الفصل .

هذا ويمكن المزاجية بين شكل واخر من هذه الاشكال الامر الذي سننتعرض له بشيء من التفصيل فيما يلي ونبدأ باستعراض السيناريو الاول والقاضي بالعودة الى الوضع السابق لحرب عام ١٩٦٧ .

فحيث ان اسرائيل قد استولت على الاراضي العربية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلافا لارادة سكان تلك المناطق ، وخلافا لاحكام القانون الدولي ، فان الحل المنطقي للصراع العربي الاسرائيلي من وجهة النظر العربية ، يتمثل في الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال من هذه المناطق ، وعدم الاعتراف باية اثار كانت قد نجمت عن هذا الاحتلال .

والمستعمرات الاسرائيلية في المناطق المحتلة والتي هي اثر من اثار الاحتلال الاسرائيلي للمناطق العربية ، لم تحظ بشرعية دولية ، وبالتالي فان الموقف القانوني لهذه المستعمرات هزيل بما لا يدع مجالا واسعا للدفاع عنه ، هذا نظريا ، اما في الواقع فان هذا الطرح لا يحظى بتأييد متخذي القرار في الكيان الاسرائيلي ، ولا بتأييد الناخبين اليهود بشكل عام، ومن هنا نتعدم امكانية تطبيق هذا الانسحاب من جانب واحد دون حدوث تغير ملموس في ميزان القوى الراهن بين طرفي الصراع العربي واليهودي .

ويمكن فيما لو طبق مثل هذا الاحتمال تفكيك المستعمرات الاسرائيلية ونقل مستوطنيتها الى ما وراء الخط الاخضر ، مع امكانية ابقاء منشاتها وبنائها التحتية مقابل ثمن عربي ما - كما يطرح باحثو معهد جافي للدراسات الاستراتيجية في كتاب "الدولة الفلسطينية ومضامينها بالنسبة لاسرائيل" (١) .

وضمن نفس هذا الطرح فانه يمكن ايضا ابقاء المستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت السيادة العربية الامر الذي سيؤدي -حسب رأي بعض المفكرين اليهود - الى خلق نوع من التكافؤ الديمغرافي فيما بين العرب واسرائيل بحيث توجد اقلية عربية تحت الحكم الاسرائيلي في الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ في حين تبقى اقلية يهودية تحت السيادة العربية في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ . الامر الذي يوسع هامش المناورة امام اسرائيل فيما لو اصبحت عاجزة لاي سبب من الاسباب عن احتواء العرب وراء الخط الاخضر .

(١) مارك هيلر ، الدولة الفلسطينية ومضامينها بالنسبة لاسرائيل ، (تل ابيب ، معهد جافي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٨٧) ص ٣٨-٥٠ .

وفي حالة وجود مشروع ما لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين فإنه يمكن أيضا سحب المستوطنين وتفريغ المستعمرات لاستخدامها في إعادة توطين أولئك اللاجئين في طريق حل المشكلة الفلسطينية نهائيا .

ولابد من الإشارة الى ان تفريغ المستعمرات او تفكيكها ليس بالعمل الجديد في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي اذ انه قد حدث ذلك فعلا حينما تم اخلاء مستعمرة ياميت في صحراء سيناء اثر معاهدة كامب ديفيد بين مصر واسرائيل ، وان كانت العلاقة الايدولوجية التي تربط المستوطنين اليهود بالضفة الغربية مختلفة نوعيا عن تلك العلاقة التي تربطهم بسيناء . ولكن هذا العامل لايعتبر حاسما اذا اتخذت قرار الاخلاء حكومة اسرائيلية تحت ضغط ما تشعر اسرائيل في ظلها ان ثمن بقائها في المناطق المحتلة اصبح فوق ما تحتمل .

اضافة الى ذلك فان بعض الدراسات الاسرائيلية الحديثة الصادرة عن معهد فان لير ، ترى ان مستعمرات الضفة الغربية ، اصبحت عامل تجفيف للموارد البشرية اليهودية اللازمة لاستيطان الجليل والنقب ، وترى هذه الدراسة ان عدد اليهود في الجليل والنقب ، كان يجب ان يصل الى ٤٤٠ الف يهودي عام ١٩٨٨ في حين ان مايجود فيهما الان نحو ٣٥٠ الفاً اي بنقص مقداره ٩٠ الف مستوطن اما مستعمرات النقب فقد هجرها منذ سنة ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٨ نحو ١٥ الف يهودي ، ومقابل ذلك اتجه ٦٠ الف يهودي فقط للاستيطان في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ (١) .

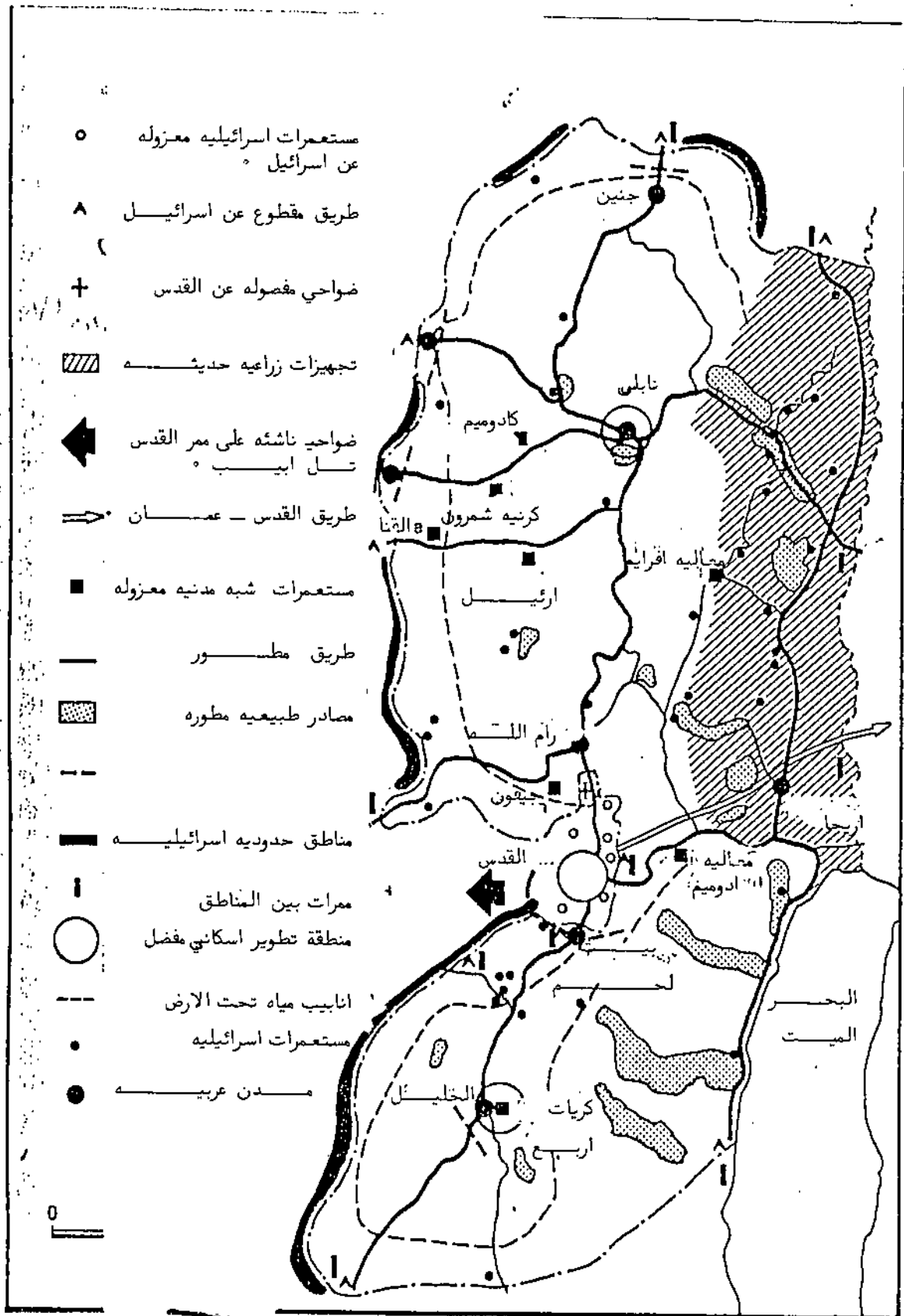
واذا ماتحقق الانسحاب الى حدود ما قبل حرب حزيران ١٩٦٧ ، وتمت ازالة المستعمرات الاسرائيلية ، فان المناطق المحتلة ستعود الى سابق عهدها بحيث تصبح الموارد المحلية تحت تصرف السكان الاصليين ، ولن يكون هنالك اي عائق امام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك المناطق ، وهذه العملية التنموية ستنتقل بسرعة اكبر مما كانت عليه قبل حرب ١٩٦٧ نتيجة لتطور اساليب الإنتاج المستخدمة حديثا ، ونتيجة لازدياد الوعي القومي بضرورة تطوير نمط الحياة للوصول الى مصاف الدول المجاورة التي حظيت بمعدلات تنمية اعلى مما حدث في تلك المناطق نتيجة وضعها الخاص .

Van Lear, War and Peace, outlook of the Year 2000,

(١) انظر :

(Van Lear, tel Aviv, 1988) P 16-54.

Elisha Efrat, Judea, Samaria and Gaza, Ibid, P 28-44



• العوده الى حدود ما قبل (١٩٦٧) •

• (١) •

وفيما لو بقيت المستعمرات الاسرائيلية تحت السيادة العربية فقد يبدو لاول وهلة ان هذه المستعمرات لن تكون عائقا امام عملية التنمية ، ذلك ان هذه المستعمرات ستكون مجرد نقاط استيطانية تستفيد من الموارد ضمن حدودها ، ولكن الذي سيحدث انه وبعد ان يتم القبول لهذا المبدأ فان اسرائيل ستسعى بالطبع الى تأكيد حقها المتطرف في الحصول على الموارد الطبيعية والتوسع الهيكلي وما الى ذلك من اجل تامين حاجة مستعمراتها ، متوزعة بوجوب معاملة هذه المستعمرة على اساس مماثل لما تعامل به التجمعات العربية التي بقيت ضمن حدود عام ١٩٤٨ .

كذلك فان وجود المستعمرات اليهودية تحت السيادة العربية قد لا يكون عائقا امام توسع وامتداد التجمعات العربية ولن تصبح هذه المستعمرات حواجز امام اتصال التجمعات العربية ببعضها ، بل سيتم احتواء هذه المستعمرات - اذا ماتم مثل ذلك التوسع الديمغرافي والعمرائي - ضمن التجمعات العربية لتصبح اقلية يهودية ضمن اكثرية عربية كصورة لحال المدن والقرى العربية التي احتلت عام ١٩٤٨ والتي اصبحت اقليات عربية ضمن اكثرية يهودية .

ساهم في تعزيز وجهة نظر دعاة العودة الى حدود عام ١٩٦٧ ، وكما راينا من دارة معهد فان لير ، الركود الذي حدث لاستيطان الجليل والتعب دون ان يكون للمستعمرات الجديدة في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ اية فرصة للتقدم الحقيقي في ظل تزايد التكلفة الاقتصادية لهذه المستعمرات . الامر الذي عزز وجود تيارات اسرائيلية تنادي بالتخلي عن كافة المناطق المحتلة بما فيها المستعمرات والعودة لبناء اسرائيل اقوى في الحدود الاصلية القديمة .

مقابل وجهة النظر العربية هذه والتي ترى وجوب الانسحاب الى الحدود السابقة لحرب حزيران المذكورة ، وبعض التيارات الاسرائيلية التي تنادي بنفس الراي نجد ان هنالك تيارات اسرائيلية كثيرة تجمع على استحالة القبول بمثل هذا الحل تحت حجج عديدة منها التغييرات التي طرأت على المناطق المحتلة ، وبخاصة وضع مدينة القدس ، ووجوب اجراء تعديلات على الحدود ، وعدم امكانية التخلي عن غور الاردن (١) .

Van Lear, War and Peace, Ibid, P

(١) انظر على سبيل المثال:

Saul Cohen, The Geopolitics of Israel's Border Question, Jaffee

Center for Strategic Studies (Westview Press, Boulder, Colorado, 1986)

من حيث التغيرات التي طرأت على المناطق المحتلة ، ترى اسرائيل ان العودة الى الوضع السابق لحزيران ١٩٦٧ سيؤدي الى فصل بعض المناطق فصلا تاما عن الكيان الاسرائيلي. فالمستعمرات المحيطة بمدينة القدس ذات الكثافة السكانية العالية ، ستترك خلف حدود البلدية ، وسيتم عزل مستعمرة كريات اربع عن باقي البلاد مما قد يؤدي الى هجرة مستوطناتها لها .

اما المستعمرات المدنية والصناعية الموجودة فعلا ، وتلك التي يخطط لإنشائها ، فان عزلها عن القدس ، واسرائيل وعدم وجود مراكز فعالة لها في المناطق المجاورة ، سيجعل وجودها امرا عديم الاهمية ، ومن امثلة ذلك ، مستعمرة معاليه اودميم ، جيفرون وارئيل وغيرها. كما انه في حالة الانسحاب الى ما وراء الخط الاخضر فان الطريق المؤدي الى تل ابيب من القدس سيتم قطعه في منطقة اللطرون ، وستفقد القدس اتصالها بنابلس والبحر الميت وغور الاردن وبئر السبع ، وستخسر ايضا مطار قلنديا ، فلن يكون باستطاعة اسرائيل استخدامه لعدم وجود مجال جوي للعمل ضمنه .

وحسب وجهة النظر الراضية لهذا الحل فان وضع مدينة القدس سيعود - اذا اخذنا بهذا الطرح - الى سابق عهده ، يربطها بتل ابيب الطريق الغربي فقط ، في حين سيتم تطور كل جزء من اجزاء هذه المدينة باتجاه معاكس للجزء الاخر .

وعلى صعيد العمالة العربية ، فان انقطاع العلاقة الاقتصادية القائمة بين الازواج التالية من المدن العربية والمدن الاسرائيلية والتي هي:-

قلقيلية - كفار سابا

طولكرم - نتانيا

جنين - العفولة

بيت لحم - القدس الغربية

الخليل - بئر السبع

سيؤدي الى فقدان مؤسسات هذه المدن الاسرائيلية للعمالة العربية. كما ستفقد اسرائيل سيطرتها على الموارد المائية في المناطق المحتلة والتي هي جزء من مخزونها المائي.

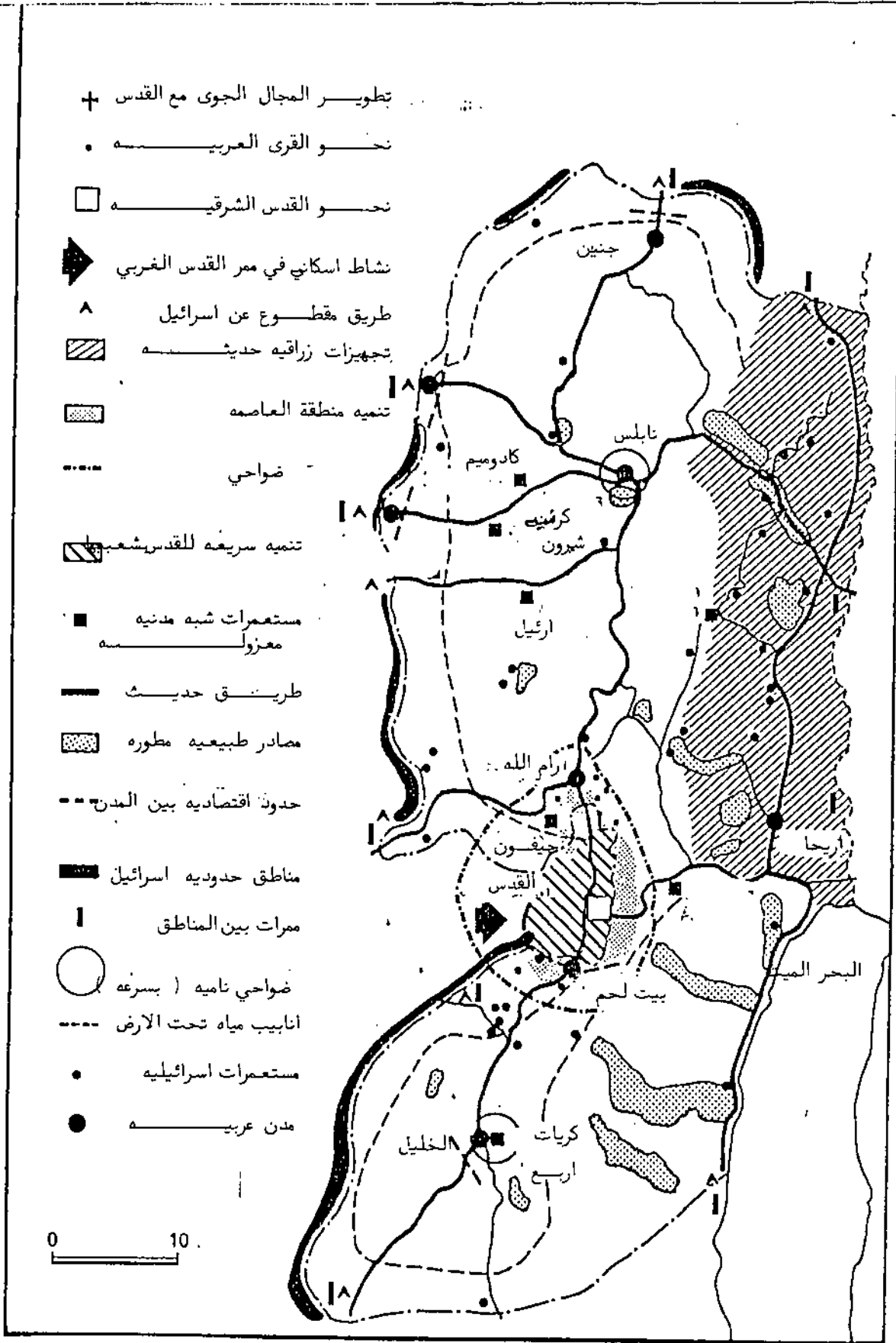
اما على الصعيد الامني ، فسيكون من الضروري اقامة شبكة مستعمرات على طول الخط الاخضر يرافق ذلك مشكلة اعادة توطين مستوطني مستعمرات المناطق المحتلة فيما وراء الخط الاخضر اذا ماتم ترحيلهم من تلك المناطق .

من هذه التحفظات حول قضية الانسحاب الكامل ونتيجة كون ميزان القوى لصالح اسرائيل برزت بعض التعديلات على هذا الاحتمال بحيث تنال اسرائيل اقصى ما يمكن من المزايا اذا ما تم الانسحاب من مناطق محتلة دون غيرها فنجد من يرى - من اليهود - وجوب استثناء مدينة القدس من هذا الحل ، غير ان تنمية هذه المدينة وتطويرها بشقيها العربي واليهودي سيؤدي الى زحف سكاني عربي مجاور نحوها يهدد بشكل كبير التوازن الديمغرافي في هذه المنطقة الصغيرة ويزيد من احتمالات الاحتكاك فيما بين العرب واليهود. ومن ذلك نجد ان هذا التعديل رغم رفضه عربيا فانه لا يحظى ايضا بتأييد اسرائيلي ، وللتخفيف من سلبيات الحل المذكور - الانسحاب الكامل باستثناء القدس - فقد اقترح البعض من انصار وجهة النظر اليهودية ، اجراء تعديل طفيف على الحدود ، بحيث تبقى المستعمرات الهامة والمواقع الاستراتيجية تحت سيادة اسرائيل ، وذلك لتأمين طرق المواصلات البرية فيما بين اسرائيل وهذه المواقع. هذا كله بالاضافة الى الاحتفاظ بغور الاردن ليبقى تحت السيادة الاسرائيلية ، بحجة اهميته الامنية لاسرائيل كما توضح الخرائط المرفقة التالية.

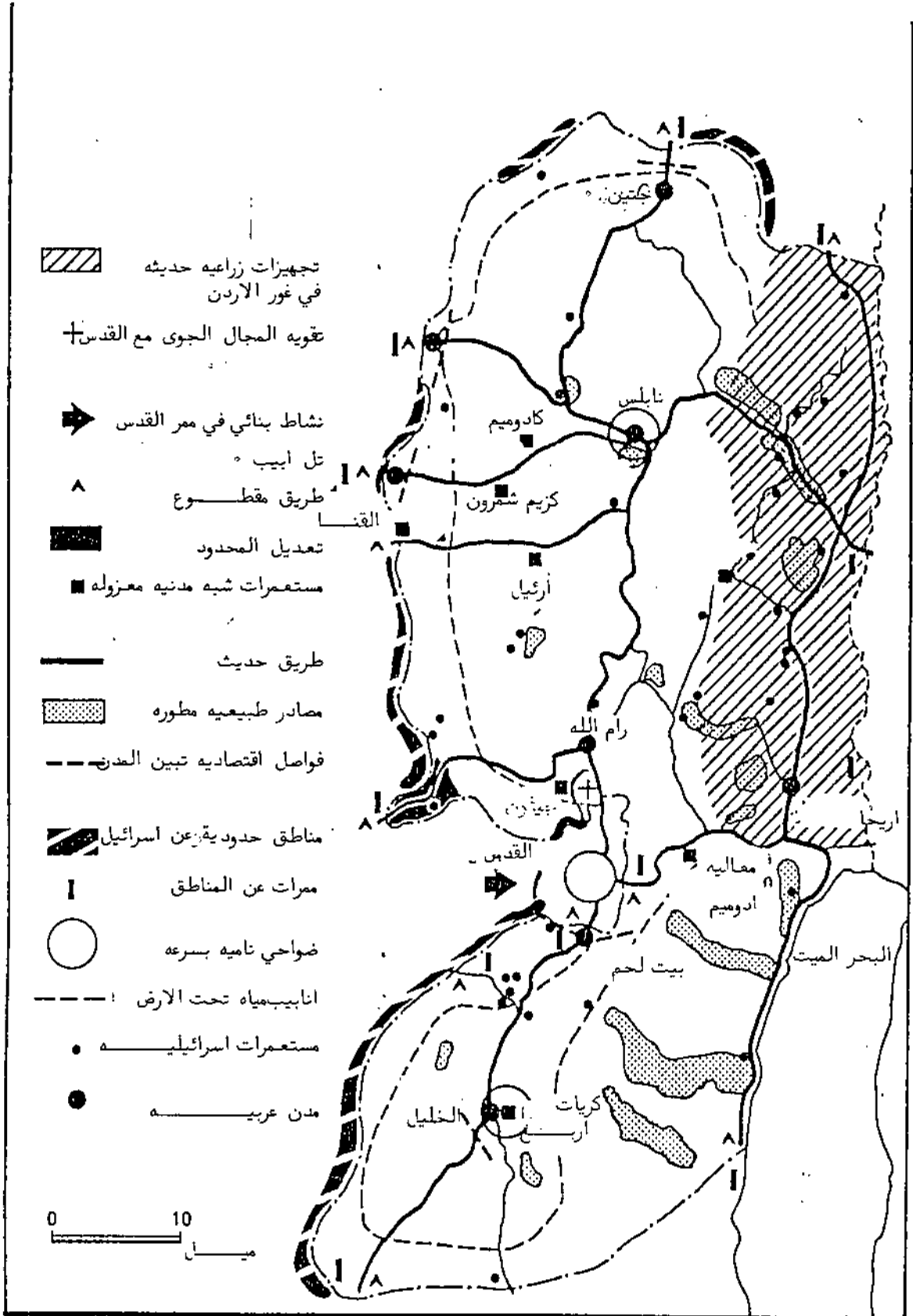
غير ان خسارة المناطق المحتلة لغور الاردن تعني فقدان احد اهم عناصر الاستقلال لاهمية هذا الاقليم الاقتصادية والجغرافية كما انه سيتيح لاسرائيل القيام بعملية استيطان مكثف من الشمال الى الجنوب ، بحيث تكون هذه المنطقة من اكثر المناطق كثافة من حيث الاستثمار الزراعي والامتداد العمراني. كما يؤثر سلبا على وضع المناطق المحتلة الامني في حال قيام دولة فلسطينية فيها (١).

وفي ظل ثبات الظروف الحالية ، فان اي حل للقضية الفلسطينية لن يكون عادلا مهما حاول البعض اظهاره بهذا المظهر. فحتى لو بقيت القدس وحدها بيد اسرائيل فان سلخ العاصمة الروحية والاقتصادية عن الضفة الغربية سيسطر هذه المنطقة الى شطرين منفصلين، جزء شمالي وعاصمته نابلس ، وجزء جنوبي وعاصمته الخليل مما يجعل عملية التنمية للضفة الغربية في غاية الصعوبة. كما ان استثناء التجمعات العربية المحيطة بمدينة القدس ، والتي نشأت اصلا نتيجة لموقعها القريب من هذه المدينة ، سيؤدي اما الى ابقاء هذه التجمعات مجرد احياء فقيرة تمد المرافق الاقتصادية لمدينة القدس بالعمال والسوق الاستهلاكية ، او يؤدي الى ان تهجر من قبل سكانها الذين سيتجهون الى مناطق اخرى بعد ان اصبح مبرر وجودهم في تلك المنطقة ، وبعد عزلهم عن مدينة القدس ، معدوما.

(١) لمزيد من التفاصيل انظر ايضا:



العودة الى حدود ما قبل حرب ١٩٦٧ باستثناء القدس



العوده الى حدود ما قبل ١٩٦٧ باستثناء القدس وتعديلات في الحدود

المستعمرات الاسرائيليه في غور الاردن

+ تطوير المجال الجوي مع القدس

➤ نقطه مرور الى غور الاردن

== ممر الى غور الاردن

--- ممر (ترانزيت) للعرب

■ تنميه مدينه اسرائيليه

▨ تكثيف للمستعمرات الاسرائيليه

▲ طريق مقطوع

■ مستعمرات شبه مدينه معزوله

— طريق الحديث

▨ مصادر طبيعيه مطوره

--- مناطق حدوديه اسرائيليه

| ممرات بين المناطق

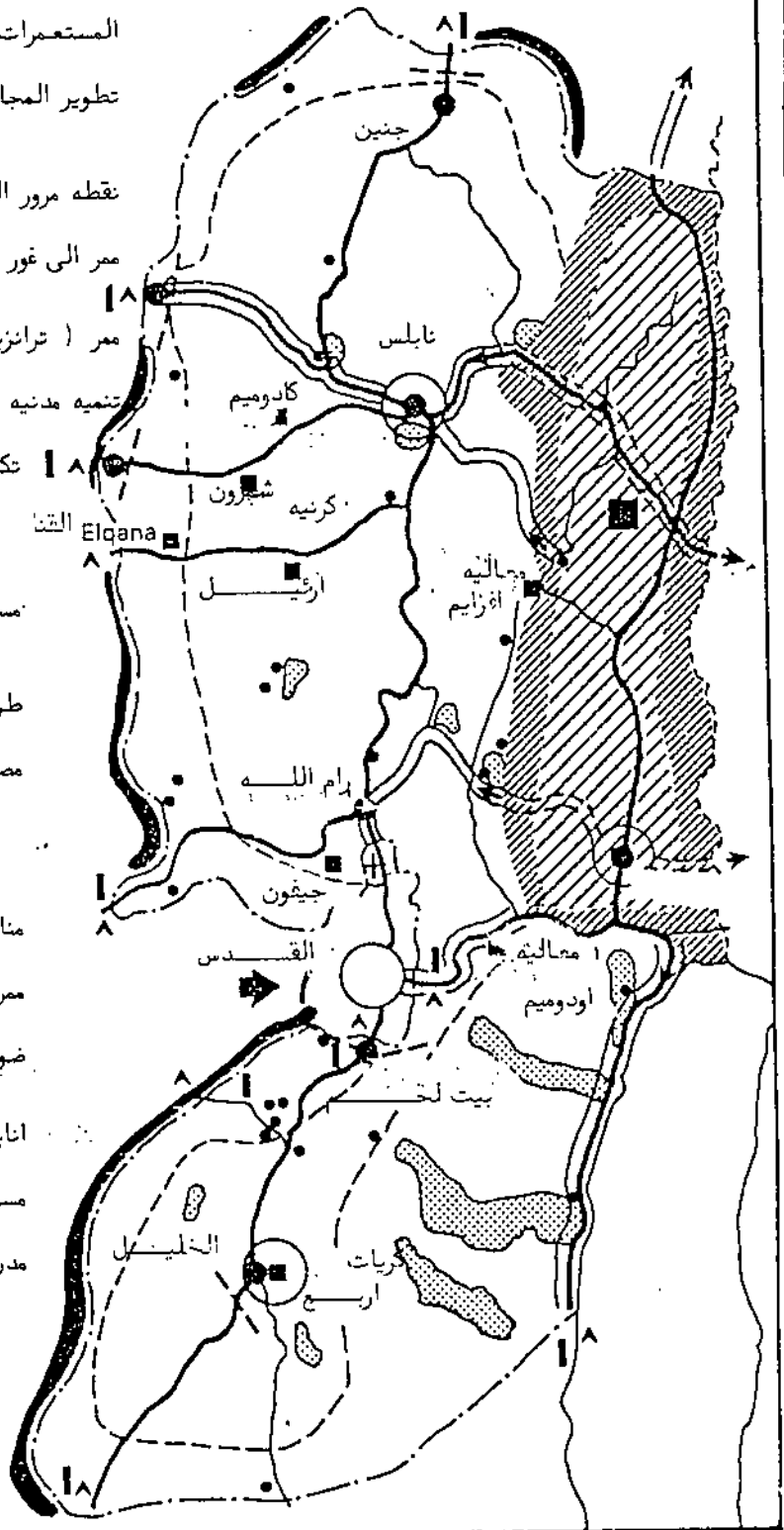
○ ضواحي تاميه (بسرعه)

--- انابيب مياه تحت الارض

● مستعمرات اسرائيليه

● مدن غريبه

0 10














العودة الى حدود ما قبل ١٩٦٧ باستثناء القدس وغور الاردن مع تعديل في الحدود

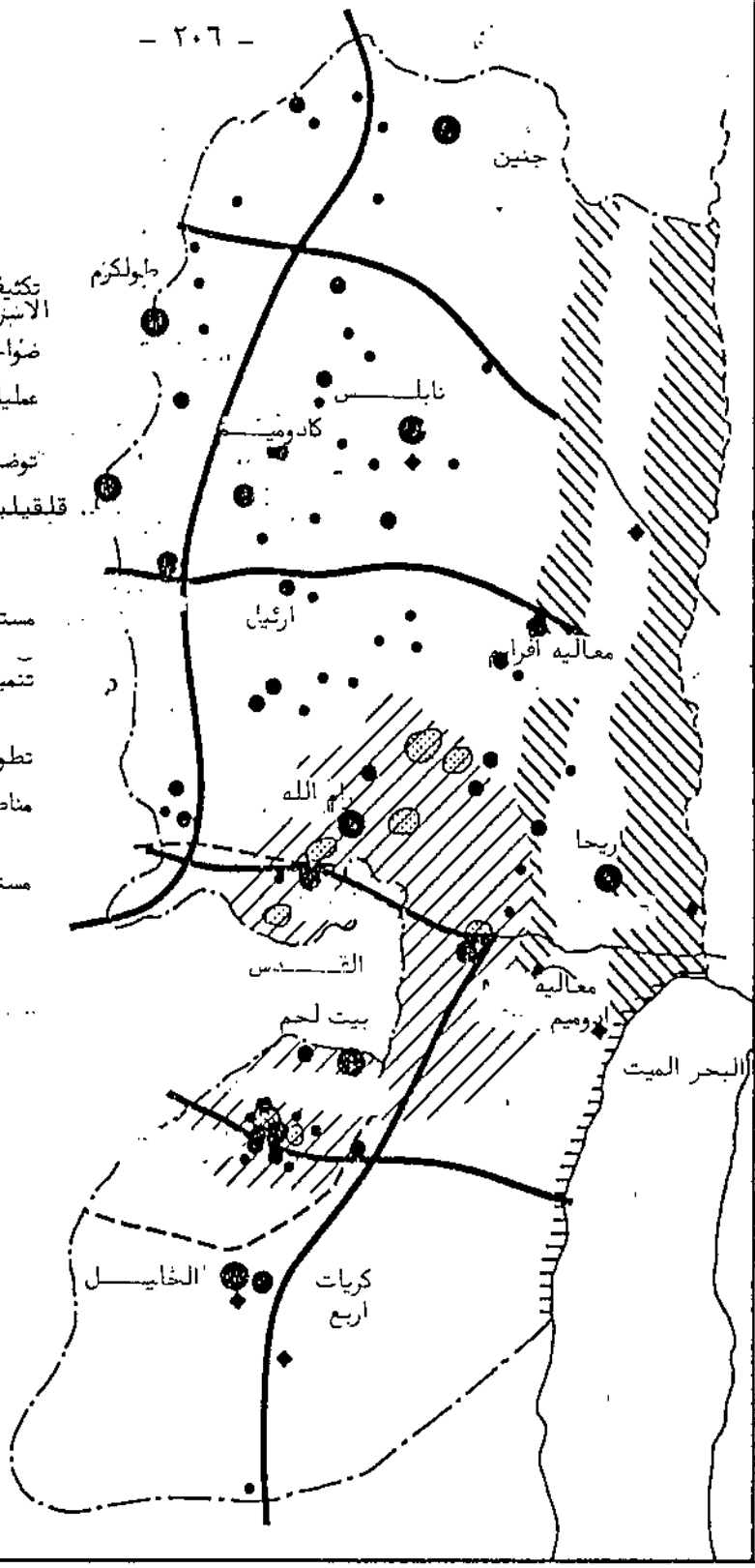
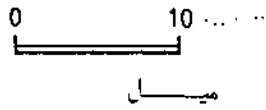
وبشكل عام فان اسرائيل ، بغض النظر عن طبيعة الطروحات التي تقدمها ، تحاول التمسك بمكاسب حرب حزيران عام ١٩٦٧ الى اقصى حد ممكن ، على امل ان تظل اوضاع المنطقة على ماهي عليه الان ، الا ان هذا الطرح لاياخذ في الاعتبار الا طرفا واحدا في معادلة الصراع ، وهو الطرف الاسرائيلي محاولا التغاضي عن العوامل الاخرى ، والالتفاف عليها او تحييدها .

ومن الحقائق التي تحاول اسرائيل تجاهلها حقيقة ان التطور العربي ديمغرافيا واقتصاديا ، قد اخضع لمجموعة من الكواجح بفعل الاحتلال ، الامر الذي لايمكن ان يستمر الى ما لانهاية ، اذ لابد ان ياخذ العرب حقهم في التوسع العمراني ، وفي اقامة توازن ديمغرافي فيما بين قطاع غزة ، والضفة الغربية وفق مخططات تنموية خاصة بهذه المناطق، وهذا يعني توسعا في الانتشار الاستيطاني العربي في مدن وقرى الضفة الغربية مما يعيق المد الاستيطاني اليهودي ، ويوجد صراعا اوسع على الموارد المتاحة في هذه المنطقة فيما بين العرب والمستوطنين . ومن هنا فبقاء المستعمرات الاسرائيلية بصورة عامة ، مرهون اصلا بعدم حدوث تنمية عربية للموارد السكانية في المناطق المحتلة، وهو الامر الذي يصعب استمراره الى ما لانهاية هذا فيما يتعلق بالسيناريو الاول وبعض الملاحظات التي وردت عليه من قبل معارضة في اسرائيل ، اما فيما يتعلق بضم المناطق المحتلة ضما كاملا الى الكيان الاسرائيلي فقد حاولت اسرائيل ، منذ اليوم الاول لاحتلالها للمناطق العربية ، تطبيق ماحدث للاراضي العربية عام ١٩٤٨ غير ان هذه المحاولة اصطدمت بثبات السكان العرب على ارضهم في مجتمع ذي ملامح اقتصادية واجتماعية وسياسية واضحة ، لذلك اثرت اسرائيل سياسة الضم والاستيلاء التدريجي للمناطق دون الحاجة الى الاصطدام المباشر بهؤلاء السكان .

لذلك اعتمدت اسرائيل عددا من الاساليب لتحقيق ذلك الهدف :-

- تجنب المناطق المأهولة بالسكان العرب ونشر مستعمراتهم في المناطق الخالية والمناطق الحدودية تجنباً للاحتكاك مع السكان العرب .
- ابقاء الجسور مفتوحة بحيث لايشعر المواطنون العرب بعزلتهم وبالتالي الثورة للخلاص من تلك العزلة .
- الحاق المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي تدريجيا ، واستيعاب قوة العمل العربية ضمن المؤسسات الاسرائيلية تحت شعار تحسين احوال العمال العرب المعيشية في الوقت الذي تعمل اسرائيل فيه على نسف البنية التحتية ، وابعاد العرب عن ارضهم .

-  تكثيف المستعمرات
-  الاسر ايتلييه
-  ضواحي القدس
-  عمليات بناء وتطوير
-  توضيح ممر القدس تل ابيب
-  طريق حديث
-  مستعمرات مقترحه
-  تنميه ساحب البحر الميت
-  تطوير مديني مكثف
-  مناطق سياحيه
-  مستعمرات موجوده



فرض السيطرة الكامله على الاراضي المحتله (الضفة الغربية)

وبعد ان شعرت اسرائيل انها قد استطاعت ايجاد قاعدة استيطانية محدودة ، بدأت تصعد من خطة ضمها للاراضي العربية والمياه ، كما اخذت في الضغط على السكان لتهجيرهم باقل مايمكن من الخسائر رافق ذلك بشكل دائم عمليات جس نبض لردود فعل المواطنين العرب عن طريق استيطان المدن العربية نفسها ، مع نقل الضغط من منطقة الى اخرى حسب مقتضيات كل مرحلة (١) ، وفي غضون ذلك عملت اسرائيل على تشجيع المستوطنين على اقامة قاعدة متكاملة لهم في المناطق المحتلة ، من خلال منحهم مزيدا من الامتيازات ، وتشجيعهم على تاسيس اجهزة ومؤسسات سياسية واقتصادية وعسكرية خاصة بهم، ولها قدرة على التأثير على الراي العام الاسرائيلي ، لمنع حدوث اي تنازل عن اي جزء من المناطق المحتلة .

ويعتمد نجاح هذا الاحتمال من احتمالات الحل للقضية الفلسطينية على امكانية السيطرة العسكرية على المناطق المحتلة والمحافظة على ميزان القوى العربية الاسرائيلية في حدود التفوق القائم حاليا لصالح اسرائيل بالاضافة الى بقاء حال الجبهات العربية على ماهي عليه الان ، وادخال عدد اخر من الدول العربية في مفاوضات شبيهة بتلك التي جرت بين مصر واسرائيل في كامب ديفيد .

ولعل من انصار هذا الاحتمال في اسرائيل اولئك الذين يفضلون بقاء الدولة اليهودية نقية من غير العنصر اليهودي ، فذلك الترتيب يبقى لاسرائيل حرية الحركة في السيطرة على الموارد المحلية للمناطق في نفس الوقت الذي تتجنب فيه الحاجة الى منح حقوق المواطن الاسرائيلي للسكان العرب .

ان تحقيق الضم الفعلي التدريجي للمناطق المحتلة الى اسرائيل يعني تحول نهر الاردن عمليا الى شكل الحدود النهائية لاسرائيل في الاتجاه الشرقي مما يشجع في المستقبل قيام عمليات تطوير سكاني واقتصادي في المنطقة المجاورة له على اساس ان هذا الاقليم يمثل موقعا جغرافيا مميزا لاسرائيل بحيث يتم ربط المناطق الساحلية من

(١) صادقت الكنيسة على ضم القدس وضمت هضبة الجولان اليها في وقت كان الحديث يجري فيه حول حكم ذاتي للسكان العرب ، وعندما هدأت ردة الفعل التي اعقبت عمليات الضم هذه ، تراجعت اسرائيل عن تصريحاتها حول الحكم الذاتي والذي تم رفضه ايضا من قبل العرب .

فلسطين بمدن الضفة الغربية وبالأقليم الاردني في الشرق في الوقت الذي تربط فيه منطقة الاغوار الشمالية في اسرائيل بالنقب. كما سيتم توسيع المستعمرات الواقعة شمالي وجنوبي مدينة القدس ، ضمن عملية تنموية واسعة للمستعمرات الزراعية الواقعة بين خط الهدنة - بيت حورون شمالا وبين طريق الخليل - بيت حورون جنوبا مع تطوير طرق المواصلات عامة فيما بين الضفة العربية واسرائيل ، كما ورد في الفصل السابق من هذا الباب.

وبصورة عامة ستزداد المستعمرات في كافة ارجاء المنطقة ، خاصة قرب كتلة عصيون، ومحور تكواع ، بالإضافة الى استثمارات استيطانية سياحية على ساحل البحر الميت وفي مناطق الضفة الغربية التاريخية الأخرى كما انه وفي حالة تحقيق مثل هذا الوضع - الضم الفعلي والواقعي للمناطق المحتلة - فان ذلك سيعود بنا الى ما ذكرناه سابقا حول الآثار التي ستجلبها المستعمرات على الموارد المتاحة التي لاتكاد تكفي المواطنين العرب في المناطق المحتلة ، اما المنشآت العربية الموجودة ، فهي مهددة بالقضاء عليها من قبل المنشآت المنافسة المقامة في المستعمرات الاسرائيلية المدعومة حكوميا .

وهذا يعني ان المستعمرات الاسرائيلية ستحل تدريجيا محل المراكز الاقتصادية العربية التي ستصبح - كما ذكرنا سابقا - مجرد نقاط سكانية هامشية تحتل اسواق الايدي العاملة الرخيصة واسواق استهلاك للبضائع الاسرائيلية ، فتصبح مدينة ارئيل عاصمة المنطقة الشمالية بحيث تحل محل مدينة نابلس وكتلة عصيون هي البديل لمدينة بيت لحم ، كريات اربع بدلا من مدينة الخليل.

بعد استعراض عدد من احتمالات الحل للقضية الفلسطينية وتأثير ذلك على وضع المستعمرات الاسرائيلية في المناطق المحتلة ، يبقى امامنا سيناريو اخر هو اعطاء نوع الحكم الذاتي للمناطق المأهولة بالسكان العرب. ويمكن تصور هذا الطرح ضمن عدة اشكال منها:-

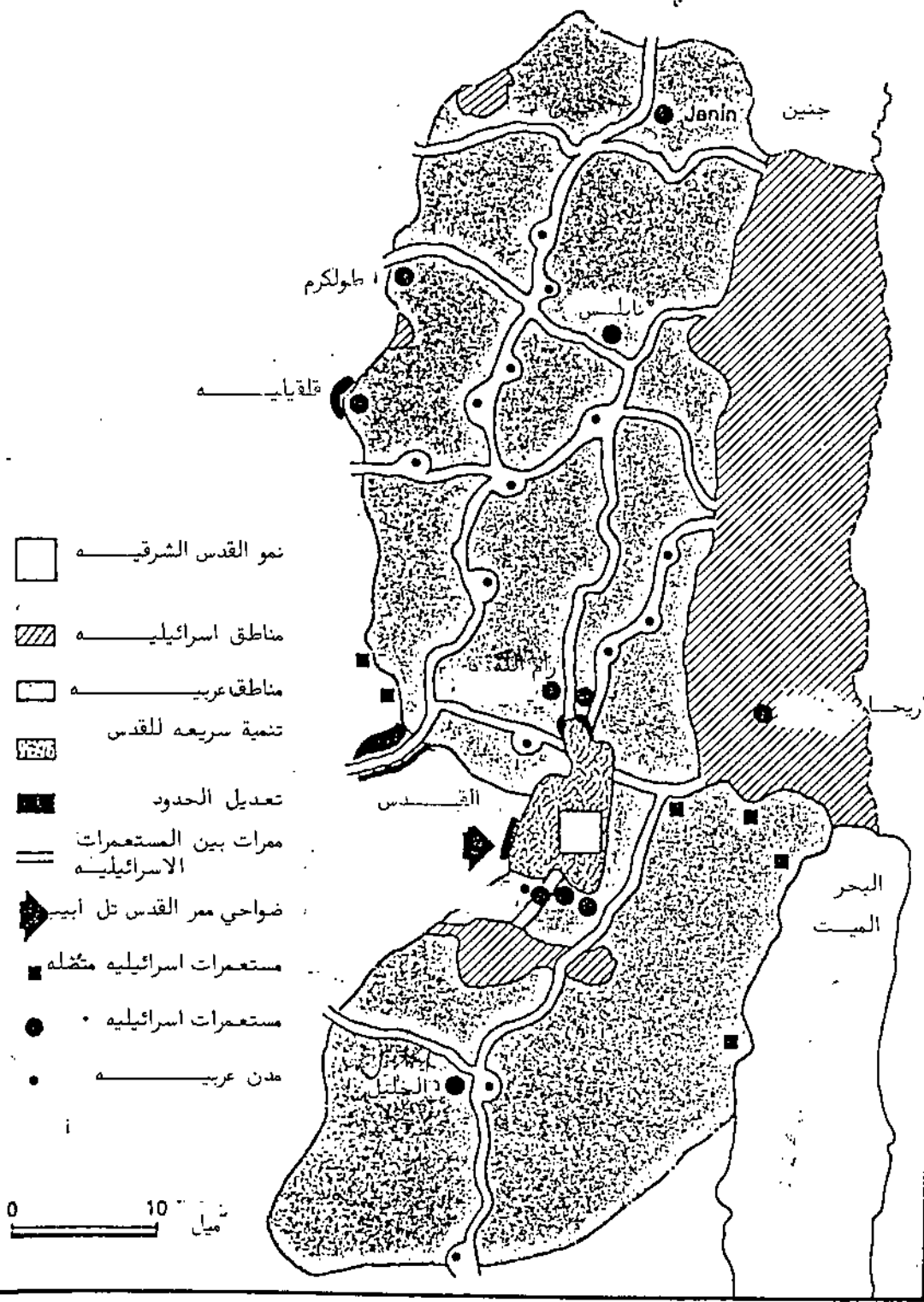
- منح الفلسطينيين في المناطق المحتلة حكما ذاتيا على غرار ماتم الاتفاق عليه في كامب ديفيد ، بحيث تستمر السيطرة الاسرائيلية الكاملة على الاراضي والموارد الطبيعية.
- حل القضية الفلسطينية عن طريق الخيار الاردني ، بحيث تخضع المناطق المحتلة لحكم اسرائيلي اردني مشترك (Condominium) .
- اقامة دولة فلسطينية مستقلة على جزء من المناطق المحتلة وترتبط بالاردن باتحاد فيدرالي او كونفيدرالي.

هذه الخيارات نبعت من انه ، ورغم تفوق اسرائيل العسكري والاستراتيجي وميل ميزان القوى في المنطقة لصالحها ، لا يمكن لاسرائيل تنفيذ عملية الضم الكامل للمناطق المحتلة بسهولة ودونما عوائق. كما ان اسرائيل لن تفكر بالانسحاب الكامل من هذه المناطق في ظل الظروف الراهنة.

ومن هنا ستبدا اسرائيل في البحث عن حل وسط مع الفلسطينيين والاردن ، بحيث يتم الاحتفاظ بالمناطق ذات الالهية الاستراتيجية ، وغير ذات الكثافة السكانية العربية ضمن حدود اسرائيل ، بينما تخضع باقي المناطق الى السيادة العربية مع حق اسرائيل بالاحتفاظ بمستعمراتها وبتوسيعها اذا ما اقتضت الحاجة ، كل ذلك في محاولة من اسرائيل الاستفادة من مكاسب حرب ١٩٦٧ الى اقصى قدر ممكن ، على اعتبار انها المتفوقة عسكريا في المنطقة.

وحيث ان الاتجاهات الاسرائيلية المحتلة قد بدأت بشكل او باخر في تبني مثل هذا الطرح ، فان محاولة اسرائيل التمسك بمكاسب حرب ١٩٦٧ ، ترتبط بثبات العوامل المحلية والعربية والدولية على ماهي عليه الان. غير ان الاحداث المتسارعة في المنطقة قد تغير بشكل او باخر من وجهة نظر الاحزاب الاسرائيلية المختلفة حول المناطق المحتلة ، فتوقف حرب الخليج وتساعد الانتفاضة الفلسطينية ، غيرت كثيراً من الحسابات السياسية والعسكرية في المنطقة.

واذا ما انتهت حرب الخليج نهائيا ، ووصلت الانتفاضة الفلسطينية الى مرحلة العصيان المدني الشامل ، او الى مرحلة العصيان المسلح الجزئي بشكل يهدد الشرايين الاقتصادية للاحتلال ، وبالتالي المستعمرات التي اقامها مع المناطق المحتلة ، او يهدد حياة المستوطنين اليهود في هذه المناطق ، بحيث تصبح العوائد الاقتصادية المتأتية من استيطان الاراضي العربية ، لاتعني لهؤلاء المستوطنين شيئا مقابل حياتهم المهددة في كل لحظة ، واذا ما تحقق ذلك فانه سيؤدي الى نشوء لوبي يهودي معارض لبقاء المستعمرات في المناطق المحتلة ، تزداد قوته تدريجيا كلما ازدادت هذه الاخطار المحيطة بالمستوطنين اليهود في هذه المناطق. وفي حال وصول قوة المعارضة هذه الى نسبة كبيرة في المجتمع اليهودي فانها ستؤدي بالضرورة الى ترك المستعمرات الاسرائيلية والانسحاب منها الى خلف الخط الاخضر او على الاقل الاحتفاظ فقط بتلك المستعمرات التي تشكل ضرورة استراتيجية بالنسبة لاسرائيل ، والانسحاب من باقي المستعمرات الاخرى.



تقسيم المنطقه بين العرب واليهود باستثناء القدس وغور الاردن مع تعديل في الحدود

اما اذا تم التوصل الى حل سياسي يقضي باقامة دولة فلسطينية مستقلة - او ذات حكم ذاتي - مرتبطة فيدراليا او كونفيدراليا بالاردن مع بقاء المستعمرات الاسرائيلية داخل هذه الدولة ، فانه ، وضمن هذا الحل ، يمكن استخدام هذه المستعمرات من قبل اسرائيل لحل مشكلة اسرائيل الديمغرافية - فيما يتعلق بالمواطنين العرب المقيمين داخل اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ - عن طريق ما يسمى بعمليات النقل (Transfer) للمواطنين العرب من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ واستبدالهم بالمستوطنين اليهود المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة . او استخدامها لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين نهائيا ، بحيث يتم توطين هؤلاء اللاجئين في المستعمرات التي سيتم اخلاؤها عن طريق الحل الشامل للقضية الفلسطينية كما ذكرنا ببداية استعراضنا لاحتمالات الحل للقضية في هذا الفصل. غير ان هذان الطرحان مرفوضان فلسطينيا ، ذلك ان قبولهما يعني القبول بتصفية القضية الفلسطينية نهائيا وهذا يتنافى كليا مع معتقداتنا .

ان السيناريوهات التي تناولها الجزء السابق من هذا البحث افترضت ثبات العوامل المحلية والخارجية لمنطقة الصراع . غير ان العوامل الاكثر تأثيرا في هذه القضية هي تلك التغييرات التي تنبع من داخل ارض الصراع نفسها ، سواء فيما يتعلق بالمواطنين الفلسطينيين باعتبارهم الطرف الاكثر تضررا ، او المستوطنين اليهود باعتبارهم طليعة الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة .

وبالنسبة الى كثير من المراقبين ، فان الانتفاضة الثورة التي تعيشها الاراضي المحتلة من اهم المفاجآت التي اثرت وتوثر في ميزان القوى ، والتي قد تسفر عن نتائج لم تكن في حسابان كافة المعنيين .

فمن جهة ، ومنذ بداية الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة ، لم نعد نسمع في اسرائيل تلك الصيحات التي كانت تدعو باستمرار الى تكثيف الاستيطان في هذه المناطق ، ولم يعد اليمين القومي والديني اليهودي قادرا على المزايدة على اليسار العلماني العمالي من ناحية التذمر بعدم توفر الاموال اللازمة والمخصصة للاستيطان ، بل ان المناطق المحتلة لم تشهد منذ بداية الانتفاضة الشعبية - او اخر عام ١٩٨٧ - وحتى شهر تموز ١٩٨٨ ، اقامة اية مستعمرات جديدة باستثناء ما ذكرته المصادر الاسرائيلية عن اقامة نواة لمستعمرة جدثاع في الصحراء الجنوبية للضفة الغربية .

بشكل اكثر وضوحا فان تصاعد الانتفاضة الفلسطينية ، جرد الزحف الاستيطاني الى حد ما ، ولاشك ان المقاومة الشعبية ضد المستعمرات بشكل خاص وضد الاحتلال بشكل عام مرشحة للمزيد من التصاعد ، الامر الذي يعني المزيد من القيود على حركة الاستيطان وتنقلات المستوطنين في المناطق المحتلة .

وإذا كانت حدة الصدام تشكل في مراحلها الأولى عوامل جذب وتوحيد بين معسكرات وفصائل كل طرف من أطراف الصراع على حده ، فإن تصاعد هذا الصدام في مرحلة لاحقة لا بد أن يخلق حالة من إعادة التفكير وجرد الحسابات ، بحيث ترتفع اصوات اسرائيلية مطالبة بشكل اوسع مما سبق لحل الصراع لصالح امن اسرائيل خلف الخطف الاخضر ولو على حساب التواجد الاسرائيلي في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ، يقابل ذلك ظهور اصوات في الجانب العربي تنادي بحل مرحلي لتلبية الحد الأدنى من الطموح الوطني ، وتحرك هاتين القوتين لا بد أن يضيق الخناق على حركة الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة.

ومن هنا ستلجأ القوى المتطرفة في اسرائيل الى حشد وتعبئة المستوطنين الى جانبها باعتبارها الحريصة على مصالحهم ، بمعنى ان التحالف بين اليمين الاسرائيلي والمستوطنين سيستمر وهذا يقابله في الجانب الفلسطيني توجه نحو الاتجاه العقائدي الذي يرى الصراع مع اليهود على انه صراع حضاري ، وهذا الاتجاه اخذ فعلا في الامتداد كما تظهر تحقيقات الايام الاخيرة وهذا يعني ان البيئة الفلسطينية اخذة في تصعيد نضالها حتى اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ولما كان هنالك عدد كبير من مستوطني المناطق المحتلة ، ذوى مصالح مادية دفعتهم الى استيطان هذه المناطق ، فانه من المرجح ان يؤثر هؤلاء العودة الى ما وراء الخطف الاخضر ، خاصة وان معظمهم كما تبين في فصول سابقة ، ذوى ميول علمانية ، لا يتمسكون بمقولات ارض الميعاد ، واسرائيل الكبرى وما الى ذلك ، هذا بالاضافة الى انهم لن يصلحوا لاداء المهمة المنوطة بهم ليكونوا طليعة الجيش في المناطق المحتلة وليتم تصوير الصراع العربي الاسرائيلي على انه صراع بين المواطنين العرب والمستوطنين اليهود يقوم فيه الجيش بفك الاشتباك فقط.

ومن هنا سيظل المستوطنون عالة على الجيش الاسرائيلي وعبئا اضافيا على كاهل هذا الجيش اضافة الى الاعباء الاخرى التي يواجهها في المناطق المحتلة ، مما يعني ان هؤلاء المستوطنين سيفقدون تدريجيا الدعم الذي يحظون به حاليا في اسرائيل.

يتبين لنا مما سبق في هذا الفصل ان الابعاد التي ياخذها الاستيطان الاسرائيلي للمناطق المحتلة ، ورغم اهمية كل بعد منها على حده ، تتشابه لتخدم في مجموعها التوجه الاسرائيلي لتحقيق المشروع الصهيوني والذي هو في الاصل مشروع استيطاني على حد تعبير احد المفكرين اليهود "الصهيونية هي استيطان ، ولذا فهي تحيا وتموت مع قضية القوة المسلحة" (١) ولعل ذلك يتضح بصورة جلية من خلال توجه حكومة الليكود ، التي تعتبر المناطق المحتلة جزءا من ارض اسرائيل ، في حين لم يكن الامر كذلك في عهد المعراخ الذين يمكن ان نلاحظ لديهم تركيزا على البعد السياسي والامن للاستيطان بالإضافة الى البعد الاقتصادي وكان الفصل فيما بين هذه الابعاد واضح في غالب الاحيان.

ويمكن القول ان الاستيطان يتكيف حسب الوضع السياسي السائد في اسرائيل ، فتراه يتركز على مناطق دون اخرى في عهد المعراخ بينما يتجه الى مناطق غيرها في عهد الليكود نتيجة لاختلاف ايدولوجية كل حزب وتجمع في هذا الكيان ، وهذا يقودنا الى ان مستقبل الاستيطان ايضا يرتبط ايضا بايدولوجية الحزب الحاكم ، اذا ما كان يعتقد بإمكانية التخلي عن بعض المناطق من اجل تحقيق السلام او ان التنازل عن اي شبر امر غير جائز توراتيا ، مع ان كلا الرايين يهدف الى تحقيق الامن لاسرائيل ومواطنيها اليهود وان اختلفت الاتجاهات .

واذا كانت الصهيونية على حد تعبير مفكر يهودي استيطانياً تحيا وتموت مع قضية القوة المسلحة فان القول الفصل الذي سيحدد مستقبل الاستيطان في المناطق المحتلة هو حدوث تغير في ميزان القوى الاستراتيجية في المنطقة يجعل من الصعب على اسرائيل الاستمرار في سياستها الاستيطانية دونما رادع.

(١) برثيف جابو تنسكي ١٩٣٣ ، انظر عبد الرحمن ابو عرفة ، الاستيطان ، مصدر سبق ذكره ص١

النتائج والخلاصات

الاستيطان ليس مشروعاً اقتصادياً يقوم على حسابات الربح والخسارة فقط بل لابد من دراسته ضمن السياق للصراع العربي الإسرائيلي ، وضمن تيارات التفاعلات المختلفة لهذا الصراع الامر الذي يفرض على الباحث نوعاً من الاستطراد في هذا الموضوع او ذلك من مواضع البحث.

اضافة الى ذلك ، فان طبيعة وتضاريس المناطق المحتلة لاتسمح بوجود مناطق قلاع وحصون مغلقة متناثرة فوق اراضيها وتعيش في جو حيادي تام ، الامر الذي يسد منافذ الحيادية والموضوعية امام اي باحث ، ذلك ان كل توسع في العملية الاستيطانية سيتم على حساب الجانب العربي، وكل انكماش في هذه العملية سيكون لصالح العرب ايضاً.

وكما لاحظنا في الدراسة ، فان هدف الجانب العربي حتى الان هو البقاء ، على حين ان هدف الجانب الاسرائيلي هو التوسع مما يضع الجانب العربي في موقف دفاعي دائماً ، ولا بد والحالة هذه من تطوير هذا الدفاع الى دفاع ايجابي ، حتى يمكن الحد من التوسع الاستيطاني الاسرائيلي ، الامر الذي يتطلب وجود سلطة مرجعية عربية تتولى الاشراف على النشاطات العربية في الوطن المحتل ، وتستطيع توفير اعلى حد ممكن من الدعم لهذه النشاطات ، اذا اخذنا في الاعتبار مايتلقاه المستوطنون من دعم من جهات متعددة داخلية وخارجية.

غير ان الرهان على مستوى الامكانيات والمحددات المتوفرة في الوقت الحاضر ، ليس رهاناً علمياً ، فهناك الطاقات الكامنة لدى الطرفين ، العربي والاسرائيلي .

وباختصار فان الصراع العربي الاسرائيلي في المناطق المحتلة لايمكن ان يكون الاحتكام الاخير فيه الى الامكانيات المادية المتاحة لدى اي من الطرفين كذلك فان المستعمرات الاسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ لم تحظ بشريعة دولية مثل تلك التي اقيمت في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ ، بل انها لم تحظ حتى بشريعة جماهيرية - اجماعية - لدى المجتمع الاسرائيلي كتيار عام ، كما انها فشلت في فرض نفسها كبعد امني ضروري للكيان الاسرائيلي بل صارت عبئاً عليه في كثير من الحالات خاصة في الظروف الاخيرة كما رأينا من خلال الفصول السابقة - . والاهم من ذلك انها لم تستطع ان تفرض نفسها كوحدات اقتصادية معرزة للاقتصاد الاسرائيلي بل ظلت عبئاً استنزافياً له .

كل هذه العوامل تجعل المستقبل الاستيطاني محفوفاً بالشكوك ولكن الموضوعية العملية تفرض علينا ان نحذر من ان ميزان القوى في المنطقة قد يطرح معطيات جديدة محفزة للمشروع الصهيوني الاستيطاني على طريق ضم الاراضي المحتلة ، وتهجير سكانها ، وفي هذه الحالة فان اسرائيل ستعمل على تصعيد نشاطها الاستيطاني وتزيد من وتيرته في هذه الاراضي ، بغض النظر عن اية حسابات للريح والخسارة الانية التي ستنتج عن هذه العملية.

كما انه ليس من الانصاف الحديث عن سياق استيطاني بين المواطنين العرب والمستوطنين اليهود لاكثر من سبب ، فالعملية الاستيطانية هنا ليست عملية اقتصادية ، يقصد بها الافادة من امكانيات ارض جديدة كما حصل في مناطق اخرى من العالم في عصور الاستعمار التقليدي كما ان الهدف من الاستيطان ليس تعظيم العوائد (Maximizing Benefit) من خلال الاستغلال الامثل للموارد المتاحة ، بل ان الهدف من العملية الاستيطانية هو تكريس الاحتلال للمناطق المحتلة تحت مسميات واعذار شتى.

ومن هنا فان كافة مؤثرات وعوامل الصراع السياسي العام تتدخل في العملية الاستيطانية بحيث تغدو دراسة الاستيطان كمشروع اقتصادي بحث عملية غير موضوعية ، ونتيجة لذلك تمت صياغة بحث في الاقتصاد السياسي للاستيطان الاسرائيلي في الاراضي المحتلة ، مزج بين القضايا الاقتصادية والسياسية والامنية بالاضافة الى الاوضاع الجغرافية والديمغرافية ، والايديولوجية التي اثرت وتؤثر في سير العملية الاستيطانية الاسرائيلية في حاضرها ومستقبلها.

ومن هنا فان ما امكن الوصول اليه من خلال المعلومات والمعطيات المتاحة يتمثل في امور منها:-

- ان المناطق المحتلة - مسرح العملية الاستيطانية - خضعت ومنذ بداية احتلالها الى اجراءات هدفت الى تدمير قاعدتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال سياسات مرسومة بدقة لتحقيق هذه الاهداف ، كانت السياسة الاستيطانية اكثرها تاثيرا وفعالية لتحقيق ذلك اذا ماتم تنفيذ الخطط والمشاريع الاستيطانية حتى بما هو منفذ فعلا في الوقت الحاضر.

تبيين لنا ان العملية الاستيطانية تتأثر من حيث التكتيك فقط بالحزب الحاكم في اسرائيل والايديولوجية التي يتبناها ، بحيث يمكن القول بان كلا من السياسة التي ينتهجها احد الحزبين هي سياسة مكملة لسياسة الحزب الاخر ، الى ان نصل في النهاية الى سيطرة كاملة وفعلية على الاراضي المحتلة ، من خلال مجموعة من المشاريع الاستيطانية التي يكمل احدها الاخر كما تبين من خلال خرائط المشاريع الاستيطانية المرفقة في الباب الثاني من هذا البحث.

كذلك يمكن القول ان الاستيطان الاسرائيلي محدد للانتشار السكاني العربي ومحدد به. فمهما كانت القدرة التوسعية لاسرائيل ، ومهما كانت الظروف العربية ، والدولية المحيطة ، فان هنالك واقعا لايمكن تجاهله وهو التجمعات العربية الموجودة غالبا حول المناطق الزراعية - اساس الاقتصاد المحلي - التي وان تمكنت المستعمرات الاسرائيلية بشكل او باخر من مزاحمتها فانها لن تتمكن من التوسع متجاهلة هذه التجمعات او الغاء وجودها . نفس القول يصدق على المراكز والمدن والقرى العربية التي ستكون محدودة الامتداد بوجود المنشآت الاستيطانية الاسرائيلية التي اقيمت من اجل هذه الغاية اصلا.

ويصح القول في هذا المقام ايضا ان هنالك اتجاها لتغيير خريطة الضفة الغربية الديمغرافية الموجودة حاليا بحيث يتم احلال المستعمرات الاسرائيلية احلالا تاما محل المراكز العربية التقليدية (١) من خلال تنفيذ خطة شاملة تتناول بشكل واتجاه طرق المواصلات بحيث تربط المستعمرات الاسرائيلية بمناقصها الطبيعية (Israeli Ecumen) وتبقى المدن العربية الرئيسية كنقاط هامشية معدومة الاهمية، بحيث يتم من خلال ذلك تدمير العلاقات التقليدية القائمة في المجتمع الفلسطيني قبل الاحتلال الاسرائيلي.

(١) ذكر في الباب الثاني - الفصل الاول ، من هذا البحث ان مدن الضفة الغربية الشمالية تمثل صورا لمدنها الجنوبية اذا ما اخذنا القدس نقطة الانعكاس ، فمدينة نابلس عاصمة الشمال صورة لمدينة الخليل عاصمة الجنوب ومدينتا رام الله والبييرة صورة لمدينتي بيت لحم وبيت جالا ومدينة طولكرم المعبر الى الساحل الغربي صورة لمدينة اريحا المعبر الى الشرق ، وهنا ارادت اسرائيل احلال مستعمراتها بنفس النموذج السابق بحيث تصبح ارييل عاصمة الشمال تقابلها كريات اربيع عاصمة للجنوب وتصبح كفار عصيون مكان بيت لحم وقد تنشأ كتلة تحل محل مدينتي رام الله والبييرة بينما تحل معاليه ادوميم محل مدينة اريحا ومستعمرة القنا محل مدينة طولكرم.

كما انه يمكن ملاحظة ان المستعمرات الاسرائيلية شكلت ولازالت تشكل ضغطا كبيرا على الموارد المتاحة القليلة اصلا في المناطق المحتلة فاخذت تزاخم التجمعات العربية على اراضيها الزراعية والمياه مما اثر بشكل سلبي ملحوظ على مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وخاصة القطاع الزراعي الذي هو عماد اقتصاد المناطق المحتلة في الناتج الاجمالي لهذه المناطق مما ساعد على تشجيع الهجرة العربية من المناطق المحتلة نحو المؤسسات الاسرائيلية داخل الارض المحتلة عام ١٩٤٨ او المستعمرات الاسرائيلية المنشأة في هذه المناطق او الهجرة باتجاه الدول النفطية لتأمين احتياجات اولئك المهاجرين اليومية التي لم يكن بالامكان تغطيتها في ظل ظروف الاحتلال واستعمار الاستيطاني.

ومن النتائج ايضا ، وجوب اهمال حسابات الجدوى الاقتصادية اذا ما اردنا بحث المشروع الاستيطاني الصهيوني ، وهذا ماتمت برهنته من خلال المقارنة التي اجريت فيما بين المستعمرات المنشأة في الضفة الغربية - ذات التكلفة العالية جدا - والمستعمرات الموجودة وراء الخط الاخضر ، والتي تبين منها الفارق الشاسع في تكاليف الانفاق على كل من هذه المستعمرات حتى مع تشابه احوال كل منها. اما تلك المستعمرات التي قصد ان تكون ذات قاعدة اقتصادية زراعية او صناعية ، فلم تتعد في غالب الاحيان كونها تهدف الى محاولة تقليل التكاليف (Minimizing Cost) اكثر من الهدف الى تعظيم المردود (Maximizing Benfit) من انشائها.

انه لا بد من الابتعاد عن التهويل الذي يلجا اليه البعض للمستقبل الذي سيصل اليه الاستيطان في المناطق المحتلة ، وفي المقابل يجب الابتعاد عن التهوين والتقليل من شان هذا المشروع والاثار التي ستنتج عنه. ففي الوقت الذي نلمس فيه ان هنالك محددات مختلفة لامكانية التوسع الاستيطاني سواء اكانت محلية يهودية من حيث عدم توفر العنصر البشري اللازم لاتمام العملية الاستيطانية على الوجه الامثل ومحلية عربية تشكل حدا لمدى التوسع مهما بلغت قوته - كما ذكر سابقا - او ظروف دولية تحد بشكل او باخر من هذا التوسع ، الا ان هنالك طاقات بشرية كامنة يمكن لاسرائيل استغلالها اذا ما كانت جدواها الاستيطانية اكثر فاعلية من بقائها في مكانها الحالي ، ككثير من يهود الشتات الذين ترغب اسرائيل في ابقائهم خارجا لاسباب اقتصادية سياسية مختلفة.

كما لا بد من الإشارة الى ان مستقبل المستعمرات الاسرائيلية في المناطق المحتلة يرتبط ارتباطا وثيقا بشكل الحل الذي سينتهي اليه الصراع العربي الاسرائيلي (١)، الا انه يمكن القول ، انه مالم يتم اعتبار المستعمرات اثرا من اثار الاحتلال الذي يزول نهائيا بزوال هذا الاحتلال ، فانه ، واذا ماتم بقاء هذه المستعمرات ضمن ارض تحت سيادة عربية ، فقد يتم استخدام هذه المستعمرات لتحقيق مايلي:-

ا- ابقاء هذه المستعمرات كمراكز تحقق التوازن الديمغرافي فيما بين اسرائيل ذات الاقلية العربية ضمن حدود ١٩٤٨ وبين المناطق المحتلة ذات الاقلية اليهودية - المستعمرات الاسرائيلية - ضمن حدود ١٩٦٧ .

ب- استخدام هذه المستعمرات في عمليات الترحيل (Transfer) للعرب المقيمين في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ واستبدالهم بيهود المستعمرات المنشأة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ج- استغلال هذه المستعمرات لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين في الشتات على طريق حل شامل للصراع العربي الاسرائيلي .

وختاما ، فاذا لم تكن النتائج التي توصل اليها البحث على درجة كبيرة من الاهمية ، وانها لم تصل الى الدرجة التي كنت اطمح في الوصول اليها من خلال طرق موضوع الاستيطان الاسرائيلي ، فاني لالتمس العذر من القارئ بسبب عدم توفر المعلومات والارقام الدقيقة كما ذكر سابقا التي تعطي قدرة اكبر على التحليل للخروج بنتائج اكثر قيمة من هذه التي تمكنت من الوصول اليها ، وكلي امل في ان يكون هذا البحث بداية لدراسة اقتصادية اكثر تخصصا في الاستيطان الاسرائيلي ، يتم من خلالها اكمال مالم استطع عمله في ظل هذه الظروف التي احاطت بالبحث والتي اشرت اليها سابقا .

(١) للتوسع في مسألة الحلول المحتملة للصراع العربي الاسرائيلي انظر الفصل الثالث من الباب الرابع من هذا البحث.

المستعمرات الاسرائيلية - محافظة الخليل

تاريخ التأسيس	التصنيف	الموقع	اسم المستعمره
١٩٨٢	موشاف شتوفي	خربه ماعون / يظا	١- ماعون
١٩٨٢	موشاف شتوفي	الشيوخ	٢- متسادلخيليم
١٩٨٢	موشاف	بني تعيم	٣- مماليه هانار
١٩٧٧	كيبوتس	عرب الرشايده	٤- متسبيه شاليم
١٩٨٢	موشاف	الظاهره	٥- اشكلوت
١٩٧٧	كيبوتس	السموع	٦- بيت ياتير
١٩٨٢	كيبوتس	دورا	٧- نيجو هوت
—	كحيلاتي	الخليل	٨- راهات مامريه
١٩٨١	موشاف	عرب الرشايده	٩- معاليه عاموس
١٩٨٢	كحيلاتي	يظا	١٠- سوسيا
١٩٦٨	بلده	الخليل	١١- كريات اربع
١٩٦٧	كيبوتس	بيت امر	١٢- كفار عصيون
١٩٨١	موشاف شتوفي	يظا	١٣- كرمل
١٩٨٢	مستعمره مبيت/توشافه	دورا	١٤- بنتانيل
١٩٨٢	موشاف شتوفي	دورا	١٥- ادورا
١٩٨٤	كحيلاتي	دورا	١٦- ادوريم
١٩٨٤	كيبوتس	دورا	١٧- حاجاي
١٩٨٢	كيبوتس	هوريف	١٨- تسوريت
١٩٨٢	كحيلاتي	الظاهره	١٩- تينه
١٩٨٢	موشاف شتوفي	ترقوميا	٢٠- تيلم (متسبيه هوفرين)
١٩٨٤	كحيلاتي	بيت امر	٢١- كرت تسور
—	نقطه استيطانيه	الخليل	٢٢- تل الرميده
—	نقطه استيطانيه	الخليل	٢٣- بيت رومانو
—	نقطه استيطانيه	الخليل	٢٤- المبويا (هداسا)
—	كحيلاتي	الخليل	٢٥- اشتموا
—	توشافه	الخليل	٢٦- هارهمذواج
—	موشاف	الخليل	٢٧- كريبوت
—	ناحال	الخليل	٢٨- ناهال زوهار
—	ناحال	الخليل	٢٩- نخاليم
—	ناحال	الخليل	٣٠- نيئا
—	كحيلاتي	الخليل	٣١- اوريم
—	كحيلاتي	الخليل	٣٢- باتاي هيبرون
١٩٨٢	موشاف	الخليل	٣٣- شكيف
—	كحيلاتي	الخليل	٣٤- ياكين
١٩٨٢	كحيلاتي	الخليل	٣٥- ياتير
—	كحيلاتي	الخليل	٣٦- زثيف

- * المصادر
- ١- قاسم ابو حرب ، المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ١٩٦٧ - ١٩٨٢ ، مصدر سبق ذكره .
 - ٢- اللجنة الملكية لشؤون القدس ، مذكرة مقدمة من اللجنة الملكية لشؤون القدس الى لجنة تقصي الحقائق الدولية وولاد الصحافة العالمي ، عدد خاص (عمان) ، اللجنة الملكية لشؤون القدس ، ١٩٨٢/٦/٩ ، ص ١٣-٢٣ .
 - ٣- وليد الجعفري ، المستعمرات الاسرائيلية في المناطق المحتلة ، ١٩٦٧ - ١٩٨٠ ، مصدر سبق ذكره .
 - ٤- Meron Benevensti, Index of Settlements, West Bank and Gaza , (Jerusalem, West Bank Data Base Project, 1984)

أ - لواء القدس

تاريخ التأسيس	التصنيف	الموقع	اسم المستعمره
١٩٧٢	حي سكني	شرفات / بيت صفاه	١- جيلو
١٩٧٢	شيخونا - حي سكني	بيت حنيننا	٢- نفي يعقوب
١٩٧٢	شيخونا - حي سكني	الشيخ جراح / الفتا	٣- محلات ذفنا
١٩٧٠	مركز تعسياتي - صناعيه	بيت حنيننا	٤- عطروت
١٩٧٢	شيخونا - حي سكني	صور باهر / ام طوبا	٥- تل بيوت الشرقيه
١٩٦٩	شيخونا - حي سكني	لفتا	٦- جبعات شيبيرا (التله الفرنسيه)
١٩٦٩	شيخونا - حي سكني	لفتا	٧- الجامعه العمريه
١٩٦٧	شيخونا - حي سكني	البلده القديمه	٨- الحي اليهودي
١٩٦٨	شيخونا - حي سكني	الشيخ جراح - لفتا	٩- رامات أشكول
١٩٧٢	شيخونا - حي سكني	بيت - حنيا - بيت اكسا	١٠- راموت
١٩٨٥	شيخونا - حي سكني	حزما	١١- بسكاف زئيف
١٩٧٢	شيخونا - حي سكني	لفتا	١٢- جفعات همفتار
١٩٧٨	بلده	ابو ديس - العيزريه	١٣- هعاليه ادوميم
١٩٨١	يشوف كحيلاتي	اراضي عناتا	١٤- كفار ادوميم
١٩٧٤	مركز تعسياتي (صناعي)	الخان الاحمر	١٥- ميشور ادوميم
١٩٨١	يشوف كحيلاتي	عناتا	١٦- علمون

ب - لواء رام الله

١٩٨١	كحيلاتي	الجيب	١- جفعون
١٩٧٨	كحيلاتي	يدو	٢- جفعات حداشا
١٩٧٧	بلده	الجيب	٣- جفعات زئيف
١٩٨٢	كحيلاتي	جبع - رام الله	٤- ادم
١٩٨١	كحيلاتي	مخماس	٥- معاليه مخماس
١٩٧٥	موشاف شتوفي	دير جريبر	٦- كوخاف هاشار
١٩٧٧	كحيلاتي	بيت عور الغوقا	٧- بيت هورون
١٩٨٢	كحيلاتي	اللمن الثربيه	٨- بيت أريبه
١٩٧٧	كحيلاتي	بيتين	٩- بيت أيل
١٩٧٩	بلده	بيشين	١٠- بيت أيل (ب)
١٩٨٤	كحيلاتي	راس كركر	١١- نحتيل
١٩٨٥	توشافه	قطنه	١٢- كفيرا
١٩٧٠	موشاف شتوفي	يالو	١٣- مفوهورون
١٩٨١	كحيلاتي	البيره	١٤- بسجوت
١٩٧٥	موشاف	كفر مالك	١٥- نجثيف هجدون
١٩٨١	كحيلاتي	دير قديس	١٦- نيلي
١٩٧٩	موشاف	نعلين	١٧- متتياهو
١٩٧٧	موشاف	شلتا - صفا	١٨- كفارروت
١٩٨٤	موشاف	كفر عقب	١٩- بئر يعقوب
١٩٧٨	كحيلاتي	شلتا	٢٠- شيلوت
١٩٨٧	كحيلاتي	عطاره	٢١- عطيرت
١٩٧٥	كحيلاتي	سلواد	٢٢- عوفرا
١٩٨٤	توشافه	المديه	٢٣- ميغود اعيم
١٩٨٠	كحيلاتي	الجانيه	٢٤- دوليف

تاريخ التأسيس	التصنيف	الموقع	اسم المستعمره
١٩٨٠	كحيلاتي	الطيبه	٢٥- ريمونيم
١٩٧٠	كيبوتس	كفر مالك	٢٦- نعران
١٩٨٢	كيبوتس	خربتا	٢٧- نعاليه
١٩٧٨	كحيلاتي	ترهسبيا	٢٨- شيلو
١٩٧٧	بلده	النبي صالح	٢٩- حلميش
١٩٨٣	كحيلاتي	رام الله	٣٠- المون
—	توشافه	رام الله	٣١- جفعات يهودا
—	كحيلاتي	رام الله	٣٢- كتسيف
—	توشافه	رام الله	٣٣- متتياهو (ب)
—	توشافه	رام الله	٣٤- اوفرايم (أ)
—	توشافه	رام الله	٣٥- اوفرايم (ب)
ج - قضاء بيت لحم			
١٩٧٥	موشاف شتوفي	الخضر	١- العياز
١٩٨٢	كحيلاتي	عرب التعامره	٢- نوكديم (ناجيد)
١٩٧٧	كيبوتس	بيت لحم	٣- مجدال عوز
١٩٦٩	كيبوتس	فألين	٤- روش تسوريم
١٩٧٧	كحيلاتي	عرب التعامره	٥- تكواع
١٩٧٠	كحيلاتي	فألين	٦- جبعوت
١٩٧٠	موشاف شتوفي	فألين	٧- الون شيفوت
١٩٧٩	بلده	الخضر	٨- افرات
١٩٦٨	كيبوتس	عرب السوامره	٩- كاليا
١٩٨٢	كيبوتس	واد فوكين	١٠- بيتار
١٩٨٣	كحيلاتي	الخضر	١١- نفي دانيال
١٩٧٦	كحيلاتي	بيت جالا	١٢- هارجيلو
١٩٨٤	كحيلاتي	العبيديه	١٣- نيثوت أدميم
—	كحيلاتي	بيت لحم	١٤- كوخفا عيراروف
—	كحيلاتي	بيت لحم	١٥- متسبيه يهودا
—	كحيلاتي	بيت لحم	١٦- نيثوت أدميم
—	كحيلاتي	بيت لحم	١٧- براحت
—	توشافه	بيت لحم	١٨- راما
—	كحيلاتي	بيت لحم	١٩- تيليم (به)
—	كحيلاتي	بيت لحم	٢٠- تسوريت ادولام
د - قضاء اريحا			
١٩٨٠	؟	النبي موسي	١- بيت هعرفا
١٩٨٠	موشاف	النبي موسي	٢- فيرديريجو
١٩٨٣	؟	النبي موسي	٣- مول نيفو
١٩٧٧	يشوف كحيلاتي	النبي موسي	٤- متسبيه يريجو
١٩٨٣	كيبوتس	النبي موسي	٥- الموج
١٩٨٢	موشاف	النبيعمه	٦- نعاله

تاريخ التأسيس	التصنيف	الموقع	اسم المستعمره	
١٩٨٤	توشافه	كفر الديك	يدوشيل	١-
١٩٦٩	موشاف	عقربا	مسؤه	٢-
١٩٨٢	توشافه	كفر الديك	ايلي ذهب	٣-
—	توشافه	عزون العتمه	شاعري تكفا	٤-
١٩٨٤	؟	طوباس	روتم	٥-
١٩٨٢	يشوف كهيلاتي	كفر اللبد	عيناف	٦-
١٩٧٧	يشوف كهيلاتي	دير شرف	شافي شهرون	٧-
١٩٨٢	موشاف	طوباس	شدموت ميحولا	٨-
١٩٧٨	موشاف	عقربا	تومر	٩-
١٩٧٨	يشوف كهيلاتي	ياسوف	كفار تبواج	١٠-
١٩٧١	موشاف	بيت دجن	حمره	١١-
١٩٨٢	؟	طوباس	حعدات	١٢-
١٩٧٢	موشاف	مجدل بني فاضل	جيتيت	١٣-
١٩٨٤	؟	عقابه	ايريت	١٤-
١٩٨٠	موشاف	عقربا	يافيت	١٥-
١٩٧٧	توشافه	مسحه	الكانا	١٦-
١٩٨٢	مركز تعسياتي / مركز صناعي	مسحه	الكانا ب	١٧-
١٩٨٢	يشوف كهيلاتي	مسحه	الكانا أ	١٨-
—	توشافه	دير الحطب - عزموط	الون موربه	١٩-
١٩٨٢	توشافه	سنيريا - بيت أمين	اورينيت	٢٠-
١٩٧١	موشاف	طعون	ارجمان	٢١-
١٩٧٨	مدينه	سلفيت	ارثيل	٢٢-
١٩٧٢	موشاف	بيت دجن	ميخوره	٢٤-
١٩٨٢	توشافه	بورين	تيسهار	٢٥-
١٩٧٥	يشوف كهيلاتي	كفر قدوم	كدوميم	٢٦-
—	موشاف	طوباس	بكموت	٢٧-
—	موشاف	عقربا	فتسائيل	٢٨-
—	يشوف كهيلاتي		براخا	٢٩-
١٩٨٤	يشوف كهيلاتي	قمره	ميحاليم	٣٠-
—	مركز تعسياتي / مركز صناعي	سلفيت	جاني ارثيل	٣١-
١٩٧٠	بلده	مجدل بني فاضل	معاليه افرام	٣٢-
١٩٨٤	يشوف كهيلاتي	اللين الشرقيه	معاليه ليفونا	٣٣-
١٩٧٦	كيبوتس	عقربا	يطاف	٣٤-
—	موشاف	طوباس	روعي	٣٥-
١٩٨٤	؟	الساويه	ايلي	٣٦-
—	؟	طوباس	معاليه شاي	٣٧-
—	كيبوتس	عقربا	جلجال	٣٨-
١٩٧٧	مركز تعسياتي / م صناعي ريفي	عقربا	شلو	٤٠-
١٩٦٩	موشاف	طوباس	ميحولا	٤١-
—	كحيلاتي	نابلس	اكربيت	٤٢-
—	توشافه	نابلس	ارثيل الغربيه	٤٣-
—	كحيلاتي	نابلس	عظاره	٤٤-

تاريخ التأسيس	التصنيف	الموقع	اسم المشعمره
—	توشافه	نابلس	٤٥- براكا ب
١٩٨٠	كحيلاتي	نابلس	٤٦- بيت أيبا
—	صناعيه	نابلس	٤٧- برفان
—	توشافه	نابلس	٤٨- افني خنيفس
—	توشافه	نابلس	٤٩- بروخيل
—	توشافه	نابلس	٥٠- ديركالا
—	كحيلاتي	نابلس	٥١- جاريش
—	ناحال	نابلس	٥٢- جينات
—	كحيلاتي	نابلس	٥٣- كشيته يهوناتان
—	توشافه	نابلس	٥٤- خفليلين يراك
—	توشافه	نابلس	٥٥- خور
—	كحيلاتي	نابلس	٥٦- خرميش الشماليه
—	توشافه	نابلس	٥٧- طنيف هشمررون
—	ناحال	نابلس	٥٨- مقاليه ليفونا (أ)
—	كحيلاتي	نابلس	٥٩- مقاليه ليفونا (أ)
—	كحيلاتي	نابلس	٦٠- هطار
—	كحيلاتي	نابلس	٦١- مخمستات
—	توشافه	نابلس	٦٢- زكيس
—	محيلاتي	نابلس	٦٣- نافا
—	كحيلاتي	نابلس	٦٤- ريحان (ب)
—	توشافه	نابلس	٦٥- ريمانيت
—	توشافه	نابلس	٦٦- سليت (ب)
—	بلده	نابلس	٦٧- شعرونيت
—	كحيلاتي	نابلس	٦٨- تل حيميم
—	كحيلاتي	نابلس	٦٩- ترزاح
—	توشافه	نابلس	٧٠- كسفتا
—	توشافه	نابلس	٧١- تسور ناتان
—	توشافه	نابلس	٧٢- يتسير
—	ريقيه	نابلس	٧٣- روش
—	ناحال	نابلس	٧٤- جيغسناي

تاريخ التأسيس	التصنيف	الموقع	اسم المستعمره
ج - لواء جنين			
١٩٧٧	موشاف شتوني	الياسون - ام الريحان	١- ريحان
١٩٧٨	يشوف كهيلاتي	سيله الظهر	٢- حومش
١٩٨٠	بلده	يعبد	٣- شاكيد
١٩٧٩	يشوف كهيلاتي	يعبد	٤- حنيانيت
١٩٧٧	يشوف كهيلاتي	الفندقوميه	٥- سانور
١٩٨٢	يشوف كهيلاتي	جنين	٦- كاديم
١٩٧٩	يشوف كهيلاتي	يعبد	٧- موقو دوتان
١٩٨٢	يشوف كهيلاتي	جنين	٨- جانيم
د - قضاء طولكرم			
١٩٨١	توشافه	ديراستيا	١- عمانوئيل
١٩٨٧	؟	ذنابه	٢- افني خنيغيس
١٩٨٥	يشوف كهيلاتي	ديراستيا	٣- جينات شمرون
١٩٨٢	يشوف كهيلاتي	فراسين	٤- حرميش
١٩٧٩	توشافه	عزون	٥- الفى منشيه
١٩٨٠	يشوف كهيلاتي	ديراستيا - عزون	٦- معاليه شمرون
١٩٨٢	موشاف	ديراستيا	٧- يوشغيا (نوفيم)
١٩٧٧	يشوف كهيلاتي	ديراستيا - كفر لاقف	٨- كرنيه شمرون
١٩٧٩	موشاف	كفر صور	٩- سلفيت
١٩٨٣	يشوف كهيلاتي	قراوه بني حسان	١٠- نيتافيم
١٩٧٩	يوشف كهيلاتي	ديراستيا	١١- يامير
١٩٨١	يوشف كهيلاتي	ديراستيا	١٢- بركين
<u>المستعمرات الاسرائيليه - قطاع غزة ٦٧ - ٨٢</u>			
١٩٨٠	موشاف	بيت لاهيا	١- جان اور
١٩٨٥	؟	غزه	٢- تل منطار
١٩٨٦	؟	شمال خانيونس	٣- بدولح
١٩٧٨	موشاف	خانيونس	٤- جاتي طال
١٩٧٢	يشوف كهيلاتي	ابومدين	٥- نتساريم
١٩٧٠	يوشف كهيلاتي	ديرالبلح	٦- كفار داروم
١٩٨٢	يشوف كهيلاتي	بيت لاهيه	٧- نيسانيت
١٩٨٣	موشاف كهيلاتي	بيت لاهيا	٨- ايلي سينيائي
١٩٦٨	مركز تسمياتي/صناعي	بيت لاهيا	٩- ايرز
١٩٧٩	موشاف	جنوب خانيونس	١٠- غددير
١٩٧٧	موشاف	شمال خانيونس	١١- قطيف
١٩٧٢	كيبوتس	خانيونس	١٢- موراج
١٩٧٩	كيبوتس	رفح	١٣- متسيه عتممونا
١٩٧٣	موشاف	شمال خانيونس	١٤- نتسير حزاني
١٩٨٣	يشوف كهيلاتي	غرب خانيونس	١٥- نقي دقالم
١٩٨٤	يشوف كهيلاتي	غرب رفح	١٥- رفح يام

(قائمة بالمستوطنات الريفية في المناطق المحتلة)

اساسها زراعيالمستعمرات

"تجمع مستعمرات كفار عتصيون"

نعم	كفار عتصيون
نعم	روش تسوريم
نعم	مجدال عوز
نعم	تكواع
نعم	اليحازر
لا	معاليه عاموس
نعم	الون شيفوت
لا	هار جيلو
لا	نيقي دائيال
لا	لوكدسيم
لا	خاجي تسور

"هار هيبرون"

نعم	بيت ياطير
نعم	كارمل
لا	اوتنيل
نعم	تاليم
لا	بني هيفر
نعم	ماون
لا	سوسيا
لا	هاجيا
لا	ادوارا
لا	اسير

المصدر : David Kahan, agriculture and water in the West Bank, Ibid,

Ibid, P. 165.

اساسها زراعي

المستعمرات

نعم	تسودان يهودا
	اومريم
لا	ليفنه
	اموسى
	"غور الاردن"
نعم	كفار ميحولا
نعم	روى
نعم	بيكوت
نعم	هامرا
نعم	ميخورا
نعم	جيتيت
نعم	ارجمان
نعم	ساسوا
نعم	فضايل
نعم	يافت
نعم	تومار
نعم	نتيفي هجداد
نعم	نعاما
نعم	جلجال
نعم	نعران
نعم	بييطان
نعم	سدروت ميحولا
	"الهضبة الشمالية"
لا	هينانيت
لا	ميفو دوتان
لا	شاكرا
نعم	ريحان
لا	كديم
لا	غانيم
لا	خرميش
نعم	خورش
لا	الون موريه
لا	عناپ
نعم	بيت ابا
لا	كادريم
لا	كريات ينتاميم

اساسها زراعي

لا
لا
لا
لا
نعم
لا
لا
لا
نعم
نعم
لا
نعم
لا

المستعمره

معاليه شمرن
يا كبير
كفار تفوح
پراخا
شافيه شمرن
يبتزهار
ايچوز (تل هاييم)
جات كدوميم
يدوتيل
يوآزر
مجداليم
سلعيت
تافه

"قطاع غزه"

نعم
نعم
نعم
لا
لا
نعم
نعم
نعم
نعم
لا
لا
نعم
نعم
نعم
لا
لا
—
—

جادير
جان اور
جاني تل
نيتسرهازاني
رافيا سام
نتسريم
اتسمونه
قطيف
بادولوش
تل منطار
نيقي دكاليم
موراج
كفار داردم
متسبيه ازموه
الي سينا
نيقتس صالح
ايريتز
تتساينم

"شمال البحر الميت"

نعم
نعم
نعم
نعم

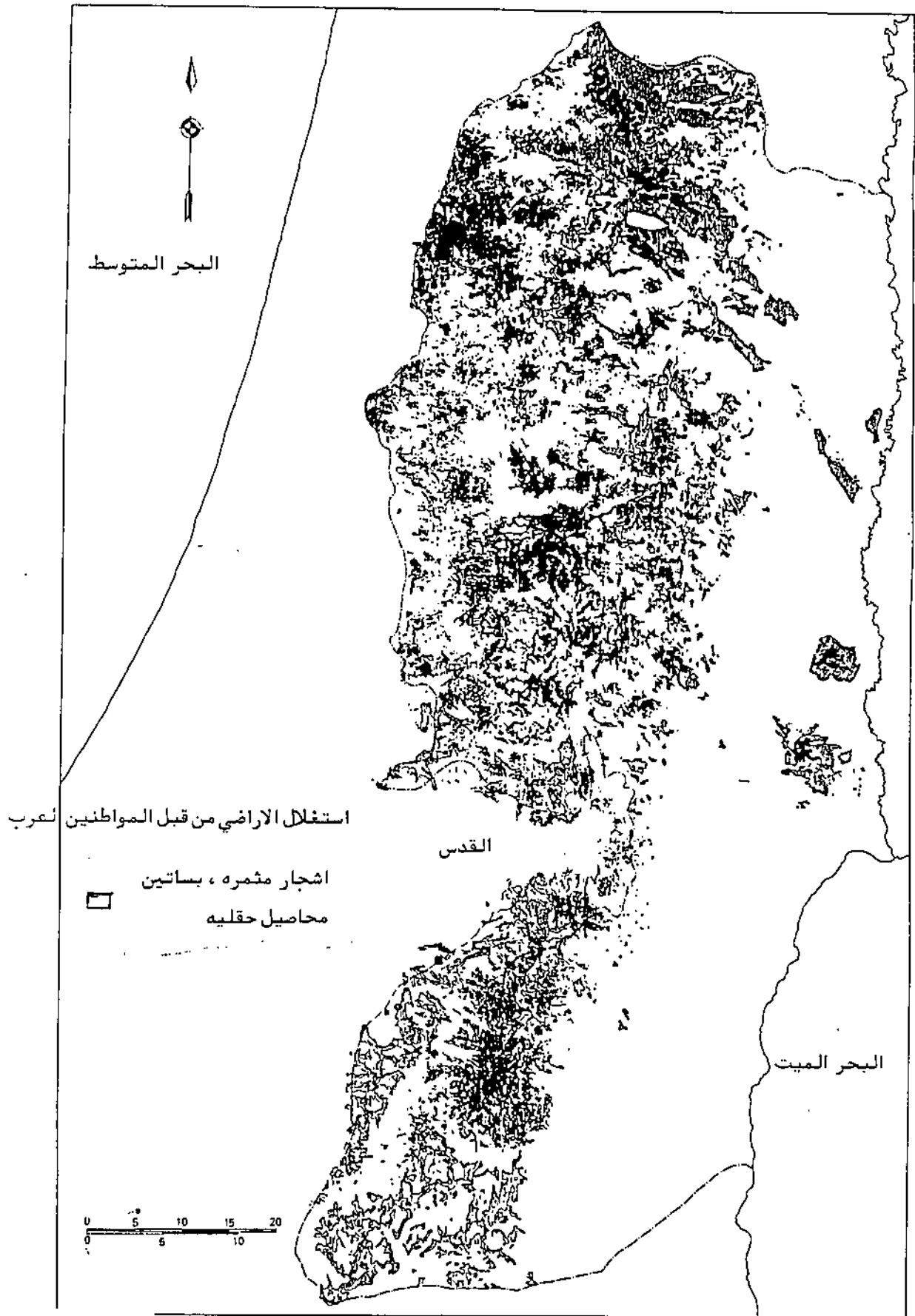
متسبيه شاليم
كاليا
الموج
فيرداريجا

"مته بنامين"

لا	عظاردت
نعم	ميفوهوردن
نعم	متياهو
نعم	نيفي تسوف/ حلميش
نعم	شيلو
نعم	عوقره
نعم	كوشاف هاشاهار
نعم	كفار ادوميم
لا	نيلي
لا	بيت اربيه
لا	هداسا
لا	جيفون
لا	باساجوت
نعم	بيت ايل
لا	ريمونيم
لا	معاليه مشيمش
لا	متسيه اريحا
لا	جقات ليفونه
لا	بيت ايل (ل)
لا	دولف
لا	معليه ليفونه
لا	تكليل
لا	ادم
لا	المون (اناتوت)

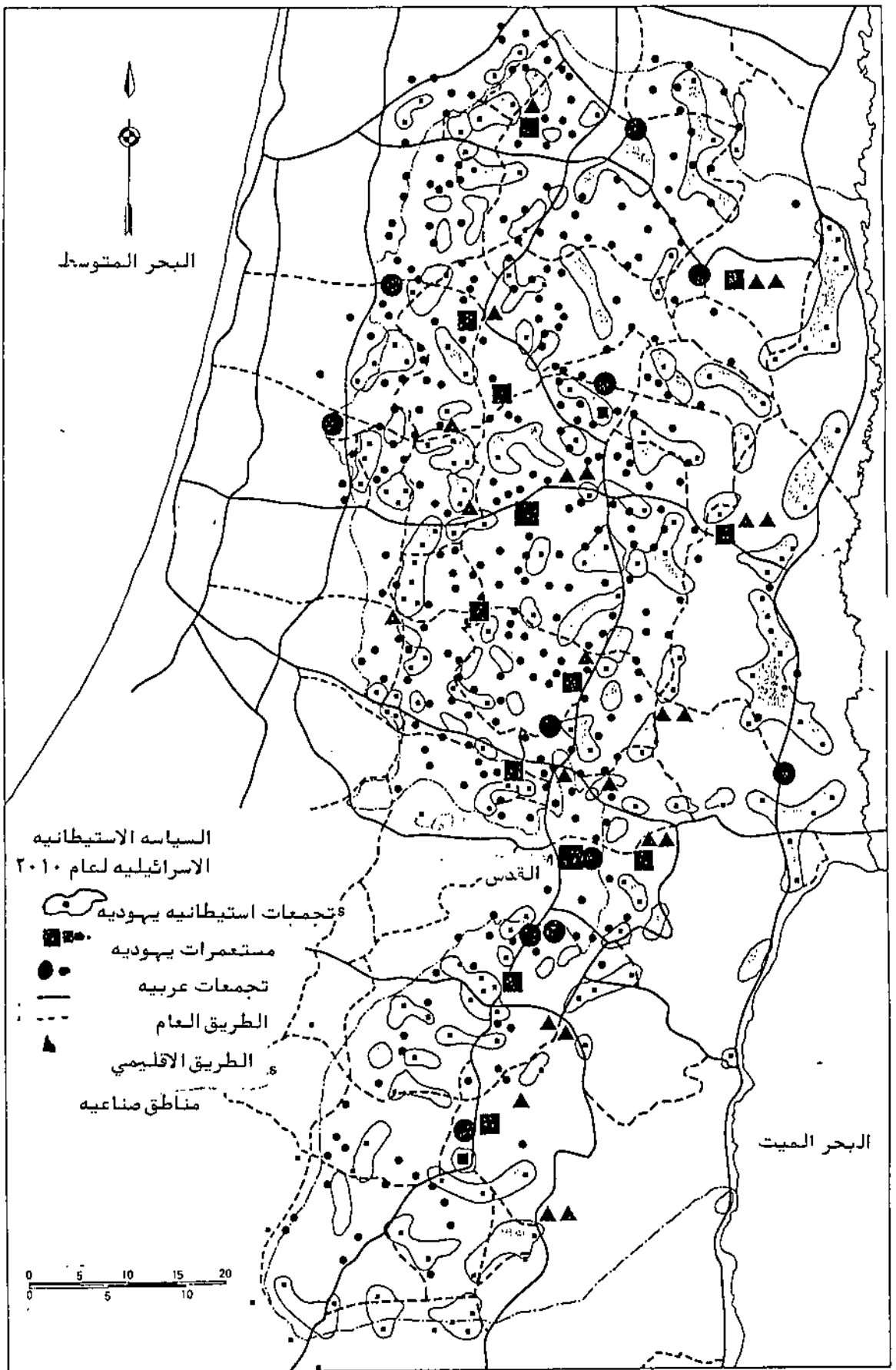
ملحق رقم (٣)

* خرائط اضافيه للتوزيع الاستيطاني في
المناطق المحتلة



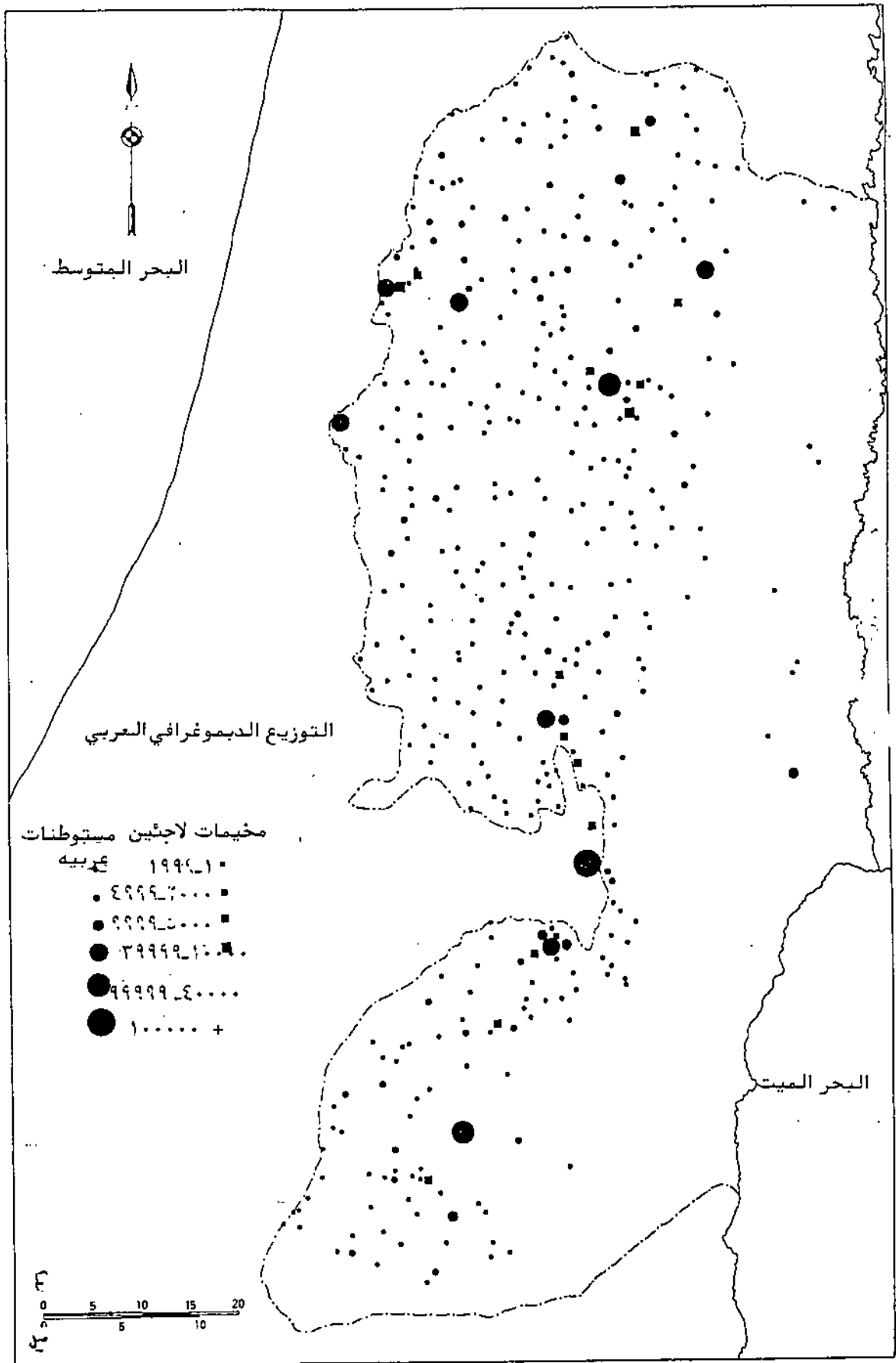
خريطه رقم (٣ / ٥)

المصدر



خريطة رقم (١ / م)

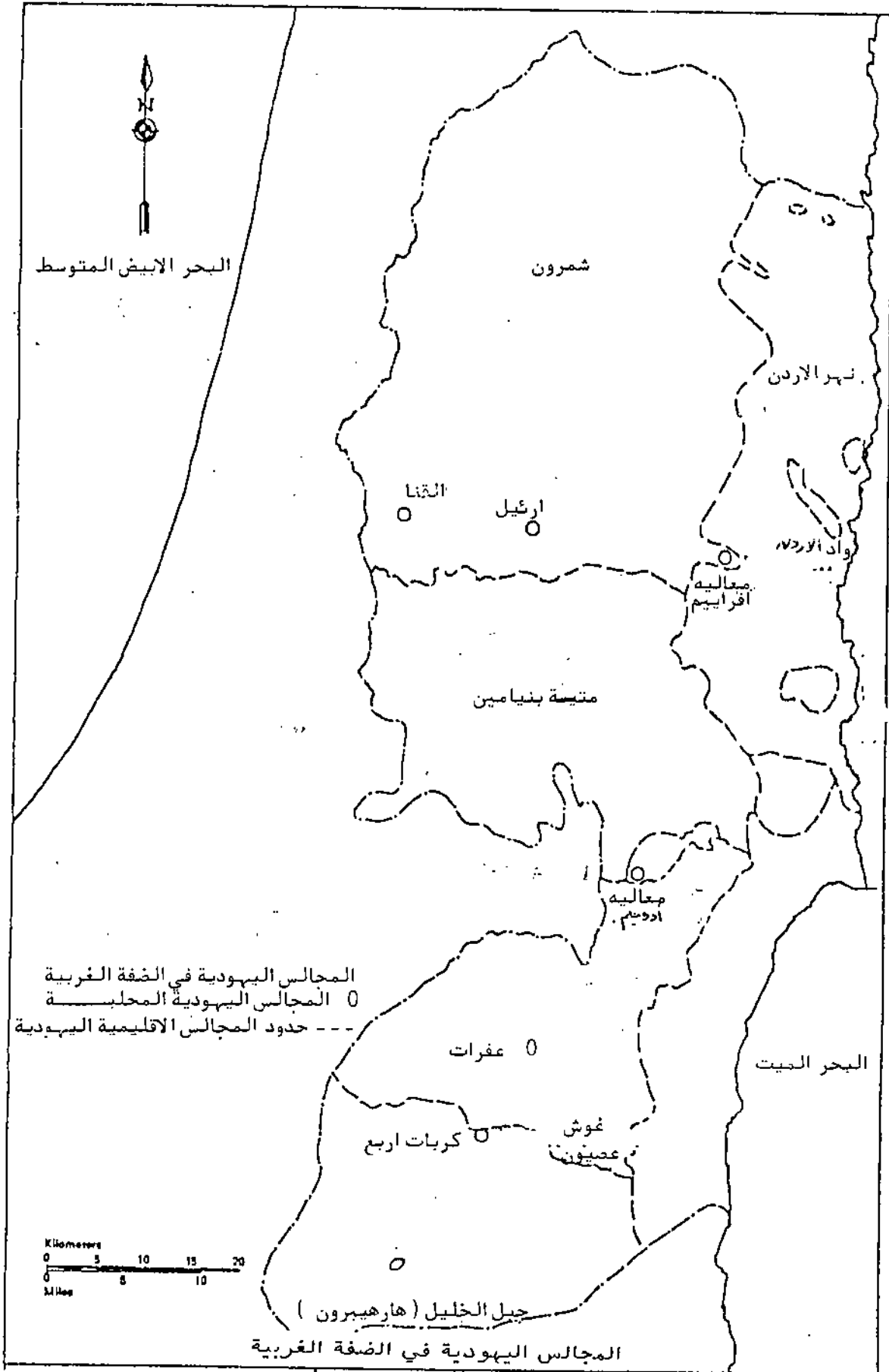
المصدر



خريطة رقم (م / ٤)

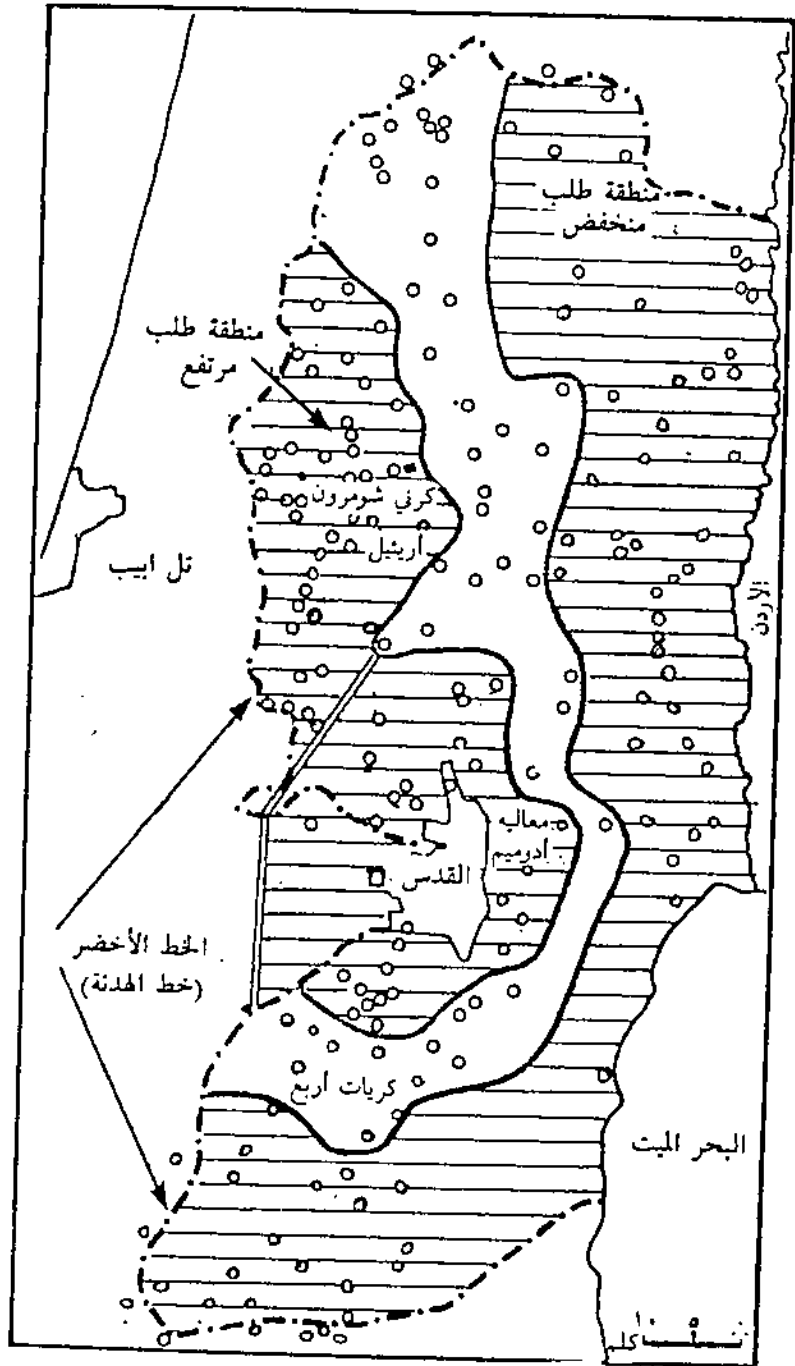
Meron Benvinsti , West Bank Data project Ibid P 97

المصدر



خريطة رقم ١٥

مناطق الطلب على الاستيطان في الضفة الغربية
التي يوافق عليها المعراخ والليكود*



الخريطة ٢/٦

* «هآرتس»، ٧/١٠/١٩٨٣. الخريطة كما أعدها ميرون بنفستي.

المراجع والمصادر باللغة العربية

- ١- الاحمد ، نجيب "الاستيطان والهجرة الصهيونية الى فلسطين" ، صامد الاقتصادي ، عدد ٤٨ ، (السنة السادسة ، اذار - نيسان ١٩٨٤) ص ١٤٦ - ١٦٤ .
- ٢- الاكوا ، منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، الاتجاهات الصناعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، (بيروت ، اب ١٩٨١) .
- ٣- ابراهيم، خليل ، "مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية" ، صامد الاقتصادي ، عدد ٥٢ ، (السنة السادسة ، تشرين ثاني - كانون اول ١٩٨٤) ص ١٤٠ - ١٤٤ .
- ٤- ابو حرب ، قاسم ، المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٦٧ - ١٩٨٧ ، (القدس ، جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٧) .
- ٥- ابو عرفة ، عبد الرحمن ، الاستيطان "التطبيق العملي للصهيونية" ، (عمان ، دار الجليل للنشر ١٩٨١) .
- ٦- ابو عرفة ، عبد الرحمن ، وادي الاردن ، (القدس ، جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٤) .
- ٧- ابو عرفة ، عبد الرحمن ، "سياسة الصراع على الارض في الضفة الغربية المحتلة" ، صامد الاقتصادي ، عدد ٤٦ ، السنة الخامسة (تشرين ثاني ، كانون اول ١٩٨٣) ص ٥٣ - ٧٢ .
- ٨- ابو غزالة ، محمود ، "حركة غوش ايمونيم" (القدس ، جمعية الدراسات العربية ١٩٨٤) .
- ٩- ابو النمل ، حسين ، بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي ، (بيروت ، مركز الابحاث في منطقة التحرير الفلسطينية ، ١٩٧٥) .
- ١٠- البرغوشي ، بشير شريف ، المطامع الاسرائيلية في مياه فلسطين والدول المجاورة ، (عمان ، دار الجليل للنشر ١٩٨٦) .

- ١١- بركات ، د. نظام ، الاستيطان الاسرائيلي بين النظرية والتطبيق ، (الرياض ، جامعة الملك سعود ١٩٨٥).
- ١٢- بسيسو ، د. فؤاد ، الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام ، (عمان ، دار الجليل ، ١٩٨٤).
- ١٣- بسيسو ، د. فؤاد، دور الاسكان في تحقيق استراتيجية صمود وطني في الارض المحتلة "حصار الممارسة العملية" ، (عمان ، اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الامل في الوطن المحتل، ١٩٨٧)
- ١٤- تيم ، صلاح ، "الموقع الاقتصادي للاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة" ، صامد الاقتصادي ، عدد ٤٨ (السنة السادسة اذار - نيسان ١٩٨٤) ص ١٦ - ٢٥
- ١٥- جامعة الكويت ، مجلة العلوم الاجتماعية (عدد خاص عن فلسطين) (الكويت ، جامعة الكويت ، شتاء ١٩٨١).
- ١٦- جبارين ، توفيق ، تقرير عن الاضرار التي ستلحق بالتجهيزات غير الزراعية نتيجة للمشروع الاسرائيلي المقترح للطرق ، (نابلس ، جامعة النجاح ، ١٩٨٤).
- ١٧- جبور ، سمير ، العلم والتكنولوجيا في اسرائيل ، (بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٤).
- ١٨- الجعفري ، وليد ، "الاستيطان الصهيوني في فلسطين في الماضي والحاضر" ، صامد الاقتصادي ، عدد ٤٨ ، (السنة السادسة ، اذار - نيسان ١٩٨٤).
- ١٩- الجعفري ، وليد ، المستعمرات الاسرائيلية في المناطق المحتلة ١٩٦٧ - ١٩٨٠ ، (بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨١).
- ٢٠- حماد ، مجدي ، النظام السياسي الاستيطاني دراسة مقارنة اسرائيل وجنوب افريقيا ، (بيروت ، دار الوحدة للطباعة والنشر).
- ٢١- حردان ، طاهر حيدر ، "الصناعة في الضفة الغربية ومستقبل تطورها" ، صامد الاقتصادي ، عدد ٤٥ ، (السنة الخامسة ، ايلول - تشرين اول ١٩٨٤) ص ٥ - ٤٣

- ٢٢- خليفة احمد ، عايد ، خالد ، "الانتفاضة والكيان الصهيوني قراءة مستقبلية" صحيفه الدستور ، (عمان ١٩/٩/١٩٨٨).
- ٢٣- دار الجليل للنشر ، تقرير الارض المحتلة ، (عمان ، دار الجليل للنشر ١٩٨٧).
- ٢٤- دار الجليل للنشر ، التقرير الاقتصادي ، (عمان ، دار الجليل للنشر ١٩٨٣).
- ٢٥- الدباغ ، د. اسامة ، الاداء الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٦٨ - ١٩٨٦ ، (عمان ، اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الاهل في الوطن المحتل ، ١٩٨٧).
- ٢٦- ديفيس ، اوري ، ماكس ، انطونيا ، ريتشاردسون ، جون ، السياسة المائية لاسرائيل ، (بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٠).
- ٢٧- الربيع ، د. محمد عبد العزيز ، الهجرة اليهودية من فلسطين المحتلة ، (عمان، دار الكرمل ١٩٨٧).
- ٢٨- سالم ، جمال ، "اثر الاستيطان على الوضع الزراعي في الضفة الغربية" ، صامد الاقتصادي ، عدد ٤٨ ، (السنة السادسة ، اذار - نيسان ١٩٨٤) ص ٧١ - ٨٢
- ٢٩- سمارة ، عادل ، اقتصاديات الجوع في الضفة الغربية والقطاع ، (القدس ، مؤسسة الدراسات العربية ١٩٧٩).
- ٣٠- سمارة ، عادل ، التخلف يعمق اللاحاق ، (القدس ، مؤسسة الدراسات العربية ١٩٨٢).
- ٣١- سلطة المياه لمنطقة رام الله ، بيان باستهلاك المستعمرات من المياه سنة ١٩٨٤ (رام الله - سلطة المياه ١٩٨٥).
- ٣٢- السواحري ، خليل ، "الاستيطان الاسرائيلي في مدن الضفة الغربية" ، (القدس ، الخليل ، نابلس) ، صامد الاقتصادي ، عدد ٤٨ ، (السنة السادسة ، اذار - نيسان ١٩٨٤) ص ١١٠ - ١٢٤ .

- ٣٣- السواحري ، خليل ، "الخطة الاسرائيلية لازالة المخيمات" ، صامد الاقتصادي ، عدد ٤٦ ، (السنة الخامسة ، تشرين ثاني - كانون اول ١٩٨٣) ص ٢٠٧ - ٢١٠ .
- ٣٤- السيد ، د. ، رشاد ، "المركز القانوني للمستوطنات الاسرائيلية" ، صامد الاقتصادي ، عدد ٤٨ ، (السنة السادسة ، اذار - نيسان ١٩٨٤) ص ٧ - ١٥ .
- ٣٥- شحادة ، عزيز ، المشروع الاسرائيلي المقترح للطرق رقم (٥٠) ، (رام الله/مكتب المحامي عزيز شحادة ، ١٩٨٤).
- ٣٦- شميدت ليزلي ، "مشروعات اسرائيل المائية وتأثيرها على حركة الصراع العربي الاسرائيلي" ، مجلة الباحث العربي ، عدد ٦ ، (لندن ، مركز الدراسات العربية ١٩٨٦) . ص ١٨ - ٢٥
- ٣٧- صالح ، د. ، حسن عبد القادر ، سكان فلسطين - ديمغرافيا وجغرافيا ، (عمان ، دار الشروق ١٩٨٥).
- ٣٨- صالح ، د. ، حسن عبد القادر ، "الانتاج الزراعي في قطاع غزة" ، صامد الاقتصادي ، عدد ٦٥ ، (السنة التاسعة ، كانون ثاني - شباط ١٩٨٧) ص ٣٢ - ٥٩
- ٣٩- "مشروع تنظيم الطرق المقترح رقم (٥٠)" ، صحيفة الفجر ، (القدس ١٩٨٤/٤/٢٠).
- ٤٠- "مشروع تنظيم الطرق المقترح رقم (٥٠)" ، صحيفة القدس ، (القدس - ١٩٨٤/١٢/٢٠).
- ٤١- عايد ، خالد ، الاستعمار الاستيطاني في المناطق المحتلة خلال حكم الليكود ١٩٧٧-١٩٨٤ ، (بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٥).
- ٤٢- عورتاني ، د. ، هشام ، "نظرة على اوضاع الزراعة في الضفة الغربية" ، صامد الاقتصادي ، عدد ٤٦ ، (السنة الخامسة ، تشرين ثان - كانون اول ١٩٨٣).
- ٤٣- غندور ، سعد الدين ، "دراسة لواقع الانتاج والتسويق في الضفة الغربية وقطاع غزة" ، صامد الاقتصادي ، عدد ٤٥ (السنة الخامسة ، ايلول - تشرين اول ١٩٨٣) ص ٣٨-٥٠ .

- ٤٤- قبرصي ، عاطف ، الاثار الاقتصادية لاتفاق كامب ديفيد ، (بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٢) .
- ٤٥- فرحات ، سمية ، زيتون فلسطين ومشكلاته ، (بيروت ، جامعة بيرزيت ، ١٩٨٠) .
- ٤٦- قاسم ، د. خيرية ، المستوطنات الاسرائيلية في الاراض المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، (القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨) .
- ٤٧- القيود القانونية على حرية الوصول الى الارض والمياه في اسرائيل ، صامد الاقتصادي ، عدد ٤٨ ، (السنة السادسة اذار - نيسان ١٩٨٤) ص ٤٨ - ٧٠ .
- ٤٨- كحاله ، صبحي ، المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي الاسرائيلي ، (بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٠) .
- ٤٩- كناعنة ، د. شريف ، المدني ، رشاد ، "الاستيطان في قطاع غزة" ، صامد الاقتصادي ، عدد ٦٥ ، (السنة السادسة ، كانون ثان - شباط ١٩٨٧) .
- ٥٠- لفاف ، عاموس ، "وقائع الاستيطان (سياسة الضم الواقعي)" ، صامد الاقتصادي ، عدد ٤٥ ، (السنة الخامسة ايلول - تشرين اول ١٩٨٣) ص ٥٣ - ٥٦ .
- ٥١- ليتش ، ان ، "غزة الزاوية المنسية من فلسطين" ، صامد الاقتصادي ، عدد ٦٥ ، (السنة التاسعة كانون ثان - شباط ١٩٨٧) .
- ٥٢- محمود ، شوكت ، "الزراعة والمياه في الضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي" ، صامد الاقتصادي ، عدد ٥٢ ، (السنة السادسة تشرين ثاني - كانون اول ١٩٨٤) ص ٨-٢٣ .
- ٥٣- مركز الدراسات الريفيه ، النشرة الاحصائية السنوية للضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٨٤ رقم (٥) ، (نابلس ، جامعة النجاح ١٩٨٥) .
- ٥٤- مركز الدراسات الريفيه ، النشرة الاحصائية السنوية للضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٨٤ ، عدد ٦ ، (نابلس ، جامعة النجاح ١٩٨٦) .

- ٥٥- مصطفى ، د. وليد ، "الآثار الاجتماعية للتحويلات في القطاع الاقتصادي" ، صامد الاقتصادي ، عدد ٤٦ ، (السنة الخامسة تشرين ثان - كانون اول ١٩٨٣) ص٧٣-٨٥ .
- ٥٦- منصور ، انطون ، اقتصاد الصومود ، (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٨٤).
- ٥٧- "مياه الضفة الغربية في ظل الاحتلال الاسرائيلي" ، صامد الاقتصادي ، عدد ٥٢ (السنة السادسة تشرين ثاني - كانون اول ١٩٨٤) ص ٥٦ - ٦٤ .
- ٥٨- نتياهو ، بن ، "ينبغي لاسرائيل السيطرة على الضفة الغربية" ، صحيفة الشعب ، (عمان ١٣/٤/١٩٨٧).

٣٧٤٧٦٧

References:-

- 1- Abu Lughod, Jannet, "Israeli Settlements in Occupied Land", Journal of Palistine Studies, issue 42, Vol 11 No. 2, (winter 1982), P 16-54.
- 2- Annajah University, Construction or Destruction, an evaluation of the Proposed Road No. 50, (Nablus, Annajah University 1984).
- 3- Benvenisti, Meron, West Bank Data Project, (Jerusalem, West Bank Data Base Project, 1983).
- 4- Benvenisti, Meron, West Bank Data Project, (Jerusalem, West Bank Data Base Project, 1983).
- 5- Benvenisti, Meron, West Bank Data Project, (Jerusalem, West Bank Data Base Project, 1984).
- 6- Benvenisti, Meron, West Bank Data Project, (Jerusalem, West Bank Data Base Project, 1985).
- 7- Benvenisti, Meron, West Bank Data Project, (Jerusalem, West Bank Data Base Project, 1986).
- 8- Benvenisti, Meron, West Bank Data Project 1986, Report Demographic, Legal, Social & Political Development in the West Bank, (Jerusalem, West Bank Data Base Project, 1987).
- 9- Benvenisti, Meron, "West Bank Data Project", The New York Times, (New York 1.5.88).
- 10- Central Beareau of Statistics, Statistical Abstract of Israel 1984, No. 35, (Jerusalem 1985).
Central Beareau of Statistics, Statistical Abstract of Israel 1985, No. 36, (Jerusalem 1986).
- 11- Dehter, Aron, How Expensive are West Bank Settlements, (Jerusalem, The West Bank Data Base Project, 1987).
- 12- Drori, Mosheh, "The Israeli Settlements in Judea, Samaria, Legal Aspects", Elyazar, Danial, Ed, Judea, Samaria and Gaza Strip, (Washington D.C., American Interprise Institute, 1982) P44 - 82.
- 13- Efrat, Elisha, "Spatial Patrevns of Jewish & Arab Settlement", Elyazar, Danial, Ed., Judea, Samaria & Gaza Strip, (Washington D.C. American Interprise Institute, 1982) P 9-34.

- 14- Grossman, David, The Jewish & Arab Settlements in Tulkarem, Subdistrict, (Jerusalem, West Bank Data Base Project 1986).
- 15- Harris, William, Taking Root, (New York, Research Student Press, 1981).
- 16- Hellil, Fresch, Stagnation & Frontier, Arab and Jewish industry in the West Bank, (Jerusalem, West Bank Data Base Project, 1983).
- 17- Hochstein, Annette, Metropolitan Links between Israel and the West Bank, (Jerusalem, West Bank Data Base Project, 1983).
- 18- Kahan, David, Agriculture & Water in the West Bank, (Jerusalem, West Bank Data Base Project, 1984).
- 19- Kahan, David, Agriculture & Water in the West Bank, (Jerusalem, West Bank Data Base Project, 1987).
- 20- Markovesky, N. Jewish Settlements in Jordan Vally, (Jerusalem, 1986).
- 21- Matar, Ibrahim, "Israeli Settlements in the West Bank & Gaza Strip", Journal of Palistine Studies, issue 41, Vol XI, No. 1, (Autumn 1981) P 93-106.
- 22- Roy, Sara, Gaza Strip, (Jerusalem, West Bank Data Base Project, 1987).

UNIVERSITY OF JORDAN

Faculty of Economics and Managerial Sciences

Department of Economics and Statistics

Economic Impact of the Israeli Settlements
in the West Bank and Gaza Strip

"A Study in Political Economics"

By:

Nidal Nazem Al-Barghouti

Supervisor:

Dr. Osama Dabbagh

This thesis has been submitted in partial fulfillment of the
requirements of degree of Master of Science in Economics

Faculty of Economics and Managerial Sciences

University of Jordan

Political and ideological attitudes, either of official or personal nature, are beyond the scope of this study and are, therefore, neglected. Our appraisal of the settlement activity is limited to emerging economic and physical patterns which resulted from land occupation, expansion of built-up areas, and control of local natural resources.

The study covers, geographically, the WB and the GS, however, the scarcity of information on Jewish settlement activity in the latter region is reflected in more attention being given to the WB on this subject. Nonetheless, the WB region is the most important destination of Jewish settlers, partly because of its relative proximity to the Israeli ecumene, and partly because of its vital strategic value to Israel.

Arab settlement activity has been widespread in the WB and GS. This activity has not been given sufficient attention in past studies. Therefore, some attention is devoted to the discussion of this subject with a view to show the impact of the dynamic growth of Jewish settlement in the two areas. There is a possibility that the two different groups will develop interdependent and complementary economic systems with Jewish large settlements replacing gradually Arab cities as major development centers, and thus creating conditions of lopsided, asymmetric dependence of one community on the other. This being the case, the impact of the dynamic growth of Israeli settlements is expected to be negative on the existing Arab spacial development. The scarcity of available natural resources, including water, and the relative smallness of the total area comprising the WB and the GS will indeed add to aggravate the situation.

marked by temporary housing and limited infrastructure, many settlements developed into permanent towns with even some opportunity for employment. Moreover, although the backbone of the settler movement remains the ultra-nationalists, motivated by religious and ideological zeal, many of those who have taken residence in the Jewish settlements are ordinary Israelis lured by the attractiveness of the communities, by their short commuting distance to major towns within Israel, and above all by housing subsidies and other financial incentives which the government provide to encourage relocation. At the present, a majority of the Israelis living in the territories fall into the latter category, and of those a substantial proportion are individuals who have historically supported the Labour-Alignment rather than Likud.

In addition to accelerating the establishment of settlements, the government has transformed their legal status. Since 1979, all settlements have been incorporated into five regional councils, whose jurisdiction is based on Israeli municipal and district law. The net effect of these changes is to apply Israeli law to the residents of Jewish settlements and to undermine the territories' status as occupied land.

The purpose of this thesis is to provide some early appraisal of the intensive Jewish settlement activity in the territories. The main focus is on the nature of the existing settlements although some attention is given to future possibilities with respect to Israeli potential plans to expand settlement activity in the region.

The approach adopted here is to concentrate mainly on records of actual information and on the appraisal of the possible impacts of existing Israeli plans and demographic-economic trends.

ABSTRACT

In recent years, the Israeli government has consolidated its hold on the West Bank (WB) and Gaza Strip (GS) through a multifaceted strategy, including the rapid expansion of settlements and the legal incorporation into Israel of East Jerusalem and Israeli-settled portion of the two territories. These efforts emerged as a coherent Israeli strategy in 1981. Although they were most intense under the Likud-led government, which was in power until 1984, they were initiated in the policy of the Labour government since as early as 1968.

The Likud government assumed that the WB and GS are parts of the historic land of Israel and that Jews have a God-given right to settle and exercise sovereignty over the land. This government, unlike the Labour-led government, placed Israeli settlements in the heavily-populated highlands of the WB and amidst the congested refugee camps in the GS, breaking up the Arab areas into atomized segments. Between 1977 and 1984, the years during which Likud was in power, at least 70 new Jewish settlements were built in the WB and 10 in GS, bringing the overall total to approximately 130. Even more important, the number of Jewish settlers living in the territories has increased dramatically from about 3 thousands in 1977 to approximately 40 thousands at present; in addition to the roughly 80 thousands residing in East Jerusalem. Though unlikely to meet its targets, the Jewish Agency has laid plans to equalize the Arab and Jewish population in the WB by the year 2000.

There has also been important changes in the character of the settlements. After several years of having a makeshift appearance,

